

Source : Jeffrey Frankel, "No Single Currency Regime is Right for all Countries or at all Times" , **Essays in International Finance** (Princeton University), no.215, (August 1999), p.25.

إن فكرة كريمان السابقة تؤكد ما توصل إليه الاقتصادي كينن، أنه كلما كان الاقتصاد أقل تنوعا في بنيته الإنتاجية كلما كان عرضة للصدمات غير التناظرية، وبالتالي تقل أهمية الانضمام إلى الاتحاد النقدي.

وقد أجرى كريمان دراسات عديدة لتأكيد فرضيته في التخصيص على منطقة شمال أمريكا وتوصل إلى أن زيادة التكامل الاقتصادي لم تحقق التقارب بل أدت إلى التباعد، ومنه تزايد تكاليف الاتحاد النقدي¹.

المبحث الرابع: أشكال التكامل النقدي

تشير أشكال التكامل النقدي إلى أسلوب الوصول إلى الوحدة النقدية، وسنحاول في هذا الجزء استعراض مختلف صيغ التكامل النقدي بشقيه الجزئي، أي المضي تدريجيا من خلال اتخاذ إجراءات تكاملية، والكامل عبر السير قدما باتجاه وحدة نقدية كاملة.

¹ Paul Duncan Adams, " Optimal Currency Areas: Theory and Evidence for an African Single Currency" , Conference presented in University of Essex, (Nov2005), p.25.Available on: www.esds.ac.uk/international/documents/conf2005pa.ppt

1. أشكال التكامل النقدي الجزئي (الصيغة غير المباشرة)

وهي تمثل حسب الاقتصادي جون وليامسون (J. Williamson) صيغ العمل النقدي المشترك الذي يضم عددا من البلدان ذات عملات مختلفة، والتي لا ترقى إلى عملية إنشاء عملة موحدة. وليس هناك من صيغة معينة تستثني صيغة أخرى، ويمكن تجسيد جميع الصيغ أو دمجها في جهد تكاملي موحد، ولكن على أساس تدريجي. إلا أنه حسب ما يراه مالكوب قد تذهب أشكال التكامل النقدي الجزئي شوطا بعيدا في تعزيز التكامل النقدي¹.

ومن أهم صور التكامل النقدي الجزئي التي تناولتها الكتابات المتخصصة في مجال التكامل النقدي الإقليمي تتمثل في الآتي:

1.1. اتحاد المدفوعات (Payment Union)

هو عبارة عن تنظيم يهدف إلى تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري بين مجموعة من البلدان ذات عملات غير قابلة للتحويل²، ويتم ذلك من خلال إنشاء غرفة مقاصة تقوم بتسوية المعاملات التجارية للدول الأعضاء بعد أن تخطرها البنوك المركزية بالرصيد الصافي لها، وفي هذه الحالة، يمنح اتحاد المدفوعات إئتمانات للدول التي تعاني من عجز بسبب التجارة الإقليمية على أن يسدها في مراحل لاحقة³، وعليه فإن فاعلية اتحاد المدفوعات تتوقف على مقدار الائتمانات ومدتها وسعر الفائدة المفروض عليها⁴، كما يمكن تسوية الخلل عن طريق الاحتياطات.

إن الهدف الأساسي الذي يرمي إليه اتحاد المدفوعات هو توسيع نطاق التجارة البنية وتزويد الدول الأعضاء بالائتمان لمعالجة اختلالات الحساب الجاري، كما يهدف إلى الاقتصاد في استخدام الاحتياطات الدولية بينها، وتوفير جزء منها على الأقل لمواجهة عجزها مع الدول غير الأعضاء⁵.

¹ جون وليامسون، "مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي"، ورقة مقدمة إلى: ندوة التكامل النقدي العربي (المبررات - المشاكل - الوسائل)، المرجع السابق، ص 60.

² المرجع نفسه، ص 44.

³ جيل، المرجع السابق، ص 34.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ المرجع نفسه، ص 35.

نشير أن اتحاد المدفوعات يستلزم جملة من الشروط المسبقة لقيامه، أهمها على الإطلاق وجود رقابة شاملة على الصرف، بحيث يتم توجيه جميع المعاملات عن طريق المصرف المركزي¹.

وخلاصة القول، أن اتحاد المدفوعات يلعب دورا مهما في التقريب الاقتصادي ما بين البلاد الداخلة فيه، إذ يشكل أداة ميسرة للتكامل الاقتصادي، لذا نجد بعض الاقتصاديين أمثال محمود سقباي²، لا يعتبرون اتحاد المدفوعات كأحد أشكال صيغ التكامل النقدي فهو حسبهم ترتيبا للمدفوعات، إذ لا ينطوي على نقل حقيقي للسيادة النقدية الكاملة إلى الاتحاد إضافة إلى افتقارها إلى سلطة نقدية اتحادية³.

2.1. مجمع الاحتياطي الأجنبي (Reserve Pooling)

يقوم هذا المجمع على إيداع الأعضاء جزءا من احتياطياتهم لدى جهة نقدية واحدة وذلك بالاعتماد على عدد من المعايير كالدخل الوطني وقيمة الصرف الأجنبي وعدد السكان أو أي اعتبارات أخرى ملائمة، ويتم دفع المبلغ المودع إما بالذهب أو بالصرف الأجنبي، ويدفع الباقي بالعملة الوطنية⁴.

تجدر الإشارة، أن تلك الجهة النقدية (الوكيل) تستطيع أن تمنح قروضا قصيرة أو طويلة الأجل، ضمن حدودا معينة، دون تهديد سيولة إيداعات الأعضاء، وقد تكون تلقائية أو تخضع لشكل من أشكال الرقابة المتروك تقديرها للوكيل⁵؛ وتستفيد من تلك القروض الدول الأعضاء التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها وهذا لتوسيع المبادلات التجارية فيما بينها وبين الدول الأعضاء الآخرين.

¹ وليامسون، المرجع السابق، ص 54.

² يعتبر أن صيغ التكامل النقدي تتمثل في : مناطق العملة ، اتحادات العملة ، المناطق لنقدية، الاتحادات النقدية.

³ سقباي، المرجع السابق، ص 566.

⁴ Mundell , " A Plan for an European Currency " in : H Johnson and A.K Swoboda (eds.), The Economics of Common Currencies (London: George Allen and Unwin LTD , 1973), p.161.

⁵ وليامسون، المرجع السابق، ص 44.

وتنطوي عملية تجميع الاحتياطي على عدة قضايا مهمة، قانونية ومؤسسية واقتصادية تتعلق القضية الأولى بوضعية الملكية التي يتمتع بها المودعون، بمعنى هل الأموال المودعة ملك للدول الأعضاء أم للمجمع؟ القضية الثانية تنطوي على استثمار الاحتياطات، وما يتعلق ذلك من مسائل المشاركة في المخاطرة وفي العوائد وفي توزيع النفقات، أما القضية الثالثة فتتعلق بشروط الانضمام إلى المجمع وإجراءات الإقراض¹. تجدر الإشارة أن أول من دعا إلى إنشاء المجمع الاحتياطي هو الاقتصادي روبرت تريفين².

3.1. تنسيق أسعار الصرف (Exchange Rates Co-ordination)

يعتبر تخفيض مخاطر الصرف وتكاليف أسعار الصرف³ من أهم انشغالات الدول والمتعاملين الاقتصاديين فيها، نظرا لدورها المعيق في تنمية حركة التجارة ورؤوس الأموال بين الدول، وللتقليل من تلك المخاطر تلجأ العديد من البلدان إلى تنسيق أسعار الصرف وتحقيق قدر من الاستقرار لها، وهذا من خلال آليتين :

الأولى: تحديد المدى الذي يمكن أن تختلف فيه الصرف بين عملات تلك البلدان من خلال سياسات التدخل أي بيع وشراء عملة أجنبية مقابل عملة محلية⁴.

¹ سقياي، المرجع السابق، ص 571.

² ولمزيد من المعلومات حول الأدبيات الاقتصادية النظرية لهذا المجمع وجوانبه العملية (الاتحاد الأوروبي بالخصوص) يمكن الرجوع إلى.

R. Triffin, **Europe and the Money Muddle** (New Haven, Connecticut: Yale University Press 1958).

³ تكاليف الصرف (Exchange Costs): هي التكاليف الفعلية الناجمة عن عملية صرف العملات وتحويلها، كالفروقات في البيع والشراء التي تطبقها البنوك في عمليات الصرف.

أما مخاطر سعر الصرف (Exchange Cost Risks) : هي المخاطر المحتملة من تغير سعر الصرف بين عمليتين ، بين تاريخ اتخاذ قرار العملية وتاريخ الدفع. تمثل مخاطر الصرف بصورة عامة في ثلاثة مكونات أساسية وهي:

1. مخاطرة التعاملات (Transactions Exposure): وهي الناتجة عن تغير قيمة التدفقات النقدية المدفوعة والمستلمة للقيام بالتعاملات المختلفة مثل بيع وشراء السلع والخدمات المختلفة.

2. مخاطرة القيمة الاقتصادية (Economic Exposure): إن درجة تأثير التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة بتقلب أسعار الصرف للعملات المختلفة يمثل المخاطرة الاقتصادية.

3. مخاطرة التمويل (Translation Exposure): وهي المخاطرة الناتجة عن تأثير فقرات الميزانية العمومية بتقلب أسعار الصرف المختلفة، وترتبط هذه المخاطرة بنوعية وقيمة الموجودات والمطلوبات في ميزانية المنشأة.

لمزيد من الإيضاحات حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

د. حيدر نعمة الفريجي، " أثر تقلب سعر اليورو في المخاطرة المصرفية : دراسة تحليلية" ورقة مقدمة إلى ملتقى دولي حول: " اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات"، جامعة الاغواط، 18-20/04/2008.

⁴ جون هيدسون، مارك هرنذر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة طه عبد اله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي (الرياض: دار المريخ للنشر ، 1987)، ص 625.

الثانية: ربط الأسعار المركزية لعملات الدول الأعضاء بمثبت مشترك سواء كان عملة أو سلة من العملات مع الاتفاق على هيكل هذا المثبت أي نسب العملات الوطنية والأجنبية المكونة له.

4.1. التنسيق النقدي (Monetary Co-ordination)

يتضمن ذلك التنسيق بين وسائل السياسة النقدية وأهدافها، من خلال قيام هيئة نقدية إقليمية تضم جميع الدول الأعضاء بمحاولة التنسيق بين أسعار الفائدة السائدة¹ في الدول الأعضاء وخلق نوع من التوافق والتقارب بين التوسع النقدي والائتمان المصرفي فيها، وهذا من خلال تقريب إجراءات الخصم ومتطلبات الاحتياطي القانوني على ودائع المصارف التجارية الإقليمية على ودائع المصارف التجارية الإقليمية، فضلا عن تحليل العوامل المحددة للطلب على النقود²، والغاية من ذلك تجنب الضغوط على استقرار أسعار الصرف بين عملاتها الوطنية. فمثلا لو لجأ بلد ما إلى إتباع سياسة نقدية تقشفية، في غياب إرادة لتنسيق السياسات النقدية الوطنية، سينجر عن ذلك فائض في ميزان مدفوعاته، وارتفاع قيمة عملته الوطنية وربما أسعار الفائدة فيه، وهذا سيؤدي بدوره إلى تدفق داخلي لرؤوس الأموال، مما سينجم عنه ردود انعكاسية من قبل الدول مصدر الأموال المتدفقة، كتشديد إجراءات الرقابة وإعادة النظر في سعر صرف العملة المحلية.

إن الغاية الأساسية المتوخاة من التنسيق النقدي هو دعم سياسة مشتركة لأسعار الصرف في مواجهة العالم الخارجي، من شأنها أن تمكن البلدان الأعضاء من تجنب تغيرات في الأسعار المركزية، ويتطلب هذا أن يعتمد الدول الأعضاء في وضع سياساتهم النقدية على أساس سعر صرف مشترك³.

5.1. العملة الموازية (Parallel Currency)

هي عبارة عن عملة يتم إصدارها من قبل هيئة نقدية فوق قومية، ليتم استخدامها داخل منطقة ما إلى جانب العملات المحلية، وبذلك فهي لا تفرض أية تغيرات ملموسة في السياسات المالية

¹ كانت السياسة النقدية في فترة انتشار الفكر الكينزي تركز أساسا على اعتماد أهداف مشتركة تتعلق بأسعار الفائدة.

² جميل، المرجع السابق، ص37.

³ وليامسون، المرجع السابق، ص52.

والنقدية للدول الأعضاء، وعليه فهي لا تستلزم التنازل عن عنصر السيادة النقدية لصالح تلك الهيئة، إذ تواصل الدول الأعضاء رقابتها على صرف عملاتها وإشرافها على سياستها النقدية والمالية، من خلال التحكم في مستوى الائتمان وعرض النقود والنفقات العمومية، وقد دعا إلى إنشائها كل من ماجنيفيكو (G.Magnifico) ووليامسون كإحدى صيغ التكامل النقدي الجزئي أثناء تناولهما قضية التكامل النقدي الأوروبي¹.

ويتم تحديد قيمتها إما على أساس قيمة وحدة خارج المنطقة (مثلا حقوق السحب الخاصة)، أو على أساس سلة من عملات دول الأعضاء²، ويبدو أن اختيار السلة الأخيرة سيمنح الدول الأعضاء حرية التصرف في قيمة العملة الموازية، بما يتناسب وظروفها الاقتصادية وأهداف سياساتها الاقتصادية.

وبالنظر أن إصدار هذه العملة يتطلب من الدول الأعضاء تسليم كمية من عملاتها الوطنية إلى الجهة النقدية المشتركة، فإن ذلك من شأنه تعزيز السيولة الخارجية للدول ذات العجز دون إحداث ضغوط تضخمية، خلافا لحقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي لزيادة السيولة الدولية دون مقابل³.

وقد يكون للعملة الموازية دورا نقديا محدودا، إذ يقتصر استخدامها كوحدة حسابية كما قد يكون لها دورا كاملا مثلها مثل العملات الوطنية كوسيلة تداول وتقويم ومخزن للقيمة فيتم استخدامها في دفع الضرائب والرسوم الجمركية وفي إصدار سندات وشيكات للسياح كما تتعامل شركات التأمين والمؤسسات المالية بهذه العملة والتعبير عن حساباتها بها، مما يشجع على استعمالها في عمليات السوق المفتوحة، بالإضافة إلى استخدامها في تسوية المدفوعات الخاصة بالمبادلات الإقليمية، مما من شأنه أن يخفف من القيود النقدية التي تحد من حركة التجارة وعناصر الإنتاج البينية، وأن يحافظ على

¹ For further information, you can refer to: G.Magnifico and J.Williamson, **European Monetary Integration** (Washington; DC: 1972).

² المرجع نفسه، ص ص 56-57.

³ جيل، المرجع السابق، ص 39.

القوة الشرائية للموجودات الأجنبية، لأن العملة الموازية ستضمن تقلبات أقل في العملات الوطنية تجاه العملات الرئيسية¹.

وقد تساعد هذه العملة على تيسير التكامل الإقليمي، وتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، إذ يسمح الرسم (Seigniorage) الناجم عن إصدار وحدات من العملة البديلة من تسريع عملية التقارب الاقتصادي، ونظرا لأهمية العملات الموازية على المستوى الإقليمي، فقد نادى في الآونة الأخيرة عددا من الاقتصاديين اللامعين أمثال (Joseph Stiglitz و Amartya Sen) و George Soros) إلى ضرورة إصدار المزيد من حقوق السحب الخاصة - باعتبارها عملة موازية على مستوى الدولي - وهذا لتحقيق انتعاش وتنمية الاقتصاد الدولي².

6.1. تكامل السوق الرأسمالية والسياسات الموحدة اتجاه التدفقات الخارجية لرأس المال

Capital Market Integration and Common Policies toward External Capital Flows)

يشير تكامل السوق الرأسمالية إلى الخطوات الرامية إلى زيادة حركة انتقال رأس المال³، وهذا عن طريق إلغاء قيود الصرف وتنسيق سياسات الضرائب والسياسات الاستثمارية ودمج الأسواق المالية القصيرة والطويلة الأجل، وفضلا عن تحرير حركة التدفقات الرأسمالية في منطقة التكامل، هناك إمكانيات توحيد السياسة المتعلقة بحركة رأس المال بينها وبين بقية العالم وكذلك المواءمة بين سياساتها حيال الاستثمارات المباشرة الوافدة من الخارج، والتوجيه المشترك للفوائض المالية الموجودة خارج المنطقة⁴.

ويسمح تكامل الأسواق الرأسمالية من إعادة من تخصيص الموارد والأصول المالية، والرفع من كفاءتها، وهذا لاستغلال فرص توظيف الاستثمارات أين تكون معدلات العوائد كبيرة جدا، كما تتمثل مزايا تكامل السوق المالية في الفوائد العائدة من تنوع المحفظة المالية، مما يتيح المجال للمستثمرين

¹ المرجع نفسه.

² Ramgopal Agarwola, " Road to Single Currency for South Asia", **RIS policy brief**, no.09, (December 2003), p.02. Available on: www.ris.org.in/pbn09.pdf/

³ وليامسون، المرجع السابق، ص46.

⁴ المرجع نفسه، ص ص46-47.

على توزيع أصولهم وأدواتهم الاستثمارية على نطاق واسع، وبالتالي استغلال كبير وتوسع حجم الأسواق والاستفادة من اقتصاديات وفورات الحجم الداخلية والخارجية من جهة، ومن توزيع المخاطر التي قد يتعرضون لها خاصة في فترات الأزمات، من جهة أخرى، وقد تكون هذه المخاطر ذات طبيعة اقتصادية، كحدوث حالات الإفلاس بسبب المضاربات المالية، أو سياسية كالمصادرات وتجميد الأموال والحسابات البنكية.

إلا أن هذا التوزيع يجب ألا يؤدي إلى حرمان الدول الأقل ضعفا من حيث مستوى التطور الاقتصادي من مزايا ومكاسب إقامة الاستثمارات، وبالتالي تحكم الأعضاء القوية في رسم سياساتها الاقتصادية، مما سيؤثر سلبا على مستوى التنمية الاقتصادية فيها.

ويرمي التوجيه المشترك للفوائض المالية إلى الحصول على أفضل الشروط الممكنة للاستثمار خارج المنطقة التكاملية، وهذا لتجنب الاختلالات التي قد تصيب موازين المدفوعات وبخاصة حساب رأس المال متوسط وطويل الأجل، وبالتالي التأثير على السياسات المالية والنقدية فيها، ومن شروط ذلك التوجيه هو توحيد أوجه الرقابة على الصرف إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال، فإذا لم يتم الوفاء بذلك، سيقوم المستثمرون في البلدان التي تشدد الرقابة تجاه العالم الخارجي، على نقل وتحويل مدخراتهم وموجوداتهم المالية إلى البلد العضو الذي يتميز بضعف الرقابة أو غيابها بالكلية وبالتالي سيفتح المجال على مصراعيه أمام انتشار الأموال الساخنة وعمليات المضاربة، اختلال التوازن الداخلي والخارجي على السواء.

إن أشكال التكامل النقدي السالفة الذكر كلها تصب في هدف واحد هو التدرج نحو تحقيق التكامل النقدي الكامل، إلا أن هناك من الاقتصاديين أمثال وليامسون من يقلل من شأن بعض الصيغ، ويعطي مكانة خاصة للبعض الآخر، فحسبه تعتبر صيغة تنسيق أسعار الصرف وإيجاد عملة مشتركة موازية والتنسيق النقدي ذات أهمية بالغة ضمن البرنامج الهادف إلى التطور التدريجي نحو قيام اتحاد نقدي، في حين تبدو الإشكال الأخرى غير ملائمة لأن تلعب دورا استراتيجيا في تحقيق الاتحاد النقدي، فإيجاد اتحاد مدفوعات هو في الأساس طريقة للتهرب من المساوئ الناجمة عن مستوى مرتفع من التشتت المالي، أكثر من كونها وسيلة للتوصل إلى درجة عالية من التكامل وتجميع الاحتياطي هو عامل مكمل لعملية تنسيق أسعار الصرف أو إيجاد عملة موازية، أما تكامل السوق المالية وقيام

سياسات مشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال، كلها مرشحة لاتخاذ إجراءات مبكرة بشأنها، لأنها تعد بمنافع لا تعتمد بشكل حاسم على إحراز تقدم في مجالات أخرى¹.

ومن وجهة نظرنا، أن هذه الصيغ تشكل حلقات لسلسلة تكاملية واحدة، ووسائل متكاملة ومتداخلة، يعهد إليها تحقيق التكامل النقدي الشامل، إلا أنه يجب على كل منطقة تكاملية أن تأخذ بالشكل الذي يتناسب مع ظروفها الاقتصادية والمالية والنقدية، ومع مستوى تطورها الاقتصادي وطبيعة أهداف سياساتها الاقتصادية.

2. أشكال التكامل النقدي الكامل (الصيغة المباشرة)

يتحقق التكامل النقدي الكامل بين مجموعة من البلدان، عندما تصل هذه البلدان إلى إنشاء عملة واحدة مشتركة فيما بينها لتحل محل عملاتها المحلية في أداء جميع وظائف النقود².
و قد يواجه تحقيق هذه الصيغة تحديا خطيرا، يتمثل في انتقال السيادة النقدية كأحد عناصر السيادة السياسية إلى الجهة النقدية المشتركة، التي تصبح السلطة الوحيدة المخول لها إصدار العملة المشتركة ورسم السياسة النقدية والإشراف على تنفيذها.
ويرى الاقتصادي المرموق ميد (Meade. J) إلى أن نظام العملة المشتركة يشبه بنظام العملات المحلية المثبتة أسعار صرفها تحت شرط حرية التجارة، إذ لا توجد قيود على المدفوعات الدولية³.

والنقطة المهمة التي تثار بعد إقامة العملة الموحدة المشتركة، هي الأساس الذي تثبت به ويرى الباحث في هذا الإطار، أن اختيار المجموعة التكاملية لعملة ما أو سلة عملات كمثبت مشترك لسعر صرفها، يتوقف على مدى أهمية تجارتها الخارجية ومعاملاتها المالية مع الدولة أو الدول صاحبة عملة أو عملات التثبيت، إضافة إلى درجة استقرار المثبت.

¹ المرجع نفسه، ص 58-59.

² محمد لبيب شقير، "مقدمة تحليلية لنموذج التكامل النقدي العربي (المبررات - المشاكل - الوسائل)"، ص 16.

³ J.E. Meade, **Problems of Economic Union**, (London: George Allen and Unwin LTD, 1953), p.39.

ونشير أن تحقيق إحدى صور التكامل النقدي السالفة الذكر أو بعضها، ليس هدفا في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية أخرى، فالغاية المتوخاة منه هو تيسير حركة التجارة البينية، والقضاء على القيود التي تحد من حركة عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء إضافة إلى توفير المتطلبات النقدية لعملية التكامل الائتماني بينها، أي تحقيق الترابط العضوي بين المشروعات الإنتاجية والبنى الاقتصادية، بعبارة أخرى لتنسيق عملية التنمية. كما يهدف التكامل النقدي إلى تقوية وتعزيز قدرة المنطقة التكاملية على التعامل بإيجابية مع العالم الخارجي.

خلاصة الفصل

لقد كانت الغاية الأساسية المتوخاة من هذا الفصل هو استعراض جوانب التكامل النقدي من حيث مفاهيمه وجوانبه النظرية، خاصة ما يتعلق بنظرية منطقة العملة المثلى، وهذا حتى نوفر الأدوات النظرية الضرورية للتعرف في فصول لاحقة على مدى انطباق نظرية منطقة العملة المثلى على دول المجلس و مدى إمكانية إقامة منطقة نقدية موحدة.

استهل هذا الفصل بتقديم عدد من التعاريف لماهية التكامل النقدي لأشهر اقتصادي التكامل النقدي، ولتقديم الأساس النظري لقضية إمكانية التكامل النقدي، فقد أسهنا إلى حد ما في

تحليل المساهمات الفكرية الأولى (النظرية التقليدية)، خاصة التي قدمها كل من مندل (1961) ماكين (1963)، وكين (1969)، وقد أُرست شروطا يمكن من خلالها الإقرار بإمكانية تشكيل عدد من الدول اتحاد نقديا فيما بينها من عدمه، أي أنها وضعت الأسس والشروط التي من خلالها يتم تقييم مشروع للاتحاد النقدي والتوصل إلى مدى مقبوليته مرغوبيته من الناحية الاقتصادية أم لا، وتمثل هذه الشروط في حرية حركة عوامل الإنتاج تنوع الإنتاج، الانفتاح التجاري، وإعطائها شمولية أكثر، فقد أضيفت إلى نظرية منطقة العملة المثلى شروطا أخرى مثل طبيعة الصدمات الاقتصادية المتعرض لها، تشابه معدلات التضخم.

وبالنظر إلى التطورات التي عرفتها نظرية الاقتصاد الكلي خلال العقود الثلاثة الماضية والقصور المنهجي للنظرية التقليدية (بخاصة اعتمادها على المنهج الساكن) من جهة أخرى، فقد تبني عدد من الاقتصاديين ابتداء من منتصف السبعينات، بغرض اتخاذ قرار الانضمام إلى الاتحاد النقدي من عدمه، على مقارنة جديدة تعتمد على مقارنة التكاليف-المكاسب، وتعمل توافر عنصر الأمثلة في تحقق منطقة عملة في حين قام اقتصاديون آخرون بتعديل مفاهيم النظرية التقليدية لمنطقة العملة المثلى، من خلال تبني فكرة الطابع الداخلي والارتجاعي لمعايير منطقة العملة المثلى. أي أن الشروط والمعايير الموضوعية من قبل النظرية التقليدية والتي تتيح إمكانية قيام اتحاد نقدي إقليمي هي شروط لاحقة وبعيدة (أي ناجمة عن الاتحاد)، وليست شروطا مسبقة قبلية.

وفي نهاية الفصل استعرضنا الصيغ والطرائق المختلفة التي يمكن بها تحقيق التكامل النقدي وقد تبين أن هناك صيغتين أساسيتين وهما:

- الصيغة المباشرة: وهي التي بموجبها يتم الانتقال مباشرة إلى التكامل النقدي الكامل، وذلك بإنشاء عملة مشتركة.

- الصيغة غير المباشرة: وفي هذه الحالة يتم تحقيق التكامل النقدي بصورة تدريجية من خلال تتبع مراحل متتالية وانتقالية، وأهم هذه الصيغ والتي تم معالجتها ما يلي: اتحاد مدفوعات مجمع الاحتياطي الأجنبي، التنسيق النقدي، تنسيق أسعار الصرف، العملة الموازية وتكامل السوق الرأسمالية.

تمهيد.

بعد أن تم تحديد مفهوم التكامل النقدي الإقليمي والأساس النظري الذي يقوم عليه وخصائص دول مجلس التعاون الخليجي الاقتصادية والمالية والنقدية، سنحاول في هذا الفصل بحث إمكانات التكامل النقدي بين هذه الأقطار مستعينين في ذلك على المحددات والمعايير المختلفة لمنطقة العملة المثلى سواء التقليدية منها أو غيرها، وعليه سيتم معالجة هذا الفصل من خلال العنصرين التاليين:

المبحث الأول: المحددات الأساسية لإقامة تكامل نقدي خليجي
المبحث الثاني: الصيغة المثلى والممكنة لتحقيق التكامل النقدي الخليجي

المبحث الأول: المحددات الأساسية لإقامة تكامل نقدي خليجي

لتقييم ما إذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي تشكل منطقة عملة مثلى أم لا، وبالتالي إمكانية تحقيق التكامل النقدي فيما بينها، هناك العديد من العوامل المحددة والمعايير الواجب توافرها لوجود منطقة عملة مثلى، والتي تم الإشارة إليها في الفصل الأول الخاص بالجوانب النظرية.

1. معايير النظرية التقليدية

1.1. حرية انتقال عوامل الإنتاج بين دول المجلس (Free Factors Mobility)

استناداً إلى المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981 بين دول المجلس، فقد سمحت هذه الأخيرة بتحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس فيما يخص حرية انتقال الأشخاص والعمل والإقامة وحق التملك والإرث وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي، وكذا حرية انتقال رؤوس الأموال. وتأتي المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001، لتضمن مبدأ معاملة مواطني دول المجلس المقيمين في أي من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها، دون تفریق وتمييز في كافة المجالات الاقتصادية.

إن عنصر العمل في دول المجلس يتميز بصغر الحجم، وتسيطر عليه العمالة الوافدة بالخصوص في القطاع الخاص، أما القطاع العام فتسيطر عليه العمالة الوطنية من خلال استخدام سياسات توظيفية تمييزية، مما يحد من مرونة سوق العمل، كما أن هناك قيود كثيرة تفرض على انتقال العمالة الأجنبية، رغم قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين بضرورة وضع آليات عملية ضمن ضوابط مناسبة، لتسهيل تنقل فئات معينة من غير المواطنين مثل المستثمرين الأجانب وكبار المديرين أو مسؤولي التسويق، ونضيف إلى الخصائص السابقة عدم تشابه أنظمة أسواق العمل في دول المجلس والتوجه نحو سياسة توظيف العمالة.

نشير إلى أنه من الناحية العملية، حتى بالنسبة للعمالة الوطنية الخليجية هناك عدة عراقيل أمام حرية انسيابها، فكفاءة اليد العاملة الخليجية المعطلة هي دون المستوى العالمي، كذلك هناك روابط اجتماعية وعائلية تمنع بعض العمالة الوطنية للانتقال إلى دول خليجية أخرى للاستفادة من فرص عمل أفضل¹، ويرى البعض أن سياسات توطين العمالة الخليجية (السعودة، البحرنة الأمرتة...)، وباعتبار أن نسبة كبيرة من العمالة الخليجية المعطلة هي من شريحة النساء، فذلك سيحد من حركة العمالة الوطنية بين دول المجلس².

وبالنظر إلى كون العمالة أجنبية، فلن تتأثر دول المجلس بمشكلة البطالة، إذا ما انخفض النشاط الاقتصادي، فإن حدث هذا الأخير سيؤدي إلى هجرة أجنبية، وبالتالي نقص عرض العمل المتاح، وعليه تلاشي آثار البطالة، لذا فتحرك عنصر العمل بين دول المجلس لمعالجة كل من التضخم والبطالة كما يري مندل لن يكون له أي أثر.

استنادا إلى ما سبق، لا يمكن الاعتماد على معيار حرية انتقال العمل، كآلية لمعالجة الاختلالات الخارجية والصدمات غير التماثلية. واعتبارا للنسبة الكبيرة التي تشكلها العمالة الوافدة في كل دول المجلس (إذ تفوق 70%) فهذه الأخيرة مطالبة بتطبيق مرونة كبيرة لها في الانتقال بين دولها لتمتص اختلالات الطلب والأسعار.

أما فيما يخص عامل رأس المال النقدي، فغالبية دول المجلس تتمتع بفوائض مالية كبيرة، إذ تنتقل بسهولة فيما بينها³، نظرا لانعدام ضريبة الدخل وضالة الضرائب الجمركية وانعدام القيود على حركة رؤوس الأموال قصيرة أو طويلة الأجل وانتهاج سياسات اقتصادية ليبرالية، إلا أنها تسمح بوضع

¹ Badr EL Din A. Ibrahim " Intra-National Labour Mobility between Arab Gulf Cooperation Council States ", **Economic Research Forum**, 12th Annual Conference, 19th – 21^h /12/2005, Cairo , p.17.

² Mohammed Zaher, " GCC Common Market Crucial Step to Capture Gains from Integration", **NBK GCC Research Note**, (15/10/2008), p.04. Available on: www.nbk.com/

³ انسجاما مع الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، أقر المجلس الأعلى في دورته 23 ، عام 2002 بالنص على المساواة التامة في المعاملة بين دول المجلس في مجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات وإذابة القيود التي تمنع من ذلك في موعد أقصاه نهاية عام 2003، ونظرا إلى أن تطبيق قرار المجلس الأعلى على أرض الواقع يتطلب وضع آليات فنية وقانونية تتيح للمواطنين والمؤسسات المالية وشركات الوساطة المالية فرصة الاستفادة من ذلك بقرار ، فقد كلفت شركة استشارية دولية بإعداد الآليات اللازمة لتطوير وتكامل الأسواق المالية بني دول المجلس وتم إنجاز الدراسة في أبريل 2005.

قيود على غير المواطنين فيما يخص مثلاً تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات. تجدر الإشارة إلى أن رؤوس الأموال الوطنية تتجه أساساً إلى خارج دول المجلس وليست فيما بينها، نظراً لضآلة فرص الاستثمار وضيق طاقة الاستيعاب. بشكل عام يمكن القول أن سوق رؤوس الأموال في دول المجلس يتميز بالمرونة إلى حد ما، وبهذا المعنى تفي دول المجلس بأحد أهم معايير منطقة العملة المثلى.

إلا أن أهمية حرية انتقال عوامل الإنتاج بين الأقطار الخليجية، بخاصة حركة رأس المال ليس لمعالجة البطالة والتضخم بشكل متزامن كما جاء تأكيد مندل لأهمية حركة العمل في هذا المجال، وإنما لتكوين منطقة استثمارية موحدة لما يتوافر من الموارد الفائضة لحمايتها من المؤثرات السلبية الخارجية ولمنع تكرار الاستثمار في المشروعات المتنافسة¹.

2.1. الانفتاح التجاري بين دول المجلس

كما تم تبيان في الفصل الثاني (أنظر الجدول رقم 6)، تتسم اقتصاديات دول المجلس بدرجة عالية من الانفتاح مع العالم الخارجي، وإن كانت منفتحة على بعضها البعض، فهذا لا يعني كثافة التجارة البينية الخليجية، نظراً لانخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي القابل للمتاجرة بينها، وهذا ما يتعارض معيار ماكينون، الذي يرى ضرورة إقامة نظام صرف ثابت في حال وجود علاقات تجارية بينية مهمة.

ما تجدر الإشارة إليه هو أن ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري في دول مجلس التعاون الخليجي يعكس حقيقتين مهمتين:

1. تركز صادراتها حول مواد الطاقة (نفط وغاز)، والتي تخضع لعوامل السوق الخارجي سواء في تسعيرها أو تسويقها أو حتى في إنتاجها، لذا لا يحتمل أن تتعرض دول المجلس لإختلالات في موازين مدفوعاتها تجاه بعضها البعض، على الأقل في الأمد القصير والمتوسط، باعتبار أن تغير أسعار

¹ جميل، المرجع السابق، ص 128-129.

صرف العملات الخليجية فيما بينها لن يؤثر على حجم تلك الصادرات وفي زيادة تنافسيتها وكذلك في سعر صرف العملة المسعرة بها، وهذا ما يعزز استخدام نظام سعر الصرف الثابت.

2. إن ارتفاع حجم الواردات الخليجية من السلع الاستهلاكية الاستثمارية وتسعيرها بالعملات الأجنبية، سيجعل من استخدام سياسة صرف مرنة ذات آثار سلبية على استقرار مستوى الأسعار المحلية فيها، فلو حدث مثلاً اختلال في ميزان مدفوعات إحدى دول المجلس، وقامت بانتهاج سياسة تخفيض العملة لإنعاش صادراتها والحد من حركة الواردات، للقضاء على ذلك الخلل فإن ذلك يسمح بارتفاع أسعار سلع الاستهلاك في ظل الارتفاع الكلي للواردات الأجنبية وضعف مرونة الطلب عليها وقلة السلع المحلية البديلة. وحسب الاقتصادي " إيشياما "، وفي ظل الظروف السالفة الذكر، يصبح من السهل على هذه الدول الانضمام إلى اتحاد نقدي¹.

باعتبار اقتصاديات دول المجلس منفتحة على العالم الخارجي، فإن تبني نظام صرف ثابت فيما بينها سيسهل من إقامة منطقة تجارية موحدة، وهذا ما خلص إليه الاقتصادي ديتر هاربارت (Herbert Dieter)، إذ يرى أن التكامل المالي والنقدي يزيد من كثافة التجارة الإقليمية²، وعليه تصبح عملية الاستيراد تتم بشكل جماعي، مما يزيد من قوة دول المجلس التفاوضية بشأن أسعار السلع المستوردة، ويحقق الاستخدام الأمثل لموادها المالية.

3.1. درجة التنوع الإنتاجي

رغم الجهود التي بذلتها دول المجلس، سواء في شكل منفرد أو في إطار القضاء التكاملي في سبيل تنويع قاعدتها الإنتاجية، إلا أنها تبقى تعتمد بشكل كبير على قطاع الطاقة سواء في تركيبة صادراتها أو في تكوين ناتجها المحلي، فبتفحص البيانات الواردة في الفصل الثاني، نجد أن قطاع النفط

¹ Belkacem Laabas, "Are GCC Countries Ready for Currency Union? ", Arab Planning Institute Working Paper, no.32 (2002), p.6.

² Miranda. S Goelton, "Asia Future Currency Arrangements: the Indonesian View ", paper presented at seminar on : A Decade Later: Asia New Responsibilities in The International Monetary System, Seoul , Korea, May 2-3, 2007, p.03. And for further information about the subject you can refer to : Dieter Herbert, Monetary Regionalism: Regional Integration without Financial Crisis (Duisberg University : Institute for Development and Peace, May2000) .

يمثل أكثر من 80% من متحصلات الصادرات وأكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي. ولتبرير وتأكيـد هذه الحقيقة، تم استخدام مؤشـر التركيز (Hirshman Concentration Indice) ومؤشر اليونكتاد للتنوع (NCTAD) Diversification Indice، لقياس درجة التنوع الإنتاجي في دول المجلس¹.

الجدول رقم 22: مؤشري التركيز والتنوع في دول المجلس

مؤشر اليونكتاد UDI		مؤشر التركيز HCI		
2000	2003/02	2000	2003/02	
–	0.71	–	0.84	البحرين
0.94	–	0.85	–	الكويت
0.81	0.89	0.74	0.85	عمان
0.90	0.88	0.83	0.83	قطر
0.91	0.88	0.83	0.82	السعودية
0.93	–	0.86		الإمارات
0.28	0.29	0.28	0.31	كوريا
0.44	0.4	0.38	0.39	سنغافورة

Source : Mustapha Babiker, " Economic Diversification in GCC: Prospects and Challenges ", Paper Presented in the **Expert Meeting on Economic Diversification**, UNFCCC, Bonn, 16-17 may 2006, p.14.

من جهة أخرى، يبين لنا مؤشر تبادل المنتجات الصناعية المتماثلة² (Intra-Industry Indice) المشار إليه في الجدول الموالي، أن دول المجلس تتمتع بمستويات منخفضة في مجال تجارة المنتجات

¹ يتم احتساب المؤشرين كمايلي:

$$Di = \sum_i \frac{|hi - \bar{hi}|}{2}$$

، حيث أن: hi حصة السلعة (i) في الصادرات الإجمالية.

$$HCI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x-i}{x} \right)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

، حيث أن: xi صادرات السلعة (i).

² يقيس مؤشر I.I.I حجم التجارة البينية بين بلدين A و B فيما يخص المنتجات المشابهة والمختلفة ، أي تصدير واستيراد نفس المنتج، ويتم قياسها باستخدام مؤشر Grubel (Lloyd index) كما يلي:

$$III_{i,Ab} = \left[\frac{(xi + Mi) - |xi - Mi|}{(xi + Mi)} \right] 100$$

المتماثلة، رغم الجهود التي بذلتها خاصة كل من عمان والبحرين والسعودية في إطار توسيع قاعدتها الصناعية، وهذا مقارنة مع بعض الدول ذات الاقتصاديات الناشئة، ككوريا الجنوبية والبرازيل.

وفي اعتقادنا أن تعمل دول المجلس على الرفع من حجم التجارة ما بين الصناعات المتماثلة التي تقوم على أساس نظرية تزايد الغلة، بدلا من حجم التجارة ما بين الصناعات المختلفة، التي تستند على نظرية ريكاردو للتكاليف المقارنة، وما يبرر ذلك هو كون دول الخليج ذات بنى اقتصادية متشابهة وغير تكاملية.

الجدول رقم 23: مؤشر I.I.I في دول المجلس خلال عامي 1985 و 1997.

البيان	1985	1997	2002/1996
البحرين	0.21	0.31	-
الكويت	0.12	0.08	-
عمان	0.12	0.24	-
قطر	0.9	0.07	-
السعودية	0.9	0.19	-
الإمارات	0.28	0.28	-
البرازيل	0.51	0.54	-
كوريا الجنوبية	0.41	0.61	0.57
الولايات المتحدة	-	-	0.68
فرنسا	-	-	0.77

Source : laabas, op.cit, p.27.

ولقياس درجة التغيرات الهيكلية الحاصلة على البنية الاقتصادية لاقتصاد ما، خلال فترة زمنية معينة تم استخدام معادلة الاقتصادي "فلادير كوسوف"، والمصاغة بالشكل التالي¹:

حيث أن i: المنتج.

A, B الدولتين محل التبادل التجاري.

تجدر الإشارة، أن مؤشر تبادل المنتجات الصناعية المتماثلة يختلف عن مؤشر التجارة البينية لفروع الشركات (Intra Firm Trade)، الذي يقيس التجارة بين الشركات المتعددة الجنسيات وفروعها في الخارج. ولمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

OECD, "Intra-Industry and Intra-Firm Trade and the Internationalization of Production", **Economic Outlook** 71, (2002), p.160.

¹ علي مجيد الحمادي، "النتائج المرتقبة للعملة على اتجاهات الاستثمار في اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي : فرص القرن الحادي العشرين، المرجع السابق، ص315.

— إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

$$\cos \theta = \frac{\sum_{i=1}^n \alpha_i \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n \alpha_i^2} \sqrt{\sum_{i=1}^n \beta_i^2}} = \frac{\alpha \beta_{11} \cdot \alpha_2 \beta_2 \cdot \alpha_n \beta_n}{\sqrt{\alpha_1^2 + \alpha_2^2 + \alpha_n^2} \cdot \sqrt{\beta_1^2 + \beta_2^2 + \beta_n^2}}$$

حيث أن α_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل القيمة المضافة في فترة الأساس.

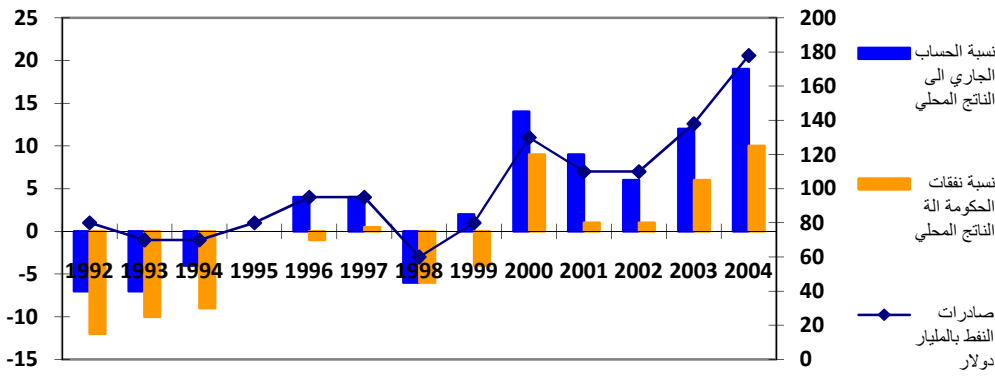
β_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل القيمة المضافة في فترة المقارنة.

ويتضح بعد إسقاطها على واقع الاقتصاديات الخليجية عدم حصول تغيرات هيكلية على المؤشر الكلي إذ بلغ $\cos \theta = 0.9998638$ بين عامين 1985 و 1998¹.

إن الاعتماد الشبه الكلي للاقتصاديات الخليجية على قطاع النفط، يعرض موازين مدفوعاتها وبخاصة حساباتها الجارية، وكذا موازاناتها العامة إلى اختلالات دورية غير متوقعة وهذا نظرا لتذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية من جهة، وقلة متحصلات الضرائب غير النفطية كالضرائب على القيمة المضافة وعلى الدخول الفردية من جهة أخرى، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم 14.

انعكاسات أسعار النفط على الحساب الجاري والنفقات الحكومية في دول المجلس.



Source: Sturm and Siegfried, op.cit, p.17.

ولمواجهة الاختلالات السالفة الذكر وتسريع النمو في القطاعات الاقتصادية غير النفطية وإعطائها ديناميكية من خلال الرفع من كفاءاتها وتنافسيتها، أعطت دول المجلس أهمية بالغة لسياسة تنويع القاعدة الإنتاجية، عبر سياساتها الاقتصادية، مما أحدث تغيرات هيكلية متباينة بين دول المجلس، فقطاع المالية (البنوك، التأمين)، شهد قفزة نوعية في البحرين، وفي قطر أصبح قطاع الغاز

¹ المرجع نفسه، ص 316.

تجدر الإشارة ، أنه إذا كان $\cos \theta \cong 0$ يعني حدوث تغيرات هيكلية للاقتصاد المعني وإذا ابتعدت عن هذه القيمة ضآلة حدوث التغيرات الهيكلية.

الطبيعي أهم مصدر للدخل، مما قلل من المخاطر الناجمة عن تذبذبات أسعار النفط، أما في عمان ورغم المستوى الذي بلغته في إطار تنويع هياكلها الاقتصادية، إلا أنها مازالت في حاجة ماسة لإصلاحات هيكلية حقيقية، بينما يشهد قطاع الصناعات التحويلية وقطاع البناء تقدما متسارعا في المملكة وتحول انشغال الاقتصاد الإماراتي نحو السياحة والنقل (إعادة التصدير) وكذلك الصناعات التحويلية، وبهذا يتسم مستوى التنويع الإنتاجي بالتباين بين دول المجلس، وهذا ما يوضحه الشكل رقم 15.

من خلال ما سبق يتضح أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي لا تفي بمعيار تنويع الإنتاج للاقتصادي ماكينون، إذ تشكل منطقة إنتاج نوعي واحد¹، حيث يتشابه فيها مستوى الطلب على عوامل الإنتاج، وكذا عوامل عرضه في السوق الدولية، إلا أن ذلك سيعزز تبنيها لنظام سعر صرف ثابت فيما بينها، ونظام صرف مرن ومعموم تجاه باقي العالم.

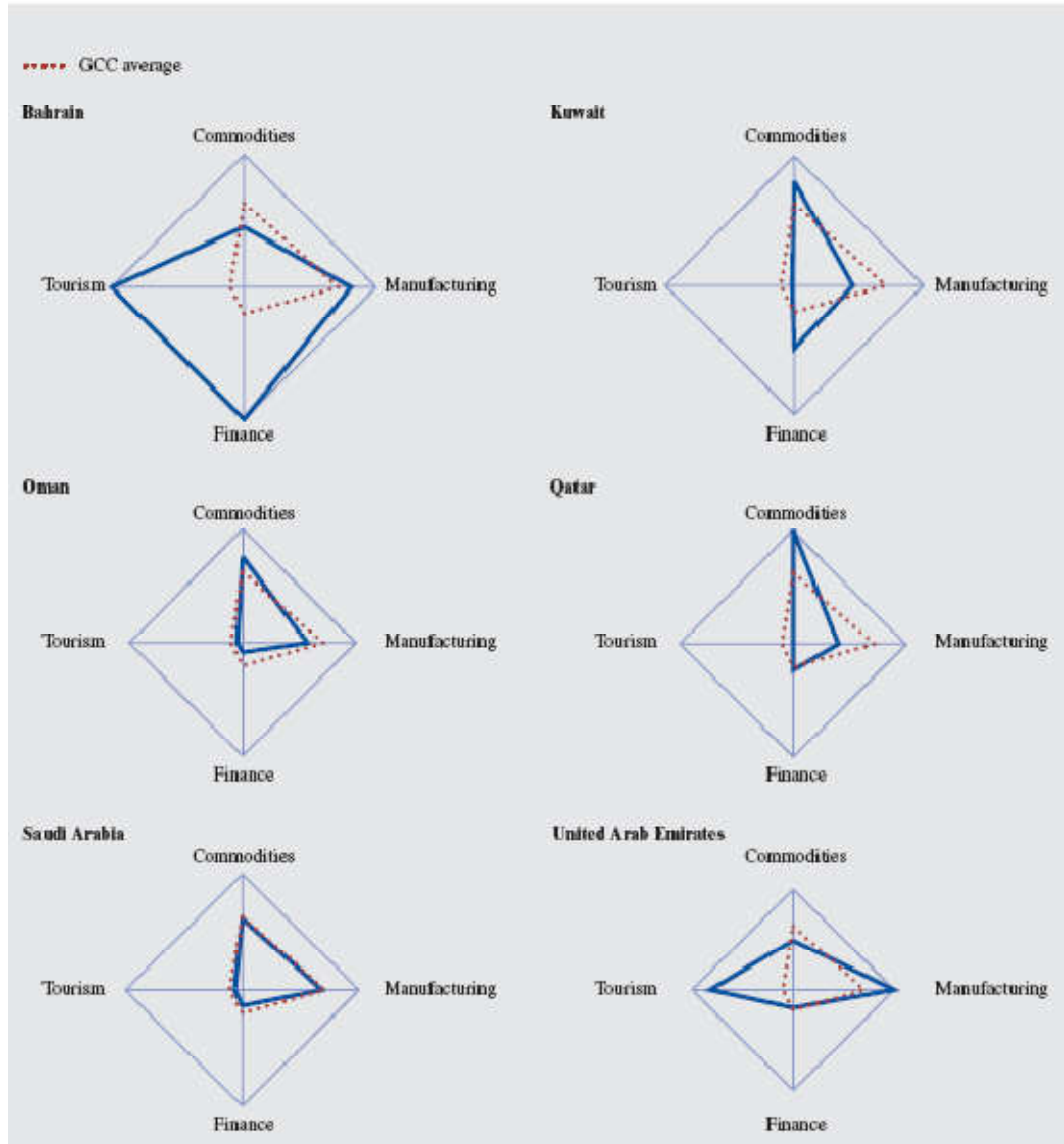
إن العلاقة المحدودة بين الطلب الخارجي والاستخدام المحلي تبقى حسب الاقتصادي كينن محدودة أيضا في دول المجلس، وذلك لأن أي انكماش في الطلب الخارجي على المنتج النفطي، لا يقود إلى زيادة في البطالة الوطنية، وإنما إلى قيام العمالة الوافدة بامتصاص البطالة المفترضة عن طريق هجرتها إلى خارج المنطقة النقدية، وهذا ما يؤكد جدوى استخدام أسعار صرف ثابتة².

الشكل رقم 15: التنوع الإنتاجي في دول مجلس التعاون الخليجي

¹ وفي هذا الإطار يقترح الكاتب هيل عجمي جميل إضافة أو إبدال معيار تنوع الإنتاج بمعيار الناتج الواحد، إذ يرى ضرورة تثبيت أسعار الصرف بين مجموعة الدول التي تنتج ناتجا واحدا والتي تؤلف مجموعة متجانسة من المنتجين الذين يستخدمون عوامل الإنتاج ذاتها ويواجهون منحنى طلب نفسه على منتجهم، فالتقلبات في مستوى الطلب الخارجي تؤثر باتجاه واحد في تلك الدول التي تتمتع بأنماط إنتاجية موحدة، وهذا ما يجعلها أكثر ملائمة لأسعار صرف بيئية ثابتة تجاه العالم الخارجي مادامت هذه الدول تتعرض لظروف خارجية ومحلية متشابهة. لمزيد من التفاصيل والتوضيحات أنظر إلى كتابه إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

² جميل، المرجع السابق، ص 134.

_____ إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي.



Source: Sturm and Siegfried, op.cit, p.18.

2. معايير أخرى لتقييم منطقة العملة المثلى الخليجية

1.2. درجة التطور المالي

باستخدام المؤشر الشامل الذي يقيس درجة تطور القطاع المالي، والذي تم الإشارة إليه في الفصل الأول، خلص صندوق النقد الدولي إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تتسم بمستوى تطور مالي عال، على الأقل على المستوى العربي، مثلما يوضحه بيانات الجدول أدناه.

الجدول رقم 24

_____ إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

مستوى التطور المالي في دول المجلس وبعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

مستوى التطور المالي		
مرتفع	متوسط	منخفض
البحرين	الجزائر	إيران
الأردن	جيبوتي	ليبيا
الكويت	مصر	السودان
لبنان	موريتانيا	سوريا
قطر	المغرب	اليمن
السعودية	باكستان	
الإمارات	تونس	

المصدر: كرين وآخرون، التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المرجع السابق، ص10.

وانطلاقاً من المجالات التي على أساسها تم احتساب المؤشر الشامل، يمكن عرض النتائج المحققة في دول المجلس كما يلي:

• السياسة النقدية

تقوم دول المجلس باتخاذ خطوات لتعزيز وتنفيذ سياسة نقدية قائمة على السوق وتستخدم بعض دول المجلس كالبahrain أدوات غير مباشرة لإدارة السيولة، من خلال إصدار أوراق مالية حكومية، لتواصل الأدوات المباشرة، كأسعار الفائدة وأداة تحديد سقف القروض، لعب دوراً مهماً في كل من الكويت وعمان¹.

تجدر الإشارة في هذا الصدد، أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية في دول المجلس هو تحقيق استقرار أسعار الصرف والسيطرة على التضخم.

• القطاع المصرفي

¹ Ugo Fasano and Others, "Monetary Union Among Member countries of the Gulf Cooperation council ", IMF Occasional Paper, no.223, (2003), pp. 8-9.

يتمتع هذا القطاع في دول مجلس التعاون الخليجي بمستوى جيد من الرسملة والربحية والكفاءة، إلا أنه ما زال في حاجة إلى تطوير وتنمية المهارات المصرفية.

• الرقابة والتنظيم

قامت دول المجلس بتطوير الأطر والنظم الرقابية للقطاع المالي لتتوافق مع المعايير الدولية، خاصة فيما يتعلق بمحاربة ظاهرة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب¹، إضافة إلى تطبيق إجراءات حديثة خاصة بتجميع المعلومات الاحترازية (Prudential Information) وحتى تتكيف مع المعطيات والمعايير الدولية، تبذل دول المجلس جهوداً مضيئة لتحقيق معايير لجنة بازل الدولية، من خلال الرفع من نسب كفاية رأس المال والحد من القروض المتعثرة (Non-Performing Loans)

• القطاع المالي غير المصرفي

تتميز اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بمحدودية السوق المالي، إذ تتسم أسواق الأسهم بصغر الحجم والكفاءة، ونفس الحكم ينطبق على أسواق السندات وصناديق الاستثمار. وإدراكاً منها بأهمية السوق المالي في تعبئة المدخرات المحلية، تسعى دول المجلس للرفع من كفاءة أدائه، فقد أصدرت الكويت قانوناً خاصاً بالاستثمار الأجنبي، يسمح للأجانب بتملك أسهم الشركات المقيدة في سوق الكويت للأوراق المالية مع فرض حدود معينة، كما قامت عمان بهيكله سوق مسقط للأوراق المالية، بتقسيمه إلى ثلاثة كيانات منفصلة، أحدهما يختص بالقواعد التنظيمية؛ وآخر للتداول والصرف؛ والثالث لتسجيل جهات الإيداع، في حين سمحت السعودية للأجانب بالتعامل في البورصة من خلال صناديق الاستثمار برأس مال مفتوح، ووافقت على نظام جديد لأسواق رأس المال، وهذا لتعميق وتقوية سوق الأوراق المالية، أما الإمارات، فقد سنت قانوناً للأوراق المالية من أجل معالجة التقلبات التي تصيبه².

¹ فقدت نفذت كل من السعودية وعمان توصيات فريق العمل للإجراءات المالية المعنية بتبييض الأموال FATF، بشأن مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وفي هذا الإطار، اعتمدت السعودية تشريعاً لمكافحة أنشطة غسيل الأموال في القطاع غير المالي، في حين صادقت البحرين على قانون لمكافحة غسيل الأموال عام 2001.

² Ugo Fasano and Zubair Iqbal, **GCC Countries: From Oil Dependence to Diversification**, (Washington; DC: IMF, 2003), p.12.

• الانفتاح المالي

في إطار جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تعمل دول المجلس على تحرير حسابها الجاري وكذا حساب رأس مالها بشكل تدريجي وحذر، من خلال وضع أطر تنظيمية ومؤسسية محفزة لتدفق رؤوس الأموال، وقد أجازت دول المجلس قوانين تسمح للأجانب بتملك 100% في معظم القطاعات غير النفطية، وخفضت من نسبة الضريبة على الدخل، التي تخضع لها الشركات الأجنبية، فمثلا خفضت الكويت من الضرائب على الشركات من 55% إلى 25%¹.

• المناخ المؤسسي

استنادا إلى مقاييس الحكم والإدارة، نجد أن نوعية المؤسسات في دول المجلس تتميز بالهشاشة والضعف، إلا أن هذه الأخيرة تعمل جاهدة على تقوية الأطر التشريعية والقانونية لضمان حقوق الملكية وتحقيق الشفافية. وفي إطار إرساء نظام سوق تنافسي كفاء، بادرت المؤسسات المالية الدولية إلى معالجة مواطن الضعف في المؤسسات الاقتصادية، إدراكا منها بأهمية الشفافية وسلامة الحكم وإدارة في تحقيق نمو عالي الجودة، وقد تم الإقرار بأن أحد مواطن القوة الرئيسية هو مدى مراعاة البلدان لبعض المعايير المقبولة دوليا في مجال شفافية الإدارة الاقتصادية، كالمعايير المتعلقة بقطاع المالية العامة وقطاع الإحصاءات والانفتاح على القطاع الخاص².

وللرفع من فعالية الجهود المبذولة في سبيل ترقية النظام المالي بالدول النامية، أطلق كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي برنامجا سمي برنامج لتقييم القطاع المالي Financial Sector Assessment Program FSAP)، يهدف أساسا إلى الكشف عن نقاط القوة والعطب في النظام المالي لبلد ما، وكيفية إدارة مختلف المخاطر التي تصيبه.

وفي هذا الإطار، فقد خضعت بعض دول المجلس لهذا البرنامج، فأول برنامج للإمارات كان في عام 2001 حول تقييم استقرار النظام المالي (Financial System) Stability Assessment)،

¹ Ibid, p.13.

² George .T Abed and Hamid. R Davoodi , **Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa** , (Washington; DC, IMF, 2003), p.14.

وكان هناك برنامج آخر في عام 2007، كما خضعت عمان لذات البرنامج عام 2003، والكويت عام 2004 والسعودية في 2005¹.

2.2. معيار التشابه في معدلات التضخم

كما تم الإشارة إليه في الفصل الثاني، تتميز الاقتصاديات الخليجية بتشابه الضغوط التضخمية، سواء من حيث مصدرها، أو طرق معالجتها، فمعدل التضخم في دول المجلس يتأثر أساسا بالتضخم السائد في الدول المتقدمة، بسبب درجة الاعتماد العالية لهذه الدول على الواردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية، وبدرجة أقل لعوامل داخلية، كقلة الإنتاج وانخفاض مستوى الطلب.

ورغم الدور الفعال للنمو الاقتصادي في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية، إلا أنه لم يكن ذا أثر بالغ في حال الدول الخليجية، نظرا لمحدودية قاعدتها الإنتاجية، إذ تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، سواء في تركيبة الصادرات أو في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن المقايضة التي تكلم عنها كينن بين التضخم والبطالة لا تخص حالة دول المجلس فكما سبق الإشارة إليه، في حال حدوث بطالة سينتج عنها هجرة أجنبية، مما سينجر عنه انخفاض في مستوى عرض العمل، لكن المقايضة التي قد تحدث عنها هي بين التنمية والتضخم، فقيام دول المجلس بتوجيه جزء كبير من مواردها المالية بشكل نفقات على مختلف القطاعات الاقتصادية، قد يقود إلى ارتفاع الأسعار، ومن ثمة ظهور ما يسمى بتضخم الطلب، نظرا لمحدودية عوامل الإنتاج والسلع والخدمات المحلية المقابلة لتلك النفقات².

3.2. معيار تشابه هياكل الإنتاج

¹ وللإطلاع على محتوى البرامج الخاصة بعدد كبير من الدول النامية، بما فيها دول المجلس، يمكن الرجوع إلى موقع صندوق النقد الدولي التالي: www.imf.org/external/pubs/

² جيل، المرجع السابق، ص 143.

حسب بيانات الجدول الموالي، تتمتع دول المجلس بهياكل إنتاجية متماثلة ومحدودة تركز أساسا على قطاعي النفط والغاز، مما يجعل احتمال خضوع الاقتصاديات الخليجية إلى صدمات غير تماثلية ضئيلا جدا.

الجدول رقم 25: الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون حسب القطاع الاقتصادي لعام 2004 .

القطاع	القيمة مليون دولار	النسبة المئوية
الزراعة والصيد والغابات	13.461	2.8
الصناعات الاستخراجية	193.284	40
الصناعات التحويلية	50.705	10.5
التشييد	25.748	5.3
الكهرباء والمياه والغاز	6.610	1.4
الخدمات الإنتاجية	87.543	18
الخدمات الاجتماعية	101.307	21
الناتج الإجمالي المحلي (سعر التكلفة)	478.658	99
صافي الضرائب غير المباشرة	4.972	1.0
الناتج المحلي الإجمالي (سعر السوق)	483.630	100

المصدر : إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد وصندوق النقد العربي وآخرون (2006).

إن الخصائص البنيوية للاقتصاديات الخليجية، بالخصوص استقلالية تنافسية القطاع الخارجي عن تطورات الأسعار والأجور، واعتبار التغيرات في أسعار النفط كصدمات متماثلة يستدعي من الاقتصاديات الخليجية تبني سياسة نقدية موحدة دون تكبد تكاليف كبيرة في فما يخص البطالة والتضخم.

إلا أنه في الأجل الطويل، يصبح التحليل السابق غير صحيح، فإذا أخذنا في الاعتبار الإستراتيجية الاقتصادية التي تنتهجها دول المجلس، نحو تنويع بنيتها الإنتاجية، نظرا لانكشاف اقتصادياتها وارتباطها العضوي بالسوق الدولية للطاقة، من الممكن أن تتحول دول المجلس إلى اقتصاديات غير متجانسة، سواء في بنيتها القطاعية، أو في طبيعة شركائها الاقتصاديين، وفي هذا الوقت بالذات، تصبح آلية تعديل الأسعار والأجور جد فعالة في تحقيق التوازن وامتصاص أثر الصدمات المتوقع حدوثها، في حين تقل أهمية آلية تعديل سعر الصرف.

4.2. معيار التشابه الاقتصادي

يشكل التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي، أحد الأهداف الأساسية لمجلس التعاون، وفقاً لما ورد في نص المادة الرابعة من نظامه الأساسي ولتحقيق ذلك، تم الاتفاق على وضع أنظمة متماثلة في الشؤون المالية والتجارية والجمارك والمواصلات، فما هو المدى الذي وصلت إليه دول المجلس في مجال تنسيق السياسات الاقتصادية وتوحيدها؟ خاصة إذا اعتبرنا أن تقارب السياسات الاقتصادية وتشابها من حيث الوسائل والأهداف، وحتى العوامل المؤثرة فيها، يعتبر من أهم المعايير لإقامة منطقة عملة مثلى، وبالتالي إقامة اتحاد نقدي خليجي¹.

لقد بذلت دول المجلس جهوداً مضيئة من خلال مختلف الاجتماعات المتخصصة والوزارية وحتى على مستوى القمة، وهذا في سبيل تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، لأنها السبيل الأوضح والأنسب للمضي قدماً نحو تكامل اقتصادي شامل وفعال، يعطي له قوة تفاوضية وتساويه أمام مختلف التجمعات الإقليمية والدولية، ويزيد من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين الخليجيين وقد قامت بتعديل العديد من السياسات حتى تتواءم مع المعطيات الدولية المتجددة، ومن أهم الجهود المبذولة في هذا الإطار نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- لقد تم الاتفاق على وضع سياسة نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وتبني سياسة إنتاجية هدفها توفير الأمن النفطي لدول المجلس، وقد حرصت غالبية قمم المجلس الأعلى على تأكيد التنسيق بين مواقف الدول الأعضاء في مجال النفط إزاء العالم الخارجي داخل منظمة الأوبك.

- كما وافق المجلس الأعلى في دورته السادسة عام 1985 التي عقدت بعمان على وثيقة الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس، وبالنظر لتغيرات البيئة الدولية وإيماننا منها بضرورة تنويع مصادر الدخل، قررت دول المجلس تعديل الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية وإقرارها من قبل

¹ تجدر الإشارة أن هناك بعض التجارب التكاملية، عملت أولاً على تحقيق الاتحاد النقدي وإنشاء عملة مشتركة ثم توجهت إلى توحيد السياسات الاقتصادية وإقامة سوق مشتركة، ومن هذه التجارب نذكر الاتحاد النقدي لشرق الكاريبي، الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب إفريقيا، الجماعة النقدية والاقتصادية لإفريقيا الوسطى، أما الاتحاد الأوروبي فقد اتبع مبدأ التدرج في التكامل، وهذا وفقاً للنظرية التقليدية الخاصة بالتكامل الاقتصادي.

المجلس الأعلى في دورته التاسعة عشرة التي عقدت في أبو ظبي عام 1998. ووفقا لما سبق فقد تم تنسيق وإقامة العديد من مشاريع البنية الأساسية، أبرزها مشروع الربط الكهربائي.

- موافقة المجلس الأعلى على وثيقة السياسة الزراعية المشتركة لدول مجلس التعاون في دورته السادسة في مسقط التي عقدت في نوفمبر 1985، وتمشيا مع ذلك، أصدرت الأمانة العامة بناء على توصيات لجنة التعاون الزراعي والمائي بعض الأنظمة الزراعية لتأكيد مبدأ التعاون بين دول المجلس وتوحيد النظم الزراعية شيئا فشيئا حتى يتم تحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس، وأهم هذه الأنظمة نذكر: نظام المحافظة على مصادر المياه، نظام الأسمدة نظام الغابات والمراعي، النظام الموحد لاستغلال وحماية الثروة المائية الحية. وحتى يتم مواكبة المستجدات الدولية، فقد تم مراجعة السياسة الزراعية، إذ قرر وزراء الزراعة بدول المجلس في نوفمبر 1994 تكليف اللجنة الدائمة للنظم والسياسات الزراعية بمراجعة السياسة الزراعية المشتركة لعام 1985، ليقرها المجلس الأعلى في دورته السابعة عشرة بالدوحة عام 1996.

- كما أقر المجلس الوزاري في دورته الثامنة والستين عام 1998 النظام النموذجي الاسترشادي لتشجيع الاستثمار الأجنبي بدول المجلس، وهذا بالنظر للدور التنموي الكبير الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للاقتصاديات الخليجية، خاصة ما يتعلق بنقل التكنولوجيا والتقنية.

- تنسيق الشؤون المتعلقة بالعمل من أنظمة وقوانين في مجال الخدمة المدنية والتأمينات الاجتماعية والتقاعد والعمالة الأجنبية وتوطين الوظائف.

- اعتماد وثيقة السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة كأساس لوضع إستراتيجية العمل البيئي بين دول المجلس.

- النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية، وهذا لاستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي.

أما فيما يخص التقارب في مجال السياسة النقدية، فدول المجلس تتميز، كما تم ذكره، بانخفاض نسبي لمعدلات التضخم وتقاربها وارتباطها بشكل مباشر بأسعار النفط، إضافة إلى استقرار أسعار

صرف العملات الخليجية وارتباطها بالدولار¹، وضآلة الفروقات بين أسعار الفائدة، وتأثرها بشكل كبير بأسعار الفائدة التي يحددها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

وبشكل عام، تتسم السياسة النقدية الخليجية على أنها غير فعالة، سواء في تحقيق الاستقرار الداخلي؛ أو الخارجي، وهذا يعود ربما إلى العوامل التالية:

- الحرية النسبية لانتقال رؤوس الأموال، التي قلصت من قدرة واستقلالية السلطات النقدية الوطنية في وضع السياسة النقدية والإشراف عليها؛
- انفتاح الاقتصاديات الخليجية، وتعرضها لمؤثرات وصدمات خارجية لا يمكن التحكم فيها بشكل سريع وفعال؛
- تركيز اهتمام البنوك المركزية الخليجية حول متطلبات الإنفاق العمومي.

وبعد أن أنيط بالسياسة النقدية تحقيق استقرار سعر الصرف ومراقبة معدل التضخم تم توجيه السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى، كتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة توظيف العمالة ... الخ. وجدير بالتنويه في هذا الصدد، أن السياسات المالية في دول المجلس تتشابه إلى حد كبير، سواء من حيث الأهداف أو من حيث العوامل المؤثرة فيها، فالحدد الأساسي لها هو النفقات العمومية، التي يتم تغطيتها بالإيرادات النفطية.

وفي إطار توحيد وتنسيق السياسات المالية والنقدية، قامت لجنة محافظي البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي في 2005 بتقديم مقترحات حول معايير التقارب الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار النقدي والمالي، للانضمام للاتحاد النقدي، وقد أقرها المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين بأبوظبي عام 2005، وتتمثل هذه المعايير في الآتي²:

➤ ألا يتجاوز الدين العام نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي؛

¹ تشير أن العملات الخليجية، بحكم الواقع، ظلت لسنوات طويلة مرتبطة بالدولار، سواء بطريقة مباشرة (جميع دول المجلس باستثناء الكويت) أو ضمن سلة عملات، يهيمن عليها الدولار (حالة الكويت)، إلا أنه بعد عام 2003 اتفقت جميع دول المجلس رسمياً على تثبيت عملاتها بالدولار، تحضيراً لإطلاق العملة الخليجية عام 2010.

² د. محمد إبراهيم السقا، و د. مساعد بن عيّد، "هل تنجح العملة الخليجية الموحدة؟ قياس روابط التجارة والنشاط الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي باستخدام تحليل البائل Analysis Panel"، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، ص 10، مقال متوفر على الموقع التالي:

- أن تكون احتياطات الصرف الأجنبي كافية لتغطية أربعة أشهر على الأقل من الواردات للدول الأعضاء؛
- أن يكون معدل التضخم متقارباً مع معدل تضخم تقاربي، يحسب على أساس متوسط مرجح لمعدلات التضخم في دول المجلس.

وقد ناقشت لجنة المحافظين في عام 2006 طريقة حساب وقياس هذه المعايير وتحديد نسب العجز والمديونية العضوية المسموح بها، كما ناقشت البدائل المقترحة للسلطة النقدية المشتركة، التي ستتولى مهام إصدار العملة الخليجية الموحدة وإدارة السياسة النقدية الموحدة، وتوصلت اللجنة إلى توصيات محددة حول هذه المواضيع، وبناء على تفويض من المجلس الأعلى في دورته السابعة والعشرين عام 2006، اعتمدت لجنة التعاون المالي والاقتصادي تلك التوصيات عام 2007¹.

أما عن تنسيق و توحيد السياسة التجارية، فقد تم خلال الدورة السادسة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون، والمنعقدة في أبوظبي إقرار السياسة التجارية، والتي تستند إلى المحددات التالية²:

- توحيد السياسة التجارية الخارجية لدول المجلس بما يساعدها على التعامل مع العالم الخارجي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى كوحدة اقتصادية واحدة.
- تنشيط التبادل التجاري والاستثماري مع العالم الخارجي، وتوسيع أسواق صادرات دول المجلس ، وزيادة القدرة التنافسية لهذه الصادرات .
- تحسين فرص نفاذ صادرات المجلس إلى الأسواق العالمية بما فيه تخفيف الرسوم الجمركية وإزالة القيود غير الجمركية المفروضة عليها.
- تفعيل دور القطاع الخاص في تنمية صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من السلع و الخدمات.

¹ الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، المسيرة والإنجاز، ط2، مركز المعلومات، الفصل الخامس (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، 2007)، متوفرة على موقع مجلس التعاون الخليجي التالي: www.gcc-sg.org

² الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي، المرجع السابق، ص10.

واستشعاراً منها أن استكمال السوق الخليجية المشتركة يقتضي الاتفاق على إقامة اتحاد جمركي، ومنه تعريف جمركية موحدة، عملت أجهزة المجلس على تحقيق هذه الهدف إذ ظل القرار المتعلق بتحقيق الاتحاد الجمركي على أجندة قمم المجلس الأعلى إلى أن تم التوقيع في دورة الرياض عام 1999، بإنشائه في مطلع شهر مارس 2005¹. تجدر الإشارة أن دول المجلس قد توصلت إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة منذ عام 1983، إذ تم إلغاء جميع الرسوم الجمركية والقيود الكمية على حركة السلع والخدمات فيما بينها.

5.2. معيار تماثل القيم الثقافية والحضارية²

تتسم دول المجلس بتشابه الخصائص الحضارية، فغالبية سكان دول المجلس مسلمون سنة باستثناء البحرين التي يسودها المذهب الشيعي وعمان ذات الغالبية الإباضية، ويتكلمون العربية ويرتبطون حتى من الناحية القبلية، إذ هناك امتداد قبلي كبير بين هذه الدول^{*}، وفوق هذا وذاك تربط دول المجلس روابط قرابة بين الأسر الحاكمة بمعنى وجود كثافة في الروابط الشخصية ما فوق القطرية بين أفراد بعض الأسر الحاكمة في المنطقة كنموذج آل خليفة وآل صباح. لذلك فتشبت أسعار الصرف الخليجية وإنشاء عملة خليجية مشتركة هو من السهولة بمكان تحقيقه بالنسبة للأقطار الخليجية.

إضافة إلى أوجه التقارب السالفة الذكر، فدول المجلس تقوم على منطقة جغرافية واحدة ذات حدود مشتركة، لا يوجد بينها حواجز طبيعية تقريبا، كما أنها تطل على سواحل بحرية، مما يسمح بسهولة الاتصال البري والبحري فيما بينها، ومن ثم تنشيط التجارة الجوارية.

¹ خلال انعقاد الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى في مسقط، تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الجديدة، التي تعكس الظروف الحالية لدول المجلس، وتأتي استكمالاً لما حققته اتفاقية عام 1981 من تنمية وتدعيم للروابط الاقتصادية فيما بين دول المجلس، وتقريباً لسياساتها الاقتصادية، بما في ذلك الاتفاق على إقامة الاتحاد الجمركي فيما بينها، وقد حددت المادة الأولى من الاتفاقية الجديدة موعد قيام الاتحاد الجمركي في يناير 2003، وبالفعل، ففي دورته الثالثة والعشرين بالدوحة في 2002، أقر المجلس الأعلى التاريخ السابق أي يناير 2003 بداية قيام اتحاد جمركي خليجي بتعريف جمركية موحدة قدرها 5%.

² تم اقتراح هذا المعيار من قبل الباحث، بالنظر لأهميته في تسهيل تحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي، ففي دراسة قيمة قام بها WEI توصل إلى أن اللغة المشتركة تشكل محددًا بالغ الأهمية في مجال التكامل الاقتصادي. أنظر:

S. Wei, " Intra- National versus International Trade: How Stubborn are Nations in Global Integration", **NBER Working Paper**, no.5531.

* فمثلاً تنتسب عائلة آل سعود، وعائلة آل صباح في الكويت، وآل خليفة في البحرين إلى قبائل عنيزة التي كانت تجوب صحاري وسط الجزيرة.

من خلال ما سبق، يمكن أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن دول مجلس التعاون تفي بغالبية محددات ومعايير منطقة العملة المثلى، مما يؤهلها لإقامة صيغة من صيغ التكامل النقدي، بشقيه الجزئي والشامل، وهذا ما سنعالجه بالتفصيل في العنصر الموالي، والمتعلق بإمكانات التكامل النقدي الخليجي، ويمكن تلخيص مدى استجابة الاقتصاديات الخليجية لمعايير منطقة العملة المثلى في الجدول الموالي.

الجدول رقم 26: مدى أمثلية معايير منطقة العملة بالنسبة لاقتصاديات دول المجلس.

معايير منطقة العملة المثلى	الوفاء	عدم الوفاء
حرية انتقال عوامل الإنتاج	➤	
الانفتاح التجاري بين دول المجلس	➤	
درجة التنوع الإنتاجي		-
درجة التطور المالي	➤	
التشابه في معدلات التضخم	➤	
التشابه الاقتصادي	➤	
تماثل وتشابه الصدمات غير التناظرية	➤	
تماثل القيم الثقافية والحضارية	➤	

المصدر: من انجاز الباحث.

وهناك من ينكر وجود تلك الإمكانية، مستدلاً بعدم وفاء دول المجلس بكافة المعايير التقليدية الثلاث لمنطقة العملة المثلى، إلا أنه لدينا المبررات الموضوعية التي تقر بمدى مرغوبة اقتصاديات دول المجلس لإنشاء اتحاد نقدي، والتي تتمثل في التالي:

- قد تكون تلك المعايير التي لم تفي بها دول مجلس التعاون الخليجي شروطاً بعدية (Ex-PostConditions) أو آثاراً محتملة للاتحاد النقدي، وهذا وفق الطرح الذي جاءت به نظرية الطابع الداخلي لمعايير منطقة العملة المثلى.
- أن التجربة الأكثر نجاحاً والمجسدة على أرض الواقع لم تفي ببعض المعايير إلا بعد إطلاق عملة اليورو.

- أن المعايير التقليدية الثلاثة هي في حد ذاتها ليست مطلقة وشاملة وغطية وليست المعايير الوحيدة المثلى، حتى أمثلية تلك الشروط قد تكون نسبية، أي قد تكون صحيحة ولكن ليس بالضرورة صالحة، إذ وضعت لتناسب مع ظروف وأوضاع اقتصاديات معينة، ذات معدلات اجتماعية خاصة. لذلك فخلال تقييمنا لمدى استجابة دول المجلس على إنشاء اتحاد نقدي ينبغي إضافة بعض المعايير التي تحكم مدى توافر شروط منطقة العملة المثلى وتخویر البعض الآخر.

- كما أثبت لنا التاريخ الاقتصادي إمكانية قيام تكامل نقدي بين دول المجلس، فكما تم الإشارة إليه في الفصل السابق من خلال معالجتنا لتطور الأنظمة النقدية في دول المجلس فقد حدثت وحدة نقدية بين بلدان الخليج، ماعدا المملكة العربية السعودية، في ظل السيطرة البريطانية استمرت حتى نهاية الخمسينات وأوائل الستينات، إذ ساد فيها تداول عمليتي الروبية الهندية وريال ماريا تريزا الفضي، وتعتبر هذه الأحداث الاقتصادية التاريخية عامل وحافز مهم لدول المجلس في المضي قدما نحو مشروعها الطموح.

وبالرغم من إثراء النظرية بمعايير أخرى (تشابه معدلات التضخم، تشابه الهياكل الإنتاجية...)، يبقى تقييمنا للتجربة يشوبه النقصان، ومن الممكن أن يؤدي إلى نتائج مضللة وغير دقيقة، لأن غالبية المعايير السابقة تركز بشكل أساسي حول المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعليه فنظرية منطقة العملة المثلى هي ذات طابع اقتصادي كلي¹ Macro-Economistic Theory وتبعاً لذلك فهي ليست نظرية علمية متكاملة يمكن الركون إليها لشرح مدى أمثلية منطقة عملة ما، لذلك أصبح لزامنا علينا إدخال متغيرات اقتصادية جزئية وعوامل سياسية واجتماعية وثقافية وقانونية في التحليل وهي بمثابة محددات أساسية في إقامة التكامل النقدي الخليجي، وهذا ما سنحاول القيام به في العنصر الموالي.

3. أنموذج التحليل الرباعي SWOT

¹ لقد استخدمنا مصطلح (Macro-economistic) بدلا من مصطلح (Macro-economic)، لأن منطقة العملة المثلى في صيغتها التقليدية في نظرنا ليست نظرية اقتصادية كلية، بل نظرية تستند إلى بعض معايير ومتغيرات نظرية الاقتصاد الكلي، أو بتعبير آخر تستند إلى بعض المتغيرات التي وضعها منظري الاقتصاد الكلي. وفي حدود علمنا، أن أول من استخدم مصطلح (Economistic) هو الاقتصادي الأمريكي الحائز مؤخرا على جائزة نوبل (Paul Krugman) وكاتب العمود في جريدة نيويورك تايمز. أنظر: The New York Times, (Friday October 13, 2008). Available on: www.nytimes.com/

بحسب رأينا أن النموذج الأنسب الذي يأخذ في الحسبان كل المتغيرات السابقة هو نموذج التحليل الرباعي سووت (SWOT)، الذي يستخدم بشكل كبير في مجال إدارة الأعمال ودراسات جدوى المشروعات الاقتصادية، ويقوم النموذج بتحديد وتشخيص العوامل المحددة التي تؤثر في المشروع محل الدراسة، سواء من حيث طبيعتها (داخلية/خارجية اقتصادية/سياسية/قانونية/...) أو من حيث أهميتها.

ويتكون هذا النموذج من أربع متغيرات أساسية، وهي:

أ. نقاط القوة (Strengths): وتتمثل في العوامل الداخلية التي لها تأثير ايجابي على نجاح مشروع التكامل النقدي، ومن واجب أصحاب المشروع توظيفها بشكل فعال، وهذا عبر وضع سياسات متكاملة، وبرامج عمل موحدة.

ب. نقاط الضعف (Weaknesses): وتتمثل في العوامل الداخلية التي لها انعكاسات سلبية على نجاح المشروع وعلى أدائه مستقبلا، وعلى القائمين على مشروع الاتحاد بتقويض أثرها، باعتبار أنه يمكن التحكم فيها.

ج. الفرص (Opportunities): وهي الفرص المستقبلية التي يتيحها المشروع التكاملي، والتي تستوجب تأمينها واستغلالها بشكل جيد وسريع ودون ممانعة، وتمثل الفرص عوامل خارجية.

د. التهديدات (Threats): وهي تتمثل في المخاطر المحتملة الخارجية التي قد تعترض طريق المشروع التكاملي، وفي هذه الحالة ن فإن أصحاب المشروع مطالبون بتخصيص الموارد اللازمة للحد من أثر تلك التهديدات، وهي كذلك تمثل عوامل خارجية.

وانطلاقا من صعوبة القياس الكمي لمكونات مؤشر النتيجة المرجحة لعناصر التحليل الرباعي*، فقد افترضنا في بحثنا هذا أن تلك العناصر تكتسي نفس الأهمية، وبالتالي النتيجة المرجحة لكل عنصر تعادل الواحد الصحيح.

وسنلخص عناصر التحليل الرباعي الخاصة بدول مجلس التعاون في الجدول التالي:

* يتم احتساب النتيجة المرجحة Weighted Score لكل عنصر من عناصر المصفوفة بضرب مؤشر الوزن Weight (مثلا مدى تحقق نقطة قوة ما أو فرصة ما، أو حدود خطر ما...) و مؤشر التصنيف Rating (مدى استجابة المنظمة لكل عنصر من عناصر التحليل الرباعي).

الجدول رقم 27: أنموذج التحليل الرباعي لدول مجلس التعاون الخليجي.

العامل	نقطة قوة	نقطة ضعف	فرصة	تهديد	ملاحظات
العوامل الاقتصادية					
طبيعة السياسة النقدية	+				متشابهة إلا أنها محدودة الفعالية.
أسعار الفائدة	+				منخفضة، إلا أنها مرتبطة بأسعار الفائدة الأمريكية وليس بالظروف المحلية.
أسعار الصرف	+				كل أسعار الصرف الخليجية مرتبطة بالدولار، وذلك يشكل تهديدا في حال انخفاضه.
معدلات التضخم	+				منخفضة ومتشابهة في دول المجلس.
استقلالية البنوك المركزية		+			تتحكم الحكومات الخليجية فيها.
مؤشرات السياسة المالية	+				تحقيق دول المجلس لمعايير التقارب المالي، إذ لم يتجاوز معدل المديونية العامة إلى الناتج الإجمالي 30 في المائة. كما حققت خلال السنوات القليلة الماضية فائض في الميزانية بسبب ارتفاع أسعار البترول. هذا فضلا عن ارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي.
المركز المالي لموازن المدفوعات	+				تتميز دول المجلس بمركز مالي جيد
مدى تشابه السلوكات الاستهلاكية	+				تتميز دول المجلس بتمائل وتطابق منحيات السواء وهذا بالنظر إلى تشابه ظروف الطلب.
وضعية الميزانية العامة		+			ترتكز الإيرادات بشكل أساسي على النفط، وتقل فيها الضرائب والرسوم. أما عن جانب النفقات فدول المجلس تشهد ارتفاع النفقات التسييرية على حساب النفقات الاستثمارية.
الناتج المحلي الإجمالي	+				يتميز بالارتفاع في غالبية دول المجلس.
مستوى الدخل الفردي	+				مرتفع، ويتجاوز مستوى الدخل في عدد كبير من الدول المتقدمة.
سياسة الأجر		+			تعطي امتيازات كبيرة للعمالة الوطنية على حساب العمالة الوافدة.
السياسة التجارية	+				سياسة تجارية موحدة، مع تطبيق رسم جمركي مشترك يقدر ب 05 في المائة.
التجارة البينية		+			ضعيفة جدا بسبب تشابه الهياكل الاقتصادية.

مرتفع جدا مع العالم الخارجي.				+	معدل الانفتاح التجاري
تتميز بالتركيز الشديد سواء من حيث طبيعتها السلعية أو الجغرافية.			+		تركيبية التجارة الخارجية.
ضعيف جدا مقارنة بحجم الأجانب.			+		حجم السكان
سيطرة القطاع الخاص الخليجي عليه مع تميزها بمهارات عالية جدا. في حين تتميز العمالة الوطنية بتدني مستواها التأهيلي.			+	+	طبيعة سوق العمل
تتميز دول الخليج بأحادية القاعدة الإنتاجية، وتركزها حول قطاع النفط. إلا أن تلك الأحادية سينجم عنها تشابه وتمائل الصدمات الاقتصادية الخارجية.			+	+	طبيعة الهياكل الاقتصادية ودرجة التنوع
تتميز بالمحدودية وسياسة التعميم.			+		شفافية البيانات وتوافرها
متباينة جدا بين دول المجلس.			+		معايير المحاسبة والمراجعة والإفصاح المالي.
		+			عضوية السعودية في مجموعة 20
تحتاج إلى المزيد من الترابط والاندماج وتنوع أدواتها المالية.			+		وضعية الأسواق المالية الخليجية
وعليه سيرتفع سعر النفط وتزيد إيرادات دول المجلس.		+			ارتفاع الطلب العالمي على النفط
باعتبار أن دول المجلس تشكل اتحاد جمركي ستستفيد من عدة مزايا، كما يمكنها ذلك من التفاوض والمساومة بشكل جماعي موحد.		+			العضوية في المنظمة العالمية للتجارة.
سيجعلها تستفيد من مزايا اقتصاديات الحجم والاستفادة من نقل التكنولوجيا والخبرات الأوروبية، وكذلك من تجربة الاتحاد الأوروبي في المجال النقدي والمالي، وهذا عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ		+			توقيع اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي.
وقعت كل من البحرين وعمان على اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة كل على حدى عام 2004.	+				توقيع اتفاقات ثنائية للتجارة الحرة
لأن أسعار الصرف الخليجية مرتبطة بالدولار ، وكذلك اتفاق دول المجلس على ربط العملة المشتركة المستقبلية بذات العملة.	+				تدهور سعر صرف الدولار

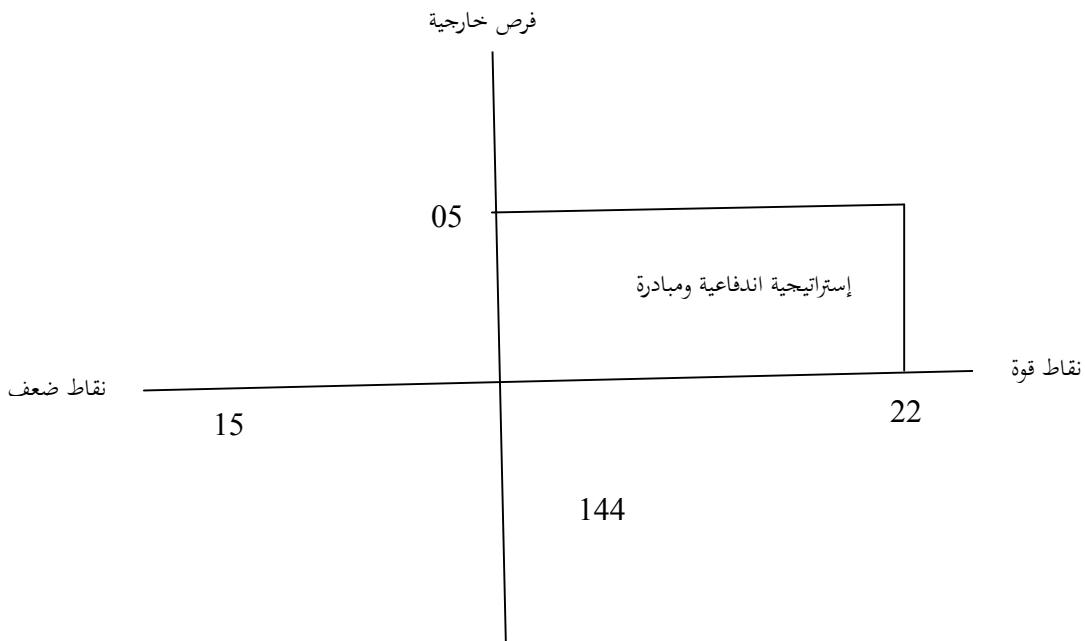
مستوى التكامل الاقتصادي	+			حققت دول المجلس إلى حد الآن مرحلتي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، وأنجزت العديد من إجراءات مرحلة السوق المشتركة والاتحاد النقدي.
مدى توافر الهيئات والمؤسسات التكاملية	+			أنجزت دول المجلس العديد من المؤسسات التكاملية مثل منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، مؤسسة الخليج للاستثمار.
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.		+		مع إطلاق العملة المشتركة سوف تلغى مخاطر الصرف وسينجر عن ذلك زيادة تدفق حجم الاستثمارات الأجنبية نحو دول المجلس.
العوامل القانونية والتشريعية				
طبيعة القوانين ذات الطابع الاقتصادي	+	+		عموما تتميز بالهشاشة والضعف، فهناك قوانين تتميز بالتباين مثل قانون تشجيع الاستثمارات وقانون توطيد العمالة، وأخرى تتسم بالطابع التقييدي مثل قانون تشجيع الاستثمارات، إلا أنها في المقابل أصدرت العديد من القوانين والأنظمة الاتحادية خاصة في مجال التنسيق الزراعي والصناعي. مثل إقرار وثيقة السياسة الزراعية الخليجية، ووثيقة الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية الخليجية.
مدى تنفيذ قوانين العمل المشترك		+		بطء عملية التنفيذ وأحيانا سوء تفسير محتوى القانون.
التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وكذلك الاتفاقية المعدلة	+			
العوامل السياسية.				
توافر الإرادة السياسية.	+			متوافرة، ولأدل على ذلك دبلوماسية القمة، إلا أنها تتميز بالتردد.
الاستقرار السياسي	+			تتمتع دول المجلس باستقرار سياسي داخلي جيد.
مدى استقرار النظام الإقليمي الخليجي			+	تدهور الوضع الأمني والسياسي في العراق واليمن، ومخاطر المشروع الإيراني خاصة بخصوص إيرانية البحرين والجزر الإماراتية الثلاث.
المشروع الشرق الأوسطي			+	فالهدف من وراء ترتيبات مشروع الشرق الأوسطي هو القضاء على الوحدة العربية وجميع التجمعات العربية شبه الإقليمية وبالأخص مجلس التعاون

_____ إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

الخليجي.					
طبيعة الأنظمة السياسية الخليجية	+	+			متماثلة ومتشابهة، إلا أنها ذات طابع قبلي عائلي، إضافة إلى حداثة التجربة الديمقراطية.
العوامل الثقافية والحضارية					
تشابه اللغة، الدين، والعادات والتقاليد.	+				متشابهة جداً، فقط هناك غالبية شيعية في البحرين وانتشار المذهب الاباضي في عمان.
درجة وعي الجمهور بالمشروع التكاملي.	+				ضعف درجة الوعي لدى الجمهور الخليجي.
وجهة نظر النخبة الفاعلة حول الاتحاد النقدي الخليجي.	+				قيام العديد من الباحثين بإعداد دراسات حول أهمية قيام التكامل النقدي الخليجي.

المصدر: من إعداد الباحث.

الشكل رقم 16 : الخيار الاستراتيجي لمجلس التعاون بحسب أنموذج التحليل الرباعي



تهديدات خارجية

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال البيانات المبينة في جدول نموذج التحليل الرباعي أعلاه، يمكن التوصل إلى عدد من الاستنتاجات أهمها:

- بعملية حسابية بسيطة، نجد أن العوامل المحفزة والدافعة للاتحاد النقدي الخليجي والمثلة في تركيبة نقاط القوة والفرص تأتي في مقدمة الخيارات الإستراتيجية، أما التركيبة المثبطة لذات المشروع (نقاط الضعف والتهديدات) تأتي بحسب النتائج في ذيل ترتيب تلك الخيارات، وعليه من مصلحة دول المجلس تبني إستراتيجية اندفاعية مبادرة نحو هذا المشروع (أنظر الشكل السابق)، و هذا يؤكد لنا مرة أخرى عن إمكانية وجاهزية هذه الدول تحقيق اتحاد نقدي فيما بينها.
- أن نقاط القوة المذكورة ستمكن من استغلال واقتناص الفرص المتاحة في البيئة الخارجية وتعظيمها. وستتحول هذه الفرص بدورها إلى نقاط قوة.
- أن نقاط القوة المذكورة يمكن استخدامها في مواجهة تهديدات البيئة الخارجية.
- هشاشة وضعف الأطر التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي وتباينها الشديد من بلد إلى آخر، وهذا سيشكل بلا شك عقبة وحجر عثرة في نجاح الاتحاد النقدي الخليجي، لذا يتحتم على دول المجلس الإسراع في توحيد القوانين والتشريعات، خاصة المنظمة للقضايا الاقتصادية والمالية والتجارية، أو على الأقل تحقيق التناغم والتنسيق فيما بينها.
- يعتبر توافر الإرادة السياسية عامل محدد محفز ودافع لإقامة الاتحاد النقدي، ولأدل على ذلك الحضور الدائم والمنتظم لقادة دول المجلس في جميع اجتماعات المجلس الأعلى وكذلك اللقاءات الدورية للجان الخليجية المتخصصة، وهذا ما يطلق في أدبيات السياسة الدولية توافر دبلوماسية القمة إلا أن ما يعاب على تلك الإرادة، هو أن قرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة للمجلس

- ليست قرارات للتنفيذ المباشر بعد إقرارها، بل يتم تنفيذها عن طريق إصدار قرارات وقوانين وطنية، وقد يؤدي ذلك إلى التأجيل أو سوء الفهم أو التشويه أو التجميد أو المماطلة.
- إن تشابه العوامل الثقافية والحضارية في دول المجلس، وتقارب رؤى النخب الخليجية الفاعلة حول أهمية التكامل النقدي في الرفع من مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، من شأنه أن يسهم في التعجيل بإقامته، فأدبيات التكامل الاقتصادي ترى أن فشل تجربة اندماجية أو نجاحها يرتبط بشكل أساسي بدور النخب فيها، ومثال على ذلك تجربة الاتحاد للهند الغربية، فقد كان بسبب فشلها الأساسي هو ضعف دور النخب البريطانية. أما عن وعي الجمهور الخليجي بأهمية مشروع التوحيد النقدي فيتسم بالغياب شبه الكلي وربما يعود ذلك إلى ضعف المشاركة الشعبية و عدم التمتع بالحياة البرلمانية رغم تجربتي الكويت والبحرين، وبالتالي فمن واجب الأنظمة في دول المجلس أن تأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتزايدة للطبقة المثقفة في المشاركة في عملية صنع القرار السياسي والمطالبة بحصة في مسؤولياتها، وبذل المزيد من الجهود في سبيل التعريف بالمنافع الكامنة للعملة المشتركة وهذا من خلال وسائل الإعلام المختلفة أو عبر المؤسسات التعليمية أو أية قناة أخرى.
- أما عن العوامل الاقتصادية فمنها ما هو محفز لقيام التكامل النقدي الخليجي كتشابه أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية؛ وتوحد السياسة التجارية؛ وتشابه الصدمات الخارجية المحتمل التعرض لها نظرا لتشابه الهياكل الاقتصادية وتماثل ظروف الطلب والعرض، ومنها ما هو معرقل للوحدة النقدية كضعف التجارة البينية وانقسام سوق العمل وسيطرة العمالة الوافدة عليه؛ وتوقيع بعض دول المجلس لاتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة¹، وانكشاف اقتصادياتها للعالم الخارجي، مما يعرضها إلى مخاطر اقتصادية محتملة في فترات الركود والأزمات الاقتصادية، وهذا ما يفرض على دول المجلس القيام بإصلاحات اقتصادية عميقة شاملة (تنويع البنية الإنتاجية، إصلاح سوق العمل الخليجي، تنويع الشركاء التجاريين...).

برأينا أن أفضل إستراتيجية بالنسبة لدول المجلس في ظل هذه النتائج، هو المضي قدما نحو اتحاد نقدي ناجح بعد أن تبينت لنا إمكانية قيامه، أن تقوم بتمهين العوامل المحفزة

¹ تجدر الإشارة أن توقيع البحرين وعمان على اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة عام 2004، سيفرغ الاتحاد الجمركي الخليجي الذي دخل حيز التنفيذ عام 2003 من محتواه، إذ ستضع دول المجلس الأخرى قيودا جمركية على السلع الأمريكية الوافدة كواردات من البحرين وعمان.

(نقاط قوة+ الفرص المتاحة)، وتحويل العوامل المعيقة (نقاط ضعف+التحديات المحتملة)
إلى عوامل محفزة أو على الأقل الحد من أثرها.

المبحث الثاني: الصيغة المثلى والممكنة للتكامل النقدي بين دول مجلس التعاون

بعد أن تعرفنا على أمثلية غالبية معايير منطقة العملة بالنسبة لاقتصاديات دول المجلس والمحددات الأساسية لقيام التكامل النقدي سنحاول في هذا الجزء أن نتعرف على الصيغة التكاملية التي ستبناها، والتي يجب أن يتناسب مع الخصائص الهيكلية لاقتصادياتها وطبيعة السياسات المالية والنقدية المتبعة، والأهداف المتوخاة من وراءها.

إن صيغ التكامل النقدي الجزئي المشار إليها في الفصل الأول، لن تحمي أي مكاسب لدول المجلس، سواء في المدى القصير أو الطويل، فهي ليست في حاجة إلى اتحاد مدفوعات باعتبار محدودة المعاملات البنينة، كما أن إحداث مجمع للاحتياطي غايته منح الائتمانات للدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، لا يتناسب مع الظروف المالية لدول المجلس، فهي جميعا ذات فائض هيكلية في موازين مدفوعاتها، وتتوافر على حجم احتياطات كبيرة جدا، فضلا عن أن تجارتها البنينة محدودة للغاية.

علاوة عما سبق، بإمكان دول المجلس تنسيق سياساتها النقدية وحتى توحيدها، دون أن يكلفها ذلك إتباع إجراءات عملية معقدة، وهذا نظرا لهشاشة وعدم فعالية تلك السياسات في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي على السواء، وعليه نرى في ظل الظروف الاقتصادية الداخلية والدولية الراهنة، أن دول المجلس أكثر استعدادا واستجابة لتحقيق تكامل نقدي كامل بينها، من خلال تبني صيغة عملة خليجية موحدة، إلا أنه يجب أن يسبق ذلك بمرحلة تحضيرية، يتم فيها تنسيق أسعار صرف عملاتها الوطنية، وهذا من خلال ربطها بمثبت مشترك.

1. صيغة تثبيت أسعار الصرف بين العملات الخليجية.

إن اختيار نظام الصرف بالنسبة لبلد ما، يرتبط أساسا بجملة من العوامل والمحددات ولعل أهمها هو طبيعة الصدمات التي من المحتمل أن يتعرض لها اقتصاد هذا البلد، ودرجة تأثيرها في اتجاهاته، وقد تكون تلك الصدمات حقيقية (خارجية) (Real Shocks)، ناشئة عن تغييرات في الجانب الحقيقي للاقتصاد، كالتغيرات في معدلات التبادل التجاري ونمو الإنتاجية مقارنة بالشركاء التجاريين، وتأثير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة على جانب العرض في الاقتصاد، فضلا عن تداعيات تحويلات العمالة من الخارج على الطلب المحلي¹، وقد تكون إسمية Nominal Shocks، ناشئة عن المنظومة المالية والنقدية الوطنية، كعدم استقرار الطلب على النقود.

¹ Abdlelali Jbili and Vitali Kramarenka, **Choosing Exchanges Regimes in the Middle East and North Africa**, (Washington; DC: International Monetary Fund, 2003), p.4.

إن الصدمات التي تخضع لها اقتصاديات دول المجلس ذات طبيعة حقيقة، إذ تتأثر كثيرا بالتقلبات في معدلات التبادل التجاري، باعتبار أن أسعار الصادرات المشكلة أساسا من النفط تتحكم فيها عوامل خارجية، ففي حال تبني دول المجلس لنظام سعر صرف ثابت، سيسمح لها ذلك من امتصاص تلك الصدمات أو على الأقل التخفيف من حدتها، خاصة إذا كانت أسعار السلع والعملات ذات مرونة عالية، وحتى لو افترضنا عدم مرونة هذه الأخيرة، فإن توافر دول المجلس على احتياطات مهمة من العملات الأجنبية، سيوفر لها فرصة مواجهة آثار تلك الصدمات.

وتمثل أهم الغايات المتوخاة من عملية تثبيت أسعار الصرف الخليجية في ما يلي:

- تخفيض تكاليف الصفقات، والتقليل من المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف، مما يعطي مصداقية أكثر للعملات المحلية، ويحقق استقرار الطلب على النقود؛
- إذا كان اقتصاد ما، يعتمد بشكل كبير على الواردات، فالأولى له تثبيت سعر صرفه وهذا لتحقيق استقرار الأسعار والتقليل من التوقعات التضخمية؛
- إن تثبيت أسعار الصرف المحلية، يوفر مثبت اسمي ذا مصداقية للسياسة النقدية¹.

من الشروط اللازمة لتثبيت أسعار الصرف بين دول المجلس، ضرورة تنسيق السياسات الاقتصادية، وبخاصة السياسة النقدية والمالية، وهذا ما عملت دول الاتحاد الأوروبي على تحقيقه ففي إطار توجهها نحو تحقيق تكامل نقدي كامل، شددت في السبعينات من خلال خطة بار (Barre Plan)، على الحاجة الملحة لتنسيق أوثق بين السياسات الاقتصادية الداخلية والسياسات النقدية، وعلى تعزيز انتقال رأس المال داخل الجماعة الأوروبية².

كما اقترح تقرير فيرنر (Werner report)³ ضرورة تقييد مدى تقلب العملات الأوروبية لتحرك ضمن هوامش أضيق من تلك التي يسمح بها صندوق النقد الدولي⁴. وفي هذا الإطار، يرى الاقتصاديين بلاسا و مكلوب أن سعر الصرف الثابت الذي لا رجعة فيه، هو أهم سمة للتكامل

¹ Samya Beidas and Magda, Kandil, " Setting the Stage for a National Currency in the West Band and Gaza: the Choice of Exchange Rate Regime", **IMF Working Paper**, no.05/70, (April2005), pp.4-5.

² رينيه ماسيرا وسلفاتورى روسي، "النظام النقدي الأوروبي والتكامل النقدي الأوروبي" ورقة مقدمة إلى: ندوة التكامل النقدي العربي (المبررات - المشاكل - الوسائل)، المرجع السابق، ص373.

³ اشتق اسم هذا التقرير من اسم رئيس وزراء لوكسمبورغ، الذي ترأس لجنة كونيتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1970، لوضع خطة لإقامة العملة النقدية الأوروبية.

⁴ المرجع نفسه، ص374.

النقدي، لكن ذلك يتطلب شرطين مسبقين: أولاً مركزية القرارات المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية، وثانياً قبول الدول الأعضاء لمضامين سياسة سعر الصرف الثابت، وهو شرط تنسيق السياسات النقدية فيها¹.

كما يقترح الاقتصادي مندل لتحقيق التكامل النقدي شرط تناغم السياسات النقدية وسياسات الميزانية ومركزة أسواق رأس المال وسياسة أجور مشتركة، هذا فضلاً عن اشتراطات تتعلق بالعملة كإزالة هوامش وتغيرات أسعار الصرف، واشتراطات خاصة بالائتمان، كالمبادلات²

من خلال تحليلنا السابق لمختلف السياسات الاقتصادية لدول المجلس، يمكن القول أن هذه الأخيرة مهيئة بشكل كامل لعملية تثبيت أسعار صرف عملاتها، باعتبار عدم فاعلية السياسة النقدية في التأثير على عرض النقد، وارتباط هذا الأخير بمراكز موازين المدفوعات وبمستوى الإنفاق الحكومي، كما أن السياسات المالية متقاربة جداً، إذ تشكل إيرادات النفط المصدر الوحيد لتمويل النفقات، فضلاً عن انعدام ضرائب الدخل، والتشابه الكبير في نظم وسياسات التجارة.

وفي نفس هذا السياق، تأتي المادة الرابعة من الاتفاقية الاقتصادية المعدلة لعام 2002، والمتعلقة بمتطلبات الاتحاد النقدي والاقتصادي، لتؤكد رغبة دول المجلس في تنسيق السياسات المالية والنقدية، إذ نصت على مايلي: "بهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول مجلس التعاون بما في ذلك توحيد العملة، تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني موحد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد، بما في ذلك إحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، لاسيما السياسات المالية والنقدية والتشريعات المصرفية"³.

¹ Balassa, " Monetary Integration in the European Common Market " in: S.K.Swoboda, **Europe and the Evolution of International Monetary System**, (Leiden:A,W,Sijthoff,1973), pp.101-103, in:

علي، "إمكانات التكامل النقدي بين أقطار مجلس التعاون الخليجي" ورقة مقدمة إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظمها جامعة الملك سعود، الرياض، 1986، ص144.

² علي، المرجع نفسه، ص143-144.

³ الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الاتفاقية الاقتصادية الجديدة، المادة الرابعة، المرجع السابق.

وقد اتخذت دول المجلس منذ الثمانينات، في إطار تثبيت عملاتها، العديد من الخطوات فخلال الفترة مابين 1985-1987، أجرت لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس مشاورات مكثفة بين الدول الأعضاء للاتفاق على مثبت مشترك لعملاتها، وطرحت فكرة حقوق السحب الخاصة، غير أنها لم تحصل على الإجماع.

وخلال فترة التسعينات، تم إبعاد موضوع التكامل النقدي من أجندة المجلس الأعلى وأجهزة المجلس الأخرى، باعتبار أن مجلس التعاون لم يتجاوز بعد المرحلة الثانية من مراحل التكامل الاقتصادي، فالتفكير في إجراءات توحيد العملة سابق لأوانه، كما يضاف إليه ذلك عامل مهم هو الاستقرار النسبي في أسعار الصرف التقاطعية لعملات دول المجلس خلال تلك الفترة.

وبعد أن أصبحت دول المجلس قاب قوسين أو أدنى في إقامة اتحاد جمركي، فضلا عن العديد من إجراءات السوق المشتركة، أعيد إدراج موضوع التوحيد النقدي، وعليه، وتنفيذا لتوصيات المجلس الأعلى المنعقد بالبحرين عام 2000، تم في عام 2002 ربط كل عملات دول المجلس رسميا بالدولار الأمريكي¹، وهذا كمرحلة أولى نحو إقامة العملة الخليجية المشتركة².

ويتم تثبيت أسعار الصرف الخليجية إما على أساس عملة واحدة أو سلة عملات جاهزة (نموذجية) كحقوق السحب الخاصة أو سلة عملات غير جاهزة، تتشكل إما من عملات أجنبية فقط (عملات أكثر الشركاء تعاملًا)، أو مزيج من العملات الأجنبية والوطنية³.

كما يمكن لدول المجلس أن تثبت أسعار صرفها، على أساس إعلان المؤسسات النقدية في الدول المعنية، عن أسعار مركزية لعملاتها الوطنية، عند تاريخ الاتفاق على التثبيت، وتلتزم هذه المؤسسات بعدم تغيير الأسعار المعلنة لعملاتها، لكي لا تبتعد عن أسعارها الحقيقية¹.

¹ قبل هذا التاريخ، كانت معظم دول المجلس مثبتة عملاتها رسميا بوحدة حقوق السحب الخاصة، باستثناء الريال العماني الذي كان مرتبطا بالدولار منذ السبعينات، والدينار الكويتي بسلة عملات، والتي يجوز فيها الدولار على الوزن الكبير، لكن عمليا كل دول المجلس مرتبطة بالدولار عند أسعار مثبتة Fixed Parity. لكن بعد عام 2003 عادت الكويت إلى سلة عملات، في حين انسحبت عمان من مشروع الاتحاد النقدي.

² للتعرف على الانجازات المحققة في مجال التكامل النقدي منذ تأسيس المجلس إلى حد الساعة أنظر إلى الملحق الخاص بـتكنولوجيا التكامل الاقتصادي و النقدي الخليجي.

³ إلا أن المفاضلة بين هذه الروابط يخضع لعدد من المحددات، سيتم مناقشتها في النقطة المتعلقة بإنشاء عملة موحدة، لأن الأساس الذي يتم به ربط العملات الخليجية في إطار تحقيق صيغة تثبيت أسعار الصرف، لا يختلف عنه بشأن تثبيت العملة الخليجية الموحدة.

وهناك نقطة جديدة بالاهتمام، أثارها تقرير فينر عام 1970، والذي اعتبر أن تثبيت أسعار الصرف بصورة كاملة لا رجعة فيها، على أنه مكافئ لاتخاذ عملة مشتركة وحجته في ذلك، إذا ما تم تثبيت أسعار الصرف، فإن القطاع الخاص يكون واقعا في خطأ الوهم النقدي إذا ما استمر يميز بين هذه العملات، ويعتبرها مختلفة بمجرد أن لكل عملة اسما مختلفا². إلا أننا نرى أن احتفاظ الدول بسياساتها النقدية والمالية بشكل أخص، سيؤدي إلى وقوع المضاربات، وسيقيد من حركة رؤوس الأموال، إذا ما توافرت الظروف الملائمة لذلك.

2. صيغة العملة المشتركة

لقد أجمع غالبية المنشغلين بمواضيع التكامل النقدي لمجلس التعاون الخليجي، سواء كانوا أكاديميين أو سياسيين أو صناع قرار، أن الصيغة الأنسب والأمثل، التي تتلاءم مع الظروف والأوضاع الاقتصادية الحالية لدول المجلس تتمثل في صيغة العملة المشتركة، والتي يعتبرها الاقتصادي ماكلوب جوهر التكامل النقدي وحده الأقصى.

ففي ضوء الدور الفعال والرئيس للدولة في إدارة عملية التنمية الاقتصادية، فان السلطة النقدية المشتركة ستحاول تقريب الرؤى بشأن تنسيق وتوحيد السياسات الاستثمارية، بهدف خلق سوق مالية ونقدية خليجية، فضلا عن تنويع البنيات الاقتصادية الخليجية، وبالتالي التخفيف من أثر الصدمات الحقيقية الخارجية التي تتعرض له الاقتصاديات الخليجية.

هناك من يرى أن مرحلة التكامل النقدي الكامل يمكن الوصول إليها بشكل تدريجي، وذلك عن طريق تطوير تدريجي لعملة مشتركة يجرى تداولها مع العملات المحلية جنبا لجنب، وتزايد نسبتها إلى هذه الأخيرة تدريجيا وباستمرار، مما يؤدي إلى اعتياد الجمهور الخليجي على استعمالها خاصة في التعامل مع الحكومات، حيث يجري دفع الضرائب على أساسها، كما يجري بواسطتها

¹ جميل، المرجع السابق، ص148.

² وليامسون، المرجع السابق، ص43.

تسديد الالتزامات بين البنوك المركزية الخليجية، كما تقوم بإصدار سندات مسماة في إطارها، مما يسهل خلق سوق سندات خليجية.¹

ويقدم مؤيدو مبدأ التدرج في التكامل النقدي الخليجي عدة مبررات منها²:

- أن التكامل النقدي يحتاج إلى فترة لبناء سوق خليجية مشتركة ومؤسسات نقدية ومالية جديدة، وتنسيق أكبر بين السياسات الاقتصادية والقيام بعمليات التكييف بصورة تدريجية، وهذه القضايا لا يمكن إنجازها بصورة فورية بل تحتاج إلى التدرج والتأني وإلى مزيد من الوقت.

- أن التدرج يأخذ في الحسبان مسألة السيادة الوطنية التي تزداد حدتها عند الاقتراب من إنشاء الوحدة النقدية، حيث يتطلب تنازل الدول الأعضاء عن سلطاتها لصالح سلطة فورية تمثل السلطة المركزية الجديدة للمجموعة، وهو ما يستدعي إتباع تحول تدريجي في المواقف النفسية، وخلق الاقتناع الشعبي بمستقبل موحد للمجموعة.

وفي الاتجاه الآخر، يعارض الاقتصادي روبرت مندل قيام دول المجلس بإطلاق العملة الخليجية الموحدة، عن طريق إنشائها وإحلالها محل العملات الخليجية، إذ يرى أنه من الأفضل طرح العملة المشتركة إلى جانب العملات الوطنية خلال فترة محددة كأدوات للتبادل³، فباعتبار أن كل العملات مرتبطة عمليا بالدولار بأسعار ثابتة، فإن أسعار صرف العملة الموحدة بالعملات المحلية تصبح كذلك ثابتة، ويضيف من جهة أخرى، أنه من الخطأ أن تقوم الحكومات الخليجية بتحديد تاريخ معين للتخلص من العملات القطرية وهذا حتى لا تكرر الأخطاء التي وقعت فيها دول الاتحاد الأوروبي، فتحديد التاريخ سيسبب العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية⁴.

¹ علي، "الوضع الاقتصادي والنقدي الخارجي للاقطار العربية، ودور الفوائض المالية في إمكانية تحقيق التكامل النقدي العربي"، ورقة مقدمة إلى: ندوة التكامل النقدي العربي (المبررات - المشاكل - الوسائل)، المرجع السابق، ص 487.

² جميل، المرجع السابق، ص 166.

³ Eisa A. Aleisa, and Others, " External and Regional Shocks in the GCC Region: Implications for a Common Exchange Rate Regime" , Paper Presented at the 31st Annual Conference of the Middle East Economic Association (MEEA), held in Chicago, IL, January 4-7, 2007, p.22.

⁴ د. أنيس بن فيصل الحجي، " العملة الخليجية الموحدة بين الدينار والدرهم والريال" في الأسواق نقلا عن: جريدة الاقتصادية السعودية (06 مارس 2007)، متوفرة على الموقع التالي:

وبحسب رأينا، أن تنفيذ هذه الصيغة، ينبغي أن يكون بشكل فوري وناجز (ليس تدريجي) ودون انتظار، ولعل ما يؤيد ذلك التاريخ الاقتصادي للمنطقة، فخلال أواخر القرن التاسع عشر وحتى ستينات القرن العشرين، وفي ظل الحكم الاستعماري، كانت المنطقة تتمتع بتوحيد نقدي باستثناء العربية السعودية، التي أصدرت الريال الفضي عام 1927¹؛ وكنقد وتعقيب لما قاله الاقتصادي المرموق مندل آنفا، مادامت أسعار العملات الخليجية ثابتة فيما بينها، فما المانع والغاية من إبقاء تلك العملات إلى جنب العملة المشتركة؛ خاصة وأن التخلي عن تلك العملات سيخفض بلا شك من تكاليف الصرف والتحويلات بشكل كبير، وسيقلص من الإجراءات الإدارية، خاصة إذا تعلق الأمر بالاستثمارات والقيام بالصفقات الاقتصادية؛ كذلك من مبررات هذه الصيغة أن اقتصاديات دول المجلس تتسم في الوقت الحالي بعدم التعقيد إن على مستوى هياكلها الاقتصادية أو بنيتها المالية والنقدية على وجه الخصوص، وربما إذا لم يتم تحقيق التكامل النقدي في هذا الوقت، قد تصعب هذه المهمة وتصبح أكثر تعقيدا.

نشير تجدر الإشارة، أن التفكير في إقامة عملة مشتركة، كان في بداية السبعينات، إذ حدث اتفاق بين بنك الكويت المركزي والاقتصادي روبرت مندل، على وضع خطة لإنشاء عملة خليجية مشتركة، والتي تضم جميع الدول الخليجية، باستثناء السعودية وعمان، وقد اقترح مندل أن يطلق على هذه العملة اسم "الدينار" وعلى أجزائها اسم "الدرهم"، ويبرر ذلك أن اسم العملة أو شكلها أو لونها يعكس تاريخ وثقافة أمة ما².

إن آلية إصدار العملة الخليجية الموحدة يعتمد على استيعاب الميكانيزمات النقدية القطرية إذ تقوم الدول الأعضاء بإنشاء هيئة نقدية مشتركة، مهمتها إصدار العملة الخليجية، واتخاذ القرارات بشأن نسب الاحتياطي النقدي، على أن تبقى البنوك المركزية الخليجية فروعاً للهيئة المذكورة، وبإمكانها أن تضع معالم البلدان الأعضاء في الأوراق النقدية تحت العنوان العام للنقد دون أن يمس

¹ علي، الوحدة النقدية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 145.

² تجدر الإشارة، أن الاقتصادي مندل قام بدراسات معمقة حول تاريخ العملات الإسلامية منذ عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه. أنظر المحجي، المرجع السابق.

ذلك بإبرائها، وستتطرق في الفصل الموالي إلى مهام الهيئة المشتركة والأدوار الجديدة للبنوك المركزية الخليجية بعد إطلاق العملة المشتركة، فضلاً عن الأساس الذي يمكن أن تثبت به.

ونعتقد أن الكيفية التي يتم بها إطلاق العملة الخليجية الموحدة هي تنفيذ الإجراءات التالية:

- تثبيت أسعار صرف العملات الخليجية كمرحلة تحضيرية لإطلاق العملة؛
- إنشاء بنك مركزي خليجي؛
- إحلال العملات القطرية بعملة خليجية مشتركة؛
- الاتفاق على مثبت مشترك مثالي للعملة الخليجية.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل الكشف عن محددات وإمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا من خلال تبيان مدى أمثلية منطقة العملة المثلى الخليجية. واستناداً إلى أسس ومرتكزات علمية موضوعية دقيقة، فقد تمكنا من تأكيد وتبرير وجود هذه الإمكانيات.

إن الأقطار الخليجية الست تفي بغالبية معايير منطقة العملة المثلى، سواء التقليدية منها أو التي استحدثت فيما بعد، إلا نرى ضرورة تكييف بعض المعايير وفق خصوصيات

اقتصاديات دول المجلس، لأن منطقة العملة المثلى ليست نظرية متكاملة ونمطية تصلح لجميع الأقطار، هذا فضلا أن التكامل النقدي هو عبارة عن عملية دينامية وبالتالي لا يمكن اعتبار البحوث والأطروحات التي أصلته في مناطق أخرى من العالم وبخاصة أوروبا الغربية، صالحة للتطبيق في كيانات اقتصادية أخرى مثل تجربة مجلس التعاون وعليه ينبغي تغيير مثلا معيار تنوع الإنتاج إلى معيار تماثل الإنتاج، فباعتبار دول المجلس منطقة إنتاج نوعي واحد، فهذا سيجعل من المفيد لها تثبيت أسعار صرف عملاتها تجاه بعضها البعض وتركها مرنة تجاه العالم الخارجي. وعليه نستنتج أنه بالرغم أن معيار تماثل الإنتاج يخالف معيار ماكينن إلا أنه يساعد إلى نظام صرف ثابت.

وهناك عامل آخر يقوي ويعزز إمكانية إقامة هذا التكامل النقدي هو التاريخ الاقتصادي للمنطقة، فقد حدثت وحدة نقدية بين بلدان الخليج، ماعدا العربية السعودية في ظل السيطرة البريطانية، استمرت حتى نهاية الخمسينات وأوائل الستينات، إذ ساد فيها تداول عمليتي الروبية الهندية وريال ماريا تريزا الفضي.

تجدر الإشارة، أننا استخدمنا طريقة سووت، والتي أعطت مصداقية أكبر على مدى استجابة ومرغوبة دول المجلس على إقامة صيغة من صيغ التكامل النقدي. ويرجع استخدامنا لنموذج سووت إلى جزئية وعدم شمولية معايير منطقة العملة المثلى، إذ أنها تسقط العديد من المؤشرات الاقتصادية، فضلا عن الاجتماعية والسياسية والثقافية.

ولقد توصلنا إلى إمكانية انجاز اتحاد نقدي كلي، لا جزئي، فوري، لا تدريجي، بعملة خليجية موحدة، إلا أنه يجب أن يسبق ذلك بمرحلة تحضيرية، يتم فيها تنسيق أسعار صرف عملاتها الوطنية، وهذا من خلال ربطها بمثبت مشترك.

لقد بررنا علميا أن صيغ التكامل النقدي الجزئي المشار إليها في الفصل الأول، لن تجني أي مكاسب لدول المجلس، سواء في المدى القصير أو الطويل، بل العكس من ذلك فقد أجمع غالبية المنشغلين بمواضيع التكامل النقدي لمجلس التعاون الخليجي، سواء كانوا أكاديميين أو سياسيين أو صناع قرار أو مراقبين ومحللين، أن الصيغة الأنسب والأمثل، التي تتلاءم مع الظروف والأوضاع

_____ إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

الاقتصادية الحالية لدول المجلس تتمثل في العملة المشتركة، التي يعتبرها الاقتصادي الكبير ماكلوب جوهر التكامل النقدي وحده الأقصى.

تمهيد

قبل أن نحلل إمكانية التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يجب أن نتطرق إلى تحليل الخصائص الاقتصادية التي تميز الاقتصاديات الخليجية، وبشكل خاص الكشف عن أسباب ونتائج التطورات الحاصلة على المؤشرات السياسية المالية والنقدية، وعرض اتجاهاتها العامة.

وقد قسم هذا الفصل وفق الخطة التالية:

المبحث الأول: الخصائص الاقتصادية.

المبحث الثاني: الخصائص المالية.

المبحث الثالث: الخصائص النقدية.

المبحث الأول: الخصائص الاقتصادية

سنحاول في هذا المبحث تحليل عددا من المؤشرات والمتغيرات والخصائص الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي. وهذا لما لها من تأثير أكيد في تركيب البنيان النقدي والمالي لدول مجلس التعاون الخليجي. ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

1. سوق العمل وخصائص التركيبة البشرية

تعتبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية¹ كيانات صغيرة من المنظور السياسي والاقتصادي باستثناء السعودية، وقد بلغ عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة حوالي 35 مليون نسمة عام 2004، منها 24 مليون نسمة في للسعودية وحدها بنسبة 68%، في حين بلغت 0.72 مليون في البحرين كحد أدنى، ومن الممكن أن يتجاوز سكان دول الخليج حد 44 مليون نسمة عام 2020 حسب توقعات تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2002، من جهتها تتوقع أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة أن تكون معدلات نمو السكان خلال الفترة 2002-2020 كمايلي: 23% في الإمارات، 29% في قطر، 30% في البحرين، 30% في الكويت، 61% في السعودية، 63% في عمان²، وتعكس هذه الأرقام معدل نمو السكان المرتفع (3.2% سنويا خلال العقد الماضي)، وهو يعتبر من أعلى المعدلات في العالم، ويعود ذلك أساسا إلى صغر أعمار السكان، فحوالي 40% منه هي أقل من 15 سنة حسب إحصائيات 2002³، فضلا عن تحسن الصحة والأوضاع الاقتصادية والهجرة.

¹ تأسس المجلس في 25 مايو 1981، ويضم ست دول خليجية وهي: الإمارات، الكويت، قطر، السعودية، البحرين، وعمان، وقد حددت ديباجة النظام الأساسي للمجلس الدوافع والأسباب من إنشائه، إذ أقرت ما يلي: " إن دولة الإمارات العربية المتحدة-دولة البحرين-المملكة العربية السعودية-سلطنة عمان -دولة قطر-دولة الكويت، إدراكا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية وإيماننا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها، ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين، واقتناعا بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمم العربية، استهدافا لتغذية أوجه التعاون وتوثيق عرى الروابط فيما بينها، واستكمالا لما بدأت من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدة دولها، وتمشيا مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى وتوجيهها لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية، وافقت فيما بينها على مايلي: المادة (الأولى): إنشاء المجلس. ينشأ بمقتضى هذا النظام مجلس يسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية "

² Micheal Strum and Nikolaus Siegfried, " Regional Monetary Integration in the Member States of the Gulf Cooperation Council " , IMF Occasional Paper Series, no.31, (June 2005) , p.21.

³ Ibid.

وبالرغم من ارتفاع معدل نمو السكان، فقد بدأت بلدان المجلس تعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة، وقد يعكس ذلك صغر حجم القوى العاملة المحلية وعدم السماح للمرأة للعمل في كثير من المجالات من جهة، ومحدودية العرض المحلي من الإطارات الماهرة وعدم مواكبة غالبية المقررات التعليمية لاحتياجات سوق العمل من جهة أخرى، كما أن توفير كفاءات مستوردة بأجور تنافسية سيسمح بتخفيض تكاليف الإنتاج، تجدر الإشارة إلى أن غالبية العمالة الوطنية موظفة في القطاع الحكومي حيث مستويات الأجور أعلى مقارنة بأجور العمالة الوافدة.

كما أن هناك عوامل تاريخية حتمت على دول المجلس انتهاج سياسة جذب السكان غير الوطنيين، ففي السبعينيات ومع تزايد اكتشاف النفط كانت هناك حاجة ماسة للنمو السكاني في ظل ندرة واضحة للسكان الوطنيين، وانجر عن ذلك سيطرة العمالة الوافدة على أسواق العمل في دول المجلس، وأصبحت تمثل اليوم تحدياً كبيراً أمام الاقتصاديات الخليجية، إذ تمثل أكثر من نصف العمالة الوطنية في المتوسط، وفيما عدا عمان والسعودية، فقد شكلت العمالة الوافدة نسب معتبرة في باقي دول المجلس سواء في تركيبة العمالة أو السكان، كما يتضح من الجدول الموالي.

الجدول رقم 03: نسبة العمالة الأجنبية إلى إجمالي العمالة والسكان في دول المجلس عام 2006.

البلد	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	المجلس
نسبة العمالة الأجنبية من إجمالي العمالة	59	81	33	89	47	90	56
نسبة العمالة الأجنبية من إجمالي السكان	34	53	19	83	21	80	31

Source: Petra Adolf and others, " the Gulf Cooperation Council countries: Economic Structures, Recent Developments and role in the Global Economy " , **ECB Occasional Paper**, no.92 (July 2008), p.17.

تجدر الإشارة، أن هذه الظاهرة الاجتماعية الدخيلة، قد أثرت سلباً على التركيبة البشرية لسوق العمل الخليجي¹، فهيمنت بذلك العمالة الوافدة على العديد من الأنشطة الاقتصادية في دول المجلس، وقد أُنجر عن ذلك نشر لقيم اجتماعية وثقافية، بإمكانها التأثير على المنظومة الثقافية

¹ لقد بلغت نسبة الأجانب إلى حجم إجمالي السكان ، 34.9 % في دول المجلس مجتمعة عام 2000، أما بشكل منفرد فبلغت 40 % في البحرين، 66.6 % في الكويت، 22.7 % في عمان، 73.7 % في قطر، 25.4 % في السعودية، و 75.7 % في الإمارات، أنظر:

Strum and Siegfried, op.cit, p.20.

والحضارية للمجتمع الخليجي، وقد ساعد على ذلك شعارات تنادي بحقوق الإنسان والحريات وحقوق الأقليات والعمالة المهاجرة، فمنطقة الخليج تعيش إلى جانب أكبر التجمعات السكانية في آسيا التي ولظروف معيشية مرهقة وظروف سياسية متغيرة، أعطت الحق للعامل الوافد بجلب عائلته، وتغيير رب العمل واكتساب أبنائه جنسية البلد الذي يولدون فيه¹.

كما ترتب عن هذه الظاهرة حدوث آثار سياسية وأمنية خطيرة، خاصة ما تشكله من تهديد على الوضع السياسي الداخلي وعلى البنية القومية للمنطقة، ولأدل على ذلك ما وقع خلال الحرب الإيرانية العراقية، حيث نزعت العناصر ذات الخلفية السياسية والاجتماعية الإيرانية إلى إثارة العديد من المشكلات الأجنبية في الكويت، البحرين وقطر².

أما في الشق الاقتصادي، فللعمالة الوافدة تأثيرات اقتصادية عميقة على الاقتصاديات الخليجية، خاصة وأنها تتسم بعدم الاستقرار، إذ ينجر عنها حدوث نزيف مالي كبير، خاصة ما يتعلق بالتحويلات المالية الخارجية، إذ تقدر بحوالي 20 مليار دولار سنوياً، ويرتفع هذا الرقم إلى 58 مليار دولار إذا ما تم الأخذ في الاعتبار مصاريف الخدمات الاجتماعية الأخرى من مدارس ومستشفيات ومساكن وغيرها³. وما يبرر تلك التأثيرات في اعتقادنا هو اتسام العمالة الأجنبية بعدم الاستقرار والديمومة من جهة، والبحث عن أسواق خارجية ذات عائد أكبر لرأس المال من جهة أخرى.

من الجانب الآخر، وبالرغم من السلبات السالفة الذكر، فقد ساهمت العمالة الوافدة في الرفع من القدرات التدريبية لدى العمالة الوطنية الخليجية، وغطت جزءاً مهماً من حاجات سوق العمل الخليجي، خاصة وأن هذا الأخير كان يعاني من نقص فادح للإطارات المؤهلة المسيّرة، كما ساهمت بشكل فعال في تطوير القدرات التنظيمية للشركات الاقتصادية الخليجية، وكان لها دور حاسم في نشر القيم والسلوكيات التسييرية والتسويقية

2. الناتج المحلي الإجمالي

¹ جاسم السعدون وعبد اللطيف الحمد، تحديات التنمية خليجياً وعربياً، سلسلة المحاضرات العامة (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، أكتوبر 1992)، ص 18.

² محمود وهيب السيد، أزمة احتلال العراق للكويت: المحددات، التفاعلات النتائج (مصر: دار النهضة العربية، 1995)، ص 155.

³ غرفة تجارة وصناعة عُمان، " الفرص المتاحة لدول المجلس في ظل التغيرات الاقتصادية (العولمة، منظمة التجارة العالمية، التكتلات الاقتصادية)، " ورقة مقدمة إلى: مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وتحديات القرن الحادي والعشرين، الذي نظمتها جامعة الملك فيصل، الإحساء، 13-15/02/2001، ص 507.

إن قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمجموع دول المجلس بلغت 822.5 مليار دولار عام 2007 ويمثل هذا تقريباً ثلث الناتج المحلي لفرنسا. وتحتل السعودية المرتبة الأولى من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ خلال نفس السنة 381.7 مليار دولار بنسبة 46.4% تليها الإمارات بنسبة 24.15% من الناتج الإجمالي، في حين تعتبر البحرين من أصغر الاقتصاديات الخليجية حجماً بنسبة 2.12% من الناتج الإجمالي فقط. ويحتل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطر أعلى معدل له من بين دول المجلس عام 2007 إذ بلغ 64500 دولار، وقد فاق بذلك متوسط الدخل الفردي لمنطقة اليورو والذي يقدر بـ 28.702 دولار، في حين جاءت عمان في المرتبة الأخيرة بدخل يقدر بـ 14.700 دولار.

وتعتبر دول المجلس كلها دولا نفطية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المساهمة الكبيرة لقطاع النشاطات البترولية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ ترتفع هذه النسبة في قطر بـ 60.98%، تليها السعودية والكويت بـ 55.17% و 55% على التوالي، لتأتي البحرين في المرتبة الأخيرة بـ 33.71% (أنظر الجدول الموالي).

الجدول رقم 04: أهم المؤشرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي (2007).

البلد	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نسبة الناتج المحلي إلى الناتج الإجمالي الخليجي	معدل الدخل الفردي*	نسبة النشاطات البترولية إلى الناتج المحلي	حجم السكان بالمليون
البحرين	17.5	2.12	18800	33.71	0.8
الكويت	112	13.61	33000	55	2.9
عمان	41.6	5.05	14700	47.11	2.6
قطر	71	8.63	64500	60.98	1.1
السعودية	381.7	46.4	15700	55.17	24.2
الإمارات	198.7	24.15	44300	37.59	4.5
دول المجلس	822.5	100	22300	50.54	36.6

Source: Economics department, GCC Monetary union: Progress to date and outstanding issues, **Report Series** (May 2009), Samba Financial Group (Saudi Arabia), pp.2-3. Available on: www.samba.com

* Data from GCC central Banks.

و حسب بيانات الجدول رقم 05 تستحوذ دول المجلس على 40% من الاحتياطات النفطية العالمية خلال عام 2006، و 23% من احتياطات الغاز العالمي خلال سنة 2004. الجدول رقم 05: التوزيع الجغرافي لاحتياطات الغاز والنفط في العالم.

دول مجلس التعاون	إفريقيا	آسيا الباسفيك	أوروبا/الاتحاد السوفيتي سابقا	أمريكا	دول الشرق الأوسط الأخرى
النفط* (2006)	40%	10%	3%	12%	14%
الغاز (2004)	23%	8%	8%	36%	8%
					21%
					17%

Source: BP statistical review of world energy, 2004, in: Strum and Siegfried, op.cit, p.10.

*Adolf and others, op.cit, p.63.

إن هذا الاعتماد المفرط على قطاع النفط، سيجعل التنمية الاقتصادية في دول المجلس رهينة التغيرات الحاصلة في أسواق النفط العالمية، فمثلا لو حدث انخفاض ملحوظ في أسعار النفط ستدهور معه الملاحة والقدرة التمويلية لهذه الدول، وبالتالي التخلي عن تمويل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية المشتركة¹، وقد تنبه عدد من الاقتصاديين المحليين لهذه المشكلة منذ بدايتها، إذ يرى علي خليفة الكواري²، أن دول المجلس تحتاج إلى برجة تخفيض الاعتماد على النفط وإخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية الاقتصادية المحلية، بحيث تنخفض نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي والميزانية العامة والميزان التجاري.

3. دورة الأعمال (Business Cycle)

اعتبارا أن كل دول مجلس التعاون دولاً ريعية تعتمد أساساً على قطاع النفط والغاز في تكوين ناتجها المحلي الإجمالي و في تركيبة صادراتها وإيراداتها، فهذا سيجعل الدورات الاقتصادية* في هذه الدول جد مترابطة.

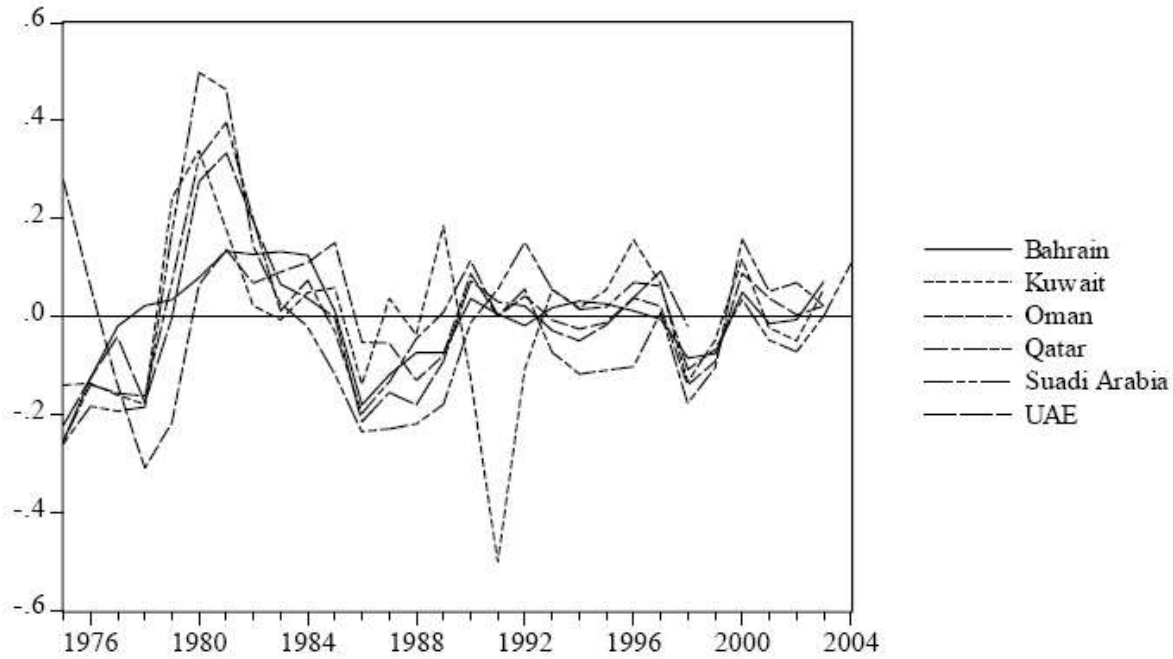
¹ لأنه من غير الممكن تخفيض نفقات التسيير، فتعود المجتمع الخليجي على مستوى عال من الرفاهية الاجتماعية بسبب ما اصطلح عليه بدولة الرفاه، سيصعب من سياسة تخفيض الأجور، وإذا حدث ذلك فمن الممكن حدوث اضطرابات اجتماعية كبيرة، ستحركها النقابات العمالية.

² علي خليفة الكواري، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية، ط2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص161.

* الدورة الاقتصادية هي فترات تتضمن مراحل للرواج وتزايد الإنتاج حتى يفوق مقدرة المستهلكين على استيعابه، وهي كذلك فترات كساد وبطالة وانخفاض في الإنتاج، تنتهي إلى ما يسمى بالأزمات الاقتصادية، وإلى كوارث ضخمة، تصيب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا في دولة واحدة فحسب، بل قد تتعداها إلى سائر مناطق العالم.

فمن خلال الشكل الموالي، وباستخدام اتجاه (Hodrick Prescott Trend)، الذي يوضح الفجوات الموجودة بين النواتج المحلية الإجمالية لدول المجلس من عام 1976 إلى غاية 2004، نلاحظ أن هناك ارتباطا كبيرا جدا بين الدورات الاقتصادية لجميع دول المجلس، باستثناء الكويت خلال الفترة 1990-1991، وهذا بسبب حرب الخليج الثانية.

الشكل رقم 07: دورة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي



Source: Shafik Hebous, " On the Monetary Union of the Gulf " , **Working Paper** (Kiel Institute for the World Economy), no.431 the, (Feb 2006), p.03.

إن قيام اتحاد نقدي خليجي يفرض على الدول الخليجية التنازل عن استخدام أدوات السياسات النقدية القطرية، لصالح هيئة نقدية فوق قومية (مثلا بنك مركزي مشترك)، إذ توكل إليه مهمة الإشراف على تنفيذ ومراقبة السياسة النقدية الخليجية الموحدة، وبالرغم من المكاسب الكبيرة التي ستجنيها دول المجلس جراء التخلي عن السيادة النقدية كتخفيض تكاليف الصفقات وزيادة حجم التجارة البينية، فستكبد في المقابل تكاليف باهضة في حال وجود صدمات خارجية غير تماثلية قد تمس جانبي الطلب والعرض، ويعود ذلك إلى هشاشة القاعدة الإنتاجية وقصورها عن تلبية احتياجاتها المحلية، لكن مع تماثل وتشابه دورات الأعمال في دول المجلس (Businesses Cycles Symmetric) سيكون احتمال وقوع مثل هذه الصدمات ضعيفا جدا.

إلا أنه عندما تصبح البنيات الاقتصادية لدول المجلس متكاملة وأكثر تنوعاً وتخصصاً، ستبدأ دورات الأعمال في التباعد والتناثر، وسيحدث ذلك في الأجل الطويل، وهذا ما يستشف من خلال رغبة صانعي القرار السياسي في دول المجلس في الماضي قدماً نحو تنويع وتطوير اقتصادياتها، وتجسد ذلك بقيامها في عام 2001 بمراجعة وتطوير الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981¹، لتنسجم مع تطورات العمل الاقتصادي الخليجي المشترك، ولتعكس التطورات الحاصلة على الساحة الاقتصادية الدولية والإقليمية، إذ تم تعديل عنوان الفصل الثالث إلى "التكامل الإنمائي" بدل من "التنسيق الإنمائي". كما تم النص على تنفيذ إستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى والسياسة الزراعية المشتركة والإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لهذه الدول، كما عدلت المادة (13) المتعلقة بالمشروعات المشتركة، حيث تم إعطاء هذه المشروعات الدور الذي تستحق في تحقيق التكامل الإنمائي، وذلك من خلال توفير الحوافز اللازمة لها، وإزالة كل المعوقات الإجرائية التي تعيق تأسيسها ونشاطها. وبالنظر للدور التنموي الكبير لأنشطة ما يسمى "بالاقتصاد الجديد" القائمة على المعرفة والتقنية، حيث ستكون قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مصدراً رئيسياً للنمو، فقد قامت دول المجلس بإدراج مادتين ضمن فصل "النقل والاتصالات والبنية الأساسية" وهما الاتصالات والتجارة الإلكترونية.²

4. اتجاهات التجارة الخارجية

منذ أن أقرت دول مجلس التعاون صيغة التعاون الجماعي فيما بينها في عام 1981 عملت هذه الدول ومن خلال اجتماعاتها العديدة، على تحقيق الأهداف التي اجتمعت عليها والرامية إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية فيما بينها، وقد نجحت في تحقيق بعضها. ففي السنة الذي أنشئ فيها المجلس تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، التي تمثل الدستور الاقتصادي لدول المجلس، ولقد استطاعت تنفيذ الكثير مما نصت عليه تلك الاتفاقية، فقد شرعت الأمانة العامة لمجلس التعاون في البدء بالخطوات التنفيذية للاتفاقية الاقتصادية الموحدة اعتباراً من شهر مارس 1983، من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة، تم وفقاً لها، تطبيق البند الأول والخاص بإطلاق حرية تبادل المنتجات الزراعية

¹ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (الرياض: الأمانة العامة، 1981) (أنظر في الملاحق).

² مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الاتفاقية الاقتصادية الجديدة (الرياض: الأمانة العامة، 2001)، (أنظر في الملاحق).

والصناعية والحيوانية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ المحلي بين الدول الأعضاء شريطة الحصول على شهادة منشأ من الجهات ذات العلاقة، وتم إعفاء هذه المنتجات من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل¹. أما بالنسبة للشرط الخاص بأن لا تقل ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشآت الصناعية المنتجة لها عن 51%، فقد أعفيت الشركات من تطبيقه مدة سنة واحدة ريثما تتخذ الترتيبات اللازمة للتقيد مستقبلاً².

وتعتبر اقتصاديات دول المجلس منفتحة على التجارة الدولية، وهذا ما يشير إليه مؤشر الانفتاح التجاري³، وكما هو موضح من الجدول الموالي رقم 06، يتراوح هذا المؤشر بين 197.27% في البحرين و61.01% في الكويت خلال عام 2007.

الجدول رقم 06 : نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس (نسبة الانفتاح التجاري)

السنة	البلد	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات	المجلس
2003	155.91	63.03	77.74	77.66	57.46	99.96	72.03	
2004	173.19	64.58	82.42	77.51	62.80	131.91	82.83	
2005	171.22	62.47	87.52	63.37	68.56	142.64	86.81	
2006	179.14	59.07	98.54	66.37	72.88	138.06	88.76	
2007	197.27	61.01	99.15	71.82	76.18	142.35	92.92	
المتوسط	175.35	62.03	89.07	71.44	67.58	130.98	84.67	

Source : Nasser Saidi and others, " The Exchange Rate Regime of the GCC Monetary Union ", **Economic Note**, no.3(Dubai International Financial Centre), p.9. Available on: www.difc.ae/

¹ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، قرارات العمل المشترك، ط1 (الرياض: الأمانة العامة، 1998)، ص65.

² د. محمد هشام خراشكية، " سياسات الحماية الجمركية في دول مجلس التعاون: مفهومها، واقعها، وسبل توحيدها " التعاون، العدد 01، السنة 01 (يناير 1986)، ص12.

³ ويسمى كذلك مؤشر الانكشاف الاقتصادي، ويتم احتسابه بقسمة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي

كما أن هناك مؤشران يقيسان مدى التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية لدولة أو تجمع ما وهما:

أ- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات ويتم احتسابه من خلال المعادلة التالية:

مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات = (قيمة الصادرات إلى أهم الشريكين \ قيمة مجموع الصادرات) × 100

ويقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات دولة أو تجمع ما إلى عدد محدود جداً من شركائها في التجارة الدولية.

ب- مؤشر التركيز الجغرافي للواردات : ويحتسب من خلال المعادلة التالية :

(قيمة الواردات من أهم الشريكين \ قيمة مجموع الواردات) × 100.

ولمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى:

عارف دليلة [وآخرون]، دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 1998)، صص 195-198.

تجدر الإشارة إلى أن دول المجلس تعتمد في صادراتها على النفط الخام بصورة رئيسية إذ بلغت 86.7% في الكويت عام 2005، في حين بلغت 44.4% فقط في الإمارات، وهذا ما جعل درجة الانفتاح التجاري كبيرة جداً كما هو مبين في الجدول أعلاه. إن اعتماد دول المجلس على تصدير سلعة تجارية وحيدة وناضبة (النفط)، يرهن اقتصادياتها لعوامل خارجة عن سيطرتها، باعتبار أن هذه الأخيرة يتحدد سعرها في الأسواق الدولية، إذ تتحكم الأوضاع الخارجية، خاصة ظروف الطلب العالمي على النفط، مما يجعل مؤشر الانكشاف الاقتصادي كبيراً جداً في دول المجلس، أما الواردات فتتميز بالتنوع الشديد ما عدا في دولة البحرين إذ يمثل الوقود المعدني فيها حصة الأسد.

الجدول رقم 07: نسبة النشاطات البترولية إلى الصادرات الخليجية عام 2005.

البلد	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
النسبة	64.9	86.7	79.1	73.2	87	44.4

Source: Adolf and others, op.cit, p.13.

أما عن التركيبة الجغرافية للصادرات، فتعتبر آسيا أول زبون لدول مجلس التعاون، فكما هو موضح في الجدول الموالي، تمثل صادرات قطر مثلاً إلى آسيا 82.6% عام 2003.

الجدول رقم 08: اتجاه الصادرات في دول مجلس التعاون الخليجي (2003)

	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
دول المجلس	5.9%	1.5%	10.6%	4.8%	4.8%	5.1%
الاتحاد الأوروبي	3.7%	10.4%	2.2%	2.1%	15.7%	7.6%
الولايات المتحدة	3.6%	11.9%	3.3%	1.7%	20.7%	2.2%
اليابان	1.3%	22%	16.2%	46%	15.5%	26.1%
آسيا	8.1%	49.2%	59.4%	36%	32.1%	31.4%

Source: Sturm and Siegfried, op.cit, p.14.

إن تركيز الصادرات الخليجية على عدد قليل من الشركاء، سيعرض اقتصادياتها لمخاطر محتملة خاصة في فترات الأزمات التي تصيب الشركاء، كحدوث اختلالات في موازين مدفوعاتها وبالأخص حساباتها الجارية، مما يجعل درجة التأثر بالعوامل الخارجية كبيرة جداً (Vulnerability) خاصة فيما يتعلق برسم السياسات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية فيها.

أما فيما يخص الواردات، فيعتبر الاتحاد الأوروبي وآسيا أهم شركاء دول المجلس. فحسب بيانات الجدول الموالي، بلغت واردات السعودية من الاتحاد الأوروبي و من آسيا 31.1% و 18.9% على التوالي خلال عام 2004، والجدول الموالي رقم 09 يوضح ذلك.

الجدول رقم 09: اتجاه الواردات في مجلس التعاون الخليجي (2004).

	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
آسيا	11.1%	16.1%	12.4%	12.3%	18.9%	37.6%
الاتحاد الأوروبي	27.5%	37.2%	29%	45.5%	31.1%	33.1%
اليابان	7.3%	12.8%	16.7%	5.1%	9.7%	1.4%
الولايات المتحدة	5.6%	7.9%	4.7%	9.5%	15.2%	6%
دول المجلس	37.7%	10.1%	27.6%	17.4%	4.8%	3.7%
أخرى	10.8%	15.9%	9.6%	10.2%	20.3%	18.2%

Source: Hebous, op.cit, p.6.

وما قيل عن الصادرات يقال عن الواردات، فالتركيز على عدد محدود من الموردين سيجعل مؤشر الانكشاف للواردات الخليجية كبيرا جدا، أي سيتأثر الاقتصاد الخليجي بكل تغير في السياسات الوطنية للشركاء التجاريين. مثلا، لو حدث تغير في سعر صرف اليورو، من المحتمل أن يؤدي إلى اختلالات هيكلية في موازين مدفوعات دول المجلس وحساباتها الجارية، خاصة أن دول المجلس تستورد سلعا ذات مرونة ضعيفة مثل المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع والتجهيزات الوسيطة والتامة الصنع، لذلك يجب على دول المجلس أن تأخذ في الحسبان عنصر التنوع الاقتصادي بما فيه تنوع الشركاء التجاريين عند وضع الاستراتيجيات الاقتصادية، قطرية كانت أو إقليمية.

أما عن معدل التجارة البينية الخليجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فلم يشهد تطورا ملحوظا حيث انتقل من 3.7% عام 2000 إلى 5.1% عام 2004، وقد حققت عمان أكبر معدل، إذ بلغ حجم تجارتها البينية مع دول المجلس ما قيمته 24777.9 مليون دولار عام 2004 أي بنسبة 20.8% أما أضعف معدل فكان من نصيب الإمارات، إذ بلغ 3% فقط، أي ما قيمته 105673 مليون دولار (انظر بيانات الجدول الموالي).

الجدول رقم 10: الواردات والصادرات البينية إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2000-2004.

(مليون دولار)									
	2004	%	2003	%	2002	%	2001	%	2000
الإمارات	105673	3.0	88215	3.1	74204	2.6	68546	2.2	69980
البحرين	11012	12.9	9606.3	12.3	8448	11.6	7928.8	10.1	7970.6
السعودية	250514	4.2	214573	3.2	188551	2.8	183012	2.8	188442
عمان	24777.9	20.8	21698	16.1	20310	14.8	19944	13.5	19825
قطر	28451.4	6.8	23701	6.1	19707	4.5	17741	6.5	16432
الكويت	55718.8	3.9	46194	3.6	38110.7	3.3	34067	3.1	37018
الإجمالي	476147	5.1	403987	4.3	349331	3.8	331239	3.7	339668

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الإحصائية، الأعداد 13، 14، 15، نقلا عن مركز البحوث والدراسات، العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي (الرياض: الغرفة التجارية الصناعية، ماي 2007)، ص 17.

فيما يخص نسبة التجارة البينية الخليجية إلى إجمالي تجارتها الخارجية، فقد بلغت 05 % فقط عام 2003، وتعتبر هذه النسبة متواضعة ومحدودة جدا، إذا ما قورنت بمثيلاتها في تجمعات إقليمية اقتصادية أخرى، إذ بلغت 62 % في الاتحاد الأوروبي، و 55 % في منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية¹.

إن أهم ما يميز التجارة البينية الخليجية هو التركيز التجاري بين دول المجلس المتجاورة أكثر من غيرها، فحوالي 77,55% من الصادرات العمانية لدول المجلس تذهب إلى الإمارات، بينما تستقبل السلطنة ما يزيد عن 88,74% من تجارتها مع دول المجلس، من دولة الإمارات وهذا حسب إحصائيات عام 2000².

وتتمثل السلع محل المتاجرة بين دول المجلس في منتجات غير نفطية، يمكن تصنيفها إلى قسمين: - سلع مستوردة يعاد تصديرها، وتمثل 64% من جملة التجارة البينية في المتوسط، أقلها في البحرين 4% من جملة صادراتها غير النفطية، وأعلىها في الإمارات حيث تصل 71% من جملة صادراتها غير النفطية، ويعكس ذلك ارتفاع درجة التصنيع في الاقتصاد البحريني، و الذي يعود بدوره للانخفاض العائدات النفطية بالمقارنة مع باقي دول المجلس.

¹ تم الاقتصار على جانب الصادرات البينية فقط، أنظر:

Sturm and Siegfried, op.cit, p.41.

² النشرة الإحصائية، العدد 11، (2001)، ص ص 124 و 130.

- سلع مصنعة محليا (ذات منشأ وطني)، وتمثل في الغالب من صادرات بترول كيمياوية، وتقدر نسبة هذه المواد في هيكل التجارة البينية نحو 34%، أعلاها في البحرين 96%، وأقلها في الإمارات 29%، وهذا ما يؤكد اعتماد الاقتصاد البحريني بشكل أساسي على مواد غير نفطية¹.

ويرجع ضعف التجارة البينية الخليجية بدرجة أولى إلى عوامل هيكلية، فالاقتصاديات دول المجلس تعتبر ذات هياكل إنتاجية متشابهة، تركز أساسا على قطاع الطاقة، سواء من حيث طبيعة الصادرات، أو من حيث تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فمنتجات النفط تعتبر تنافسية أكثر من كونها منتجات تكاملية، فهي إذن اقتصاديات متكاملة مع اقتصاديات الدول الصناعية².

ومن بين أسباب تدني التجارة البينية كذاك هو تبني دول مجلس التعاون لسياسة تصنيعية تقوم على تقديم سلع تعمل مصانعها عند مستويات مرتفعة من تكاليف الإنتاج، يضاف إلى ما سبق أن جغرافية دول المجلس ونمط انتشار أسواقها مع ضعف روابط النقل بينها، إلى جانب عدد المواطنين الضئيل نسبيا يعتبر من الأسباب الرئيسية لضعف التجارة البينية.

وترجع الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي انخفاض مستوى التجارة البينية الخليجية إلى وجود مجموعة من المعوقات أهمها:³

- فرض رسوم جمركية إضافية من بعض دول المجلس على بعض المنتجات الخليجية؛
- إعادة تامين البضائع التي يكون مقصدها أي من دول المجلس؛
- اعتماد قيم متدنية لتسعير بعض السلع المستوردة في بعض المنافذ الجمركية مما يؤدي إلى اختلاف أسعار نفس السلع في منافذ أخرى؛
- أن بعض الدول تفرض رسوم مرور على بعض السلع المنقولة عبر البر، بالإضافة إلى الرسوم المحصلة عند المنفذ الجمركي.

¹ د. عبد المنعم إبراهيم العبد المنعم، و عبد الرحيم البحيطي، " دور التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في دعم الميزة التنافسية والقدرة النفاذية للمنتجات"، ورقة قدمت إلى: مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي: فرص القرن الحادي والعشرين، المرجع السابق، ص ص 230-231.

² عبد الله القوير، " التبادل التجاري لدول مجلس التعاون في ظل التنفيذ التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة" مجلة التعاون، السنة 04، العدد 14 (يونيو 1989)، ص 147.

³ مركز البحوث والدراسات، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، المرجع السابق، ص 18.

وتضيف ذات الهيئة أن هناك بعض العوائق الإدارية غير الكمية التي ساهمت في تواضع حجم التجارة البينية، من بينها:¹

- اختلاف المواصفات القياسية للسلع المستوردة مما يؤدي أحياناً إلى عدم السماح للسلع التي ليس لها مواصفات موحدة من الوصول إلى بعض دول المجلس؛
- عدم التزام بعض دول المجلس بالمواصفات الخليجية الموحدة واشتراط إرفاق شهادة الجودة الوطنية، بالإضافة . أحياناً . إلى عدم قبول الشهادات الصادرة من الدول الأخرى؛
- مطالبة بعض السلطات بدول المجلس إرفاق شهادة تسجيل صناعي مع أي منتج جديد للشركات المصدرة، وكذلك الأمر بالنسبة للمصانع الجديدة حتى يمكنها الحصول على الإعفاء الجمركي؛
- أن بعض السلطات بدول المجلس لازالت تطالب المصدرين بإرفاق شهادة المنشأ؛
- أن بعض المصدرين يضطرون إلى استقدام فاحصين للحصول على شهادة الجودة في الدولة المصدر إليها بدول المجلس؛
- ارتفاع رسوم التأمين على البضائع بين دول المجلس، وكذلك ارتفاع تكلفة تمويل التصدير إليها بالإضافة إلى التشدد في إجراءات الائتمان في معظم هذه الدول.

المبحث الثاني: الخصائص المالية

¹ المرجع نفسه.

يتطرق هذا المبحث إلى رصد مختلف الملامح المالية لاقتصاديات مجلس التعاون الخليجي وهذا من خلال تحليل الميزانيات العامة ووضعية المديونية العامة وكذلك تقييم أداة الأسواق المالية والمصارف الخليجية.

1. تحليل السياسة المالية لاقتصاديات دول مجلس التعاون

تعرف السياسة المالية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة للتأثير على مستوى الاتفاق الحكومي ومصادر الإيرادات، وهذا بهدف التحكم في اتجاه الاقتصاد الوطني من خلال المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، واستغلال جميع الموارد الإنتاجية، وتجنب الوقوع في مشكلة البطالة، ومراجعة الاختلالات في الموازين العامة للدول (عجز أو فائض) والحد من مديونيتها.

1.1. تحليل الميزانيات العامة لدول المجلس

عانت موازنات دول المجلس من اختلالات هيكلية كبيرة، خلال العشرية الماضية، ويعود ذلك إلى سيطرة الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة، مما يجعل اقتصادياتها عرضة لصدمات خارجية خطيرة، والجدول الموالي يبين حصة عائدات النفط من إجمالي العائدات لهذه الدول.

الجدول رقم 11: حصة عائدات النفط من العائدات الإجمالية لعام 2007 في دول المجلس.

البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
80%	76.7%	79.8%	60.7%	87.5%	74.9%

Source: Middle East and Central Asia Department, **The GCC Monetary union: Choice of Exchange Rate Regime**, (Washington; DC: IMF, August 2008), p.6.

لقد أُنجز عن هذا الخلل الهيكلي، بروز عجوزات في موازين دول المجلس، خاصة ابتداء من 1982، إذ تدهورت شروط التبادل ومعدلاته (انخفاض أسعار صادرات النفط). وفي ظل عدم قيام

هذه الدول بالبحث وتطوير مصادر أخرى بديلة لتمويل موازنتها¹، انخفضت إيراداتها بشكل كبير مع بقاء النفقات عند مستوياتها الحالية، وذلك لارتباط هذه الدول بمشاريع استراتيجية تم إقرارها في برامج ومخططات تنموية سابقة، أضف إلى ذلك أزمة الخليج وتبعاتها إذ كبدت دول المجلس أعباء كبيرة جدا. فضلا عن ذلك فقد ساهم في تعميق الهوة بين الإيرادات والنفقات العامة، خاصة وأن هذه الأخيرة تمثل أهم مكونات الطلب الكلي من جهة، والمحدد الأساسي لجميع المتغيرات الكلية الأخرى من جهة أخرى.

لقد بلغ عجز الموازنات العامة لدول المجلس مجتمعة 18.2 مليار دولار عام 1995 ثم انخفض إلى 9.4 مليار دولار عام 1997 ثم ارتفع مجددا عام 1998 ليصل إلى 12.1 مليار دولار و22.2 مليار دولار عام 1999 ثم انخفض إلى 4.4 مليار دولار عام 2001².

ولترشيد مآليتها العامة لجأت دول المجلس إلى عدة آليات وأساليب للقضاء على الخلل الموجود (عجز)، فمنذ أواخر الثمانينات قامت غالبية الدول بالسحب من الاحتياطات العامة والاقتراض من السوق المالية والمصرفية أو من مصادر خارجية.

وباعتبار هذه المصادر مكلفة ومؤثرة على حجم النشاط الاقتصادي، استخدمت دول المجلس وسائل أخرى، تمثلت أساسا في إعادة النظر في مكونات الإنفاق الحكومي، خاصة بند الإنفاق الرأسمالي، الذي يتأثر كثيرا ويشكل وبشكل طردي مع التغيرات الحاصلة على الإيرادات النفطية، وما يفسر ذلك هو سهولة التخفيض، بينما يصعب ذلك بالنسبة لبند الإنفاق الجاري الذي يشمل الرواتب والدعم، وهذا نتيجة للقيود السياسية والاجتماعية.

وتشير البيانات أن متوسط مخصصات النفقات الرأسمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بحوالي 8 في المائة خلال الفترة 1991-1998³، مع الإشارة أن الإنفاق الجاري يمثل الجانب

¹ تشير تقديرات خبراء الطاقة أن نضوب النفط في دول المجلس هو كما يلي: عمان عام 2022، قطر عام 2049، السعودية عام 2077، الإمارات عام 2110، الكويت عام 2121. انظر إلى:

Hebous, op.cit, p.12.

² جميل، المرجع السابق، ص 80-81.

³ دائرة الدراسات والبحوث، نشرة الشرق الأوسط الاقتصادية، العدد 03، المجلد 02، (مايو ويونيو 2000)، ص 07.

الأكبر من الإنفاق العام، مثلما يوضحه الجدول رقم 12، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى سياسات التوظيف التي اتبعتها تلك الدول وسياسات الدعم والمدفوعات التحويلية الهادفة إلى إحداث قدر من إعادة توزيع الثروة النفطية بين المواطنين.

الجدول رقم 12: حصة الإنفاق الجاري من إجمالي الإنفاق في دول المجلس لعام 2004*

الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
%83.95	%78.21	-	%69.89	%73.65	%47.67

* تم احتسابها

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الإحصائية، العدد 15، الجدول رقم 155، الفصل الرابع، (2006).

لكن سياسات تخفيض مستويات الإنفاق الاستثماري، ستؤثر على فرص النمو المستقبلي للاقتصاديات الخليجية، باعتباره، كما أشرنا إليه آنفاً، المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، والمولد للنمو في مختلف القطاعات الاقتصادية غير النفطية، لأن النمو المتوازن والمستدام يستلزم رفع معدلات الاستثمار بشكل دائم، وهذا لن يتأتى إلا من خلال زيادة حجم الإنفاق الرأسمالي.

من خلال ما سبق، يرى الباحث أن علاج العجزات إذا ما وقعت، تستوجب وضع استراتيجية اقتصادية، تتضمن العناصر التالية:

أ- ضرورة إعادة النظر في نسب وحصص مكونات الإنفاق العام، من خلال ترشيد وعقلنة النفقات العسكرية والدفاعية، دون الإخلال بالتوازنات الأمنية في المنطقة، والتقليل من سياسة الحوافز الاستهلاكية وتخفيض الإعانات لصالح التنمية، خاصة في مجال التعليم والاستثمار المنتج.

ب - الرفع من قيمة الإيرادات التقليدية، ونقصد بها الإيرادات غير النفطية، خاصة فيما يتعلق بالضرائب المباشرة وغير المباشرة، والرسوم على الخدمات والسلع. نشير في هذا الصدد أن الإيرادات غير النفطية تعتبر جد هامشية، مما يشكل خطراً على وضع المالية في دول المجلس والجدول الموالي يوضح هذا الاتجاه.

الجدول رقم 13: حصة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات لعام 2007 في دول المجلس .

الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
%25.1	%20	%12.5	%20.2	%39.3	%23.3

المصدر: تم استخلاصها من بيانات الجدول السابق رقم 10.

ج- إعطاء دور أوسع للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال تقديم الحوافز اللازمة له وإشراكه في جهود الإصلاح الاقتصادي، من خلال تعبئة وتوظيف الإدخارات الوطنية، والإسراع بعمليات الخصخصة، والعمل على خلق مناخ استثماري جذاب، مما سيخفف العبء على القطاع الحكومي في تغطية النفقات الرأسمالية وتوظيف العمالة الوطنية.

د- تدعيم برنامج العمليات الاقتصادية المقابلة (Offset Programs)، وهي برامج تقوم على التزام الشركات الأجنبية المتعاقد معها لتوريد الأسلحة أو لتنفيذ مشروعات حكومية كبيرة، بضرورة إعادة استثمار نسبة معينة من قيمة العقود المنفذة في إقامة مشروعات اقتصادية ذات تقنية متقدمة في نفس الدولة الممولة، وهذا من شأنه زيادة الاستثمارات وتقليص الالتزامات الحكومية المتعلقة بإنجاز المشاريع الإنتاجية¹، فضلاً عن توطيد أواصر التعاون الاقتصادي بين دول المجلس وشركائهم التجاريين، وبخاصة الدول الصناعية.

وعلى خلفية استمرار ارتفاع مستوى الطلب على النفط في العالم، شهدت موازنات دول المجلس تحقيق فوائض مالية كبيرة جداً، إذ وصلت عام 2005 إلى 99.765 مليار دولار (16.1% من الناتج المحلي الإجمالي)، نالت فيها السعودية المرتبة الأولى بـ 58.1 مليار، تلتها الكويت بـ 23.4 مليار ثم الإمارات بـ 11.4 فقطر بـ 5.4 مليار، وفي المراتب الأخيرة عمان والبحرين بـ 0.78 و 0.68 مليار على التوالي²، وقدرت نسبة فوائض الموازنة لدول المجلس مجتمعة بـ 15.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006³، أما في عام 2007 فقدت بلغت 12.48% في السعودية 25.69% في الإمارات، 14.79% في قطر، 2.80% في عمان، في حين حققت الكويت أعلى نسبة بـ 27.76%، أما البحرين فقد حققت أدنى معدل بـ 0.71%⁴.

¹ رمضان الشراح، "أداء الاقتصاديات الخليجية في ظل توجهات السياستين المالية والاقتصادية" مجلة العلوم الإنسانية (فلسطينية)، العدد 18، (ديسمبر 2002)، ص 106.

² وحدة الاتحاد النقدي، تقرير عن التطورات الاقتصادية والمالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عامي 2005 و 2006، (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مارس 2007).

³ "نظرة عامة لدول مجلس التعاون الخليجي"، متوفرة على الموقع التالي: www.gulf-base.com

⁴ Ali Fahad and others, "An Assessment Progress Toward GCC Monetary Union", **Economic Note** (Dubai International Finance Center), no.01, (August 2008), p.9.

إن هذه النتائج المحققة على مستوى الموازنات الخليجية، تعكس مدى تحقيق دول المجلس لأحد شروط التقارب المالي، والتي اتفقت دول المجلس على وضعها عام 2005، والتي تقرر أن لا تتجاوز نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي 03%.

2.1. تحليل المديونية العمومية في دول مجلس التعاون الخليجي

بالنظر إلى انتهاج دول مجلس التعاون الخليجي خلال العشريتين الماضيتين لسياسات مالية متشابهة، فقد تقاربت معها معدلات المديونية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حد كبير وبسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، خاصة خلال السنوات القليلة الماضية فقد شهدت تلك المعدلات انخفاضاً ملحوظاً إذ بلغت مثلاً 4.77% عام 2007 في السعودية، بعدما كانت 96.1% خلال الفترة (1998-2002)، وقد حققت الإمارات العربية المتحدة أدنى المعدلات خلال السنوات الماضية. والجدول الموالي رقم 14 يوضح معدلات المديونية في هذه الدول.

الجدول رقم 14: يمثل معدلات المديونية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس.

البلد	2002-1998	2003	2004	2005	2007
البحرين	29	37.1	28.6	24.8	23.53
الكويت	43.6	27.6	20.4	14	9.62
عمان	27.4	16.4	15.4	11.1	6.45
قطر	76.1	54.3	42.2	30.2	9.43
السعودية	96.1	82	65	42.7	4.77
الإمارات	5.5	6.6	8.4	6.6	0.52

Source: IMF, Regional Report, September 2005.

*Fahad and others, op.cit, p.10.

2. التكامل المالي

يمكننا الكشف عن مستوى التكامل المالي في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل أداء الأسواق المالية الخليجية، وكذلك أداء أجهزتها المصرفية.

1.2. تحليل أداء الأسواق المالية الخليجية

تعتبر الأسواق الخليجية للأوراق المالية حديثة النشأة، وهي في غالبيتها أسواق غير منظمة* كما هو الحال في الإمارات وقطر، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبات في الحصول على المعلومات واختيار المؤشرات المناسبة لسوق الأوراق المالية.

وتتسم أسواق رأس المال في دول مجلس التعاون الخليجي بعدة ملامح، تتمثل في:

أ - غياب مؤسسات صانعة للسوق، مما أثر سلباً على سيولة السوق ونموه.

ب - هيمنة سوق الأوراق المالية على أسواق رأس المال، إضافة إلى استحواذ الشركات المحلية خاصة البنوك وشركات التأمين على الأسواق المدرجة فيها، مما يفقد هذه الأخيرة العمق اللازم لتطورها ونموها، إضافة إلى العدد المحدود لتلك الشركات المدرجة

ج - الدور المحدود لأسواق السندات، إذ يمثل إصدار السندات داخل دول المجلس أقل من 03% من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما قيمته 13.3 مليار دولار¹، وقد يعزى ذلك إلى حرمة التعامل في الأوعية ذات الفائدة الثابتة، باعتبارها بلدانا إسلامية.

د - اقتصر المساهمة (المشاركة) في أسواق رأس المال على المواطنين، مما انعكس سلباً على تدفق استثمارات المحفظة نحو دول المجلس².

هـ - بلغ مخزون رسملة السوق لدول المجلس مجتمعة (Stock Market Capitalization) 113% من الناتج المحلي الإجمالي خلال شهر سبتمبر عام 2004، بعدما كان 42% فقط عام 2002 ويعود ذلك أساساً إلى ارتفاع أسعار النفط، وقد حققت كل من الكويت وقطر أعلى معدلات الرسملة بـ 171% و 175% على التوالي، في حين كان أضعف معدل من نصيب عمان بـ 51% عام 2004³.

* الأسواق المنظمة هي أسواق يجري بها التعامل وفقاً لقواعد وأحكام وضوابط تشريعية وتنظيمية ورقابية، ويتم تداول الأوراق المالية في مقصورات بورصات، لها شخصياتها المعنوية. وإدارتها المستقلة ووسطاء مرخص لهم بالوساطة، أنظر د. رمضان علي الشراح، وعبد الله سعد الهاجري "استشراف مستقبل أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء نشأتها وتطوراتها"، ورقة مقدمة إلى: مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون : فرص القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص 160.

¹ Strum and Siegfried, op.cit, p.16.

² لقد انعكس انخفاض معدل استثمارات المحفظة على معدل مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ بلغ حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2003، وهو معدل بعيد عن المعدل العالمي البالغ 23%، والمعدل المسجلين في الدول المتقدمة والنامية 20% و 31% على التوالي. انظر إلى:

Ibid, p.16.

³ Ibid, p.15.

وبالنظر لأهمية وجود سوق مالي قوي قادر على تعبئة الإدخارات المحلية وعلى تمويل المؤسسات الإنتاجية، فدول المجلس مطالبة بتحقيق المكونات التالية:

أ- المكون التكنولوجي للسوق، الذي يقدم الدعم من خلال استخدام تكنولوجيا حديثة لعمليات التداول السنوية ونقل الملكية ونظم المعلومات.

ب- المكون الخاص بالتنوير المؤسسي والإفصاح والتدريب، الذي ينمي الموارد البشرية والقدرات التنظيمية لمختلف الأطراف.

ج- المكون التنظيمي واللوائح الإجرائية وإرشادات العمل وتبني المعايير المحاسبية الدولية (مثلا معايير بازل II).

2.2. أداء الأجهزة المصرفية الخليجية

لقد شهد القطاع المصرفي الخليجي تطورا سريعا خلال العقد الماضي، ومن بين الدلائل على ذلك عدد البنوك المؤسسة، فقد وصل عدد البنوك العاملة في دول المجلس 127 بنكا عام 2006، بعد ما كان عددها فقط 57 بنكا عام 1996 (أي بزيادة تفوق 120 في المائة)، وتحوز الإمارات العربية على النصيب الأوفر، بنسبة تفوق 36 في المائة من مجموع البنوك الخليجية خلال عام 2006، وربما هذا يعكس موقعها الاقتصادي كمركز مالي مهم في المنطقة (أنظر الجدول أسفله).

الجدول رقم 15: عدد البنوك العاملة في دول المجلس لعامي 1996 و 2006.

البلد	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
عدد البنوك عام 1996	18	9	10	8	4	8	57
عدد البنوك عام 2006*	46	25	11	17	16	12	127

المصدر: الشراح، "أداء الاقتصاديات الخليجية في ظل توجهات السياستين المالية والنقدية"، مرجع سابق، ص 109.

* Statistical department, **GCC: a Statistical Glance** (Riyadh: Secretariat General of GCC, April 2008), p.41.

وبالرغم من التقييم الايجابي للقطاع المصرفي الخليجي من قبل العديد من الهيئات النقدية والمالية الدولية، من ذلك صندوق النقد الدولي الذي أقر بكفاءته وربحيته وتطوره¹، إلا أن هذا لا يمنع من وجود العديد من النقائص، فمن خلال بيانات الجدول السابق نلاحظ أن اقتصاديات دول المجلس تتسم بظاهرة التخممة المصرفية (Overbanking)، وهذا مقارنة بحجم السوق المصرفي والمالي المحلي وحجم السكان وطبيعة ونطاق الأنشطة الاقتصادية والفرص الاستثمارية المتاحة، كما أن غالبية الوحدات المصرفية والمالية تتميز بصغر حجمها مما يؤثر على قدرتها على المنافسة.

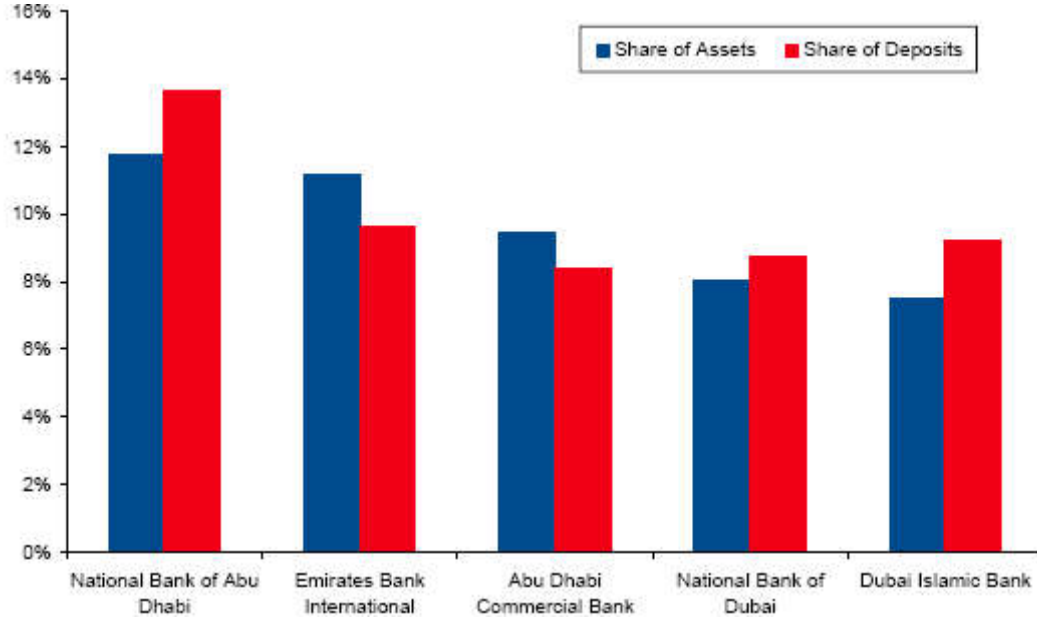
وما يميز كذلك المصارف الخليجية هو تركيز أنشطتها أساسا حول قبول الودائع ومنح الائتمان، وهذا سيعرضها لمخاطر كبيرة، خاصة مع تحرير القيود على النشاط الاقتصادي (Deregulation)، والتوجه الحالي نحو تدويل الأنشطة المصرفية والمالية من جهة، والانعكاسات السلبية لأسعار الفائدة على الاقتصاد من جهة أخرى، لذا لم يعد أمام المصارف الخليجية من مناص سوى توسيع مجال أنشطتها المصرفية والمالية؛ وتنويع أدواتها المستخدمة كإدخال صيغ المضاربة والمشاركة والقروض الحسنة؛ والاستثمار في المشاريع الإنتاجية؛ وتقديم خدمات الاستشارات المالية والاستثمارية، هذا فضلا عن إدخال تعديلات جوهرية على التشريعات والنظم الرقابية في دول المجلس، خاصة ما يتعلق من إتباع معايير المحاسبة الدولية لتحقيق الشفافية وترشيد وتنظيم أنشطتها المصرفية؛ وتحديد وقياس المخاطر المرتبطة بتسيير تلك الأنشطة، وهذا لما لها من دور مهم في تحقيق نظام مصرفي خليجي سليم. كما يتحتم على البنوك الخليجية كذلك تكوين مراكز مالية قوية والدخول في اندماجات عابرة للحدود بهدف الاستفادة من وفورات الحجم، التي قد تكون داخلية ناجمة عن إعادة هيكلة الموارد والأصول، أو خارجية نتيجة تزايد المعاملات والأنشطة المصرفية بعد عملية الاندماج.

وتختلف القطاعات المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث التركيز (Concentration Degree)، فالقطاع المصرفي في الإمارات يعتبر الأقل تركيزا، فأكبر بنك فيها وهو بنك أبو ظبي الوطني يمتلك فقط 12 في المائة من مجموع الأصول البنكية، و14 في المائة من مجموع

¹ سوزان كرين وآخرون، التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2003)، ص8.

الودائع في نهاية عام 2006، بينما تمثل البنوك الخمسة الأولى حوالي 48 في المائة من إجمالي الأصول البنكية المتاحة (انظر الشكل الموالي).

الشكل رقم 8: حصة البنوك التجارية من الأصول والودائع في الإمارات عام 2006

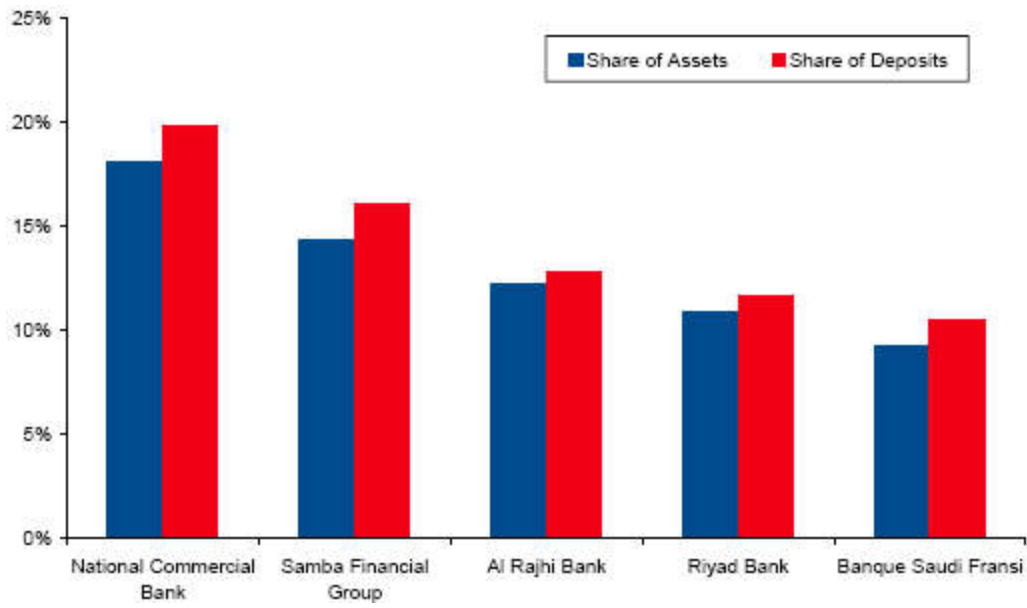


Source: GCC Banking: Special Review, National Bank of Kuwait, May 2007, p.18.

أما القطاع المصرفي في قطر وعمان والبحرين فهو أكثر تركزا، ففي قطر يستحوذ البنك القطري الوطني على 46 في المائة من إجمالي الودائع، ويحوز بنك مسقط على حوالي 42 في المائة من مجموع الأصول البنكية في نهاية عام 2006¹. وفيما يتعلق بالسعودية، يتسم القطاع المصرفي فيها بالتنوع النسبي، فالبنك التجاري الوطني، وهو أكبر بنك في دول المجلس، يمتلك 18 في المائة من إجمالي الأصول في نهاية عام 2006 (انظر الشكل رقم 13).

الشكل رقم 9: حصة البنوك التجارية من الأصول والودائع في السعودية عام 2006

¹ GCC Banking: Special Review, op.cit, p.19.



Source: Ibid, p.21.

المبحث الثالث: الخصائص النقدية

في هذا الجزء سنقوم بتحليل أهم مؤشرات السياسة النقدية في دول مجلس التعاون وهي معدلات التضخم وأسعار الفائدة، كما نستعرض تطور الأنظمة النقدية فيها وعرض النقد والعوامل المؤثرة فيه، وفي الأخير نعرض إلى سياسات أسعار الصرف.

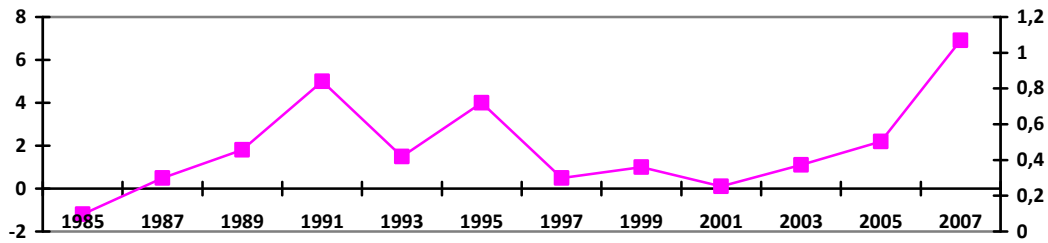
1. تحليل السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي يتخذها المصرف المركزي، والتي تستخدم الأدوات النقدية والإجراءات الائتمانية، وهذا بغرض تحقيق غايات معينة، وتمثل تلك الغايات في دول مجلس التعاون في تحقيق استقرار أسعار صرف عملاتها، وتوفير السيولة اللازمة للبنوك الخليجية، فضلا عن التحكم في العرض النقدي.

1.1. معدلات التضخم

بالرغم من التغيرات التي طرأت على أسعار التضخم في دول المجلس، إلا أن متوسط معدل التضخم بقي منخفضا نسبيا خلال العقد الماضي، إذ لم يتجاوز 02 في المائة منذ 1996 باستثناء عام 2007 الذي شهد ارتفاعا استثنائيا بلغ 6.91 في المائة (أنظر الشكل الموالي) وقد لعب تثبيت أسعار الصرف دورا مهما في التحكم في معدلات التضخم وإبقائها عند مستويات متدنية.

الشكل رقم 10: معدل التضخم المرجح لمجلس التعاون الخليجي

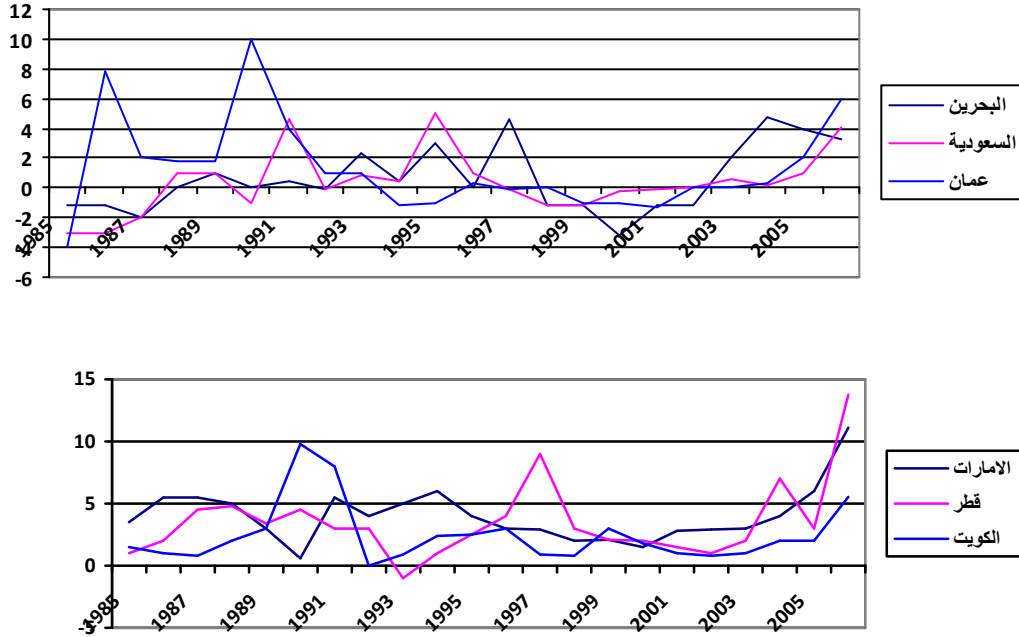


Source: IMF, **World Economic Outlook**, September 2005.
Data of 2007: Fahad and others, op.cit, p.5.

وإذا نظرنا إلى دول المجلس بشكل منفرد، نلاحظ أن معدلات التضخم قد عرفت خلال السنوات الماضية ارتفاعات استثنائية وطائرة في بعض الدول، مثلا بلغ 9.8% في الكويت بعد حرب

الخليج الثانية، وحققت قطر أعلى معدل عام 2004 بـ 6.8%، وفي عام 2007 شهد الاقتصاد القطري أعلى معدل تضخم في دول المجلس بـ 13.76%.

الشكل رقم 11 : معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي.



Source : Hebous, op.cit, p.10.

Data of 2007: Fahad and others, op.cit, p.5.

تجدر الإشارة، أن معدلات التضخم بدول المجلس تعتبر الأقل مقارنة بمجموعات دولية أخرى، إذ بلغت كمتوسط 2.41 في المائة خلال الفترة 2001-2006، في حين سجلت مجموعة الدول النفطية أعلى مستوى للتضخم خلال الفترة المذكورة بـ 10.82 في المائة (انظر الجدول الموالي).

الجدول رقم 16: معدلات التضخم حسب مجموعات الدول.

الدول المتقدمة	الاتحاد الأوروبي	الدول الإفريقية	الدول الأوسط	دول الخليج	الدول النفطية	الدول غير النفطية
----------------	------------------	-----------------	--------------	------------	---------------	-------------------

أكبر قيمة	2.3	3	7.9	7.9	4.6	13.5	5.6
أصغر قيمة	1.5	2.2	12.5	3.8	0.6	8.9	4.7
المتوسط	2	2.43	9.77	6.25	2.41	10.82	5

المصدر: حاتم مهران، "التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي" ورقة عمل رقم 702 API/WPS ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، (2007)، ص20.

إن ارتفاع معدل التضخم في دول المجلس، وإن كان غير مهما إذا نظرنا إليه من منظرو جماعي، يأتي من عدة مصادر، إلا أن أهمها على الإطلاق هو التضخم المستورد، الناتج من ارتفاع معدلات الأسعار في الدول التي تستورد منها دول المجلس بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج أو تغير في سعر صرف عملات الشركاء التجاريين¹، ويفسر ذلك بطبيعة التركيبة الهيكلية لاقتصاديات دول المجلس، والتي تعتمد أساسا على الواردات من السلع الاستهلاكية و سلع رأس المال (تزايد حجم الإنفاق العام بشكل تجاوز الطاقة الاستيعابية للاقتصاديات المحلية)، والذي يعود بدوره إلى ضعف مساهمة الإنتاج الحقيقي (الزراعة والصناعة) في الناتج المحلي الإجمالي.

وبالرغم من أهمية عامل التضخم المستورد، فهذا لا يقلل من مدى استجابة التضخم المحلي لمتغيرات أخرى كمعدل النمو في عرض النقود، معدل النمو في الناتج المحلي ومعدل إيرادات الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

إن ظاهرة التضخم ترتبط ظرفيا مع تطور أسعار النفط، فإذا ارتفعت هذه الأخيرة انتعش الطلب المحلي، ونتيجة لذلك يرتفع الدخل الوطني في دول الخليج، وهذا بدوره سيغذي التضخم إلا أن تثبت أسعار عملات دول الخليج بالدولار سيحقق نوع من الاستقرار في الأسعار.

2.1. أسعار الفائدة

¹ نشير أن بعض الحكومات الخليجية قابلت ارتفاعات الأسعار التي حصلت نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار، بمنح إعانات، أي أن المستهلك لم يتحمل آثار ذلك الارتفاع.

تعتبر سياسة أسعار الفائدة من أهم وسائل التحكم في حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد قام عدد منها بتحرير سعر الفائدة وجعله أكثر استجابة مع التطورات الاقتصادية الدولية، ففي الإمارات، ورغم تدخل البنك المركزي في تحديد أسعار الفائدة القصوى على الودائع بالدرهم، إلا أنه لا يتدخل في تحديد أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية، بل أصبحت البنوك التجارية والعملاء هم من يتحكم في ذلك¹.

أما في قطر، فأسعار الفائدة على الودائع والائتمان أصبحت تتحدد بناء على آليات السوق منذ عام 1995، وفي منتصف عام 1998 قام مصرف قطر المركزي بتحرير أسعار الفائدة على الودائع ذات الأجل الطويل الأكثر من 12 شهراً².

وفي سلطنة عمان أصبح سعر الفائدة يخضع لعوامل السوق، مع وجود قيود كمية على القروض الاستهلاكية، بحيث لا تتجاوز قيمتها ما نسبته 25% من إجمالي القروض التي يمنحها البنك التجاري³.

أما في الكويت فقد قام بنك الكويت المركزي في فبراير 1977 بتعيين الحد الأقصى لسعر الفائدة على المعاملات بالدينار الكويتي بـ 10%، في حين لا تخضع المعاملات المحررة بالعملات الأجنبية للحد الأقصى، وينم ذلك عن رغبة دولة الكويت على مواكبة أسعار الفائدة العالمية لتحقيق الاستقرار النقدي في البلاد⁴، هذا وتعتبر أسعار الفائدة على الودائع التي تزيد مدتها على خمسة عشرة شهراً غير محددة في البحرين⁵.

رغم انتهاج دول المجلس لسياسات ليبرالية، إلا أن أسعار الفائدة تميزت بالثبات النسبي فمثلاً في سلطنة عمان عرف المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تغيراً طفيفاً، فبعد أن كان 4.1% خلال الفترة بين 1995-1996، أصبح فقط 4.001% خلال عام 2006⁶. أما المتوسط المرجح

¹ جميل، المرجع السابق، ص72.

² المرجع نفسه، ص74.

³ الشراح، ص107.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ مؤسسة نقد البحرين، التقرير السنوي، (1983)، ص34، نقلاً عن هيل، المرجع السابق، ص73.

⁶ أنظر: - البنك المركزي العماني، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد 26، المجلد 3، (يونيو 2000)، ص15.

لأسعار الفائدة على إجمالي الإقراض، فبعد أن كان 7.57% عام 2004، أصبح فقط 7.40% عام 2006¹، وفي الكويت، لم تعرف أسعار الفائدة على ودائع العملاء المربوطة لأجل 03 أشهر تغيرا ملحوظا، فبعد أن كانت 5.27% عام 1999 انخفضت فقط إلى 5.20% عام 2006²، هذا وقد شهدت دول المجلس انخفاضا كبيرا في أسعار الفائدة خلال الثلث الأول من عام 2008، إذ قدر المعدل المتوسط فقط 2.83 في المائة، أما بشكل إنفرادي فقد بلغت 2.5% في الكويت، 2.52 في السعودية، تلتها الإمارات بـ 2.66، ثم البحرين بـ 3.30، أما أدنى وأعلى معدل، فكانا من نصيب قطر وعمان بـ 2.29 و 3.71 على التوالي³.

إن ما يميز أسعار الفائدة في دول المجلس (نقصد بها أسعار الفائدة القصيرة الأجل) أنها تتحرك تقريبا بنفس الوتيرة وفي نفس الاتجاه، وهذا ما يجعل الفرق بين أعلى معدل وأقل معدل ضعيفا جدا، ويعتبر ذلك ميزة لدول المجلس في سبيل توحيد عملتها، فخلال العشرية الماضية، كان أعلى مدى (spread) بين أعلى سعر فائدة وأدنى سعر فائدة في عام 1993، إذ بلغ 4.1% نقطة (7.1% في الكويت مقابل بـ 3% في البحرين)، وأن أدنى مدى كان في عام 1995 بـ 0.8% نقطة (6.5% في الكويت مقابل بـ 5.7% في البحرين)⁴. إلا أن التحدي الكبير الذي يواجه سياسة أسعار الفائدة في دول الخليج، هو تأثيرها الكبير بمعدلات الفائدة الأمريكية (أنظر الشكل الموالي) فالمدى بين أسعار الفائدة لدول المجلس وأسعار الفائدة الأمريكي جد منخفض، و يعكس هذا سياسة سعر الصرف المطبقة، إلا أن هذا المدى يتأثر بالتطورات في أسعار النفط، خاصة في حالة السعودية، فانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية يؤدي إلى حدوث مدى واسع الشكل رقم 12: أسعار الفائدة في دول المجلس

Central Bank of Oman, **Annual Report** (June 2007), p.81. -

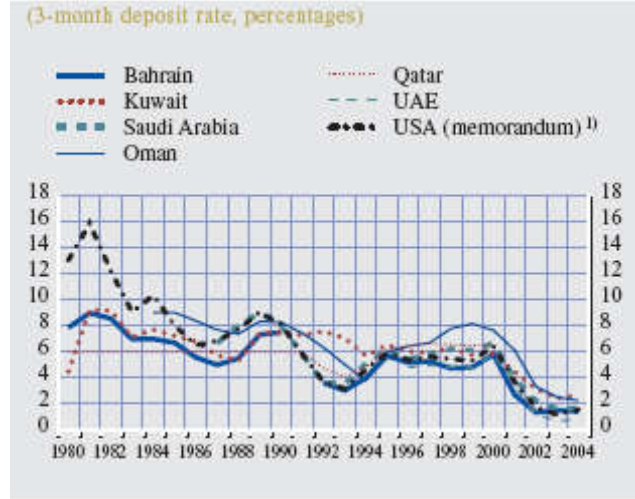
¹ Loco.cit.

² - بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي، 1999، ص 62.

Central Bank of Kuwait, **The 35th Annual Report**, Fiscal Year 2006/2007, p.15. -

³ Fahad and others, op.cit, p.7.

⁴ Sturm and Siegfried, op.cit, p.35.



Source: Sturm and Siegfried, op.cit, p.34.

1 Certificates of Deposit Interest Rates.

تجدر الإشارة أن دول المجلس ليست متفقة فيما بينها فيما يخص التعامل مع هذا المتغير الخارجي، فعندما انخفضت أسعار الفائدة الأمريكية في سبتمبر 2007، امتنعت عمان والسعودية عن مجارة التخفيض، واختارتا تحمل الضغوط لرفع عملتيهما المربوطتين بالدولار بدلا من زيادة معدلات التضخم في الداخل، في حين خفضت كل من قطر والإمارات أسعار الفائدة، رغم أنها يشهدان معدلات تضخم مرتفعة.

إلا أننا نرى أن التحركات المستقبلية لأسعار الفائدة يجب أن تحركها عوامل داخلية بدلا من الظواهر الخارجية، لأن لكل دولة ظروفها الاقتصادية الخاصة، لكن هذا لا ينفي ضرورة تنسيق سياسات أسعار الفائدة في دول الخليج، مثلا بوضع سقف معين أو مجال لا يمكن تجاوزه، هذا لتسهيل عملية تقارب السياسات النقدية، وبالتالي التسريع في إطلاق عملة خليجية موحدة.

2. النقد في دول المجلس

1.2. تطور الأنظمة النقدية في دول المجلس

لقد ساد في منطقة الخليج من مطلع القرن العشرين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى تداول الليرة العثمانية جنباً إلى جنب مع العملات المعدنية من ذلك الجنية الإسترليني والروبية الهندية الفضية وريال ماريا تريزا الفضي*، وقد سمح هذا التداول للعملات إلى تعزيز وتقوية العلاقات التجارية بين منطقة الخليج والدول المصدرة لهذه العملات، وبشكل خاص مع الهند¹. إلا أنه بعد توقيع اتفاقية سايكس بيكو عام 1916، والتي تقاسم على إثرها الاستعمارين البريطاني والفرنسي تركة الإمبراطورية العثمانية، ساد بشكل أساسي استعمال ريال ماريا تريزا والروبية الهندية.

ونظراً لارتفاع أسعار الذهب في الهند مقارنة بأسعاره العالمية، فقد استخدمت الروبية الهندية وسيلة للتهريب من قبل التجار الخليجيين، وذلك عن طريق تحويلها إلى العملات الأخرى القابلة للتحويل كالجنية الإسترليني من أجل شراء الذهب من مناطقهم ثم بيعه في الهند بأسعار عالية، مما حدا بالهند في مايو 1959 إلى إصدار عملة هندية جديدة خاصة بمنطقة الخليج العربي دعيت بروبية الخليج** Gulf Rupee وهي تخضع لفرع الاحتياطي الهندي في بومباي²، وبقي هذا النظام حتى أوائل الستينات، ولقد كان السبب وراء التخلي عن الروبية الخليجية هو عدم قابليتها للتداول في الهند مما أثار حفيظة الجماهير الخليجية، وبدأت تتخلص تدريجياً منها.

لقد كانت الكويت أول دولة تتخلص منها من خلال إصدارها في عام 1961 عملة قانونية تسمى الدينار، وهذا بعد مرور سنة على إنشاء مجلس النقد الكويتي، وقد حددت قيمته بـ 2.48828

* لقد تم سك ريال ماريا تريزا في النمسا منذ عام 1780 بعبارة 433.1363 قيراط من الفضة، وكان السبب الرئيس وراء قبوله من قبل الجمهور هو بالنظر لوزنه وصياغته الرائعة، وقد ساد استخدامه في المبادلات التجارية خاصة في منطقة البحر الأحمر لمدة تزيد عن القرن. أما الروبية الهندية فكانت العملة القانونية للهند منذ عام 1818 وكانت الترتيبات المالية البريطانية المتأتمية من علاقاتها الاستعمارية في منطقة الشرق الأوسط عاملاً مساعداً على إدخال الروبية في التداول في منطقة شبه الجزيرة العربية. أنظر في ذلك:

Michael Edo, " Currency Arrangements and Banking Legislation in the Arabian Peninsula ", **International Monetary Fund Staff Papers**, no.2, vol.22, (July1975), p.511.

¹ علي، المرجع السابق، ص88.

** هي معادلة في محتواها الذهبي للروبية الهندية العادية المتداولة في الهند، والتي كانت مساوية لـ 0.186621 غرام من الذهب الخالص، إلا أن الاختلاف كان في اللون.

² جميل، المرجع السابق، ص51.

غرام من الذهب الخالص، وتم ربطه بالجنيه الإسترليني بسعر تعادل مساو لدينار واحد إلى غاية 1967، إذ تم الربط بالدولار بعد التخفيضات التي عرفها الجنيه. تجدر الإشارة أن مجلس النقد قد استبدل بالبنك المركزي الكويتي عام 1968.

ولقد انتهجت البحرين ذات الطريق، إذ قامت بإنشاء مجلسا للنقد في عام 1964، مهمته إصدار الدينار البحريني الذي حل محل الروبية الخليجية¹، واستمر هذا المجلس عمله إلى غاية 1973 أين تم استبداله بمؤسسة نقد البحرين.

أما عمان، فقد أصدرت في عام 1970 مرسوما للعملة رقم 1390 تم بموجبه إنشاء سلطة نقد مسقط، ووكّل إليها مهمة إصدار الريال السعدي، الذي قدرت قيمته بـ 2.13281 غرام من الذهب الخالص²، هذا وقد حل مجلس النقد العماني محل سلطة نقد مسقط عام 1972، وفي نوفمبر 1974 تم إنشاء بنك عمان المركزي، وذلك بموجب المادة الثانية من القانون المصرفي لعام 1974 وهو قانون شامل حدد صلاحيات البنك المركزي³.

وفي عام 1927 قامت السعودية بإصدار الريال السعودي الفضي ليحل محل العملات الفضية المتداولة آنذاك، ولكن كثرة تهريب العملة الفضية وتحويلها من استعمالها عملة إلى استعمالها سلعة للإغراض الصناعية نتيجة التغيرات في الأسعار العالمية للذهب والفضة قادا الحكومة إلى إصدار ريال فضي أقل وزنا من الريال الفضي السابق وضع في التداول عام 1936⁴.

وكان يتداول إلى جانب الريال السعودي الفضي الجنيه الإسترليني، مما أدى ذلك إلى عدم استقرار العلاقة بينهما، مما دفع بالحكومة في عام 1952 إلى إصدار الجنيه الذهبي السعودي لتحل محل الجنيه الإسترليني، وأصبح خاضعا لمؤسسة النقد العربي السعودي التي تم إنشاؤها في السنة

¹ Edo, op.cit, pp.517-518.

² علي، المرجع السابق، ص96.

³ المرجع نفسه.

⁴ هجيل، المرجع السابق، ص52.

نفسها، غير أن كثرة عمليات التزوير عام 1953 أدى إلى سحبها من التداول في العام نفسه¹. وبحلول عام 1960 تم إطلاق الريال الورقي، مما وضع نهاية للعملات المعدنية التي أثارت مشكلات عديدة من حيث صعوبة حملها، وخاصة في عمليات المبادلة الكبيرة².

وقد عمدت حكومتا قطر ودبي إلى استبدال الروبيات الخليجية بالريالات السعودية من مؤسسة النقد السعودية، وبلغت قيمتها مليون ريال، ثم أقامتا مجلس نقد قطر ودبي بموجب اتفاقية عملة قطر ودبي لعام 1966، والتي عهدتا إليه إصدار عملة جديدة أسمياها ريال قطر ودبي وحددت قيمته بـ 0.186621 غرام من الذهب الخالص، وفي نفس الوقت تم سحب الريال السعودي من التداول في الإماراتين³.

وقد أصبح ريال قطر ودبي عملة قانونية مقبولة في سائر الإمارات المتصالحة ماعدا إمارة أبو ظبي التي تبنت الدينار البحريني في نوفمبر 1966. تجدر الإشارة أن البحرين تحملت وحدها كلفة رأس المال الأولي اللازم لإقامة مجلس النقد، لذا فإن أبوظبي لم تشارك في إدارة مجلس النقد البحريني أو في أرباحها، وكان ريال قطر ودبي متداولاً في أبوظبي جنباً إلى جنب مع الدينار البحريني⁴.

وقد قامت قطر في مايو 1973 بإنشاء مؤسسة النقد القطرين وذلك بموجب القانون رقم 07 لتحل محل مجلس نقد قطر ودبي، والذي أنشئ عام 1966، وقد عهد القانون إليها كافة الصلاحيات التي تؤهلها للعمل كبنك مركزي وذلك من حيث إصدار العملة وإدارتها، وكذلك مراقبة البنوك والإشراف عليها، وسمي فيما بعد بنك قطر المركزي⁵.

وفي عام 1973 أصدر مجلس النقد للامارات العربية المتحدة الدرهم الإماراتي، والتي حددت قيمته بـ 0.186621 غرام من الذهب الخالص، وهو المحتوى نفسه للريال القطري، وقد حل محل الدينار البحريني في أبو ظبي ومحل ريال قطر-دبي في دبي وخمس من الإمارات الأخرى⁶. وقد أنشئ

¹ Edo, op.cit, p.513.

² Loco.cit.

³ علي، المرجع السابق، ص95.

⁴ المرجع نفسه، ص96.

⁵ المرجع نفسه، ص99.

⁶ Edo, op.cit, p.532.

مصرف الإمارات المركزي في عام 1980 ليحل محل مجلس النقد ويقوم بمهمة بإصدار العملة الوطنية والمحافظة على قيمتها وتوجيه السياسة الائتمانية المحلية¹.

2.2. عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه في دول المجلس

1.2.2. عرض النقد

يقصد بعرض النقد (Money Supply) بأنه الحجم الإجمالي للنقود المتداولة في الاقتصاد في وقت ما، إذ يمثل وسائل الدفع المتداولة في المجتمع². إن عرض النقد يعد بمثابة دينا على الجهاز المصرفي أو الجهة التي تتولى عملية الإصدار، إذ يمثل التزاما عليها وحقا لحائزيه على التصرف المطلق بالمبالغ التي بحوزتهم³.

وهناك تقسيمات ثلاث لعرض النقد:

أ- عرض النقد بالمفهوم الضيق (ن₁): ويتكون من مجموع العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها والودائع الجارية لدى المصارف التجارية.

ب - عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن₂): ونتحصل عليه بإضافة شبه النقود (ودائع التوفير والودائع الزمنية وودائع المقيمين بالعملات الأجنبية) إلى عرض النقد بمعناه الضيق، ويطلق عليه اسم السيولة المحلية.

ج- عرض النقد بالمفهوم الأوسع (ن₃): ويتكون من عرض النقد بمعناه الواسع مضافا إليه ودائع ذات آجال طويلة مودعة لدى المؤسسات المالية الوسيطة من غير المصارف التجارية (مثل مصارف الادخار والإقراض)⁴.

وتعكس مكونات عرض النقد المستوى الاقتصادي لدولة ما، فعندما تمثل العملة المتداولة نسبة كبيرة من عرض النقد، وهو حال الدول النامية، فهذا يعني تخلف في العادات المصرفية، إذ يزيد

¹ مصرف الإمارات المركزي، النشرة الاقتصادية، العدد 01، المجلد 01، (أبوظبي: ديسمبر 1980)، ص 04.

² د. عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1990)، ص 106.

³ علي، دراسات في النقود والنظرية النقدية، ط 2، (بغداد: مطبعة العاتي، 1971)، ص ص 94-95.

⁴ حيدر نعمة بخيت، "أثر عرض النقد (ن₁) على سعر الصرف التوازي للدينار العراقي خلال المدة 1980-1995"، مجلة علوم إنسانية، العدد 22، السنة 02، (يونيو 2005)، مجلة الكترونية متوفرة على الموقع: www.uluminsania.net

الطلب على العملة المتداولة في فترات التوسع الاقتصادي ويقل في فترات الانكماش وبالتالي تتأثر نسبة العملة المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي، أما في حالة الدول المتقدمة، فتشغل الودائع المصرفية حيزاً مهماً في تكوين عرض النقد، مما يجعل النسبة السالفة الذكر تتميز بنوع من الاستقرار النسبي¹.

فما حال دول مجلس التعاون الخليجي من ذلك باعتبارها اقتصاديات نامية ؟

لقد عرف عرض النقد بالمفهوم الضيق في دول المجلس سنة 2005 ارتفاعاً بنسبة 13%، إذ تجاوز مبلغ 128 مليار دولار، بعد أن كان 113.8% مليار دولار في نهاية عام 2004، ليرتفع إلى 142.6 مليار عام 2006².

كما شهد العرض النقدي بالمفهوم الواسع (ن₂) هو الآخر ارتفاعاً بنسبة 19% خلال عام 2005 مقارنة بعام 2004، حيث بلغ 289 مليار دولار، مقارنة مع 242 مليار عام 2004، ليصل إلى 354.16 مليار عام 2006³.

والجدول الموالي يوضح نسبة عرض النقد (ن₁) و(ن₂) من إجمالي عرض النقد لدول المجلس منفردة خلال سنة 2005.

الجدول رقم 17: بيانات عرض النقد (ن₁)، (ن₂) من إجمالي عرض النقد في دول المجلس لعام 2005.

البلد	السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	عمان	البحرين
عرض النقد ن ₁	59	22	9.9	4.7	2.3	2
(%)						
القيمة (بالمليار \$)	75.6	28.4	12.8	6.14	2.93	2.8
عرض النقد ن ₂	41.2	30	15.5	6	31	3.3
(%)						
القيمة (بالمليار \$)	119.7	88.24	44.8	17.65	9.28	9.34

المصدر: وحدة الاتحاد النقدي، المرجع السابق.

من خلال معطيات الجدول الموالي، نلاحظ انخفاض الأهمية النسبية للعملة المتداولة إلى عرض النقد في كل دول مجلس التعاون الخليجي، إذ لم تتجاوز نسبة 20% خلال السنوات المذكورة.

¹ لمزيد من التوضيح حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلى:

علي، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والأقطار النامية مع إشارة خاصة للعراق، ج2، (الموصل: مطبعة جامعة الموصل، 1984).

² وحدة الاتحاد النقدي، تقرير عن التطورات الاقتصادية والمالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عامي 2005 و2006، المرجع السابق.

³ المرجع نفسه.

وتفسير ذلك أن نسبة مهمة من العملة المتداولة تمثل ودائع لدى المصارف، مما سيزيد من الائتمان المحلي للنشاطات الاقتصادية، إلا أن ذلك يخالف النتيجة التي تم التوصل إليها آنفا والتي تشير إلى ارتفاع نسبة العملة المتداولة في الاقتصاديات النامية (بما فيها دول المجلس)، وقد يعود هذا إلى صغر حجم سكان دول المجلس وارتفاع دخولهم الفردية وقلة حاجاتهم النقدية إضافة إلى تطور المؤسسات المصرفية وزيادة الثقة بالنظام المصرفي¹. ولتأكيد ذلك نورد الجدول الموالي.

الجدول رقم 18: نسبة العملة المتداولة إلى عرض النقد بالمفهوم الضيق (ن₁) في دول مجلس التعاون

البلد	الإمارات*	السعودية	قطر	الكويت	عمان	البحرين*
2004	19.52	8.5	17.8	16	11.2	—
2005	16.77	6.9	12.8	15	10.7	17.95
2006	—	7.8	—	16	10.6	17.70

* تم احتسابها

المصدر: التقرير السنوي، مصرف الإمارات العربية المركزي، 2005، ص 29.

التقرير السنوي، مصرف البحرين المركزي، 2006، ص 33.

The thirty fifth Annual Report, 2006/2007, Central Bank of Kuwait, p.13.

The twenty ninth Annual Report, Mars 2007, Qatar Central Bank, p.48.

43rd Annual Report, Saudi Arabian Monetary Agency, p.48.

Annual Report, 2006, Central Bank of Oman, p.74.

وإلحاقاً بما سبق، لا يتغير الطلب على العملة المتداولة وفقاً لتغيرات النشاط الاقتصادي بل تتغير الودائع المصرفية تبعاً لتغيرات أسعار الفائدة المحلية والدولية، لذا نلاحظ من خلال الجدول المبين أدناه أن نسبة العملة المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي تتميز بالاستقرار النسبي خلال عامي 1999 و2001.

الجدول رقم 19: نسبة العملة المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي بدول المجلس خلال عامي 1999-2001.

	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
1999	4.5	4.9	4.5	3.8	10.3	6
2001	4.1	3.6	3.6	2.9	7.1	4

Source: International Financial Statistics, April 2001, and Feb 2003.

إن استقرار نسبة العملة المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس، سيزيد من قدرة البنوك المركزية وسلطاتها النقدية على تحقيق التغيرات المرغوبة في عرض النقد، والتأثير على البنوك

¹ جميل، المرجع السابق، ص 62.

التجارية من خلال الاحتياطات النقدية لدى تلك البنوك، إلا أن التأثير في قدرة المصارف التجارية الخليجية على منح القروض والتسهيلات الائتمانية، سيبقى محدودا في ظل السيولة العالية التي تتمتع بها تلك البنوك¹.

2.2.2. العوامل المؤثرة في عرض النقد

يعتبر صافي الإنفاق الحكومي المحلي، والمركز أساسا على متحصلات النفط، المحدد الأساسي للتغيرات في عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع، والذي يتحدد بدوره من مصدر خارجي وآخر داخلي، فأما الخارجي فيتمثل في حجم الموجودات الأجنبية المتراكمة لدى الجهاز المصرفي، والتي يعكسها وضع ميزان المدفوعات، ويتمثل الداخلي في الائتمان المصرفي المقدم للحكومة ومؤسساتها العامة والقطاع الخاص.

جدير بالإشارة، أن التوسع النقدي في الاقتصاديات المتقدمة يكون بسبب التسهيلات الائتمانية المصرفية، أما في الدول النامية، فالنمو في عرض النقد يأتي غالبا من التراكم في الموجودات الأجنبية².

لقد لعب العامل الأخير، أي الائتمان المصرفي، في الإمارات والبحرين دورا أكثر أهمية من العامل الأول، فقد جاء صافي الائتمان المصرفي في المرتبة الأولى في تحديد التغير في عرض النقد (ن²) فيها، في حين احتل العامل الخارجي المرتبة الأولى في قطر.

لقد احتلت التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص المصدر الرئيسي للتغير في عرض النقد في غالبية دول مجلس التعاون خلال الفترة 1999-2001، مما يعني أهميته في تمويل الأنشطة الاقتصادية، في حين جاء صافي الموجودات الأجنبية في المرتبة الثانية، مثلما يوضحه الجدول الموالي.

¹ قتيبة عبد الرحمن العاني، "تأثير الاتحاد النقدي على السياسات المالية و النقدية" ورقة مقدمة إلى: ندوة العملة الخليجية الموحدة: التطلعات والمتطلبات، التي نظمتها غرفة التجارة، دبي، 11 - 12 أبريل 2006، ص13.

² المرجع نفسه، ص17.

الجدول رقم 20: التغير في عرض النقد (ن2) والأهمية النسبية للتغير في العوامل المؤثرة فيه في دول المجلس 1999-2001.

	الكويت		البحرين		عمان		قطر		السعودية		الإمارات	
	2001	1999	2001	1999	2001	1999	2001	1999	2001	1999	2001	1999
عرض النقد (ن2) مليون وحدة نقدية	121.5	1045.3	77.5	201	136.2	221.6	2650	2-	19.3-	16.03	11315	29476
نسبة صافي الموجودات الأجنبية	135.8	53.9	285-	39.8	129.4	19.2-	37.6	271.5	159.2-	7.6	39.2	110
نسبة ائتمان القطاع الخاص	175.7	83.5	181	15.6	162	86.5	45.7	139.5	7.9	92.4	69.5	36.3

Source : IMF, International financial statistics, 1996, April 2001, February 2003
various pages.

3. سياسة سعر الصرف

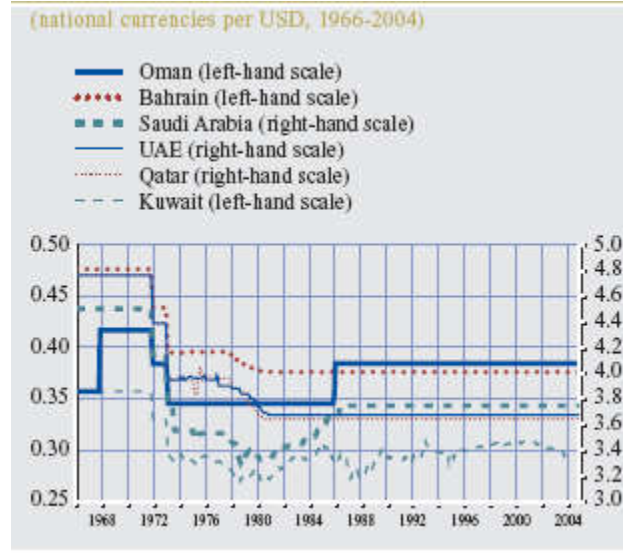
حتى عام 2001، كانت أربعة عملات من دول المجلس، الدينار البحريني، الريال القطري، الريال السعودي، والدرهم الإماراتي مرتبطة بحقوق السحب الخاصة، مع مجال تغير $\pm 7.25\%$ ، أما الريال العماني فهو مرتبط بالدولار منذ عام 1973، والدينار الكويتي مثبت بسلة من العملات* . لكن في الواقع وكما هو مبين في الشكل الموالي كل العملات الخليجية باستثناء الدينار الكويتي تتبع نظام صرف ثابت تجاه الدولار الأمريكي خلا العشريتين الماضيتين.

نشير أنه منذ عام 1980، تم تثبيت الدينار البحريني والريال القطري بالدولار عند سعر صرف 0.37 و 3.64 على التوالي، و منذ 1986 تم تثبيت الريال السعودي عند 3.75 دولار.

* سلة من عملات الشركاء التجاريين والماليين الأكثر وزناً وأهمية، ويعتبر الشريك الأمريكي ذو وزن معتبر بالنسبة للكويت.

يعتبر استقرار أسعار الصرف الاسمية بين دول المجلس خلال العشريتين الماضيتين غير قابل للمقارنة مع حالات مجموعات أخرى في العالم، وهي تعكس ارتباط سياسات أسعار الصرف فيها بالدولار الأمريكي، وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل رقم 13: أسعار صرف العملات الخليجية مقابل الدولار الأمريكي.



Source: Sturm and Siegfried, op.cit, p.35.

منذ بداية عام 2003، قامت جميع دول المجلس بتثبيت أسعار عملاتها مع الدولار كجزء من خارطة الطريق نحو توحيد العملة، وباستثناء الدينار الكويتي، الذي يتغير في مجال $\pm 3.5\%$ حول سعر الصرف المركزي (Central Exchange Rate)، لا يوجد مجال أفقي حول سعر الصرف المثبت، نتيجة لذلك التثبيت لا يوجد تقلبات بين أسعار الصرف الخمسة، في حين هناك تقلبات ضئيلة جدا بين الدينار الكويتي والعملات الخليجية الخمسة.

تهدف سياسة التثبيت المشترك بالدولار إلى تحقيق استقرار عملات دول الخليج وتسهيل عملية تحقيق التكامل النقدي، إذ لا تستلزم من دول المجلس تعديلات هيكلية كبيرة في سياسة أسعار صرفها، ما عدا إدخال تغييرات ضئيلة على السياسة الكويتية، إلا أن ذلك قد أفقد تلك الدول استقلالية سياساتها النقدية، حيث أصبحت تلك السياسات معتمدة بشكل جوهري على السياسة المنتهجة من قبل الولايات المتحدة، مما سيجعلها تخضع اقتصادياتها لتعديلات غير متناغمة مع

أهداف السياسات الاقتصادية الوطنية، و قد ينجر عن هذه التغيرات حدوث علاقة طردية بين روابط التجارة وروابط الدخل بدول المجلس.

ويمكن أن نرجع استقرار أسعار الصرف في دول مجلس التعاون إلى ثلاثة عوامل:¹

1 - تشابه هياكل اقتصاديات دول المجلس، مما يقلص بشكل معتبر من أثر الصدمات الخارجية غير تماثلية.

2 - السياسات الاقتصادية في دول المجلس متناغمة مع سياسة تثبيت سعر الصرف.

3 - أن التراكم المهم لاحتياطات الصرف* تقوي من مصداقية سياسة التثبيت وتقلل من هجمات عمليات المضاربة.

إن ربط العملات الخليجية بالدولار له ما يفسره، فأهم صادرات دول الخليج تسعر بالدولار، وبالتالي عملية التثبيت ستؤدي إلى استقرار إيرادات الصادرات، وبالتالي تعطي دورا فعالا لميزانيات دول المجلس، خاصة ما يتعلق باستقرار حجم الإنفاق الاستثماري.

فضلا عما سبق، هناك نسبة كبيرة جدا من الاستثمارات الحكومية الخارجية لهذه الدول موظفة في أدوات استثمارية مسعرة بالدولار، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن تلك الاستثمارات تلعب دورا مهما كإيراد نفطي في تمويل عجوزات الميزانية، فتثبيت عملات دول المجلس بعملة بديلة، قد يعرض مداخل تلك الاستثمارات إلى تقلبات مخاطر الصرف².

إلا أن هذا التثبيت سينعكس سلبا على معدلات التبادل التجاري لدول المجلس، لما يتعرض له الدولار من تقلبات مقابل العملات القوية الأخرى³. تجدر الإشارة في هذا الصدد، أنه من الناحية العملية، تعتبر عملات دول مجلس التعاون الخليجي مرتبطة بالدولار الأمريكي، وهذا ما نستقرأه من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم 21: أسعار الصرف الرسمية لعملات دول المجلس مقابل الدولار.

¹ Sturm and Siegfried, op. cit, p. 36.

* مثلا الدستور الكويتي يشترط 10% من مداخل النفط تحول إلى صندوق خاص لمواجهة اختلال الميزانية، يقدر مبلغ هذا الصندوق الآن بـ 100 مليار \$.

²Philippe Karam, **Exchange Rate Policies in Arab Countries: Assessment and Recommendations**, (Abu Dhabi: Economic Policy Institute, Arab Monetary Fund, December 2001), p.68.

³ تجدر الإشارة أننا سنتطرق في فصل لاحق عن إيجابيات وسلبيات عددا من المثبتات أو الروابط الارتكازية (الدولار، اليورو، سلة من العملات، حقوق السحب الخاصة).

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
0.376	0.376	0.376	0.376	0.376	0.376	0.376	0.376	0.376	0.376	0.376	البحرين
0.292	0.294	0.298	0.300	0.308	0.305	0.304	0.302	0.305	0.300	0.299	الكويت
0.384	0.384	0.384	0.385	0.385	0.385	0.385	0.385	0.385	0.385	0.385	عمان
0.640	0.640	0.640	0.640	0.640	0.640	0.640	0.640	0.640	0.640	0.640	قطر
3.750	3.750	3.750	3.745	3.745	3.745	3.745	3.745	3.745	3.745	3.745	السعودية
3.673	3.673	3.673	3.673	3.673	3.673	3.673	3.673	3.671	3.671	3.671	الإمارات

Source: Mohamed El Jasser and Abdurrahman Al Hamidy "A Common Currency Area for the Gulf Region " **BIS Papers**, no.17, p.118 in: IMF, **International Financial Statistics**, 2002 and 2003.

Data of 2003, 2004, and 2005 are from: Stistical Department, Secretariat General of GCC, **Statistical Bulletin**, no.16, table no.73, (2007).

خلاصة الفصل

من أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل مايلي:

- تتميز دول المجلس بصغر حجم السكان باستثناء السعودية، كما أنها تتسم بصغر حجم القوى العاملة الوطنية، مما جعلها تعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة، والتي أصبحت تشكل تحديا خطيرا بالنسبة لدول المجلس جميعا، وهذا رغم سياسات التوطين المتبعة.
- تتشابه دول المجلس تشابها كبيرا في ملامحها الاقتصادية، إذ تعتمد في تمويل نفقاتها على ما تحصل عليه من إيرادات الصادرات النفطية، وهذا ما جعل الدورات الاقتصادية فيها جد متزامنة ومتراطة.
- تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في اقتصاديات الأقطار الخليجية، فهي تتشابه من حيث طبيعتها وهيكلتها السلعية وكذلك من حيث اتجاهاتها، إضافة إلى أن درجة تركيزها كبيرة جدا، وهذا ما جعلها منكشفة للعالم الخارجي، وبالتالي إمكانية تعرضها لمخاطر في فترات الأزمات التي تصيب الشركاء التجاريين. أما فيما يخص التجارة البينية فهي جد ضئيلة، رغم أن دول المجلس تشكل منطقة للتجارة الحرة منذ 1983 والسبب في اعتقادنا وراء ذلك هو وجود عوامل بنيوية، فاققتصاديات دول المجلس تتميز بميكل إنتاجية متشابهة جدا.
- أما فيما يخص السياسة النقدية، فقد توصلنا إلى تماثلها بين دول المجلس، وهشاشتها وعدم فعاليتها من جهة أخرى، خاصة من حيث وسائل الرقابة النقدية الكمية العامة كأسعار الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي وعمليات السوق المفتوحة. أما عن عرض النقد، فقد شهدت الأهمية النسبية للعملة المتداولة إلى عرض النقد انخفاضاً في كافة دول المجلس وتفسير ذلك أن نسبة مهمة من العملة المتداولة تمثل ودائع لدى المصارف مما سيزيد من الائتمان المحلي للنشاطات الاقتصادية. وتبين لنا من خلال الدراسة أن من العوامل المؤثرة في عرض النقد في دول المجلس صافي الإنفاق الحكومي المحلي والذي يحدد كل من حجم تراكم الموجودات الأجنبية والائتمان المصرفي.
- عرفت أسعار الصرف بين دول المجلس خلال السنوات الماضية استقرارا، وهي تعكس ارتباطها بالدولار.

- تعتبر أسعار الفائدة من أهم وسائل التحكم في حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل وهي تتحرك تقريبا بنفس الوتيرة وفي نفس الاتجاه، وهذا ما يجعل الفرق بين أعلى معدل وأقل معدل ضعيفا جدا، إلا أن التحدي الكبير الذي يواجه سياسة أسعار الفائدة هو تأثيرها الكبير بأسعار الفائدة الأمريكية. - لقد تميزت أسعار التضخم الخليجية بشكل عام بالانخفاض والثبات خلال السنوات الماضية وكان من بين العوامل الذي ساعدت على ذلك استقرار أسعار صرف العملات الخليجية بسبب ارتباطها بالدولار الأمريكي، ومن أهم مصادر التضخم في دول المجلس التضخم المستورد، إضافة إلى وجود عوامل أخرى، وإن كانت ليست بنفس التأثير والأهمية، مثل معدل نمو عرض النقود ومعدل النمو في الناتج المحلي.

- ما يميز السياسات المالية في دول المجلس أنها متشابهة جدا، و مع ارتفاع مستوى الطلب على النفط شهدت موازنات دول المجلس تحقيق فوائض مالية كبيرة وصلت إلى أكثر من 99 مليار دولار 2006، وقدرت نسبة فوائض الميزانية مجتمعة 15.6 في المئة، وهي بذلك تفي بأحد شروط التقارب المالي، والتي اتفقت دول المجلس على وضعه عام 2005، والتي تقرر أن نسبة العجز المالي لا يتجاوز 03 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وبالنظر إلى انتهاء دول المجلس خلال العشريتين الماضيتين لسياسات مالية متشابهة، فقد انعكس ذلك على تقارب معدلات المديونية العمومية فيها وبسبب ارتفاع أسعار النفط فقد شهدت تلك المعدلات انخفاضا ملحوظا.

- لقد حاولنا التعرف على مستوى التكامل المالي في دول المجلس، من خلال الكشف عن أداء الأسواق المالية فيها وكذا أجهزتها المصرفية. وقد تبين أنها أسواق حديثة النشأة وفي غالبيتها أسواق غير منتظمة وتتميز بالحدودية. أما عن الأجهزة المصرفية الخليجية فتوصلنا إلى أنها تواجه عدة مشاكل أهمها مشكلة التخمة المصرفية.

واستنادا إلى معايير منطقة العملة المثلثي التي استعرضناها في الفصل السابق، والخصائص الاقتصادية والمالية والنقدية لدول مجلس التعاون، التي تناولناها في هذا الفصل، سنحاول دراسة وبحث إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي في الفصل الموالي.

تمهيد

إن الحكم الموضوعي والجاد على نجاح واستمرارية أي مشروع للتكامل النقدي لا يتوقف فقط على توافر الإرادة السياسية أو تشابه السياسات النقدية والمالية أو تماثل البنى الاقتصادية ولكن يتوقف أكثر من ذلك على عامل أشد حسما هو طبيعة المكاسب (الآثار الايجابية) والتكاليف (الآثار السلبية) المترتبة عنه، فكلما تفوقت تلك المكاسب على جانب التكاليف، كلما كان هناك أثر صافي ايجابي للاتحاد النقدي، وبالتالي سيقوي ذلك من مصداقيته ومشروعيته، ويزيد الثقة به، سواء من قبل رجال السياسة الخليجيين أو الشعوب الخليجية.

من هذا المنطلق، سنحاول في هذا الفصل تحليل تلك الآثار بالنسبة لتجربة مجلس التعاون الخليجي، وهذا بالرغم من صعوبة المهمة، بالنظر لقلة الدراسات في هذا الشأن من جهة، وأن تجربة الاتحاد النقدي الخليجي هي مجرد مشروع لم يتجسد على أرض الواقع بعد من جهة أخرى.

وسنعمد في تحليل تلك الآثار على تقنية تحليل العائد-التكلفة، التي طورت في الثلاثينات من القرن الماضي، وهي عبارة عن تقييم وتقدير لصافي العوائد المصاحبة لمشروع اقتصادي ما، وهذا بغرض تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، أي بتعبير آخر أكثر وضوحا، هي مجموعة من الإجراءات التحليلية التي تؤدي إلى تكوين قائمة بالتكاليف والمكاسب المصاحبة الخاصة بمشروع الاتحاد النقدي الخليجي. كما أنه لا يكفي بتقديم وصف لتلك الآثار بل يتعدها أيضا إلى تحديد بعض القواعد التقريرية (المعايير).

- ولتطبيق هذه التقنية بشكل صحيح وعلمي، سنحاول خلال هذا الفصل تتبع بشكل منهجي وتسلسلي مجموعة من الخطوات اللازمة، والتي تتمثل في الآتي:
- تحديد جميع الآثار الايجابية والسلبية لمشروع الاتحاد النقدي الخليجي.
 - وضع قيم وحدوية لتلك الآثار.
 - حساب صافي العوائد لمشروع الاتحاد النقدي الخليجي.

- عمل الخيار المناسب بشأن مشروع الاتحاد النقدي الخليجي.

وباعتبار أننا خالصنا في الفصل السابق إلى نتيجة مهمة مفادها إمكانية قيام تكامل نقدي ناجز بين دول مجلس التعاون الخليجي، فهذا دليل مبدئي قاطع على توافر أثر صافي ايجابي لهذا المشروع في المستقبل، وبالرغم من ذلك، سنعتبر هذه النتيجة الحتمية فرضية تتطلب منا التأكد من مدى صحتها من خلال إتباع الخطة التالية:

المبحث الاول: الآثار الايجابية للعملة الخليجية المشتركة.

المبحث الثاني: الآثار السلبية للعملة الخليجية المشتركة

المبحث الثالث: تقييم نتائج تحليل العائد-التكلفة

المبحث الاول: الآثار الايجابية للعملة الخليجية المشتركة

سنحاول في هذا العنصر مناقشة مختلف الآثار الايجابية المترتبة عن انشاء عملة خليجية موحدة، وقد تكون هذه الآثار إما مباشرة أي على المدى القصير، أو غير مباشرة تظهر على المدى المتوسط والطويل.

1. الآثار المباشرة

إن الآثار المباشرة لإنشاء عملة خليجية موحدة هي تلك الآثار الناجمة عن التغيرات العارضة والدائمة في ظروف الاقتصاد والأعمال في الأجل القصير، والتي تحدث مباشرة مع دخول الدول الخليجية في اتحاد نقدي شامل. وتمثل تلك الآثار في إلغاء أسعار الصرف بين العملات الخليجية، والذي ينجر عنها إلغاء تكاليف عمليات التبادل وغياب مخاطر سعر الصرف وتدني معدلات الفائدة، وسنحاول في هذا العنصر أن نحلل بشكل تفصيلي الآثار السالفة الذكر، إضافة إلى أخرى.

1.1. إلغاء تكاليف عمليات التبادل

إن تخفيض تكاليف عمليات التبادل والتي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية وحتى المستهلكين بسبب المعاملات التقاطعية بين أسعار الصرف الخليجية هي من أهم منافع الاتحاد النقدي الخليجي، خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة التي لا تسمح لها قدراتها بمفاوضة المصارف لتقليص العمولات، وتختلف قيمة هذه التكاليف بحسب طبيعة الصفقة، فالصفقات التي تتم بين البنوك والقطاعات غير البنكية تمثل نسبة صغيرة مقارنة بالصفقات ما بين البنوك.

ويمكن تقسيم هذه التكاليف إلى مجموعتين رئيسيتين:

أ. المجموعة الأولى، وتتضمن التكاليف المالية، ومن أهمها نذكر:

- تكاليف الفروقات بين أسعار شراء وبيع العملات. (Bid- Ask Spreads) والتي تطلبها مؤسسات الوساطة في أسواق الصرف؛
 - التكاليف المرافقة لعمليات الصرف الأجنبي؛
 - تكاليف التغطية والتحوط ضد مخاطر سعر الصرف (Hedging Costs) .
 - ب. المجموعة الثانية: وتتضمن التكاليف الإدارية (Administrative Costs)، ويطلق عليها في بعض الكتابات المتخصصة التكاليف الداخلية (In-house Costs) باعتبارها تكاليف تحدث داخل المنشآت ، وهي ناجمة عن إيداع أموال في أنشطة لها علاقة بمعاملات أسعار الصرف، ومن بين مكوناتها نذكر:
 - تكاليف لتخصيص تجهيزات لتسيير عمليات التحويلات الخارجية وتعيين الموظفين؛
 - تكاليف إدارة مخاطر أسعار الصرف؛
 - تكاليف إضافية خاصة بالتقارير المالية¹ . (Financial Reporting)
- ومن المتوقع أن تظهر هذه التكاليف لجملة من الأسباب ، لعل أهمها مايلي:
- يؤدي توافر عدة عملات وطنية إلى تعقيد مهام الخزينة والمحاسبة، مما سيضطر المنشآت الوطنية تخصيص عددا أكبر من الموظفين للقيام بهذه المهم؛
 - يؤدي توفر عدة عملات إلى ارتجال في الإدارة النقدية، وبالتالي ضعف في إمكانية تعويض النقد الذي صرفته المنشأة، أو ستؤدي إلى وضع عكسي، بحيث تضاف فوائد على التكاليف وتسجل على المبالغ المدينة؛
 - سيؤدي توافر عدة عملات إلى تمديد الفترة الواقعة بين تقييد الأموال على الحسابات المدينة والدائنة في هذه الدول؛
 - قد تتكبد الشركات التجارية تكاليف الفرص الضائعة أثناء محاولاتهم تجنب التعرض للمخاطر المرتبطة بأسعار الصرف الأجنبي، وذلك بدلا من أن يقوموا بمعالجة هذه المخاطر².

¹ For more details about kinds of transactions costs, you can refer to: Csajbok Agnes Csevmely, " Adpoting the Euro in Hungary : Expected Costs, Benefits and Timing", National Bank of Hungary, **Occasional Paper**, no.24, (2002). This report available on: www.ideas.repec.org/p/mnb/opaper/2002-24.html/

² د. أسامة بشير الدباغ، ترجمة علا كامل الدباغ، التكامل النقدي بين الأردن وفلسطين، ط1 (عمان: دار المناهج، 2001)، ص 90.

إن قيمة التكاليف المالية يتم احتسابها على قاعدة المداخل التي ستحصل عليها المؤسسات المالية في دول الخليج من عملائها لقاء خدمات التحويلات الخارجية التي ستقوم بها. ومع توافر المنافسة التامة في القطاع البنكي الخليجي، فقيمة هذه المداخل تعكس التكلفة الحدية لعوامل الإنتاج المستخدمة في مثل هذه المعاملات. وفي حالة دول المجلس، البيانات الخاصة بمداخل البنوك الخليجية جراء قيامها بصفقات في أسواق الصرف، لا يمكن الحصول عليها، نظرا للطابع الكلي التجميعي للبيانات المنشورة في التقارير المالية للبنوك.

أما فيما يخص التكاليف الداخلية، والتي تتعرض لها المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة، فهي أكثر صعوبة من سابقتها من حيث درجة قياسها وتقديرها، فهي موزعة على عدد كبير من الأقسام المختلفة داخل كل منشأة في دول المجلس، ويتطلب تحليلها مراجعة عميقة ورقابة حذرة ومركزة لحساباتها وأرصدها المالية.

وتعتبر تكاليف تبادل العملات مرتفعة جدا ليس فقط في دول المجلس، ولكن في جميع الدول النامية، وهذا نظرا للعوامل التالية:

- ارتفاع التكاليف الإدارية؛
- مخاطر التخلف عن الوفاء بالديون؛
- طول فترة تنفيذ الأحكام القضائية.

وبالرغم من ذلك، يرى الاقتصادي جرابنر (Grabner) أن مكاسب تخفيض تكاليف المعاملات هي جد معتبرة بالنسبة للدول الأقل نموا والأكثر انفتاحا، والتي لا تستخدم عملائها الوطنية في المدفوعات الدولية¹.

وتشير بعض الأبحاث الاقتصادية أنه لكي تجني الدول مكاسب مالية كبيرة نتيجة استخدام عملة مشتركة، يجب أن تشكل مجموع عمليات التحويل التي تتم بالعملات الأجنبية والتي تقوم بها

¹ Jan Zika, " Costs and Benefits of a Monetary Union ", **Term Paper** (European Economic Policies, UK), p.05. This paper available on: www.janzika.com/en/papers/Monetary_union.pdf

المنشآت والأفراد، نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول¹. إلا أنه من وجهة نظرنا الخاصة، تتجلى منافع الاتحاد النقدي بمجرد أن توجه الموارد المدخرة من تخفيض تكاليف الصفقات إلى قطاعات اقتصادية ذات كفاءة عالية، مما سينجر عنه زيادة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي.

وقد قدرت هذه الزيادة في حالة الاتحاد الأوربي حوالي 30 مليار دولار سنوياً²، وهي حوالي 0.4 في المائة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الأوربي. فقد قدر الاقتصادي إمارسون (Emerson) قيمة تكاليف تبادل العملات التي من الممكن إلغاؤها بعيد إنشاء الاتحاد النقدي بالنسبة للاقتصاديات الصغيرة والمنفتحة بـ 0.1 في المائة. وباعتبار إن دول المجلس تتكون فقط من ست دول، وبالنظر لانفتاح اقتصاديتها على بعضها البعض³ ومع العالم الخارجي، فبلا شك ستكون مكاسب تخفيض تكاليف تبادل العملات والمعبر عنها بنسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جداً قد لا تزيد عن 0.1 في المائة.

وجدير بالإشارة أن هذه المنافع المحققة جراء إلغاء تكاليف الصفقات، هي في الوقت ذاته خسائر للمصارف التي فقدت مصدراً مهماً من مصادر إيراداتها، ناهيك عن الاعتمادات والنفقات الإضافية المخصصة لتكييف معداتها وبرامجها الالكترونية وتكاليف التربصات للعاملين بها قصد تدريبهم على الأنظمة الجديدة.

وهناك نقطة مهمة أثارها الاقتصادي الكبير دو كرووي (DE Grauwe) ينبغي الإشارة إليها، وهي أن جني المكاسب من خلال إزالة تكاليف عمليات التبادل، لا تتم إلا عندما تستبدل العملات الوطنية بعملة مشتركة، ولو مع افتراض ثبات أسعار الصرف العملات الوطنية، والسبب حسب الكاتب هو أنه إذا استمر التعامل بالعملات المحلية سيكون هناك شكوك حول مدى ثبات

¹ الدباغ، المرجع السابق، ص89.

² Daniel Portane, " The Costs and Benefits of the Euro in European Monetary Union", the University of North Carolina, p.01. Available on: www.unc.edu/salem/emi/Econ006/Portane_2004.pdf/

³ Alejandro Micco, and others, " The Currency Union Effect on Trade: Early Evidence from EMU ", **Economic Policy**, Inter-American Development Bank, Great Britain, (Oct2003), p.322. This Paper available on the web site : www.faculty.haas.berkeley.edu/arose/MSOIADBEMU.pdf

أسعار الصرف¹، وسيحفز ذلك الدول الخليجية على استخدام عملاتها القطرية بدلا من العملة الخليجية المشتركة، وعليه ستبقى الشركات تتحمل تكاليف تبادل العملات.

2.1. إلغاء مخاطر سعر الصرف

إن إنشاء الاتحاد النقدي، سيسمح بإلغاء مخاطر سعر الصرف²، وبالتالي التأثير على ظروف الأعمال في دول المجلس. إن تغطية مخاطر الصرف لا تتم فقط من خلال آلية العملة الموحدة، فهناك العديد من الاقتصاديين من يرون أنه باستطاعة المستثمرين التحوط تجاه تقلبات أسعار الصرف من خلال استخدام أدوات سوق المستقبلات مثل الخيارات، العقود المستقبلية، المبادلات والضمانات ناو الدخول في الأسواق الآجلة، إلا أنه من الناحية العملية قد تكون هذه الأسواق والأدوات غير موجودة أصلا أو أنها مكلفة جدا³، وهذا باعتبار أسعار الشراء والبيع هي أوسع بكثير في هذه الأسواق. كما أنه لا يمكن القيام بتغطية كل التعاملات من المخاطر من خلال هذه الطريق، كما أنه لن يتسنى إلا للقليل من العملات الصغيرة أن تحوز أسواقا آجلة، ولاسيما فيما يتعلق بالاستحقاقات الأطول أمدا⁴. ويتمثل خطر الصرف في إمكانية حدوث تقلبات مفاجئة وغير متوقعة في أسعار الصرف، مؤدية إما إلى انخفاض قيمة الأصول أو ارتفاع في قيمة الخصوم، وكذلك إلى التأثير في حجم الصادرات والواردات وبالتالي في مركز موازين مدفوعات دول المجلس.

ونشير أن هناك العديد من المنافع من جراء إلغاء مخاطر سعر الصرف بعد إنشاء الاتحاد النقدي الخليجي، ونذكر منها:

- زيادة النمو الاقتصادي والتقليل من تكلفة رأس المال، مما سيسمح بتخطيط أفضل للاستثمارات المحلية وتحسين شروط وظروف الأعمال، واستخدام توزيع أمثل للموارد الاقتصادية المتاحة؛
- التخفيض من درجة عدم التأكد سواء بالنسبة للمستوردين أو المصدريين، وهذا من خلال تخفيض التكاليف المتعلقة بمخاطر عدم التأكد مثل متابعة أسعار الصرف، ودراسة توقعات تقلباتها وتكاليف

¹ Rwakunda, " Monetary Integration in East Africa, ", op.cit, p.33

² نشير أن مخاطر الصرف التي ستزول بعد إنشاء الاتحاد النقدي الخليجي هي فقط المتعلقة بأسعار الصرف الخليجية التقاطعية، أما المخاطر الخاصة بسعر صرف العملة الخليجية المشتركة مع العملات الأخرى فستبقى كما هي عليه.

³ Esteban Jadresic, " On a Common Currency for the GCC Countries", IMF Policy Discussion Paper no. 02/12, (Dec 2002), p.07.

⁴ وليامسون، المرجع السابق، ص48.

إدارة الاحتياطات، وهذا بدوره يسهم في اتساع التجارة الخارجية، أضف إلى ذلك أن الشركات الخليجية ستوفر الأموال والجهود اللازمة لحساب مخاطر الصرف، وتنتفي بذلك الحاجة إلى توظيف مختصين بالشؤون النقدية والأسواق المالية الخليجية؛

- استقرار سعر الصرف سيخفض من خطر الاستثمار في بلد ما، وسيشجع من زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ باعتباره يمثل أحد العوامل والمحددات الاقتصادية المهمة التي تدخل في تكوين البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات الخارجية. فالإمكانات الاقتصادية الهائلة وعناصر الإنتاج غير المكلفة قد لا تغري المستثمرين إذا كانت أسعار الصرف تتسم بالتذبذبات المستمرة والتقلبات الحادة.

- إن استقرار سعر الصرف سيلعب دوراً مهماً في استقرار المستوى العام للأسعار، وبالتالي سيجعل قرارات الاستثمار أكثر دقة وتخصيص رأس مال أكثر كفاءة؛

- التخلي عن العملات المحلية سيسهم في انخفاض أسعار الفائدة المحلية الناجمة عن إلغاء علاوة مخاطر العملة (Currency Risk Premium)، وبالتالي تكاليف رأس المال ستخفض وستزداد الاستثمارات المحلية، كما أن انخفاض أسعار الفائدة سيساهم في انخفاض خدمة الديون الخارجية، الأمر الذي يفضي الذي إلى توفير الأموال، وبالتالي تحسين مركز موازين مدفوعات دول المجلس، وإن كان هذا الأمر غير مطروح على الأمدين القصير والمتوسط.

وكما تم تحليله وتوضيحه في الفصل الثاني، فإن أسعار الصرف الخليجية تتميز بالاستقرار النسبي فيما بينها، وهذا باعتبارها كلها مرتبطة بالدولار الأمريكي، مما سيجعل من مكاسب إنشاء الاتحاد النقدي قليلة جداً، بخاصة فيما يتعلق بإلغاء مخاطر أسعار الصرف الأجنبية.

3.1. المحافظة على استقرار مؤشرات السياستين النقدية والمالية.

إن إنشاء الاتحاد النقدي الخليجي يترتب عليه تبني جميع دول المجلس لسياسة نقدية واحدة، وهذا يعني عدم إمكانية أية دولة عضو أن تتجاوز حدود المؤشرات المالية والنقدية المتفق عليها من خلال معايير التقارب الاقتصادي، في حال وقوع أي خلل في اقتصادها، وعليه سيسود هذا الاتحاد معدلات تضخم منخفضة وبالتالي أسعار فائدة منخفضة، وهو ما سينعكس إيجاباً على حجم

الاستثمار، ومعدلات مديونية مقبولة واستقرار في سياسة أسعار الصرف والميزانية العمومية، وبشكل عام سيؤدي إلى استقرار السياستين النقدية والمالية. لكن قد يقول قائل أن تحقيق ذلك الاستقرار قد يتحقق قبل إنشاء الاتحاد النقدي، باعتبار أن الوفاء بمعايير التقارب الاقتصادي هي مطلب قبلي، لكن وفق تحليل نظرية الطابع الداخلي لمنطقة العملة المثلى قد يصبح هذا المتطلب نتيجة بعيدة للاتحاد النقدي الخليجي.

2. الآثار غير المباشرة. (الآثار على المدى البعيد)

إن الانضمام إلى الاتحاد النقدي الخليجي سيحدث تغيرات هيكلية على الاقتصاديات الخليجية، فتقلص تكاليف المعاملات وانخفاض مخاطر أسعار الصرف وتراجع معدلات الفائدة سيقود إلى توسيع حجم المبادلات التجارية الدولية سواء البينية أو الخارجية، وزيادة حجم الاستثمارات المباشرة وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، كما سيؤدي إلى تحقيق استقرار اقتصادي كلي وتطور الأسواق المالية، وزيادة الشفافية والمنافسة في أسواق السلع والخدمات. كل هذه الآثار سينجر عنها زيادة معتبرة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون، وسنحاول توا في هذا الجزء تحليل تلك الآثار دون تقديرها كما نظرا لصعوبة ذلك.

1.2. الآثار المترتبة على متغير الاستثمارات

لقد شهدت دول المجلس تحسنا في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإن كانت لا ترقى إلى مستوى التطلعات والأهداف المنشودة، فبعد أن كان حجم الاستثمارات المستقطبة 0.4 بليون دولار فقط عام 2000 انتقل إلى 32.4 بليون دولار عام 2006، وبالموازاة مع ذلك انتقلت حصة دول المجلس إلى الاستثمارات الأجنبية العالمية من 0.03 في المائة إلى 2.48 في المائة خلال نفس الفترة¹، وهذا ربما يعود إلى الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها دول المجلس في السنوات الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بتحسين وتهيئة المناخ الاستثماري، وكان في مقدمتها تقليص عدد القطاعات

¹ Dr.Jarmo T.Kotilaine, " GCC Economics: Paving the Way for Gulf Monetary Union", **Economic Research**, NCB CAPITAL, Riyadh, (Oct 2008), p.10.

الاقتصادية المغلقة أمام المستثمرين الأجانب إلى جانب السماح لهم بنسب تملك أعلى في قطاعات محددة، وهذا باستثناء القطاعات الحساسة التي تظهر في القوائم السلبية. وقد كان من بين الأسباب الرئيسية وراء هذا الانفتاح القطاعي هو أن جميع دول مجلس التعاون هي الآن كاملة العضوية في منظمة التجارة العالمية، وبناء على ذلك فهي مطالبة بالوفاء بالتزاماتها تجاهها، والتي منها ضرورة تحرير التجارة والنشاط الاستثماري أمام المؤسسات الاقتصادية الأجنبية.

كما أتاحت دول الخليج الملكية الكاملة لبعض الوحدات السكنية وغيرها في سوق العقار، ولكن وفقاً لشروط تتباين من دولة خليجية إلى أخرى (أنظر الجدول الموالي).

الجدول رقم 28 : تعليمات ملكية الأجانب في قطاع العقار والمساكن.

البلد	طبيعة الملكية
قطر	ملكية كاملة في ثلاث مناطق محددة، وحق التملك للعقار (باستثناء الأرض المقام عليها) في المناطق الاستثمارية لمدة لا تزيد عن 99 سنة
عمان	ملكية كاملة في مناطق سياحية محددة
السعودية	يسمح للمقيمين من تملك العقار لغاية السكن الخاص، ويسمح للشركات الأجنبية تملك العقار لغاية مزاولة أعمالها وإسكان العاملين لديها (لا ينطبق على مكة المكرمة والمدينة المنورة).
الكويت	غير مسموح التملك للأجانب باستثناء مواطني بقية دول الخليج وعلى أساس المعاملة بالمثل.
البحرين	ملكية كاملة في مناطق سكنية وتجارية محددة.
الإمارات	تملك كامل (باستثناء الأرض) لمدة أقصاها 99 عاما.

المصدر: بنك الكويت الوطني، " الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج يتصاعد ولكن دون مستوى الطموح"، الورقة البحثية عن دول الخليج، (19 نوفمبر 2008)، ص4.

كما قامت بعض دول الخليج بإجراء إصلاحات ضريبية تحفيزية، فقد قامت السعودية في عام 2004 بتخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات العاملة في السعودية من 45 بالمائة إلى 20 بالمائة، أما دولة الإمارات العربية فلا تفرض ضريبة على المستوى الفدرالي، ولكن بعض إماراتها لها ضرائب خاصة تتراوح ما بين 20 و 30 بالمائة، وفي البحرين لا يفرض على الشركات مثل هذه الضريبة إلا ما يتعلق بالشركات العاملة في قطاع النفط والغاز، وفي قطر وعمان تبلغ تلك الضريبة 35 و 30 بالمائة على التوالي¹.

¹ بنك الكويت الوطني، " الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج يتصاعد ولكن دون مستوى الطموح"، المرجع السابق، ص4.

كما عملت دول المجلس على تسهيل الإجراءات الإدارية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد خصصت جهة واحدة مكلفة بملفات تسجيل الاستثمارات وهذا لريح الوقت، كما قامت بتخفيض متطلبات الحد الأدنى لرأس المال المستثمر وقد عملت هذه العوامل كلها في تعزيز تنافسية بيئة الاستثمار في بعض دول المجلس كما يتجلى في تقرير البنك الدولي، حيث يسجل تحسن في الترتيب العالمي للسعودية والإمارات، في حين تراجع تصنيف الكويت وعمان خلال عام 2009، وهذا يفرض على هذه الدول بذل المزيد من الجهد في سبيل تطوير مناخها الاستثماري (أنظر الجدول الموالي).

الجدول رقم 29 : ترتيب دول الخليج في سهولة ممارسة الأعمال.

البلد	2008	2009
السعودية	23	16
البحرين	n.a	18
قطر	n.a	37
الإمارات	68	46
الكويت	40	52
عمان	49	57

المصدر: البنك الدولي/تقرير سهولة الأعمال لعام 2009 نقلاً عن بنك الكويت الوطني، " الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج يتصاعد ولكن دون مستوى الطموح"، ص4.

أما فيما يخص الاستثمارات الخليجية البينية فهي جد متواضعة، فخلال الفترة من 1997 إلى 2003 قدر مثلاً حجم المخزون من استثمارات الدول الخليجية في الإمارات حوالي 1.8 بليون دولار، أما الكويت فكان نصيبها معدوماً بالرغم من تدفقاتها الخارجية نحو دول المجلس (أنظر الجدول الموالي).

الجدول رقم 30: مخزون الاستثمارات البينية الخليجية (1997-2005) . بالمليون دولار أمريكي

الدول المستقبلية	الإمارات	السعودية	عمان	قطر	الكويت	البحرين
------------------	----------	----------	------	-----	--------	---------

الدول المصدرة						
الإمارات	-	440	30	88	0	10
السعودية	743	-	15	55	0	48
عمان	90	0	-	0	0	0
قطر	239	65	3	-	0	1
الكويت	740	142	1	107	-	293
البحرين	23	53	9	0	0	-
المجلس	1835	699	58	250	0	352

Source : Kotilaine, op.cit, p.10.

إن البيانات السابقة تعكس مدى حاجة دول المجلس في تبني عملة خليجية مشتركة، فإلغاء عدم تأكد أسعار الصرف، وبالتالي إلغاء علاوة مخاطر تلك الأسعار ستؤدي إلى تراجع أسعار الفائدة، وعليه ستتراجع بالموازاة تكاليف رأس المال، والتي بدورها ستسمح بارتفاع حجم الاستثمارات المحلية، كما سيساهم تقليص تكاليف المعاملات في زيادة مستوى الاستثمار الأجنبي.

إن إنشاء عملة خليجية مشتركة سيكون لها أثر بالغ الأهمية على زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو دول المجلس¹، والتي يمكن اعتبارها كمحرك للنمو الاقتصادي ومحدد له، وهذا من خلال ثلاث قنوات أساسية:

- إن تخفيض درجة عدم التأكد المتعلقة بالأسعار وبالسياسات الاقتصادية وبالعائدات المحتمل تحقيقها، سيزيد من حدة المنافسة بين القطاعات الاقتصادية مما يؤدي بهم إلى البحث عن أسواق أوسع في دول المجلس، وسينجر عن هذه المنافسة كذلك تزايد عمليات الإدماج والتحالفات (Mergers and Acquisitions)، ففي حال الاتحاد الأوروبي ساهم تزايد المنافسة عند إطلاق عملة اليورو وبعدها في تزايد أنشطة الإدماج والتحالفات بين الشركات، فقبل عام 1997 كان عدد تلك الأنشطة حوالي

¹ تجدر الإشارة أنه خلال دراسة قام بها الاقتصاديين De Sousa وLochard مستخدمان بيانات بين عامي 1982-2002، توصلا إلى أن بعد إطلاق عملة اليورو بأشهر فقط أدى ذلك إلى زيادة ملحوظة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 62 في المائة و في مخزون الاستثمارات الأجنبية بـ 17 في المائة. أنظر:

Philip R.Lane, " The Real Effects of European monetary Union", **Journal of Economic perspectives**, no.4, vol.20, (fall 2006) p.53. This article is available on: www.atypon-link.com/AEAP/doi/pdf/.

10000 عملية، ومع نهاية عام 2000 وصل العدد إلى 12557، وكانت حوالي ثلثي عمليات الإدماج والتحالف في قطاع الخدمات¹، وهو قطاع أصبحت له أهمية في دول المجلس خاصة بعد الطفرة النفطية.

- أن الاتحاد النقدي الخليجي سيلغي التذبذبات والتقلبات في أسعار الصرف، وبالتالي تزايد عمليات التدويل الإنتاجي، فضلا أنه يعزز حركة انتقال التكنولوجيا وخلق أسواق ومنافذ جديدة ويزيد من تراكم رؤوس الأموال ويساهم بشكل فعال وسريع في الرفع من كفاءة العمالة المحلية؛
- أن إنشاء عملة موحدة سيقول من تكاليف الصفقات، ويجعل عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار أكثر سهولة ووضوحا.

إلا أنه جدير بالتنويه، أن زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو دول المجلس لا ترتبط فقط بعملية إطلاق العملة الخليجية المشتركة ومدى فاعليتها، وإن كان لها دور مهم، ولكن يرتبط كذلك بعوامل أخرى مثل مدى وفرة عوامل الإنتاج (خاصة رأس المال واليد العاملة) وانخفاض تكاليفها، وطبيعة البيئة الاستثمارية الداخلية، وأهداف واستراتيجيات الشركات الأجنبية المستثمرة وعوامل أخرى.

لقد ادعت بعض الدراسات المتخصصة وجود علاقة طردية بين وجود تقلبات ومخاطر في أسعار الصرف وحجم الاستثمارات. بمعنى آخر، أن إطلاق العملة الخليجية المشتركة من شأنه أن يحد من تدفقات الاستثمارات نحو دول المجلس، وحجتها في ذلك، أن القرارات المتعلقة بالإنتاج أنها ترتبط أساسا بأسعار الصرف، ونتيجة لذلك من الممكن أن تستفيد الشركات مثلا من ارتفاع في أسعار الصرف وبالتالي تحقيق أرباح إضافية قد تستخدمها لتغطية خسائر في حالة ما إذا كان تغير أسعار الصرف في غير صالحها أو حدث تدهور في حجم الإنتاج². وعليه ستستخدم الشركات المتعددة الجنسيات تقلبات أسعار الصرف كمعيار أساسي لتحديد التوقع الأمثل للإنتاج الذي يحقق لهن أعلى مردود.

¹ Emilie J. Rutledge, **Monetary Union in the Gulf Prospects for a Single - Currency in the Arabian Peninsula** (Routledge: New York, 2009), p.99.

² Jakub Borowski and others, **A Report on the Costs and Benefits of Poland's Adoption of the Euro**, (Poland: National Bank of Poland, March2004), p.48. available on: www.nbp.pl/en/publikacje/euro_adoption.pdf

كما أن تأثير تغيرات أسعار الصرف يعتمد على طبيعة الاستثمار في حد ذاته، فمخاطر أسعار الصرف تعزز وتشجع نمو الاستثمارات الأفقية، أي تلك الاستثمارات المتشابهة والتي تنجز في عدة دول مختلفة من جهة، وتحد من نمو الاستثمارات العمودية، وهو القيام بعملية استثمارية واحدة تتم على مراحل إنتاجية متسلسلة في دول مختلفة من جهة أخرى¹.

2.2. توسع حجم التجارة

سنحاول من خلال هذا العنصر الكشف عن المنافع المترتبة عن إلغاء التقلبات في أسعار الصرف الخليجية بعد دخولها في اتحاد نقدي شامل على متغير التجارة البينية. وفي هذا الإطار، يرى أستاذ التجارة الدولية في جامعة كاليفورنيا الاقتصادي المرموق (Andrew Rose) أن الانضمام إلى اتحاد عملة، وما يترتب عنه من غياب عدم التأكد وانخفاض مخاطر الصرف، من الممكن أن يضاعف التجارة البينية أضعافاً كثيرة، والتي قد تصل إلى أكثر من 300 في المائة، ويدعى هذا الأثر في أدبيات التكامل النقدي بـ **أثر روز (Rose's Effect)**².

إلا أن الاقتصاديين (Micco و Persson)، اعتبروا أن هذه الزيادة في حجم التجارة البينية مبالغ فيها كثيراً، واستدلوا في نقدهما على أن العينة التي استخدمها الاقتصادي روز كانت مكونة أساساً من دول نامية وصغيرة جداً، في حين لم يأخذ بعين الاعتبار بيانات الدول المتقدمة، وبحسب تقديراتهما قد تصل زيادة مستويات التجارة البينية فقط ما بين 50 و 150 في المائة³.

هذا وقد قام العديد من الاقتصاديين بتقدير تأثيرات الاتحاد النقدي على مستويات التجارة، وكانت النتائج المتوصل إليها جد متباينة، والسبب وراء ذلك في اعتقادنا يعود إلى طبيعة النموذج

¹ Ibid, p.48.

² Asante R.D et Paul R.M, "L'élargissement de l'union monétaire en Afrique de l'Ouest: le Pour et le Contre " **Finance et Développement**, (Mars 2001), p.25. Et pour des informations plus détaillées, vous pouvez consulter : Andrew Rose, " One Money, One Market: Estimating the Effects of Common Currencies on Trade", **Economic Policy** 30, (2000), pp. 07-46.

³ R. Krzysztof, " The Euro Adoption: Assessing Benefits and Costs", **Panel Discussion** (Bank for International Settlements), 17/01/2007, p.03. Available on: www.bis.org/review/r070118c.pdf.

المستخدم في التقدير من جهة، وتباين مصادر البيانات والمعلومات المستخدمة في التحليل من جهة أخرى (أنظر الجدول الموالي).

الجدول رقم 31: بعض الأبحاث الميدانية حول آثار الاتحاد النقدي على التجارة.

الكاتب	السنة	نسبة زيادة التجارة	العينة المختارة
بان، وكلاس	2002	38	دول الاتحاد الأوروبي الـ 15 ، ودول G7
			2001-1965
لافي ياياتي	2001	65	186 بلد، 1995-1970
تانريرو	2001	60	أكثر من 200 بلد، 1978 - 1997
فلاندرو، وموريل	2001	219	16 بلد أوروبي، 1913-1880
وولش، و ثام	2002	11	ايرلندا، والمملكة المتحدة وشركائهما التجاريين
نيتشه	2002	55	منطقة CFA و ECCU وشركائهما التجاريين
			1995-1970

Source: Borowski and others, op.cit, p51.

إن تقييم آثار الاتحاد النقدي على حجم التجارة الخارجية يستند إلى تقدير العلاقة بين مخاطر أسعار الصرف، أو بالأحرى التغيرات في أسعار الصرف ومستويات التجارة البينية، إلا أن الدراسات التطبيقية لم تتوصل إلى نتائج دقيقة في هذا الصدد، والسبب وراء ذلك بحسب رأينا أنه لا يوجد نموذج قياسي واحد يأخذ بعين الاعتبار كل حالات عدم التأكد المرافقة للأنشطة الاقتصادية. هذا وقد قامت إدارة البحث التابعة لصندوق النقد الدولي بإعداد دراسة جد قيمة خلصت فيها إلى أن تقلبات أسعار الصرف قد تؤثر في المدى الطويل على تدفقات التجارة بشكل غير مباشر، فتلك التقلبات ستدفع المنتجين إلى تغيير هيكل مخرجاتهم واستثماراتهم من أجل تقليص التعرض للمخاطر¹.

من الأمور الجلية أن من الوظائف الأساسية للنقود أنها تسهل التجارة من خلال وظائفها الأساسية كوسيط للتبادل وكوحدة للقياس والتخزين، ويساعد إنشاء عملة خليجية مشتركة على

¹ Research Department of IMF, " Exchange Rate Volatility and World Trade ", **Occasional Paper**, no.28, vol.1, (July 1984), p.3.

تقليص تكاليف المعاملات المتعلقة بالتجارة البينية، الأمر الذي يقلل من آثار تقلبات معدل الصرف بين دول المجلس¹، وهو ما يساعد بلا شك على تنمية مستويات التجارة البينية².

ومن الممكن في هذه الحالة أن تنتقل التجارة من دول غير أعضاء في المجلس إلى أعضاء في المجلس، ويحدث ما يسمى بإنشاء التجارة³ (Trade Creation)، إلا أن الاقتصادي روز يرى أن زيادة التجارة بين الدول الأعضاء لا يقلل من التجارة مع العالم الخارجي، من جانب آخر نرى أنه في ظل الظروف الاقتصادية الخليجية الراهنة أن إنشاء عملة خليجية مشتركة من الممكن أن يؤدي إلى زيادة ما يسمى بتحويل التجارة (Trade Diversion)، وهي عبارة عن آثار سلبية على الرفاه الاقتصادي، وهذا بالنظر إلى ضعف كفاءة المؤسسات الاقتصادية الخليجية وتشابه البنيات الاقتصادية فيها.

من التفسيرات الأخرى لتأثير العملة الخليجية الموحدة على تدفقات التجارة ما يسمى بالشفافية السعرية، ففي ظل غياب العملة الموحدة سوف تحاول الشركات تحميل المستهلكين بأكبر سعر ممكن في كل سوق محلي من أسواق الإقليم، بينما في ظل العملة الموحدة سوف تجبر الشركات على التحول نحو سعر موحد للسلعة في كل أسواق دول المجلس، ومن المعلوم إذا لم تقم الشركات بذلك، فإن وجود فوارق في أسعار نفس السلعة داخل أسواق الإقليم سوف يدفع المستهلكين والشركات إلى عمل التحكيم (Arbitrage) في السلع نظراً لسهولة نقل السلع من سوق إلى آخر في ظل وجود السوق المشتركة والعملة الموحدة، وعلى ذلك ستميل الأسعار إلى التوحيد⁴.

¹ السقا، لقاء مع جريدة الوطن الكويتية حول: " العملة الخليجية الموحدة"، (الثلاثاء 20/01/2009)، ص04.

² يرى الاقتصادي Baldwin أن زيادة حجم التجارة جراء انخفاض تذبذب أسعار الصرف يتم من خلال قانونين:

- تشجيع الصادرات على مستوى كل شركة مصدرة.
- زيادة عدد الشركات الراغبة في التصدير. لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة ارجع إلى المرجع القيم التالي:

M. Francesco et V. Juan, " What Effects is EMU having on Euro Area and Its Member Countries? An Overview", **European central bank Working Paper**, no.599, (March2006), p.15

³ يرى الاقتصادي فاينر أن للتكامل الاقتصادي (يقصد به مرحلة الاتحاد الجمركي) عدة آثار على الدول الأعضاء أهمها الآثار السالبة، والمتمثلة في إنشاء التجارة وهو أثر إيجابي وأثر تحويل التجارة وهو أثر سلبي، أما أثر إنشاء التجارة فيحدث لها يتم انتقال إنتاج واستيراد سلعة ما من بلد خارجي ذا تكلفة عالية إلى بلد داخل الاتحاد ذا تكلفة أقل، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى إعادة تخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة. أما أثر تحويل التجارة فيحدث لما يتم انتقال استيراد وإنتاج السلعة من بلد خارجي ذا تكلفة أقل إلى بلد عضو في الاتحاد ذا تكلفة أعلى، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى استغلال غير اقتصادي للموارد المتاحة والابتعاد عن الوضع الأمثل للإنتاج المحقق في ظل حرية التجارة.

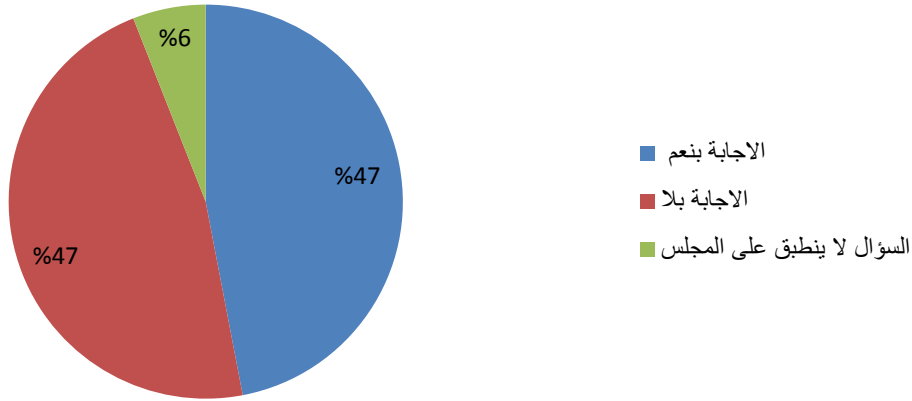
⁴ السقا، المرجع السابق، ص04.

إن تحقق الشفافية السعرية بسبب إنشاء عملة مشتركة سيؤدي إلى توافر سوق للمنافسة الحرة، وبالتالي سينجر عن ذلك إعادة تخصيص أمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية على أساس الميزة النسبية والتنافسية، وعليه إقصاء الشركات الاقتصادية التي لم تثبت كفاءتها الاقتصادية في السوق الخليجي، وكل هذا سيساهم في الرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج خاصة رأس المال والعمل. إن توافر ظروف المنافسة الحرة سيحد بلا شك من الأرباح الإضافية (غير الاقتصادية) التي تحققها بعض الشركات الاحتكارية، والتي ستؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات، وبالتالي ستنعكس ايجابيا على رفاهية المستهلكين.

إن توافر الشفافية السعرية سيؤدي كذلك إلى إحداث تقارب في أسعار السلع القابلة للتجارة، أي بتعبير آخر إلى تقارب أو تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity) لأن التباينات إذا ما حدثت في هذا الأخير ستؤدي إلى تشوه كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة بين الدول الأعضاء، وبالتالي سيتحمل المستهلكون أسعارا أكثر ارتفاعا.

لقد أثبتت العديد من الدراسات والاستطلاعات الميدانية أن هذا التباين في أسعار السلع المتاجرة بين دول مجلس التعاون الخليجي من المحتمل أن يستمر لعدة سنوات حتى إذا تم إطلاق العملة الخليجية المشتركة، فقد حاولت إحدى تلك الاستطلاعات التعرف على آراء ومواقف رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية الخليجية بخصوص إمكانية أن يؤدي إنشاء عملة موحدة إلى تطابق أسعار السلع في دول المجلس، فكانت 47 بالمائة من إجابات المستجيبين تعتبر أن ذلك لن يحدث (أنظر الشكل الموالي)، وكانت حجتهم في ذلك أن المستثمر الخليجي لا يتحمل فقط التكاليف المتعلقة بمخاطر الصرف، بل هناك تكاليف أكثر أهمية تساهم في تباين أسعار السلع، من ذلك الرسوم والضرائب المحلية، تكاليف التوزيع والنقل، والتكاليف التشغيلية Operating Costs

الشكل رقم 17 : هل تتوقع أن اسعار المنتجات المتماثلة سستطابق بعد مرحلة الاتحاد النقدي الخليجي ؟



Source: Rutledge, *Monetary Union in the Gulf Prospects for a Single* , Op.Cit, p.97.

وتأكيدا على أهمية تلك التكاليف المشار إليها أعلاه، خاصة تكاليف النقل، في تباين الأسعار، فقد أنجزت العديد من الدراسات، منها تلك التي قام بها كل من (Engel et Rogers) إذ أثبتت أن سبب تباين أسعار السلع في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية يعزو أساسا إلى تكاليف النقل، فكلما كانت مسافة نقل السلع كبيرة كلما تباينت الأسعار أكثر، وفي دراسة أخرى طبقت على تجربي منطقة الفرنك الفرنسي و(ECCU) توصل الاقصاديان (Fielding) و (Shields) إلى أهمية العوامل الجغرافية في تحديد تكاليف المعاملات، واحد هذه المكونات الجغرافية تكاليف النقل¹.

وفي نفس الإطار، أجرت الباحثة روتلج إميلي استطلاعي ميداني شمل رجال أعمال خليجين، تمحور حول تصنيف العوامل الأكثر أهمية والتي تعيق تنقلهم بين دول المجلس، وبالتالي تؤثر على نمو نشاطاتهم الاقتصادية والتجارية، اعتبر أن 33.9 بالمائة من مجتمع العينة أن أهم العراقيل هو وجود التقييدات التنظيمية، في حين 6.6 فقط يرون أن أهم التكاليف التي تعوقهم هي تكاليف شراء

¹ Rutledge, *Monetary Union in the Gulf Prospects for a Single*, op.cit, p.97.

وبيع العملات، وبذلك فالتعقيدات الإدارية والتنظيمية تأتي على رأس قائمة التكاليف (انظر الجدول الموالي).

الجدول رقم 32: أهم القيود التي تعرقل نمو وتنقل رجال الأعمال بين دول المجلس.

العراقيل الممكنة	النسبة
الأطر التنظيمية المقيدة	33.9
نقص اليد العاملة الكفوة	15.9
نقص حقوق الملكية	14.1
قيود جمركية وكمية	14.1
نقص في منح القروض	14.1
تكاليف تتعلق بأسعار الصرف	6.6
معوقات أخرى	1.3

Source: Rutledge, *Monetary Union in the Gulf Prospects for a Single*, op.cit, p.95.

تجدر الإشارة أن ظاهرة التمييز السعري بين عدد من الدول تحدث أساسا بسبب انشطار الأسواق المحلية (Segmentation between Domestic Markets) من جهة، وبسبب وجود عدة عملات محلية في تلك الأسواق من جهة أخرى، لأن ذلك سيجعل المنتجين والمؤسسات الاقتصادية يبحثون عن الأسواق التي تتسم بارتفاع الأسعار.

وفي اعتقادنا، و أخذنا في الحسبان العوامل السابقة، أن من بين الخطوات الضرورية التي ستساهم في تحقيق التطابق أو على الأقل التقارب السعري في المنتجات المتماثلة بين دول مجلس التعاون الخليجي هو الإسراع باستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة والتي تم إعلانها رسميا في الفاتح من يناير من عام 2008، فقد أثبتت التجربة الأوروبية أن القسم الأكبر من عملية التقارب السعري بين دول المجموعة الأوروبية حدثت مباشرة بعد إنشاء السوق الأوروبية المشتركة، وليس بعد إطلاق عملة اليورو.

إن إنشاء الاتحاد النقدي ليس الهدف منه الزيادة في مستويات التجارة البينية فحسب، بل فيما تحدثه هذه الأخيرة من تأثيرات إيجابية على الاقتصاديات الخليجية، والتي تتجلى في الآتي:

- ستستفيد الاقتصاديات الخليجية من خلال تزايد وفورات الحجم الداخلية والخارجية، فتزايد اقتصاديات الحجم قد تساهم في انخفاض تكاليف وحدات الإنتاج وتسمح للمشروعات الاقتصادية بالوصول إلى الحجم الأمثل أو الاقتراب منه، وهذا بسبب انخفاض التكاليف الثابتة لوحدة واحدة من الإنتاج. ومن الممكن أن تستفيد الاقتصاديات الصغيرة في دول المجلس أكثر مما تستفيده السعودية، بسبب كبر سوق هذه الأخيرة. وترى بعض الدراسات الميدانية أنه من المكاسب التي ستيحها الاتحاد النقدي الخليجي هو وجود فرص أعمال جديدة، فخلال استطلاع للرأي قامت به الباحثة أميلي روتلج استجوبت فيه رجال أعمال خليجيون بخصوص الدولة التي ستمنح لهم فرص تجارية أكثر بعد إطلاق العملة الخليجية، فاختار 34 بالمائة من المستجوبين الإمارات، و30 بالمائة اختاروا السعودية (انظر الجدول الموالي). ومن خلال هذه النتائج، نستنتج أن المستثمرين اختاروا الإمارات بسبب الحرية الاقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها، أما السعودية فبلا شك أن كبر السوق واتساعه هو الحافز الأول، إلا أنه إذا نظرنا من خلال معيار الحرية الاقتصادية نجد السعودية من الدول الأكثر تقيدا في هذا الجانب.

الجدول رقم 33 : أكبر الفرص الاستثمارية لرجال الأعمال الخليجيين في دول المجلس (%)

رجال الأعمال	أكبر فرصة تجارية هي في:					
في:	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
البحرين	9.5	00	4.8	23.8	47.6	14.3
الكويت	6.5	12.9	3.2	12.9	32.3	32.3
عمان	00	5.6	16.7	15.9	25	44.4
قطر	12.5	00	12.5	37.5	12.5	25
السعودية	00	6.2	12.4	15.9	34.5	31
الإمارات	3.1	5.2	3.1	26.8	23.7	38.1
المجموع	2.6	5.9	8.5	19.3	30.1	33.7

Source: Rutledge, Op.cit, p.98.

تجدر الإشارة أنه سيكون هناك إعادة هيكلة لأسواق الدول الصغيرة خاصة البحرين وقطر مما سيحملها تكاليف هيكلية باهظة، في حين ستتأقلم السعودية مع مناخ الاستثمار الجديد بسهولة.

- توسع التجارة يعزز تطور التكنولوجيا، ويزيد من انتشار المعرفة (knowledge Spillover)، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، وهذا خاصة في الدول المفتوحة، والتي تعاني من تخلف في الجانب

التكنولوجي كما هو حال دول المجلس، وهذه النتائج تبررها دراسات تطبيقية وميدانية، فقد توصل كل من روز وفرنكل إلى أن المعرفة تحفز النمو الاقتصادي¹، كما أنهما قدرا أن زيادة نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 01 في المائة ستؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي للفرد الواحد بـ 0.33 في المائة لمدة 20 سنة².

إلا أن تلك الآثار المترتبة عن تبني عملة موحدة، قد تكون متواضعة جدا في حالة مجلس التعاون لسببين اثنين:

- أن اقتصاديات دول المجلس لا تتعرض إلى مخاطر وتقلبات كبيرة في أسعار الصرف، ويرجع ذلك إلى ارتباط عملاتها منذ عقود بالدولار الأمريكي، وقد تم توضيح هذه النقطة بإسهاب في عناصر سابقة؛
- من المستبعد جدا أن ترتفع مستويات حجم التجارة البينية الخليجية بعد إنشاء العملة المشتركة، على الأقل على المدى القصير والمتوسط، وهذا بالنظر لوجود قيود وعوائق هيكلية حقيقية، أهمها على الإطلاق ضعف مستوى التنوع الاقتصادي والتركيز الكبير على منتج واحد وهو النفط.

وكما هو من المعلوم أن هذه السلعة آيلة للنضوب وتحكم العوامل الخارجية بشكل أساسي في سياسات تسعيرها وإنتاجها وتسويقها، لذا فإن أهم الخطوات التي ينبغي أن تهتم بها دول المجلس هي تبني سياسات تنويع اقتصادي حقيقية، وهذا من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي بشتى أشكاله، والبحث عن مصادر جديدة للمزايا المكتسبة التي تدعم تنافسيتها الدولية والشروع في إصلاحات عميقة خاصة فيما يتعلق بإعادة النظر في دور كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي ومراجعة التشريعات الاقتصادية. في هذه الحالة فقط من الممكن أن نتوقع تحسن في مستويات التجارة البينية الخليجية.

3.2. رفع كفاءة أسواق المال

¹ Borowski and others, op.cit, p.50.

² Ibid, p.52.

لقد أشرنا في فصل سابق أن أسواق المال الخليجية تتسم بالهشاشة ويتجلى ذلك في ضآلة الحجم النسبي لها وصغر حجم رأسمالها السوقي، وانخفاض طاقتها الاستيعابية في جذب المدخرات الوطنية وتحويلها إلى استثمارات مالية حقيقية، إلى جانب ضعف الفرص المتاحة للمستثمرين بسبب عدم إمكانية تنوع المحفظة المالية، وتدني مقدرة الأسواق الخليجية على تحقيق السيولة التي تقاس من خلال تطور معدل دوران الأسهم.

إذن أمام هذا القصور والضعف الشديد لأسواق المال الخليجية من جهة، ودورها الخطير في تعبئة المدخرات وربط الاقتصاديات الخليجية ببعضها البعض من جهة أخرى، يأتي إنشاء اتحاد نقدي خليجي كضرورة ملحة وعاجلة. إن إطلاق عملة خليجية موحدة سيؤدي إلى إلغاء الحواجز بين أسواق المال القطرية، وبالتالي سيجعل المؤسسات تحصل على الخدمات المالية اللازمة، والتي هي غير متوفرة في الأسواق المحلية، كما يمكنها اختيار الوسيط المالي الأكثر تنافسية.

كما أنه كلما كانت هناك منافسة أكبر (ناجمة عن إلغاء الحواجز بين الأسواق المالية الخليجية) كلما أدى ذلك إلى الرفع من إنتاجية الوسطاء المالية والضغط على تكاليفهم وبالتالي تخفيض أسعار خدماتهم، إضافة إلى تشجيع وتحفيز الإبداع وتوسيع تشكيلة الأدوات المالية المتوفرة. هذه العوامل قد تؤدي إلى زيادة الطلب على رأس المال والخدمات المالية، إلى جانب تحسين تخصيص وتوزيع رأس المال وتنويع أكبر للمخاطر المحتملة.

وفي ظل الاتحاد النقدي الخليجي، ستمكن الشركات من تعبئة رؤوس الأموال من خلال كافة أسواق المال للمشروعات ذات العوائد الأعلى، وستحاول الاستفادة بقدر الإمكان من اقتصاديات وفورات الحجم بسبب كبر السوق وتوافر فرص الاندماجات والتحالفات بين المؤسسات والشركات.

كذلك يؤدي الاتحاد النقدي إلى تطوير كل من أسواق السندات والأسهم، ويؤثر فيهما بشكل كبير خاصة من حيث الحجم والعمق والسيولة، وهذا نتيجة زيادة تدفقات رؤوس الأموال، حيث يتمكن المستثمرون من الحصول على الائتمان اللازم من كافة أسواق دول مجلس التعاون

الخليجي، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع كفاءة الخدمات المالية¹. لقد أثبتت الدراسات أن تطوير السوق المالي سيكون له أثر معتبر ومهم على التنمية الاقتصادية لبلدان الاتحاد، إذ تؤكد بالتجربة أن هناك ارتباط ايجابي قوي بين مؤشرات تطور السوق المالي من جهة²، ومعدل النمو الاقتصادي والاستقرار الكلي من جهة أخرى³.

وبحسب رأينا إذا ما تم تدعيم هذا التطور بإدخال تحسينات وتغييرات في القوانين التنظيمية وتحقيق رقابة مالية أكثر صرامة وفعالية وتنويع أفضل لمصادر الدخل والمخاطر، فستعمل كل هذه العوامل على تحقيق استقرار مالي لمنطقة العملة الخليجية.

4.2. تحسين المركز النقدي لميزان المدفوعات الكلي على مستوى دول المجلس

إن الميزان الإقليمي سوف يكون أقل تأثراً بالاضطرابات الداخلية والخارجية من حالة الدولة التي تواجه تلك الاضطرابات لوحدها، إذ يسمح عامل المفاوضات الجماعية بالحصول على أفضل الشروط الخاصة بالتجارة الدولية وتقوية موقفها مع العالم الخارجي، وبالتالي ستقل الانعكاسات السلبية على الحساب الجاري لميزان مدفوعاتها.

كما يساعد وجود سياسة نقدية موحدة على انتشار الثقة بين المستثمرين، وبالتالي زيادة حركة رؤوس الأموال وإنشاء المشروعات الاستثمارية المشتركة، إلى تحسن المركز النقدي لميزان المدفوعات الخليجي الكلي. أضف إلى ذلك، أن الاتحاد النقدي الخليجي سيعمل على تنويع وتوزيع المخاطر الاختلالات، فمثلاً لو حدث اضطراب داخلي في بلد الإمارات العربية، كتراجع النشاط الصناعي في قطاع ما، فسيتم توزيعه على الدول الأعضاء، وبالتالي لا يتأثر حساب ميزان المدفوعات الكلي، وإن تأثر سيكون ذلك ضعيفاً جداً، وبالتالي سيقبل ذلك من حاجة أي بلد عضو إلى الاحتفاظ باحتياطات أجنبية لمواجهة الصدمات الاختلالات غير المتوقعة.

¹ السقا، لقاء مع جريدة الوطن الكويتية حول: " العملة الخليجية الموحدة"، المرجع السابق، ص ص 05-06.

² يتم قياس درجة تطور السوق المالي بعدة مؤشرات أهمها: حجم القروض الممنوحة للكيانات المحلية إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الرسملة إلى الناتج المحليين قيمة الفروقات (Spreads) التي يجنيها الوسطاء الماليين... الخ

³ Borowski and others, op.cit, p.54.

5.2. الدور العالمي للعملة المشتركة

إن قيام البنك المركزي الخليجي بالتحكم في السياسة النقدية، خاصة معدلات التوسع النقدي، سيجعل من العملة المشتركة أكثر استقراراً، وعليه يمكن لدول المجلس أن تستخدمها كوحدة حسابية ووسيلة للتبادل ومستودع للقيم، وذلك لزيادة الثقة بها وتملكها من قبل الجمهور على نطاق أوسع، وقلة المضاربات عليها في أسواق الصرف.

سيكون من مصلحة دول المجلس أن تجري معاملاتها العالمية بعملة تتحكم بقيمتها بدل إجرائها بعملات لا تسيطر على قيمتها، إذ أنها أقدر على أن تحقق الإيداع في البنوك العالمية بالعملة الخليجي المرتقب من أية دولة منفردة بعملتها الوطنية، وأقدر على الإقراض بشتى أنواعه بهذه العملة، وكل هذا سيساهم في جعل الخليج مركزاً مالياً عالمياً¹، وتحويل العملة الخليجية المشتركة إلى عملة قوية ومستقرة، تستخدم في فورة المبادلات التجارية الدولية وفي عملية التسوية في أسواق السلع وأسواق الصرف الأجنبية، مما سيؤهلها مكانة هامة بين مختلف العملات الدولية،

كما ستهدئ العملة المرتقبة قدرات وإمكانات كبيرة في تخفيض مستوى الأسعار المحلية للبضائع المستوردة، بسبب قدرة دول المجلس مجتمعة على الحصول على شروط تبادلية أفضل مما لو واجه كل عنصر وحده العالم الخارجين وهذا ما يؤدي إلى استقرار مستوى الأسعار المحلية وبالتالي استقرار قيمة العملة المشتركة².

6.2. زيادة إمكانيات التعاون السياسي بين الدول الأعضاء

إننا ندرك أن العوامل السياسية هي التي تؤثر في المدى القصير على التطور الاقتصادي، لكننا معنيون بالأجل الطويل، إذ يكون للعوامل الاقتصادية، أو بالأحرى التكامل النقدي التأثير الحاسم على إمكانيات التعاون السياسي بين دول المجلس. وحسب هذا التحليل يفترض أن يشكل

¹ برهان الدجاني، "تحليل واقع التعاون الاقتصادي العربي المالي، وموقع التعاون النقدي فيه"، ورقة مقدمة إلى: ندوة التكامل النقدي العربي (المبررات-المشاكل-الوسائل)، المرجع السابق، ص136.

² جميل، المرجع السابق، ص139.

التكامل السياسي نتيجة حتمية داخلية لمنطقة العملة المثلى الخليجية، وليس كشرط سابق ولازم لإنشائها. إن إنشاء عملة خليجية موحدة يجعل مصالح الدول الأعضاء فيه مشتركة، وهو ما يؤدي إلى تشجيع مستويات التعاون السياسي بين الدول الأعضاء في الاتحاد حرصا على سلامة الأوضاع الاقتصادية والنقدية في تلك الدول ورغبة في تعظيم العوائد الناجمة عن التكامل الاقتصادي¹.

جدير بالتنويه، أن العبرة ليست في تحقق التكامل السياسي في حد ذاته، ولكن فيما يحدثه من آثار إيجابية على الاقتصاديات الخليجية، ومن أهم تلك الآثار أنه يؤدي إلى تخفيض خطر الصدمات غير التناظرية ذات أصل سياسي، فمثلا لوقام عضو ما في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، بشكل انفرادي، باتخاذ قرار تخفيض أو زيادة الضرائب لمعالجة اختلال داخلي ما، باعتبار أن السياسة المالية مازلت تحت سيطرة الحكومات الوطنية وبرلمانياتها، سيؤدي ذلك إلى خلق صدمات غير تناظرية. ونفس الشيء بالنسبة لسياسات التأمين الاجتماعي، إذ ستخلق نفس الآثار لو بقيت تحت هيمنة الحكومات والبرلمانات الوطنية. وعليه فإن قيام تكامل سياسي سينجر عنه وضع ميزانية مركزية تقوم بتخفيف ومعالجة تلك الصدمات².

ومن العوامل المهمة المساعدة في تعزيز إمكانات التعاون السياسي بين دول المجلس هو مدى الدور الذي تلعبه النخب الواعية والفاعلة فيها، والذي يتركز أساسا في إبراز فوائد ومنافع الاتحاد النقدي سواء في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والجزئي، أو في زيادة الرفاه الاجتماعي للمواطنين الخليجيين، أي تبيان جدواه بالنسبة لهم. إلا أن تكوين هذا الوعي النخبوي والشعبي لن يتحقق بشكل عفوي وسريع ودفعة واحدة بل يحتاج إلى خطوات عملية وعلمية مدروسة ومتأنية، تبدأ بضرورة الفصل بين ميادين السياسة الدنيا أي تلك التي ليست على قدر كبير من الأهمية سياسيا، كالقضايا الفنية والاقتصادية، مما يعطي الشعوب الخليجية المشاركة في التكامل وقتا أطول لكي يألفوا تدريجيا عادات العمل الجماعي المشترك، واكتساب مهارات التكامل، وتلمس عوائده.

¹ السقا، لقاء مع جريدة الوطن الكويتية حول: " العملة الخليجية الموحدة"، المرجع السابق، ص 06.

² De Grauwe, " On Monetary and Political Union ", University of Leuven, p.07. This article available on: www.econ.kuleuven.ac.be/

إن إمكانية تحقيق النجاح في إحدى القطاعات التكاملية التي وقع عليها الاختيار، والتي من بينها مشروع الاتحاد النقدي، سيؤدي ذلك إلى تشابه في مصالح الدول الأعضاء فيها، وبالتالي إلى عملية نسيج بطيئة للتكامل المجتمعي، وبالنهاية توسيع نطاق مجالات التكامل إلى مراحل أكثر تقدماً، كالتكامل السياسي. وبحسب النظرية الوظيفية الجديدة التي طورها أرنست هاس، يعزو ذلك التوسع والتقدم في مسيرة التكامل إلى الفاعلية والديناميكية التي يولدها عنصران بالغي الأهمية: أولاً. مبدأ الانتشار (Spillover Principle)، أي أن النجاح في قطاع فني معين يحث على المزيد من الاندماج بسبب التشابك الكبير بين مختلف القطاعات الفنية. ثانياً: دور جماعات أصحاب المصالح في دفع مسيرة عملية التكامل نتيجة المردود النفعي الذي تجنيه من تطوير عملية التكامل، الأمر الذي يجعلها تقف بشدة في وجه أي محاولة من جانب السلطة السياسية أو أي معارض، لإيقاف مسار العملية التكاملية، وبذلك يتم الاقتراب التدريجي إلى المجالات السياسية والعسكرية¹.

مما سبق، يتضح لنا أن المساندة النخبوية لكافة خطوات ومراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي، وبخاصة خطوات التكامل النقدي الخليجي هي عامل حاسم في تحقيق التكامل السياسي باعتباره حتمية وضرورة موضوعية وأولوية أولويات الاتحاد النقدي الخليجي².

7.2. زيادة مستويات النمو الاقتصادي

من إيجابيات ومكاسب إنشاء العملة الخليجية هو زيادة مستوى النمو الاقتصادي في دول المجلس، إذ يسمح زوال تقلبات العملات إلى القضاء على القيود التي تقف أمام عملية إعادة هيكلة النمو والوظيفة الإنتاجية، إلى تحسين الكفاءة في القطاعات الصناعية الخليجية، فقبل إطلاق العملة الموحدة، سيعمل كل قطاع صناعي أن يستفيد من التسهيلات الممنوحة للتحوط من تغيرات لإيرادات

¹ محمد شوقي عبد العال، "إصلاح جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي: الشكل أم المضمون"، مجلة أممي في العالم (مركز الحضارة للدراسات السياسية)، العدد 7، (2006/2005)، ص4. متوفر على الموقع التالي: www.ccps-egypt.com

² حسب الاقتصادي ويلوز كان تحقيق تكامل سياسي عميق هو الغاية الأولى لمشروع الاتحاد النقدي الأوروبي، أنظر: Charles Wyplosz, "European Monetary Union: The Dark Sides of a Major Success", **Economic Policy** (Great Britain), issue no.46, vol.21, (April 2006), pp.207-261. Available on: www3.interscience.wiley.com/cgi-bin/fultext/118610555/pdfstart/

البيع في تلك الدول الناجمة إلى التقلبات في أسعار الصرف، كما لا يمكن للشركات أن تضع وتصمم وتنشئ هياكلها على أساس تحقيق أدنى تكاليف ممكنة في دول الاتحاد دون أن تواجه مخاطر تغيرات معدلات الصرف، لكن بعد دخول دول المجلس في اتحاد نقدي شامل، فبإمكان تلك الشركات أن تقيم بنيتها الإنتاجية على أساس أقصى كفاءة ممكنة بتحقيق تحسين كبير في الإنتاجية¹.

كما يمكن للمؤسسات الاقتصادية الخليجية أن تزيد من مستويات النمو الاقتصادي عبر قناة الاستثمار، كما تم تبيانها في عناصر سابقة، فانخفاض مخاطر أسعار الصرف المترتبة عن إنشاء الاتحاد النقدي سينجم عنها تراجع في أسعار الفائدة، وعليه سيزيد مخزون رأس المال، وبالتالي سيؤثر ذلك ايجابيا على حجم الاستثمارات المباشرة، ومن ثم على مستوى النمو الاقتصادي. من خلال ما سبق، نستخلص وجود علاقة عكسية بين مخاطر أسعار الصرف ومستويات النمو الاقتصادي، وقد أثبتت العديد من الدراسات تلك العلاقة، من ذلك، تقرير أعدته اللجنة الأوروبية في عام 1990 سمي بـ "One Market, One Money"².

إلا أنه من جهة أخرى، شكك عدد كبير من الاقتصاديين المرموقين أمثال (De Grauwe) في صحة تلك العلاقة، أو على الأقل ضعيفة. وقد انطلق دو غروي طرحه الخاص بتنفيذ تلك العلاقة من مقدمة منطقية هامة، وهي أن الاقتصاديات الكبيرة تتماز بمناطق نقدية كبيرة، وبالتالي غياب لعدم التأكد في أسعار الصرف، أما الشركات في الاقتصاديات الصغيرة فتتعرض لمخاطر في أسعار الصرف لأنها تتاجر بقسط كبير من مخرجاتها مع مناطق نقدية مختلفة. واعتبارا جدلا صحة العلاقة السابقة بين مخاطر أسعار الصرف ومستوى النمو الاقتصادي، فإن ذلك يعني أن الاقتصاديات الكبيرة ستحقق معدلات كبيرة مقارنة بالاقتصاديات الصغيرة، إلا أن النتيجة كانت عكس ذلك³.

ويرى آخرون أن إلغاء مخاطر الصرف، حتى وإن كانت تساهم في تخفيض أسعار الفائدة، إلا أن هذه الأخيرة ليست المحدد الوحيد للاستثمار، وبالتالي في تحديد مستوى النمو الاقتصادي، فمثلا

¹ السقا، لقاء مع جريدة الوطن الكويتية حول: " العملة الخليجية الموحدة"، المرجع السابق، ص 05.

² European Commission, " One Market, One Money: An Evaluation of the Potential Benefits and Costs of Forming an Economic and Monetary Union ", **European Economy** no.44.

³ De Grauwe, " Costs and Benefits of a Monetary Union ", p.227.

من الممكن أن تبقى المخاطر النظامية على حالها (Systemic Risks)، أي أن الشركات العاملة في إطار الاتحاد النقدي قد تتعرض لنفس المستوى من المخاطر خارجه¹.

8.2. الإسهام في تحقيق تكامل نقدي عربي

إن إنشاء عملة خليجية مشتركة سيدفع ويشجع دول عربية أخرى إلى الانضمام إليها للاستفادة من المكاسب والآثار الايجابية الكبيرة والتي تطرقنا إليها آنفا. وبالرغم من أن المادة الخامسة من النظام الأساسي للمجلس قد حددت بوضوح أعضاء دول المجلس²، إلا أنها لم تغلق باب العضوية أم أي دولة عربية، وهذا ما نستشفه من روح ديباجة هذا النظام، فقد جاء فيها مايلي: "إن دولة الإمارات العربية المتحدة-دولة البحرين -المملكة العربية السعودية-سلطنة عمان -دولة قطر-دولة الكويت، إدراكا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية وإيماننا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها، ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين، واقتناعا بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية، استهدفا لتغذية أوجه التعاون وتوثيق عرى الروابط فيما بينها، واستكمالاً لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها، وتمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى وتوجيهها لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية..."³.

ومن بين العوامل المحفزة والدافعة إلى انضمام الدول العربية إلى منطقة الاتحاد النقدي هو أن غالبيتها عملاتها مثبتة بالدولار الأمريكي، وهذا من شأنه أن يقلل من سيادتها على أسعار الفائدة. ومن شأن الاتحاد النقدي الخليجي أن يضع شروطاً لعملية الدخول إليه، وهو ما سيسمح بتحقيق الانضباط المالي الضروري للدول العربية ، ويسرع من عملية الإصلاحات الاقتصادية فيها.

¹ Michel Grabner, "The Costs and Benefits of Monetary Union", June 2003, p.12. available at: www.econ.4cdavis.edu/graduate/mgrabner/research/monetary_union.pdf/

² مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، النظام الأساسي، ط6 (الرياض: الأمانة العامة، 1991).

³ المرجع نفسه، أنظر في الديباجة.

المبحث الثاني: الآثار السلبية المحتملة لإطلاق العملة الخليجية الموحدة(آثار مباشرة)

لن يكون التحول إلى استخدام عملة موحدة خاليا من المصاعب والسلبيات بالنسبة لاقتصاديات دول المجلس، فمن المؤكد أن تكون هناك بعض الآثار والانعكاسات السلبية لقيام الاتحاد النقدي على متغيرات وأدوات السياسات الاقتصادية الخليجية خاصة النقدية منها. ولعل أهمها مايلي:

1. فقدان السيطرة على السياسات النقدية المحلية

من أهم النتائج السلبية المصاحبة لقيام منطقة عملة خليجية موحدة هو أن كل بلد خليجي سيفقد جزءا من سيادته الوطنية بسبب تخليه عن السيطرة على السلطة النقدية المحلية المستقلة

وسياسات أسعار الصرف لصالح بنك مركزي خليجي¹، إذ سيقوم هذا الأخير بإصدار العملة الموحدة والإشراف على السياسة النقدية الموحدة والمحافظة على استقرار الأسعار والمساهمة في تعزيز السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.

لكن السؤال المطروح، في ظل تخلي الدول الأعضاء عن عملية تصميم وتنفيذ سياسات نقدية تتماشى مع متطلبات اقتصادياتها المحلية، ماذا يحدث لو أن أحد تلك الدول عانت من حالة ركود ؟ ، ففي هذه الحالة سوف لن يكون بمقدورها زيادة عرض النقد من أجل خفض أسعار الفائدة وتحفيز الاستثمار، لأن أي زيادة في عرض النقد في البلد الذي يعاني من ظاهرة الركود قد يعني زيادة معدلات التضخم في بلدان أعضاء أخرى لا تعاني من الركود.

وعلى الأقل من الناحية النظرية هناك آليتان لمواجهة ظاهرة الركود (بطالة وعجز في الحساب الجاري)، أو حالة انتعاش (ارتفاع الأسعار وبروز فائض في الحساب الجاري) دون الحاجة إلى تغيير في سياسات سعر الصرف، أي دون تخفيض أو رفع قيمة العملة.²

أ.آلية مرونة الأجور

إذا انطلقنا من فرضية أن متغير الأجور يتمتع بمرونة كبيرة ، فإن معدل البطالة المرتفع في بلد ما مثلاً في عمان يمكن أن يؤدي إلى تراجع في مستويات الأجور فيها، بيد أن زيادة الطلب على العمالة في السعودية مثلاً سيسمح برفع معدلات الأجور طبقاً لقانون العرض والطلب. وسيترتب عن انخفاض معدلات الأجور في عمان أثر محفز للعرض الكلي من السلع والخدمات، في حين سينجر عن زيادة الأجور في السعودية انخفاض مستويات الإنتاج فيها، وعليه ستنخفض المستوى العام للأسعار في عمان، وبالتالي يزيد الطلب على المنتجات المحلية وتنشط الدورة الاقتصادية، أما في السعودية فسيحدث العكس تماماً، وفي النهاية سيتحقق التوازن الاقتصادي للبلدين.

ب.آلية حرية تنقل العمالة الخليجية

¹ يرى غالبية الاقتصاديين المختصين في التكامل النقدي أن أهم تكلفة على الإطلاق للاتحاد النقدي هو التحلي عن السياسة النقدية المستقلة.

² For more ample information about these mechanisms, see : De Grauwe, **Economics of Monetary Integration**, op.cit.

في حال توفر وضع يتميز بسهولة انتقال العمالة الخليجية بين الدول الأعضاء، فإن العمالة المعطلة في عمان بإمكانها أن تنتقل إلى السعودية نظرا لتزايد الطلب عليها، ومن ثمة سترتب عن هذا التنقل تراجع في معدلات البطالة في عمان وانخفاض معدلات الأجور والتضخم في السعودية.

إلا أن هاتين الآليتين قد لا تنطبقان على حالة الأقطار الخليجية، نظرا لطبيعة تركيبة سوق العمل فيها، فالعمالة الأجنبية الوافدة تسيطر على سوق العمل وبنسب كبيرة جدا، فإذا ما حدث انكماش في الطلب على المنتجات الخليجية في بلد ما سوف يتم امتصاص البطالة المفترضة عن طريق هجرتها إلى خارج المنطقة النقدية، مما يقلل من عرض العمل المتاح، ويخفف من حدة البطالة المحلية، كما أن التضخم هو في الغالب ليس محليا، ناتجا عن عوامل داخلية كزيادة حجم الاستخدام، وإنما من عوامل خارجية متمثلة أساسا في تزايد حجم الاستيراد من الخارج، وعليه نستنتج أنه لا توجد على الإطلاق في الوقت الراهن مقايضة بين البطالة والتضخم في هذه الدول.

إن تكلفة التنازل عن السيادة على السياسة النقدية الوطنية هي غير مهمة في دول المجلس بحسب رأي الاقتصادي **جدراسيك أستيان**، نظرا لانسجامها بالخصائص التالية¹:

- حقيقة أن هذه الأقطار ندر أن غيرت الربط بالنسبة إلى أسعار صرف عملاتها، مما يوحي بأن احتمال خروجها من دائرة الربط الاتحادي للعملة المشتركة سيكون ضئيلا جدا.
- بما أن لهذه الدول بنىات اقتصادية متماثلة من حيث اعتمادها على الصادرات النفطية، فإن الصدمات الحقيقية الكبيرة التي تكون أكثر تعرضا لها يحتمل لأن تكون مشتركة بطبيعتها، وليست خاصة بقطر دون آخر، مما يقلل من احتمال خيار تخليها عن الربط المشتركة، وذلك أن تعرضها لصدمة يجعل مصالحها بعضها مع بعض، مما قد يؤدي إلى أن تقرر مشتركا تغيير ربط العملة المشتركة.

- كون سوق العمل في هذه الدول مجزأ بين القطاع العام والخاص، وبين المواطنين والأجانب، يجعل حركة العمل عبر الحدود غير مقيدة نسبيا، ويوحي بأن الاعتماد على العمل الأجنبي وأسعار

¹ Jadresic, op.cit, p.13.

العمل الاسمية هما مرنان نسبيا، كل ذلك يجعل من السهل على هذه الأقطار أن تتكيف مع كل من الصدمات الخاصة والمشاركة معا دون تغيرات في أسعار الصرف الاسمية.

- لا يبدو احتمالا أن تنشأ حاجة لدى هذه الأقطار إلى إصدار نقدي لمعالجة أزمات مالية شديدة وذلك لتوفر احتياطات أجنبية كبيرة لديها من الصرف الأجنبي، مما يوفر لها قاعدة أمان مريحة.

ويرى بعض العارفين بالشأن الاقتصادي الخليجي، أن دول المجلس لم تعتمد كثيرا ولفترة طويلة على الأدوات النقدية وأسعار الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أنه ستشهد المرحلة المقبلة تحديات جديدة، فدرجات التفاوت في الاعتماد على النفط ستزيد، وبالتالي اختلاف مستويات الحاجة إلى تطير القطاعات/الصادرات غير النفطية قد تفرض ضغوطا لتخفيض أسعار الصرف الثابتة وعلى السياسات النقدية المواكبة لذلك¹.

وترى بعض الدراسات المتخصصة أن أهم معيار لتقييم تكاليف التخلي عن استقلالية السياسة النقدية هو طبيعة الصدمات الاقتصادية الخارجية التي قد تتعرض لها الدول، فكلما كانت هذه الصدمات متشابهة كلما كانت الحاجة إلى الاحتفاظ بنظام سعر الصرف المرن، والذي يسمح بالتكيف مع صدمات الطلب الخارجية، غير مجدي وفعال.

من جانب آخر توصل الباحثين بيومي واتشانغرين من خلال دراسة شملت ستة عشرة دولة إلى وجود علاقة طردية ايجابية بين الدورات الاقتصادية ودرجة التعرض إلى الصدمات الخارجية²، بمعنى آخر، كلما كانت الدورات الاقتصادية لمجموعة من الدول متقاربة ومتراصة، كلما كانت الصدمات أكثر تشابها، وبالتالي يكون خطر التعرض لها ضئيلا جدا، وهذا كله سيقبل من أهمية تكاليف التخلي عن العملات المحلية واستقلالية السياسات النقدية.

¹ د. راجان غوفيل، "دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة التكامل الاقتصادي العربي"، ورقة مقدمة إلى: الندوة الرابعة حول التكامل الاقتصادي العربي: التحديات والآفاق، التي نظمها صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، أبوظبي، 23-24/02/2005، ص 236.

² For further information regarding this point, you can see: Tamim Bayoumi., Barry Eichengren, " Ever Closer to Heaven? An Optimum Currency Area Index for European Countries", **European Economic Review**, vol.41, pp.761-770.

وانطلاقاً من كون اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بدورات اقتصادية مترابطة سواء فيما بينها أو حتى مع بعض شركائها الاقتصاديين، فهذا سيجعل، حسب التحليل السابق خطر التعرض لآثار الصدمات الاقتصادية الخارجية ضئيلاً جداً، وبالتالي لن تكون تكاليف التنازل عن السياسة النقدية وأدواتها لصالح البنك المركزي الخليجي المرتقب كبيرة جداً.

2. التكاليف الناجمة عن التغيرات التنظيمية والمؤسسية

إن تعويض ست عملات خليجية بعملة موحدة سيترب عليها تكبد تكاليف كبيرة، تتعلق أساساً بتمويل الحملات الاشهارية والإعلامية الخاصة بتعريف الجمهور الخليجي بالعملة الجديدة وتغيير البطاقات البنكية وإنشاء الجداول المنشورات الإرشادية وإجراءات تحويل الحسابات وتغيير الصرافات الآلية. وقد قدرت هذه التكاليف عند إطلاق عملة اليورو حوالي 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد¹.

كما أن عملية إدارة البنك المركزي الخليجي تتطلب تكاليف إضافية مثل نفقات المستخدمين ونفقات التسيير الإداري، وقد بلغت تلك التكاليف دائماً بالنسبة للاتحاد النقدي الأوروبي، باعتباره تجربة تحققت على أرض الواقع، حوالي 0.0025 في المائة من متوسط الناتج المحلي الإجمالي لعامي 1999 و2000². تجدر الإشارة أنه لا توجد حسب علمنا أية دراسات قامت بتقدير تلك التكاليف على مستوى دول المجلس سواء من قبل المؤسسات الرسمية أو الدوائر الأكاديمية.

3. فقدان السيطرة على أدوات السياسة المالية

إن تنازل دول المجلس لأدوات السياسة المالية لصالح سلطة مالية مشتركة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية في الاستخدام الكامل وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني لن يترتب عليه تكاليف كبيرة، وهذا لأنها تتصف بتواضع أهمية هذه الأدوات في تحقيق تلك الأهداف.

¹ S. Andrea, " Potential Benefits and Costs of a Common Currency for GCC Countries", in: Monetary Union Among Member Countries of the Gulf Cooperation Council, op.cit ,p.21.

² Ibid.

فتكاليف فقدان أدوات السياسة المالية المتمثلة بالسياسة الإنفاقية والضريبية في دول المجلس هي محدودة في الوقت الحاضر، فالسياسة الإنفاقية هي عبارة عن دالة موجبة وقوية للإيرادات النفطية لذلك فإن أي تغيير في تلك الإيرادات سينعكس على النفقات الكلية للدول المذكورة بصورة مباشرة وبالاتجاه نفسه.

أما من يقول أن قيام السلطة المالية المشتركة بتحديد الضرائب على مستوى الاتحاد النقدي، سيضيع الفرصة على الأعضاء على المستوى المحلي في استعمال التغيرات في الضرائب من أجل تحسين توزيع الدخل القومي والحصول على إيرادات ضريبية في أي وقت¹. فالرد على ذلك يتمثل في أن السياسة الضريبية في الأقطار الخليجية غير مهمة في تمويل الميزانيات والتأثير في توزيع الدخل، حيث تتوفر لدى هذه الدول إيرادات نفطية كبيرة تكفي لتمويل نفقاتها المحلية دون اللجوء إلى الضرائب وبالتالي فإن توحيد الأداة الضريبية أو إلغائها على صعيد الاتحاد النقدي لن يثير أية مشكلات تمويلية مهمة بالنسبة لدول المجلس، وبالتالي فقدان السياسة المالية لن يكون مكلفاً في الوقت الحالي².

4. فقدان الرمزية الثقافية والحضارية للعملات الوطنية

لا تعتبر العملة الوطنية فقط كوسيلة للتبادل وكمخزن للقيمة، بل هي أعمق من ذلك، فهي أداة ورمز قوي للتعريف والإشهار بحضارة شعب من الشعوب، فمن خلالها يتم التشهير لرموزها التاريخيين والسياسيين، أو إبراز بعض آثارها التاريخية، أو حتى نشر لشعاراتها السياسية والإيديولوجية. فهي بذلك المرآة العاكسة لهوية الشعوب وثقافتها. وقد ذهب الاقتصادي كوهن إلى أكثر من ذلك، إذ اعتبر العملة الوطنية كرمز سياسي (Political Symbol) وكأحد أهم العوامل المؤثرة على قرار التخلي عن السيادة النقدية أو الاحتفاظ باستقلالية السياسة النقدية³.

¹ جميل، المرجع السابق، ص 29.

² المرجع نفسه، ص 142.

³ أما العوامل الأخرى فتتمثل في :

- تكاليف الصفقات؛

- مرونة الاقتصاد الكلي؛

- إيرادات الإصدار النقدي (Seigniorage) ولمزيد من التوضيحات حول هذه النقاط، أنظر:

وعليه فعملية توحيد العملات الخليجية واستبدالها بعملة موحدة مشتركة سوف يفقد الدول الخليجية مدلولات العملة الوطنية من خلال استخدامها في التعريف بموروثها الحضاري والتاريخي، مما سيترتب عن ذلك حدوث تكلفة نفسية عميقة ، إلا أنه بإمكان دول المجلس الاتفاق فيما بينها على تخصيص لكل بلد ورقة أو أوراق نقدية معينة لإظهار معالمه التاريخية. فمثلا تخصيص الورقة النقدية قيمة 100 وحدة خليجية لاستظهار معالم ورموز المملكة العربية و 500 وحدة خليجية لمعالم الإمارات العربية وهكذا.

كما يمكن لدول المجلس أن تستقي أشكال العملة الخليجية الموحدة من عملة اليورو، فمثلا يشكل الوجه الأول من العملة الورقية للعملة الخليجية رسوما هندسية تمثل عصور مختلفة وخريطة لدول المجلس وصورة لعلم دول المجلس، أما الوجه الثاني يمثل رسوما هندسية تمثل أعلام الدول الأعضاء مع وجود فراغ مخصص لوضع رمز وطني لكل دولة من الدول الأعضاء. أما عن القطع النقدية، فيحمل الوجه الأول رمزا خليجيا عاما، أما الوجه الثاني فهو يمثل وجهها محليا للدولة المشاركة، حيث تختار الدول الأعضاء الرمز المحلي لها.

5. فقدان الدولة لإيراداتها من إصدار وسك العملة الوطنية

إن تخلي دول المجلس عن إدارة عمليات السياسة النقدية الوطنية، وبخاصة عملية إصدار وصك العملة المحلية، سينجر عنه فقدان الدول الأعضاء لإيرادات مالية مهمة، كان لها دور كبير وملموس في تمويل موازينها الخاصة، وبالتالي سيكبتها ذلك خسائر كبيرة، خاصة في الأمد القصير أين تتسم سياسات التنويع الاقتصادي بالهشاشة والأحادية، والتي يمكن أن تقسيمها إلى نوعين اثنين: الأول هو الخسارة الآنية للرصيد النقدي الموجود، فمع استحداث عملة جديدة وسحب العملة المحلية من السوق، يتعين أن تقوم البنوك المركزية المحلية بإعادة شراء رصيد العملة المحلية الذي بحوزة الجمهور والبنوك، مما يعني عمليا أنها تعيد إليهم رسوم الإصدار التي كانت قد تجمعت لديها؛ أما

John Williamson, " Choosing Monetary Arrangements for the 21st Century: Problems of a Small Economy ", **Policy Briefs in International Economics** no.PB06-8, (Peterson Institute for International Economics, Washington; DC), (Nov2006), pp.5-7. This article available on: www.iie.com/publications/pb/pb06-8.pdf

النوع الثاني هو الخسارة المستقبلية إذ يتعين على السلطات النقدية أن تتخلى عن عائدات رسوم الإصدار في المستقبل التي كان يمكن أن تحصل عليها من تدفق العملات الجديدة التي تطبع سنويا للوفاء بزيادة الطلب على النقود¹.

وقد يؤدي فقدان أي بلد عضو لهذه الإيرادات إلى فرض ضرائب إضافية عالية على المستهلكين والمؤسسات، مما سيكون لها الأثر البالغ على المستوى المعيشي للمواطنين، والذي سيتسبب بلا شك في حدوث اضطرابات اجتماعية خطيرة، قد تزعزع مشروع الاتحاد النقدي الخليجي وتزرع بذور الشك في مدى مصداقيته وفاعليته.

تجدر الإشارة، أنه من المحتمل تعويض تلك الخسائر بشكل جزئي، عبر توزيع إيرادات عملية الإصدار على الدول الأعضاء وفق شروط ومعايير تتفق عليها الدول الأعضاء. وبحسب رأينا، أهم تلك المعايير هي مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وحجم العملة المتداولة في كل بلد وحصّة المساهمة في رأس مال البنك، إضافة إلى مؤشرات اقتصادية واجتماعية أخرى، أو توزيعها على أساس قيم تلك الإيرادات قبل إنشاء الاتحاد النقدي، وفي هذه الحالة لن تتكبد الدول الأعضاء إلا الخسارة الآنية الناجمة عن إعادة شراء الرصيد الذي بحوزة البنوك والجمهور.

6. فقدان وظيفة مقرض الملاذ الأخير (The Lender of Last Resort)

بالرغم من الدور المهم الذي سيلعبه البنك المركزي الخليجي في تجنيب القطاعات المصرفية والنظام المالي في دول المجلس من وقوعها في براثن الأزمات المصرفية، إلا أنه لا يستطيع بأي حال أن يواجهها كلها وبنفس الكفاءة والسرعة، وبالتالي في حال تعرض أي بلد خليجي لأزمة مالية مفاجئة سيقف البنك المركزي الخليجي كعقبة أمامه في استخدام وظيفة المقرض الأخير من خلال توفيره للسيولة على المدى القصير ومساعدة البنوك التي تمر بضائقة مالية ودعم الودائع المصرفية.

¹ Andrew et Eduardo, op.cit, pp.10-11.

لقد تكلم الكاتبان عن خسائر التخلي عن إصدار سك العملة في ظل نظام الدولة، ولكننا نعتقد أن استبدال العملات المحلية بعملة مشتركة في ظل نظام الاتحادات النقدية له نفس اثر استبدال العملة الوطنية بعملة أجنبية في ظل نظام الدولة، وهذا فيما يتعلق بإيرادات سك النقود.

7. التكاليف السياسية

إن إنشاء الاتحاد النقدي الخليجي سترتب عليه كذلك تحمل دول المجلس لتكاليف سياسية، وتختلف أهمية هذه التكاليف من بلد خليجي إلى آخر، وإن كانت ليس بالقدر الكبير. فمن مكتسبات العملة الخليجية المشتركة هو تزايد المنافسة بين دول المجلس، وهذا يتطلب تحرير أكبر للأسواق وتحقيق شفافية كبيرة خاصة ما يتعلق بعمليات الإفصاح ووضع التقارير المالية للشركات والدول، إلا أن هذا سيواجه بمقاومة كبيرة ومستميتة من قبل بعض مجموعات مصالح الضغط ولوبيات المال، التي تعودت العمل في ظروف الضبابية وعدم الوضوح، وبالتالي من المحتمل أن يتعرض مشروع الاتحاد النقدي الخليجي على الأقل على المدى القصير لمحاولات إحباطه وإفشاله، لأن مصالح تلك الجماعات مرهونة بذلك.

كذلك من بين التكاليف السياسية التخوف من الهيمنة السعودية على الدول الخليجية الأخرى، خاصة الصغيرة منها باعتبارها أكبر الدول الست اقتصاديا وسياسيا وديمقرافيا وحتى جغرافيا، وهذا سيعطي لها دور الهيمنة وإحكام السيطرة. وأمام هذا الوضع القائم تبدي دول المجلس الأخرى قلقها وانشغالها العميق من تبعات السيطرة السعودية عليها سواء على المستوى الاقتصادي، وهذا من خلال فرض فلسفتها وتوجهاتها الاقتصادية والنقدية من خلال القرارات والتوصيات الصادرة عن أجهزة المجلس بالأخص المجلس الأعلى، أو من الناحية الثقافية عبر نشر بعض القيم الثقافية الخاصة بالمجتمع السعودي الذي يوصف بالمحافظ.

المبحث الثالث: تقييم نتائج تحليل التكاليف-المكاسب

بعد أن أنهيينا من تحديد أهم التكاليف والعوائد الخاصة بمشروع الاتحاد النقدي الخليجي محاولين قدر المستطاع عدم إهمال حتى بعض الآثار الجانبية والتي يعتبر عدم إدراجها ذات تأثير سلبي ومهم على جدوى المشروع، وبالتالي على قرار اختياره من عدمه. وللقيام بهذه الخطوة بشكل علمي وموضوعي ودقيق إلى حد ما تم الاستعانة ببعض الدراسات المتخصصة والميدانية التي طبقت على تجارب نقدية في العالم، وإن كان لكل تجربة تكاملية طبيعتها الخاصة وظروفها الاقتصادية التي تميزها، كما استفدنا من آراء وخبرات بعض المتخصصين في مجال الاتحاد النقدي.

ومن أهم العقبات التي واجهتنا في القيام بهذه المرحلة بالرغم من الوسائل المساعدة والمرشدة المشار إليها أعلاه هو صعوبة التنبؤ بتلك الآثار بسبب حالة عدم التأكد التي تغلف بعضها، إضافة إلى ذلك قلة الدراسات الجادة حول هذا العنصر بالذات.

بعد إتمامنا لعملية التنبؤ بالآثار الايجابية والسلبية لمشروع الاتحاد النقدي الخليجي، نحاول في الخطوة التالية أن نعطي قيما مالية لتلك الآثار، إلا أنه بسبب الطبيعة الغير ملموسة لهذه الآثار فإنه يصعب علينا تقديرها ماليا، أي تحويلها إلى قيمة مالية أو نقدية¹، ولحل هذه المعضلة الإجرائية حاولنا أن نستبدل ذلك بقيم وحدوية حسابية، فقد أعطينا لكل أثر سواء كان ايجابيا أو سلبيا قيمة تساوي الواحد الصحيح، وبالنظر للطبيعة النوعية لتلك الآثار فقد وجدنا صعوبة في إعطائها قيما نسبية، لذلك انطلقنا من فرضية وهي أن كل الآثار لها نفس الأهمية، ومن خلال تفحصنا للعديد من الدراسات في موضوع تكاليف ومكاسب التكامل النقدي الإقليمي، لاحظنا أنه ما يعتبر مهما لدى باحث هو غير مهم بنفس الدرجة لدى باحث آخر، وهذا ما يتعلق بعامل ما داخل نفس التجربة. والجدول الموالي يوضح القيمة الإجمالية لكل من الآثار الايجابية والآثار السلبية.

الجدول رقم 34: تلخيص المكاسب والتكاليف المحتملة للتكامل النقدي الخليجي

المكاسب المحتملة	التكاليف المحتملة
المكاسب المباشرة	- فقدان السيطرة على السياسات النقدية المحلية ×
- إلغاء تكاليف عمليات التبادل ×	- تكاليف ناجمة عن التغيرات التنظيمية والمؤسسية ×
- إلغاء مخاطر الصرف ×	- فقدان السيطرة على أدوات السياسة المالية ×
- المحافظة على استقرار السياسة المالية والنقدية ×	- فقدان رمزية العملات الوطنية ×
المكاسب الغير مباشرة	- فقدان إيرادات صك العملات الوطنية ×
- زيادة حجم الاستثمارات المباشرة ×	- فقدان وظيفة مقرض الملاذ الأخير ×
- توسيع حجم التجارة ×	- تكاليف سياسية ×
- رفع كفاءة أسواق المال ×	
- تحسين مركز موازين المدفوعات الخليجية ×	
- الدور العالمي المهم للعملة المشتركة ×	
- زيادة إمكانات التكامل السياسي ×	
- زيادة مستويات النمو الاقتصادي ×	
- الإسهام في تحقيق تكامل نقدي عربي ×	
- تحقيق الكفاءة النقدية. ×	
المجموع	07
	12

المصدر: من إنجاز الباحث.

¹ لقد اعتبر الاقتصادي ويليز أن محاولات قياس آثار التكامل النقدي كميا لا جدوى ولا طائل من ورائها، كما يرى الاقتصادي أوبستفالد أن قياس تلك الآثار هو صعب للغاية إن لم يكن مستحيلا. ولمزيد من التوضيحات حول ذلك يمكن الرجوع إلى:

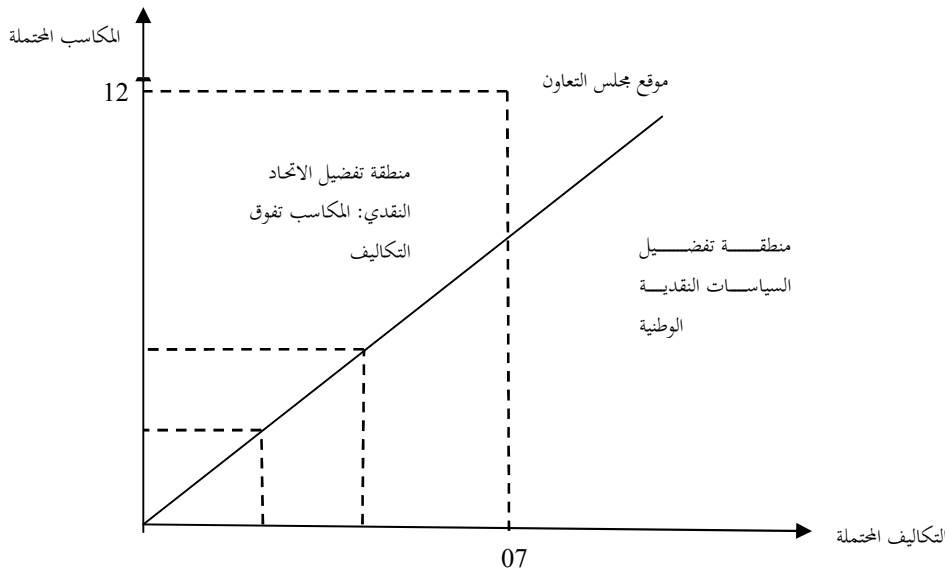
Jakub Borowski, " Potential benefits of Poland's EMU Accession ", **Focus on Transition** (Oesterreichische National Bank.), (01/2003).

بعد تقدير أهم تكاليف ومكاسب مشروع الاتحاد النقدي الخليجي وتحويلها إلى قيم حسابية، سنقوم في هذه الخطوة باحتساب صافي العوائد، والذي يمكن صياغته على شكل المعادلة التالية:

صافي العوائد = إجمالي العوائد - إجمالي التكاليف. وعليه يكون صافي العوائد في دراستنا هذه هو كالتالي: صافي العوائد = $12 - 7 = 5$.

كما يتم كذلك حساب ما يسمى ب نسبة العائد على التكلفة والذي يساوي $1.7 = 7/12$ وبناءا على هذه النتيجة يتم اتخاذ قرار المضي في المشروع أو التخلي. ومن خلال قيمة نسبة العائد على التكلفة والتي تساوي 1.7 نتوصل إلى القرار المثالي والرشيد وهو ضرورة أن تمضي دول مجلس التعاون الخليجي في مشروع الاتحاد النقدي، وهذا بسبب تفوق المكاسب المحتملة للمشروع على التكاليف المتوقعة له، أي بتعبير آخر أن هذا المشروع سيؤدي إلى تخصيص أمثل لموارد دول المجلس ويعظم من رفاهية شعوبها. والشكل الموالي يوضح أن دول المجلس تقع في منطقة تفضيل الاتحاد النقدي.

الشكل رقم 18 : الموازنة بين مكاسب وتكاليف الاتحاد النقدي الخليجي



المصدر: تم انجاز المنحنى البياني بناء على بيانات الجدول رقم 30.

بعد أن حددنا آثار الاتحاد النقدي الخليجي المرتقب على دول المجلس، وتبين لنا تفوق جانب المكاسب على التكاليف، سنشير في نهاية هذا الفصل إلى نقطة مهمة جدية بالتنويه، وهي أن دول

المجلس لا تتأثر كلها بنفس الدرجة، وإن كانت ستتعرض تقريبا لنفس الآثار. فجميع دول المجلس ستتحمل تقريبا نفس التكاليف وتجنّي تقريبا نفس المكاسب، إلا أن حجمها سيختلف من بلد إلى آخر نظرا لاختلاف عدد من العوامل مثل حجم الاقتصاد، مستوى التجارة البينية، الوضع التنافسي، الارتباطات الاستثمارية، المزايا النسبية والتنافسية...الخ.

فمع تمتع المؤسسات المصرفية والمالية البحرينية بكفاءة عالية مقارنة بدول المجلس الأخرى وقدرتها على التوسع والمنافسة فهذا سيجعلها تستفيد بشكل كبير من السوق الخليجية المشتركة خاصة بعد إطلاق العملة المشتركة، وبالتالي ستعزز موقعها كمركز مالي محوري ينافس المراكز المالية الموجودة في قطر والإمارات (بشكل خاص في إمارة دبي).

كما تمثل البحرين مصدر أساسي للسندات الإسلامية "صكوك" في منطقة الخليج، سواء السندات المؤسسية (Corporate Bonds) أو السندات السيادية (Sovereign Bonds)، فقد مثلت إصداراتها حول 25 بالمائة من مجموع إصدارات الصكوك في دول المجلس عام 2005، وتبقى دبي كأكبر مصدر للصكوك في دول المجلس فقد بلغت 3.5 مليار دولار عام 2006¹، وبالتالي فإن إقامة العملة الموحدة سيزيد المنافسة بين الإمارات والبحرين في هذا المجال.

وباعتبار البحرين اقتصاد صغير خاصة من حيث حجم السوق وهذا مقارنة ببعض الدول الأخرى، فسوف تستفيد أكثر من مكاسب اقتصاديات وفورات الحجم وتزايد المنافسة بعد إنشاء الاتحاد النقدي. إلا أنه من جانب آخر، ستتحمل رفقة الدول الخليجية الصغيرة الأخرى تبعات الهيمنة السعودية على المجلس.

أما بالنسبة للكويت، وربما على عكس الدول الأخرى، سيكون هناك مكسب سياسي مهم لها في الانضمام إلى الاتحاد النقدي وقيادة السعودية له، فبعد غزوها عام 1990 من طرف العراق لعبت السعودية دورا حاسما في التحالف الخاص بتحريرها، وكلفها مبالغ مالية كبيرة بلغت حوالي 16

¹ Rutledge, " GCC Monetary Union: A Cost-Benefit Analysis ", **Occasional Paper** (Emirates Center for Strategic and Studies) no.69, (2009), p.20.

مليار دولار، ومع تردي الوضع الأمني والسياسي الحالي في العراق فستكون الحاجة إلى الاتحاد أكثر إلحاحاً بالنسبة للكويت. فإ إنشاء الاتحاد النقدي سيعمق التكامل الاقتصادي والسياسي بين دول المجلس، وذلك سيساهم في تعزيز الحفاظ على الأمن القومي الكويتي. أما عن جانب التكاليف، فستحمل الكويت بشكل خاص تكاليف هيكلية حتى تفي بمعيار التضخم.

أما بالنسبة لسلطنة عمان، وبالنظر لمحدودية مواردها المالية ستستفيد أكثر من الأصول المالية الخليجية الكبيرة وهذا بعد انضمامها للاتحاد النقدي. ونظراً لعلاقات عمان التجارية القوية مع دول المجلس، خاصة الإمارات، فإ إنشاء الاتحاد النقدي سيكسبها مكاسب مهمة جراء إلغاء تكاليف المعاملات. كما أنها ستستفيد من استغلال ميزتها النسبية في قطاع الصناعة السياحية بسبب طبيعتها الخلابة وتنوع أنظمتها التكنولوجية مقارنة بالدول الخليجية الأخرى. إلا أنه من جانب آخر ستتأثر كثيراً من منافسة الدول الأخرى خاصة في مجال القطاع المصرفي، التي يتسم فيها بالضعف. فخلال دراسة استطلاعية تبين أن 39 بالمائة من رجال الأعمال العمانيون يعتبرون أن تزايد المنافسة هو من أهم الآثار السلبية للاتحاد النقدي الخليجي¹.

من بين تكاليف الاتحاد النقدي التي لها أثرها البالغ على المواطن العماني هو الارتباط القومي بعملة الريال العماني (Nationalistic Attachment)، فغالبيتهم العمانيين يبدون تحفظاً في التخلي عن عملتهم الوطنية، فقد صرح مسئول عماني بالتالي: " أن الأجيال الحالية هي سعيدة بذلك، إلا أن أجيال الأجداد والآباء هو أقل سعادة بذلك، لأنها فخورة بالريال العماني كرمز وطني"².

أما مكسب قطر الأساسي من مشروع الاتحاد النقدي الخليجي هو تمتعها بميزة نسبية في قطاع الغاز، إضافة إلى إمكانية استفادتها من مهارات وخبرات المؤسسات الخليجية المكلفة بالإحصاءات، وهذا من خلال قيامها بالإصلاحات التي ستمس وضعية الإحصائيات خاصة فيما يتعلق بطرق إعداد البيانات ونشرها، فقطر هي أكثر الدول الخليجية التي لا تنشر بياناتها، فعلى سبيل المثال تكتفي فقط بنشر الناتج المحلي الجاري بأسعار السوق ولا تنشر الناتج المحلي الإجمالي

¹ Rutledge, Op. Cit, p.30.

² Ibid, p.32.

الحقيقي. أما التكلفة الأساسية للاتحاد على قطر، هو الهيمنة للسعودية على السياسات الاقتصادية للمجلس، ورغبتها في أن تكون القوة الاقتصادية الوحيدة في المجلس، وبالتالي من شأنه أن يحد طموح قطر في أن تصبح مصدر ومورد رئيسي لقطاع الغاز في العالم.

أما بالنسبة للسعودية، وباعتبار سياساتها الاقتصادية والتجارية والمالية الأكثر تقيدا وصرامة في دول المجلس، إضافة إلى الطابع المحافظ الذي يتسم به المجتمع السعودي وهذا بالطبع مقارنة بالأقطار الخليجية الأخرى، فإن إنشاء الاتحاد النقدي وتعميق التكامل الاقتصادي يقتضي توافر حرية اقتصادية أكثر وبالتالي منح حقوق اقتصادية للمرأة، وهذه الإجراءات ستثير غضب فئات في المجتمع السعودي معتبرة ذلك تهديدا لثقافتها وقيمها الحضارية وعاداتها التقليدية وسلوكياتها النمطية. أما بالنسبة للإمارات العربية، فستستفيد بشكل خاص من إلغاء تكاليف المعاملات، وتوافر المنافسة خاصة في قطاع الخدمات التي تتمتع فيه بميزة نسبية مهمة.

خلاصة الفصل

لقد اعتمدنا بشكل أساسي في تحليلنا لتكاليف وعوائد التكامل النقدي على دول المجلس ككتلة جماعية، والسبب الرئيس وراء ذلك في اعتقادنا هو كون دول المجلس تتشابه كثيرا فيما بينها سواء فيما يتعلق بالجوانب التجارية أو النقدية أو المالية، وهذا ما أثبتناه في الفصول السابقة. وحدير بالتنويه في هذا الصدد، أنه صدر مؤخرا عن مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية دراسة قيمة حول تحليل التكاليف والمكاسب الخاصة بالاتحاد النقدي الخليجي أعدتها الدكتورة إميلي روتلجا، وبالرغم من أنها طبقت تحليلها على دول المجلس بشكل منفرد، إلا أن النتائج التي خلصنا إليها في هذا الفصل هي تقريبا نفس النتائج التي توصلت إليها الكاتبة. تجدر الإشارة أننا عرجنا في نهاية الفصل بشكل مقتضب إلى تناول بعض التكاليف والمكاسب الخاصة بكل بلد عضو.

إن أهم نتيجة توصلنا إليها هي أن قيام الاتحاد النقدي الخليجي سيترتب عنه آثارا ايجابية متعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما التجارة البينية والاستثمارات والصناعة وعلى الوضع الاقتصادي العام لدول المجلس، إذ سيخفض من تكاليف المعاملات وإزالة التقلبات في أسعار الصرف، وهذا من شأنه أن يزيد من كفاءة توزيع الموارد، وتوسيع التجارة البينية، وتحفيز الاستثمارات، وتكامل الأسواق المالية الخليجية، وتعزيز النمو الاقتصادي، واستقرار السياستين النقدية والمالية.

إلا أنه بالرغم من تلك المكاسب، سيكون للاتحاد النقدي الخليجي أيضا جوانب سلبية على الاقتصاديات الخليجية، أهمها على الإطلاق فقدانها استخدام أدوات السياسة النقدية وتبني أنظمة صرف مستقلة، لكن من المتوقع أن تكون تلك الآثار محدودة على الأقل في المستقبل المنظور، فاعتماد جميع دول المجلس على مادة النفط سيجعلها تخضع للصدمات الخارجية بصورة مماثلة، يضاف إلى ذلك أن السياسات النقدية فيها تتسم بعدم الفاعلية والمهاشة وحتى عدم الاستقلالية من الناحية العملية، وبالتالي مسألة فقدانها (وهو من أهم تكاليف التخلي عن السياسة النقدية المستقلة) لن يكلف كثيرا دول المجلس، إضافة إلى أهمية الدور المالي الذي تلعبه الحكومات الخليجية، وغياب المقايضة بين التضخم والبطالة، وتقارب السياسات المالية، كل ذلك سيجعل المكاسب المحتملة للاتحاد النقدي، وإن كانت ليست معتبرة في المدى القصير، تفوق بكثير التكاليف الناجمة عن التخلي عن السياسات النقدية القطرية، وعليه سيكون هناك أثر صافي ايجابي لمشروع الاتحاد النقدي الخليجي (12-7=5)، أنظر الجدول أعلاه رقم 30)، وبالتالي وفق نموذج المكاسب-التكاليف يتضح لنا مرة أخرى حقيقة إمكانية وجاهزية دول المجلس على إنشاء وإطلاق هذا المشروع الطموح.

كما ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي أن لا تأخذ في الحسبان منظور الربح والخسارة الآنية عند تحولها إلى اتحاد نقدي، لسببين هامين: أولا، أن الفوائد لن تظهر فورا مع بداية المشروع التكاملي بسبب ضعف مستويات التنمية والكفاءة في استخدام الموارد الإقليمية، وثانيهما، أن من أدبيات التكامل النقدي الأساسية أن له تكاليف من الواجب على الدول الأعضاء تحملها بحسب مستوى تطورها ووزنها الاقتصادي والسياسي، وهذا نابع من جوهر النظرية الاقتصادية التي تقوم على فكرة التضحية.

وعلى العموم، تبدو دول مجلس التعاون في وضع موات للنجاح في تكوين اتحاد نقدي كامل، إلا أنه سوف يتعين على السلطات فيها اتخاذ خطوات هامة والوفاء بمتطلبات أساسية، ذات طبيعة اقتصادية، سياسية ومؤسسية، والتي سنحاول في الفصل الموالي تناولها بالتحليل والدراسة والتمحيص.

تمهيد

لقد أثبتنا في الفصول السابقة مدى استجابة دول مجلس التعاون الخليجي لمعايير منطقة العملة المثلى، وهو ما يسمح لها بإمكانية قيام اتحاد نقدي كامل فيما بينها من خلال تبني صيغة العملة المشتركة، وقد كانت دراستنا وتحليلنا للآثار المترتبة على هذا الاتحاد دليلا آخرا على مصداقية المشروع وديمومته، إذ تبين لنا أن المكاسب والعوائد ستفوق التكاليف المترتبة عنه.

إلا أن نجاح ذلك مرتبط بشكل أساسي بمدى تنفيذ بعض السياسات والتدابير الحيوية والشروط المسبقة قبل الشروع في إطلاق العملة الخليجية المشتركة والمزمعة عام 2010، والتي أسمىها بالمتطلبات الأساسية (Main Prerequisites)، وقد راعينا في صياغتها ووصفها الظروف والخصائص الاقتصادية والسياسية لدول مجلس التعاون، اعتبارا أن لكل تجمع إقليمي معادلة اجتماعية واقتصادية خاصة به.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: المتطلبات الاقتصادية والنقدية والمالية.

المبحث الثاني: المتطلبات السياسية.

المبحث الثالث: المتطلبات المؤسسية.

المبحث الرابع: المتطلبات الإجرائية.

المبحث الأول: المتطلبات الاقتصادية والنقدية والمالية

سننتقل في هذا العنصر إلى تحليل بعض المتطلبات الاقتصادية والنقدية الضرورية لتأمين نجاح وحدة نقدية حقيقية، ومن هذه المتطلبات اختيار الرابط الأمثل لسعر صرف العملة الخليجية وإنشاء بنك مركزي خليجي وتبني معايير للتقارب والأداء الاقتصادي وتوفير إحصاءات مالية ونقدية شفافة وأخرى. وقد قمنا بالتعمق في بعض المتطلبات والاقتضاب في البعض الآخر، وهذا بحسب درجة أهميتها وتأثيرها في مشروع الاتحاد النقدي.

1. اختبار مثبت مشترك مثالي للعملة الخليجية المستقبلية

إن من أهم القضايا المهمة في تبني عملة مشتركة تتعلق بتصميم إطار عام للسياسة النقدية وآخر لسياسة سعر صرف العملة المشتركة، فعلى المستوى الاستراتيجي يتركز القرار الأساسي في اختيار ترتيبات سعر الصرف. وبحسب رأينا فإن البدائل والخيارات المطروحة أمام دول المجلس بشأن ربط عملتها المشتركة هي إما الربط بعملة رئيسية كالدولار أو اليورو، أو سلة عملات خاصة مكونة من بعض العملات الرئيسية أو سلة عملات نموذجية كحقوق السحب الخاصة. وهذا ما سنحاول بحثه توا في هذا الجزء.

1.1. التثبيت بعملة رئيسية

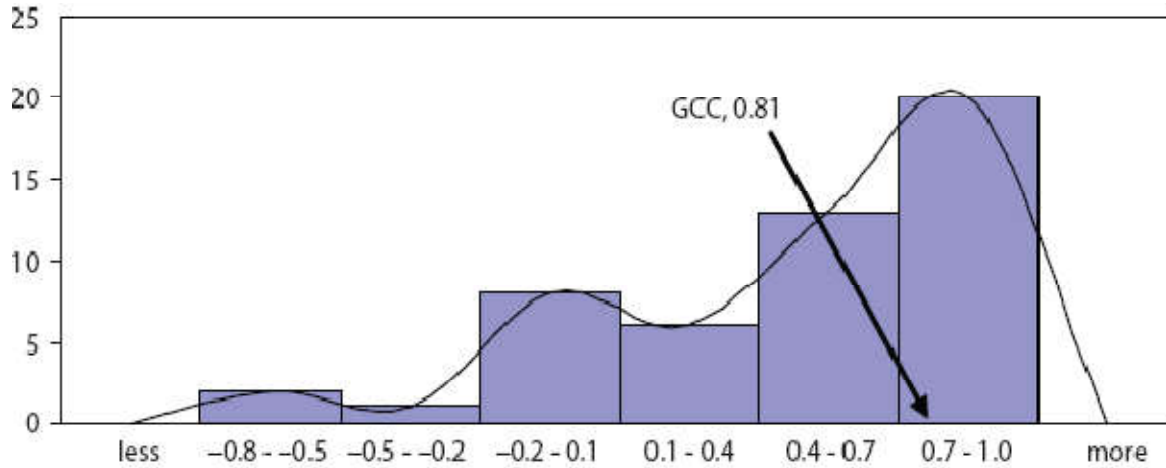
لقد مكن نظام أسعار الصرف المتبع في دول المجلس خلال العقود الماضية، والمثبت عمليا بالدولار من استقرار التذبذبات في الثروة المقومة بالدولار بشكل أساسي¹. إن اهتمام السياسات النقدية آنذاك، انصب أساسا حول عنصر الاستقرار الخارجي (External Stability)، ومصدقية الوضع النقدي، بالنظر للطبيعة الهيكلية التي تتسم بها الاقتصاديات الخليجية، إذ يشكل النفط الجزء

¹ تشير التقديرات أن استثمارات صناديق السيادة الخليجية تفوق 1500 مليار دولار، فضلا عن تقليص مخاطر نمو الصرف وإبقاء التضخم عند مستويات متدنية.

الأساسي من الصادرات، وإيراداته تمثل أهم مكون للدخل الوطني، مما جعلها تتبنى الدولار كمثبت لعملاتها.

وهناك من يؤيد عملية ربط العملة المشتركة بالدولار نظرا لتزامن الدورات الاقتصادية (Cyclical Synchronicity) بين الاقتصاد الأمريكي واقتصاديات دول المجلس، فخلال الفترة مثلا ما بين 2000-2006، قدر معامل الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس وفي الولايات المتحدة بـ 0.81، وهو من أعلى المعدلات بالنسبة للاقتصاد الأمريكي (انظر الشكل الموالي).

الشكل رقم 19: ارتباط الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة مع عدد من الدول خلال الفترة 2001-2006



Source: Mohsin Khan, " The GCC Monetary Union: Choice of Exchange Rate Regime", Peterson Institute Working Paper, no.09-1 (April 2009), p.8.

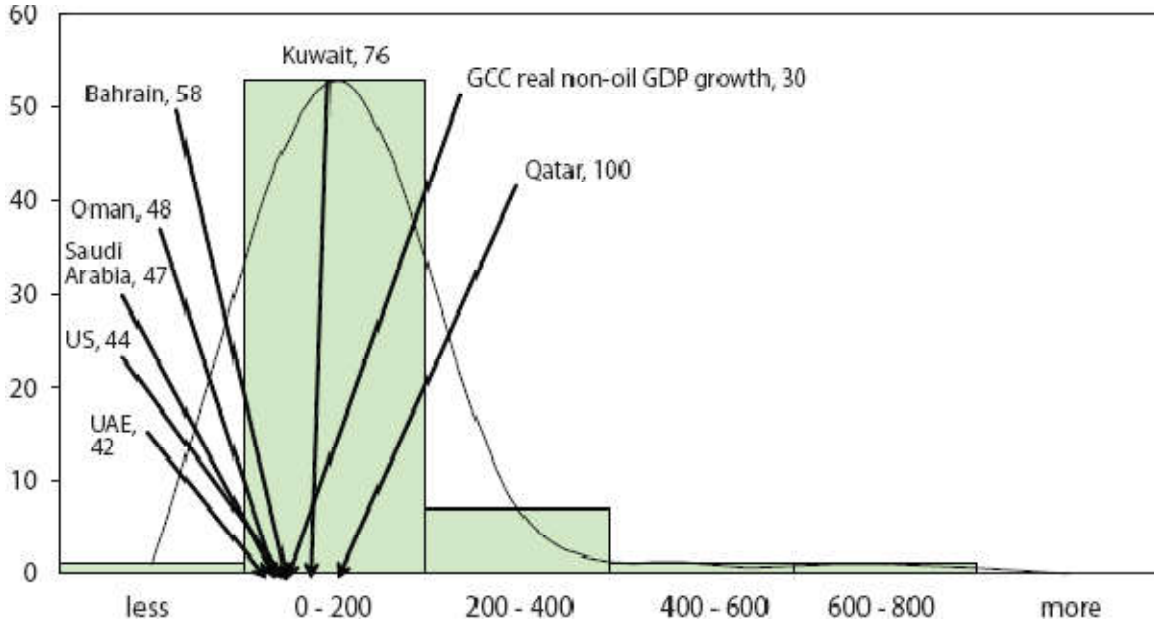
- وقد كان وراء هذا الارتباط القوي عاملين أساسيين هما¹:
- مساهمة ظاهرة العولمة الاقتصادية بشكل كبير في تعزيز وتقوية التزامن الدوري للاقتصاديات الخليجية مع الاقتصادي الأمريكي؛
 - محدودية القدرات الإنتاجية الاحتياطية من النفط.

كما أن هناك عامل قوي آخر يدعم فكرة ربط العملة الخليجية المشتركة بالدولار الأمريكي، يتمثل في انخفاض تذبذب الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات دول المجلس، والذي يمكن قياسه من

¹ Khan, Ibid. p.17.

خلال معامل تغير معدل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، فخلال الفترة من 1991-2006، عرف ذلك المعامل انخفاضا كبيرا، إذ قدر فقط بحوالي 30 في المائة بالنسبة لجميع دول المجلس، أما بشكل انفرادي، فقد سجلت الكويت وقطر فقط معدلات مرتفعة، بلغت 76 و100 في المائة على التوالي¹ (انظر الشكل الموالي).

الشكل رقم 20: معامل تغير معدل الناتج المحلي للقطاع غير النفطي في دول المجلس خلال 2006-1991



Source : Khan, Ibid, p.9.

إلا أن عملية الربط بالدولار الأمريكي لا تسمح بتحقيق المرونة الكافية للتكيف مع أي صدمات خارجية، كما أنها أثرت بشكل عميق على القدرة التنافسية (Competitif Capacity) للصادرات الخليجية غير النفطية. ولتدارك هذا الخل شرعت دول المجلس في وضع استراتيجيات اقتصادية تركز أساسا على تنويع مصادر الدخل الوطني، عبر تطوير القطاع الخاص غير النفطي بشكل خاص، فضلا عن توفير الآليات الفعالة لاندماج اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي، من خلال إقامة شراكات اقتصادية مع فضاءات تكاملية أخرى، ولأدل على ذلك توقيع دول مجلس التعاون والمجموعة الاقتصادية الأوروبية بلكسمبورغ بتاريخ: 1988/07/15 على اتفاقية تعاون². وعليه في ظل

¹ ارتفاع المعدل في الكويت كان بسبب حرب الخليج الثانية عام 1990 وتأثيراتها على صناعة النفط وعلى ثقة المستهلكين والمستثمرين. أما بالنسبة لقطر فارتفاع المعدل يعود إلى المشروعات الكبيرة التي أطلقتها قطر لتطوير بنيتها التحتية.

² تجدر الإشارة أنه بتاريخ 2007/5/8، انعقدت بالرياض الدورة السابعة عشرة للمجلس المشترك الذي يعتبر أعلى هيئة يتشكل من وزراء خارجية البلدين وتهدف اتفاقية التعاون إلى تقوية العلاقات بين الطرفين بوضعها في إطار مؤسسي وتعاقد، وتوسيع وتعزيز التعاون الاقتصادي والفني على أساس المنفعة المتبادلة، آخذين في الاعتبار اختلاف مستويات التنمية، لمزيد من المعلومات أنظر موقع وزارة الخارجية السعودية: www.mofa.gov.sa/

هذه المعطيات يصبح الربط بالدولار غير مجدياً، على الأقل في الوقت الراهن، خاصة إذا أخذنا في الحسبان تقلبات سعر صرف العملة المستقبلية مع العملات الرئيسية غير الدولار.

إن ربط العملة الخليجية المستقبلية بالدولار، سيفضي إلى فرض معطيات السياسة النقدية الأمريكية على الاقتصاديات الخليجية، إذ تصبح سياستها النقدية أكثر تقييداً¹، وأكثر تطابقاً ووثاقاً مع السياسة النقدية الأمريكية، نتيجة ارتباط أسعار الفائدة في دول المجلس بأسعار الفائدة التي يقرها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مما سيضر بالاستقرار الداخلي لمستوى الأسعار وبكمية العرض النقدي، وكذلك بوضعية موازين المدفوعات لدول الخليج، إضافة إلى عدم السماح للسلطات النقدية الخليجية من اتخاذ إجراءات دفاعية إزاء مثلاً التضخم المستورد²، من خلال السماح بارتفاع سعر الصرف الاسمي.

إذن من غير المستحسن أن يتم إتباع إستراتيجية تستهدف زيادة توظيف العمالة من خلال تشجيع وتنويع القطاع الخاص غير النفطي، إذا تم اعتماد سياسة أسعار الصرف لا تدعم النمو داخل منطقة الخليج، وتكون مرتبطة بأحداث تطرأ في الولايات المتحدة ذات الحصة المحدودة في تجارة المجلس³.

إن قرار اختيار عملة الربط يعتمد كذلك على اعتبارات السياسة العامة، كمصادقية موقف سعر الصرف والنقد وتأثيرات تذبذب سعر الصرف على الأسواق المالية وتكلفة التعاملات، وما لم يتم تحقيق مكاسب ملموسة من التحول من الربط بالدولار إلى ربط آخر، فقد تسيطر هذه الاعتبارات وتؤيد قرار مواصلة الربط بالدولار⁴.

¹ نشير أن بلدان مجلس التعاون احتارت في ضوء الثلاثية المستحيلة (Impossible Trinity) حرية حركة رأس المال ونظام صرف ثابت مرتبط بالدولار، وتخلت عن السياسة النقدية المستقلة، وأتبع السياسة النقدية الأمريكية كما تم الإشارة إلى ذلك. تجدر الإشارة حسب مندل لا تستطيع البلدان أن تختار سوى اثنين من ثلاث نتائج ممكنة: أسواق رأس مال مفتوحة، الاستقلال النقدي، وأسعار الصرف المربوطة. انظر:

S. Guobing, "The Choice of Exchange Rate Regime", *Chinese Review*, no.4, vol.3 (April 2004). Available on the site web: www.china-review.org/

² إن ضعف الدولار الأمريكي يمكن أن ينتقل أثره بسرعة إلى الأسعار المحلية في ظل هذا النظام.

³ د. غوفيل، المرجع السابق، ص 240.

⁴ جورج ت. وآخرون "الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي : بعض الاعتبارات بشأن سعر الصرف"، ندوة حول: نظم وسياسات أسعار الصرف، نظمها صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، أبو ظبي، 16-17/12/2002، ص 84.

ومع بزوغ عملة اليورو عام 1999 كعملة دولية مهيمنة، نظرا لاستقرارها وحجم وعمق الأسواق التي يتواجد فيها، يصبح فيه الدولار في وضع تنافسي خطير، هذا فضلا عن عملات دول جنوب وشرق آسيا خاصة الين منها.

واعتمادا على معيار تركيز المبادلات التجارية، وأخذا في الحسبان تغير أنماط التجارة في الأمدن المتوسط والبعيد، فإن قرار ربط العملة الخليجية المستقبلية بالدولار غير مثالي، فحسب الاقتصادي ويليامسون، يقوم بلد ما بتثبيت عملته مع عملة بلد آخر حين تفوق المبادلات التجارية البينية 50%¹، ففي حالة دول المجلس، نجد أن نصيب الولايات المتحدة يمثل 11.7% من صادرات المجلس لعام 2003، في حين بلغت حصص كل من الاتحاد الأوروبي، واليابان، وآسيا (باستثناء اليابان) 10.7%، 20.3% و 34.2% على التوالي لنفس العام، (أنظر في بيانات الفصل الثاني). ونفس التحليل بالنسبة لجانب الواردات، والتي استحوذت عليها الاتحاد الأوروبي وآسيا (باستثناء اليابان)، إذ بلغت حصة الاتحاد الأوروبي 31.9%، اليابان 8%، وآسيا 28.8%، في حين قدرت نصيب الولايات المتحدة بـ 8.6% من واردات المجلس فقط².

لذلك ونظرا لتدني حصة الولايات المتحدة، مقارنة بشركاء آخرين في تجارة دول مجلس التعاون فضلا عن انكماش الدولار وتراجع الكبر أمام العملات الدولية الأخرى، إذ فقد الدولار منذ أبريل 2007، 37.5% من قيمته أمام الجنيه نحو 56% أما اليورو، و 10% أمام الين³، يتعين على دول المجلس فحص بدائل أخرى لربط سعر صرف العملة الخليجية المستقبلية، بغرض ضمان الاستقرار الخارجي والقدرة التنافسية. فهل تعتبر سلة من العملات بديلا أمثلا لذلك أم لا ؟

¹ Hanen Gharbi, " La Gestion des Taux de Change dans les Pays Emergents : La Leçon des Expériences Récentes", **Document de Travail** (Observatoire Français des Conjonctures Economiques), no.2005-6, (Juin 2005), p5. Disponible sur le site : www.ofce.sciences-po.fr/pdf/revue/r95/r95-8.pdf/

² Sturm and Siegfried, op.cit, p.14,

³ رضوان ترماني دراسة تحليلية حول : " هل تقبل خصائص الاقتصاد السعودي تحرير الريال " صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، (1428/09/11 هـ). متوفرة على الموقع www.aleqt.com التالي:

2.1. التثبيت بسلة من العملات (Pegging to Basket of Currencies)

إن اعتماد سلة عملات كمرتكز للعملة الخليجية المستقبلية، من شأنه أن يمنح السلطات النقدية مرونة إضافية في تحديد السعر مقابل عملة التدخل، كما أنه يحد من تذبذبات التنافسية التجارية، ومن التقلبات الطارئة في أسواق الصرف الأجنبي، فالتغيرات التي تحدث بين العملات لن تؤثر إلا في حدود الأوزان النسبية لهذه العملات في سلة الربط، إضافة إلى أنه يعود بالنفع على التجارة الخارجية والاستثمار واستقرار الموازنات العمومية .

وما يعاب على نظام الربط بسلة العملات، أنه لا يعكس الاختلالات النقدية في سوق النقد، بسبب عدم أخذه في الحسبان التغيرات الحاصلة في مستوى الطلب والعرض على النقود. إن الاختيار السليم لسلة من العملات كمرجع للعملة الخليجية المشتركة، يتوقف أساساً على التحديد الدقيق لهدف سياسة سعر الصرف، بعد ذلك يتم انتقاء عددا من العملات الدولية وتحديد أوزانها النسبية في السلة على أساس مستوى عمق العلاقات التجارية والمالية مع دول الربط (مدى كثافة التجارة البينية وتوسع المعاملات المالية) * .

ونشير أن عملية تحديد الأوزان الدقيقة لسلة العملات هي جد معقدة، فمثلاً من الصعوبة بمكان تقدير حجم المعاملات المالية البينية، فضلاً على أنها تحتاج إلى متابعة يومية مستمرة، وعليه تلجأ الدول عادة إلى الربط بسلة وحدات السحب الخاصة (Pegging to Special Drawing Rights)¹ .

وقد جاء في أحد تقارير صندوق النقد الدولي بأن اختيار تركيبة وحدة حقوق السحب الخاصة كتركيبة لسلة الربط يبدو مناسباً، إذا تمتع بقدر كبير من الاستقرار لا تتمتع به أي عملة

* لحساب قيمة سلة العملات، تستخدم العديد من الأساليب الإحصائية، أهمها أسلوب المتوسط الحسابي و أسلوب المتوسط الهندسي. ولمعرفة تفاصيل ذلك، يمكن الرجوع إلى: شينجي تاكاجي، " الربط بسلة العملات"، مجلة التمويل والتنمية، (ديسمبر 1986)، ص ص 42-43.

¹ هي وحدات حسابية أنشأها صندوق النقد الدولي عام 1969 كأصل احتياطي إلى جانب الدولار والذهب، خاصة بعد التوسع التجاري والمالي والعلمي وعدم كفاية الاحتياطات الدولية التقليدية السالفة الذكر، ويتم احتساب قيمتها على أساس سلة من العملات الدولية الرئيسية، فيعد أن كانت تتكون من خمسة عملات: الدولار، الفرنك، الجنيه، الين، المارك، أصبحت الآن تتشكل فقط من أربعة عملات بعد أ، حل اليورو محل الفرنك والمارك. وتم اختيار تلك العملات على أساس حجم التجارة الدولية، حجم الاحتياطات ومتغيرات أخرى. تجدر الإشارة أن الوزن النسبي الحالي للعملات الأربع هو كالتالي: 44% للدولار، 34% لليورو، 11% للجنيه و 11% كذلك للين الياباني.

أخرى، ذلك لكونها لا تتبع دولة محددة، وبالتالي لا تتأثر بالأداء الاقتصادي لهذه الدولة أو لميزانها التجاري¹. وحسب صندوق النقد الدولي دائماً، لنظام الربط بحقوق السحب الخاصة قدرة على تثبيت سعر الصرف الفعلي²، وبالتالي عزل الاقتصاد عن الاضطرابات الناشئة عن التقلبات في الأسعار التقاطعية بين العملات الرئيسية.

وفي دراسة مشتركة، قام بها كل من (Nuri Erbas , Ikbal Zubair) حول مفاضلة دول المجلس بين التثبيت بسعر الدولار، أو بسلة حقوق السحب الخاصة³، توصلوا إلى أن الاستقرار الخارجي لن يتحسن بالضرورة نتيجة الانتقال من نظام الربط بالدولار إلى نظام حقوق السحب الخاصة، ويعتبران أن تحقيق هذا الاستقرار متوقف على درجة المرونة الخاصة بأسعار الصرف فضلاً عن عوامل أخرى، كاستقرار أسعار الصرف الأجنبي، وتكاليف الصفقات، وتأثير تقلبات سعر الصرف على هيكل السوق⁴.

وفي نظرنا قد يعزى عدم تحسن الاستقرار الخارجي في ظل تبني وحدات حقوق السحب الخاصة إلى طبيعة نظام تسعير التجارة الخارجية لدول المجلس، فجعل الصادرات وجزء هام من الواردات مقومة بالدولار، هذا فضلاً عن الأرصد المالية الخليجية في الخارج. وباعتبار حقوق السحب الخاصة وحدة سلة حسابية وأصلاً احتياطياً رسمياً، فإن ذلك سيكون حجة قوية ضد اعتماد استخدامها كعنصر للربط المشترك⁵.

إن الطابع الرسمي والثابت لحقوق السحب الخاصة، قد لا يجعلها تعكس طبيعة العلاقات التجارية البينية لدول المجلس والوزن النسبي لكل شريك تجاري، فمثلاً نجد أن حصة الولايات المتحدة من صادرات المجلس أو حتى وارداته لا تتجاوز 11%، فإن وزنها النسبي في حقوق السحب الخاصة

¹ مكتب الحاكم لشؤون السياسة النقدية والدراسات، دراسة حول ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة (سوريا: مصرف سوريا المركزي، 2007/08/27)، ص 07.

² هو المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى، خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي هو متوسط عدة أسعار صرف ثنائية.

³ Zubair Iqbal and Nuri Irbqs, " External Stability under Alternative Nominal Exchange Rate Anchors : An Application to the GCC Countries ", IMF Working Paper, no.97-8 (Jan 1997), p.18.

⁴ Ibid, p.7.

⁵ أنظر تعليق ويليامسون على ورقة نشاطيبي، " نظم التجارة والصرف وممارسة السياسة النقدية في الأقطار العربية " في ندوة التكامل النقدي العربي (المبررات- المشاكل- الوسائل)، المرجع السابق، ص 220-221.

يفوق 40%، ما سيثبته في نهاية المطاف سعر الصرف الفعلي الحقيقي. وعليه وحتى نحد من انحراف هذا الأخير، ينبغي لدول المجلس تبني سلة خاصة من العملات، تأخذ في الحسبان الوزن النسبي المثالي لكل شريك تجاري، ونعتقد أن المؤشر الأمثل لاختيار هذه السلة هو الرقم القياسي المرجح بالواردات (Import Weight Index¹)، وهذا نظرا لكون الصادرات الخليجية تشكل أساسا من منتج مماثل هو النفط، فضلا عن أن سعره يتحدد في الأسواق الدولية، وعليه لن تتأثر إيرادات دول المجلس من التغيرات الحاصلة في أسعار صرف عملات الدول الشريكة المستوردة². لكن ما دامت الواردات الخليجية هي في الأساس منتجات صناعية غير متجانسة، وعليه سيكون لها أسعارا مختلفة في الأسواق الدولية، ففي هذه الحالة، أي تغير في أسعار صرف الدول الشريكة مقابل العملة الخليجية المشتركة سيؤثر على أسعار السلع المستوردة.

إن الاعتماد على سلة مرجحة بأسعار الواردات سيحد من عدم استقرار الأسعار المتولد عن تقلبات في سعر الصرف الأجنبي، وإذا ما نتج استقرار أكبر في سعر صرف العملة الخليجية تجاه الشركاء التجاريين، فإن دول المجلس ستستفيد عندئذ من تجارة أوسع وتدفقات رأسمالية أكثر³. كما أن ارتباط العملة المستقبلية لدول المجلس بهذه السلة سيعطي لها استقلالية كاملة في اختيار العملات المشكلة لها والوزن النسبي لها، مما سيتيح لها فرصة تغييرها كلما اقتضت الظروف، وهذا على عكس الربط بحقوق السحب الخاصة أو بوحدة النقد الأوربية⁴.

إلا أن السلة التي تكون فيها الأوزان النسبية للعملات قابلة للتغير الدائم وعليه ستكون سلة غير معلنة، يمكن أن تعقد من تقييم مخاطر أسعار الصرف وتجذب عمليات المضاربة، وتقود إلى سلوك غير متوقع، ومثال على ذلك أن انتقال الكويت إلى سلة غير معلنة في مايو 2007 أوجد طلبا قويا على الدينار، وأحدث تدفقات رأسمالية ضخمة وافدة، وطفرة في السيولة⁵.

¹ هو عبارة عن المتوسط الحسابي لسعر صرف عملة الدولة النامية بالنسبة للعملات الأخرى، نسبة إلى فترة أساس معينة مرجحة بحصة كل دولة شريكة في واردات الدولة النامية أنظر: جميل، المرجع السابق، ص 97.

² هناك تيار فكري حاليا يقوده فرانكل، يدعو فيه إلى الربط بأسعار النفط، وسنرجع على ذلك في حينه.

³ علي، "إمكانيات التكامل النقدي بين أقطار مجلس التعاون الخليجي" مجلة المستقبل العربي، العدد 70، السنة 7 (ديسمبر 1984)، ص 80.

⁴ المرجع نفسه، ص 81.

⁵ Samba Economic Department, "GCC Monetary Union: Progress to Date and Outstanding Issues", op.cit, p.16.

كما أشرنا سالفًا، يقترح عددا من الاقتصاديين، على رأسهم فرانكل، أنه على الدول المتخصصة في إنتاج وتصدير معدن أو سلعة فلاحية معينة ضرورة ربط عملتها بسعر تلك المواد¹. ويعتقد أن الدول التي عانت من تدهور السوق العالمي للنفط في التسعينيات، كان بإمكانها تخفيض قيمة عملتها وبالتالي إنعاش صادراتها، مستخدمة في ذلك (Peg to Export Price PEP)².

كما يقول مؤيدون آخرون لهذا الطرح، أن تمكين سعر الصرف من التحرك في اتجاه سعر السلعة التصديرية الرئيسية سيسمح لسعر الصرف الحقيقي من بلوغ نقطة التوازن المطلوب، ومن شأنه أيضا أن يفصل السياسات النقدية للدول المصدرة للنفط عن السياسات النقدية للدول المستوردة³. إلا أننا نرى أن سعر النفط لا يتأثر فقط بالعوامل الخارجية، فالعوامل الداخلية، أو بمعنى أدق، سياسات إنتاج النفط في دول المجلس تؤثر كذلك في تحديد السعر، كما أن الطابع المتقلب الحاد لأسعار النفط، سيجعل عملية الربط مباشرة بهذه السلعة يؤدي إلى تغيرات خطيرة ومستمرة في سعر صرف العملة الخليجية، وبالتالي يعقد من عملية التخطيط ويصعب من التعرف على التحولات الدائمة في معدلات التبادل التجاري لدول المجلس، لذلك ينبغي إنشاء سلة عملات تتكون من عملات الدول الشركاء الأكثر أهمية، إضافة إلى مادة النفط⁴، وهذا لامتناس تلك التقلبات، والشكل الموالي يوضح أهمية هذا المقترح.

فالشكل يحتوي على أربع منحنيات، منحنى يمثل تغيرات أسعار النفط خلال الفترة من ديسمبر 1998 حتى ديسمبر 2007، وآخر يمثل تغيرات سلة عملات متكونة من 50% نفط، 25% دولار، 15% يورو، و 10% ين ياباني، ومنحنى آخر يمثل سلة عملات أوزانها النسبية هي: 30% نفط، 30% دولار، 30% يورو، و 10% ين ياباني، إضافة إلى منحنى تغير الريال السعودي (تجدر الإشارة أننا افترضنا أن اختيار الريال بدلا من العملة الخليجية المشتركة لا يؤثر في التحليل).

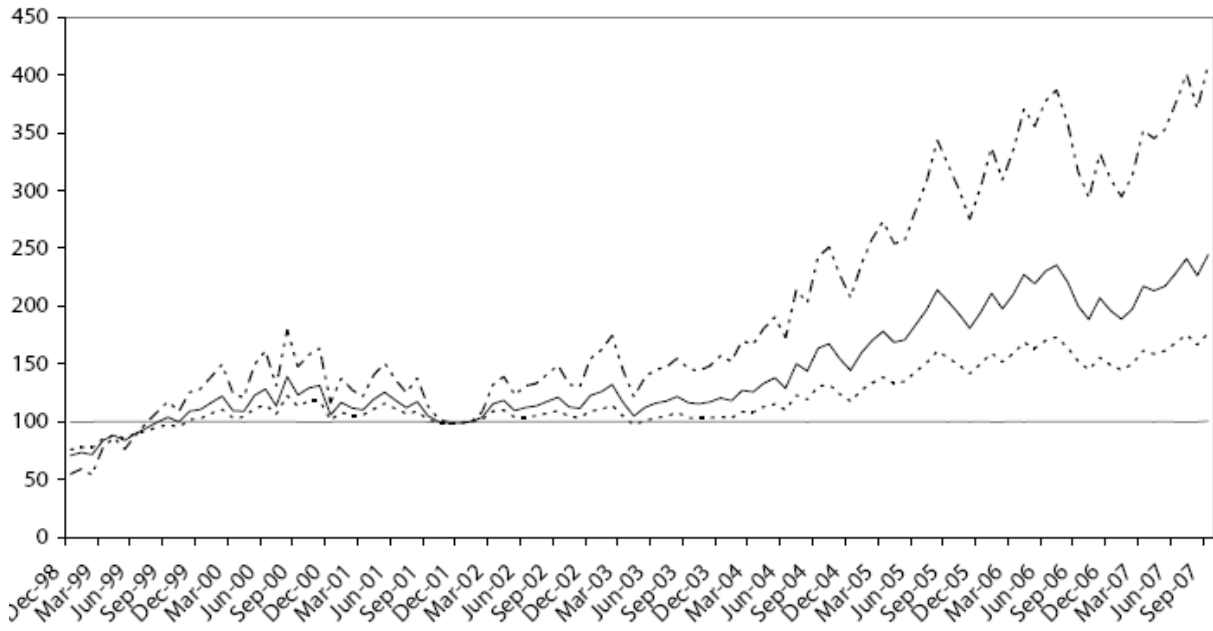
¹ Frankel, " Peg the Export Price Index: Proposed Monetary Regime for Small Countries ", **Journal of Policy Modeling**, (Feb/March 2005), p.02. Available on: www.Ksahome.harvard.edu/

² Eisa A Aeisa and Shoukat Hammoudeh, " A Common Currency Peg in GCC Area : The Optimal Choice of Exchange Rate Regime ", p.03. Available of www.LUC.edu/

³ Economic Department, op.cit, p.16.

⁴ تجدر الإشارة أن الاقتصادي Brad Setser هو أول من اقترح على دول مجلس التعاون الخليجي عملية الربط بسلة تتكون من الدولار واليورو وبرميل النفط. أنظر في ذلك: The Economist Intelligence Unit , **The GCC in 2020: Outlook for the Gulf and Global Economy**, (London: the Economist, March2009), p.08. This report available on: www.eiu.com/

الشكل رقم 21: الربط بسلة مكونة من عدة عملات أجنبية ومادة النفط.



Source: Brad Setser, " The Case for Exchange Rate Flexibility in Oil-Exporting Economies ", **Policy Brief**, (Peterson Institute for International Economics), no. PB07-8, (Nov 2007), p.12.

وما يمكن قراءته من الشكل المبين أعلاه، أنه لو تم الربط بأسعار النفط، لشهدت قيمة الريال (وبالتالي العملة الخليجية المشتركة) تذبذبا كبيرا، في حين لو تم ربطه بسلة تتضمن أسعار النفط لقلت تلك التذبذبات.

3.1. إتباع سعر صرف مرن مدار

وهناك من يرى أن البديل الأنسب أمام دول المجلس هو تعويم عملتها المستقبلية، وتحريرها من الربط، إذ يصبح سعر الصرف خاضعا لظروف السوق بحسب عوامل الطلب والعرض، إلا أن هذا التحرير المطلق قد تكتفه عمليات المضاربة في العملات، لذا يرى عدد من الاقتصاديين أنه يجب أن يسمح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف للتأثير على القيمة التوازنية لسعر الصرف،

والحفاظ على إطار معقول لتغيرات سعر الصرف، و يدعى هذا النظام بنظام التعويم المدار (Managed Floating Regime)، وتتمثل وسائل التدخل حسبهم في التالي¹:

1 - بيع وشراء العملة: فعندما ترغب الدولة تخفيض سعر عملتها، فإنها تتدخل في بيع العملة المحلية وشراء العملات الأجنبية، والعكس بالعكس عندما ترغب في رفع سعر عملتها. إن العمل بهذا النظام يتطلب توافر حصيلة من النقد الأجنبي لاستعمالها في المحافظة على سعر الصرف الملائم.

2 - العمل بنظام الفائدة المصرفية: فعندما ترغب الدولة زيادة قيمة عملتها، ترفع معدلات الفائدة على الودائع من عملتها، وعندما ترغب تخفيض عملتها تخفض معدلات الفائدة على الودائع من تلك العملة. وبالنظر للاحتياطات النقدية الضخمة التي تحوزها دول المجلس، فبإمكانها موازنة العرض النقدي المحلي في حالة مثلاً ارتفاع قيمة العملة الخليجية.

إن هذا النظام سيغني دول المجلس عن استخدام السياسات الاقتصادية الانكماشية أو التوسعية القطرية لتحقيق توازن ميزان المدفوعات، وسيسمح لها بامتصاص واستيعاب الصدمات الحقيقية بكل سهولة، فضلاً عن ضمان مرونة السياسة النقدية لدول المجلس، فقد أشارت دراسة حديثة إلى وجود أدلة مقنعة لإتباع مرونة أكبر في أسعار الصرف عندما تنمو الثروة، فالمنفعة من أنظمة الصرف الثابتة على صعيد احتواء التضخم تنعدم مع التقدم الاقتصادي، ربما لأن هذا التقدم سيسمح بترسيخ مصداقية السياسات، وفي الوقت ذاته، سيتضاءل الخطر المنسوب إلى مرونة أسعار الصرف، عندما يصبح من الأسهل على الحكومات والمتعاملين في القطاع الخاص الاقتراض بعملاتهم الوطنية².

ويستدل عدد من الاقتصاديين على عدد من المؤشرات التي تستدعي مرونة نظام الصرف في دول المجلس، وهي مؤشر عدم التوازن الخارجي الذي يعتبر كبيراً جداً، إذ تسجل الحسابات الجارية لدول المجلس فوائض مهمة، إضافة إلى مؤشر حرية تدفق رأس المال، حيث لا قيود عليه ومؤشر وجود صدمات اسمية أو حقيقية خارجية أو محلية، والتي بالفعل تتعرض لها دول المجلس.

¹ د. ناصح المرزوقي البقمي، "معالجة سعر صرف العملة في ضوء السياسة الشرعية"، جريدة الاقتصادية، العدد 5123، (2007/10/21)، ص3. متوفرة على الموقع

www.islamecon.com/.

² غوفيل، "دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة التكامل الاقتصادي العربي"، المرجع السابق، ص 241-242.

إلا أن هناك مخاطر كبيرة قد تتعرض لها الاقتصاديات الخليجية بسبب تزايد التذبذبات والتقلبات في سعر الصرف، فمع انفتاح الحساب الجاري وسيطرة النفط على الصادرات الخليجية وصعوبة التمييز والفصل بين صدمات معدلات التبادل الدائمة والمؤقتة وهشاشة أسواق الصرف وتأرجح أسعار النفط قد يؤدي ذلك إلى تقلبات كبيرة في أسعار الصرف، والتي بدورها تؤدي إلى حدوث تذبذبات في مخرجات القطاع غير النفطي وتدهورات خطيرة في أسعار التضخم¹، وهذا ما يتطلب تدخل سريع ونشط للبنك المركزي لتفادي تلك التأثيرات السلبية. كما أن ترك العملة المشتركة تتذبذب سيدخل نوعاً جديداً من الالايقين والمخاطر بالنسبة إلى المعاملات الدولية، ويعقد في سياسة الميزانية، وبالتالي فإن تبني هذه الإستراتيجية تبدو ضئيلة جداً.

ومن التعقيدات الأخرى لنظام سعر الصرف المعلوم بالنسبة لدول المجلس هو اختيار أداة تثبيت اسمية، والخياران الرئيسيان هما استهداف النقد واستهداف التضخم، واللذان يتطلبان استخدام عمليات نقدية متطورة قائمة على اعتبارات السوق، واستقلال البنك المركزي، وشفافية السياسة، ووفرة بيانات تفصيلية وجيدة التوقيت، وهذه العناصر كلها مفقودة في الوقت الراهن وسوف يستغرق توافرها بعض الوقت².

وبالرغم من أهمية الاعتبارات السابقة المشار إليها في اختيار الميثب المشترك للعملة الخليجية، فإن أهم اعتبار على الإطلاق، والواجب على سلطة البنك المركزي الخليجي أخذه في الحسبان عند تحديد الميثب الأمثل، كما يقول الدكتور عبد المنعم السيد علي، هو الخيار الذي يرجى أن يحقق معظم، إن لم يكن كل الأهداف الكلية الإستراتيجية التالية³:

- تعظيم الدخل الحقيقي؛
- استقرار سعر الصرف ذاته؛
- استقرار الأسعار، أي استقرار الدخل الحقيقي؛
- استقرار القيمة الحقيقية للثروة المالية؛
- تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وضمان استقرارها الخارجي.

¹ Khan, op.cit, p.19.

² Samba Economic Department, op.cit, p.16.

³ علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، المرجع السابق، ص ص 126-127.

- ضمان القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية، التي يمكن أن يقود إليها النمو المتوقع في القطاعات غير النفطية على المدى الطويل.

وفي اعتقادنا أن الرابط الذي يستطيع أن يحقق أكثر ما يمكن من هذه الأهداف بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي هو خيار الربط بسلة عملات أهم الشركاء، مكونة من الدولار اليورو وعملات بعض الدول الاسياوية من ذلك الين الياباني، إضافة إلى مادة النفط. وبهذا ستستفيد دول المجلس من مزايا التثبيت بسلة عملات خاصة، وفي نفس الوقت تتمكن، من خلال إدراج مادة النفط في السلة، جعل سعر الصرف يتحرك في اتجاه سعره، مما سيسمح لسعر الصرف الحقيقي من بلوغ نقطة التوازن.

تجدر الإشارة أن هذا الخيار يعكس الظروف الاقتصادية والتجارية الحالية لدول المجلس وبالتالي فهم لا يتسم بالديمومة، وعليه ينبغي على دول المجلس مراجعة الخيار المتبني كلما تغير اتجاه العلاقات التجارية بين دول المجلس وشركائها المهمين وكذلك التركيبة البنيوية لاقتصادياتها، فمع سياسات التنويع الإنتاجي التي تنتهجها دول المجلس حالياً، وإن كانت ليست في مستوى التطلعات، قد يصبح إدراج النفط في سلة الربط في المستقبل القريب غير اقتصادي وغير عملي.

2. معايير تقارب الأداء الاقتصادي

يقصد بمعايير التقارب الاقتصادي¹ مجموعة المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي، أسعار الفائدة، معدلات التضخم، استمرارية المالية العامة، أسعار الصرف، والتي تقيس مستوى الأداء الاقتصادي الكلي، وتستخدم كذلك التأكد من مدى استعداد مجموعة من الدول للدخول في اتحاد نقدي.

إن تحقيق هذه المعايير من طرف بلد ما يعكس عزمه على توفير المتطلبات المبدئية لكي لا يحدث أية مشكلات تهدد نجاح إطلاق العملة في نهدها، أو استمرارها في المستقبل في حال تعرضها لأية أزمة طارئة. كذلك فإن القدرة على استيفاء معايير التقارب تعد إشارة إلى أن هناك التزاما سياسيا من قبل الدول الأعضاء لدعم العملة الموحدة، فضلا عن ذلك فإنه كلما ازدادت درجة تشابه الأوضاع الاقتصادية الكلية للدول الأعضاء في بداية عملية الإنشاء، فإن احتمال تباعد هذه الدول فيما بعد يكون أقل.

وتأسيا بمعايير ماستخريت للتقارب الاقتصادي الخاصة بتجربة الاتحاد الأوروبي (أنظر الجدول الموالي)، وافقت لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي، بعد مناقشات حثيثة، على وضع معايير للتقارب الاقتصادي لها علاقة بالسياسة النقدية وأخرى متعلقة بالسياسة المالية، والتي أقرها المجلس الأعلى لدول المجلس في دورته السادسة والعشرون الملتزمة في 18-19/12/2005 (أنظر الفصل الثالث للتعرف على هذه المعايير).

جدول رقم 35 : معايير التقارب الاقتصادي لاتفاقية ماستريخت لعام 1992.

المعيار	الحدود
---------	--------

¹ تنقسم معايير التقارب الاقتصادي إلى نوعين: التقارب الحقيقي أو البنوي، والتقارب النقدي أو الاسمي، ويقصد بالتقارب الحقيقي درجة التشابه بين اقتصاديات الدول الأعضاء في التكتل فيما يتعلق بالبنية الإنتاجية، مستويات الإنتاجية، خصائص سوق العمل وسوق المال درجة الإشراف والرقابة على المؤسسات، مستوى الدخل، هيكل التجارة الخارجية، طبيعة الشركاء، أما التقارب النقدي فيرتبط بالأداء الاقتصادي وهو يمثل شرطا مسبقا للانضمام إلى منطقة العملة.

أسعار الصرف	السماح بتقلبات ضمن هوامش معينة لمدة سنتين، ولا يسمح لأي بلد بتخفيض عملته تجاه العملة المشتركة بشكل انفرادي.
معدل التضخم	يجب أن لا يزيد عن 1.5 نقطة مئوية على متوسط الأعضاء الثلاثة التي تتمتع بأدنى معدلات تضخم.
أسعار الفائدة	يجب ألا تزيد الأسعار في المدى البعيد عن 02 نقطة مئوية على متوسط الأعضاء الثلاثة التي بها أقل المعدلات.
معدل العجز المالي	يجب ألا يزيد عن 03 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.
الديون الحكومية	يجب ألا تزيد عن 60 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

Source : Panos Afxentiou, " Convergence the Maastricht Criteria, and their Benefits", **The Brown Journal of World Affairs**, no.1,vol.vii, IOWA State University, p.249. Available on www.econ.iastate.edu/classes/econ353/tesfatsion/Maastrichtconvergencecriteria.afxentiou.pdf

ويرى العديد من الاقتصاديين أن الاتحاد النقدي المستديم يحتاج إلى تطابق معايير التقارب الهيكلي، خاصة ما يتعلق بتشابه دورات الأعمال، وبالتالي يسهل عليها تحقيق معايير التقارب النقدي، وعليه، ومن خلال تحاليلنا السابقة لخصائص اقتصاديات دول المجلس، بإمكان هذه الأخيرة تحقيق معايير التقارب الاسمي بسهولة بسبب التماثل الهيكلي لدورات أعمالها وتزامنها The (Similarity and Synchronisation of Structural Cyclicity)

إذا كان الطرح السياسي في تبني معايير الاتحاد الأوروبي صحيحا، انطلاقا من كونه تجربة رائدة في مجال التكامل النقدي الإقليمي، فهل بإمكان دول المجلس من الناحية العملية والبرغماتية تبني معايير تجربة تكاملية تختلف تماما عن تجربة مجلس التعاون في خصائصه الاقتصادية، سواء من حيث طبيعة الهياكل الإنتاجية، أو مستوى التطور الاقتصادي، أو حتى في الغايات المتوخاة من وضع تلك المعايير¹ ؟

يرى عدد من المتخصصين في الشأن النقدي الخليجي أن دول المجلس لديها تاريخ طويل فيما يخص انخفاض معدلات التضخم وسهولة التنبؤ بها، وأنها تتمتع بمراكز مالية قوية ومراكز مديونية

¹ فحسب اتفاقية ماستريخت تعتبر معايير القارب معايير دخول للاتحاد النقدي (Entry Criteria)، في حين دول المجلس قد قررت منذ عام 1981 من خلال الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في مادتها 22 على أن تشكل الدول الست عملة موحدة، إذا ستكون تلك المعايير في نظر دول مجلس التعاون معايير استمرارية وديمومة (Sustainability Criteria) ومعايير لمراقبة وتقييم الأداء قبل إنشاء الاتحاد وبعده.

جيدة، وأسعار صرف ثابتة، ولذلك فإن المعايير الأوروبية لا تنطبق؛ كما يرى آخرون أن دول المجلس ستعتمد على الأرجح سياسة ربط سعر الصرف بالدولار على أساس ثابت، وأن سياستها النقدية ستقرر فعليا من جانب الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ولذلك فإن المعايير الأوروبية الرامية إلى الإبقاء على انخفاض أسعار الفائدة واستقرارها لا تفيد كثيرا¹؛ وهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك، ويرى أن غالبية معايير ماسترخيت غير مهمة، حتى بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فبحسب الاقتصادي (Buiter)، أن معدل التضخم ومعدل الفائدة الاسمي (اللدان يشكّلان معدل الفائدة الحقيقي) ينبغي إلغاؤهما، لأن الاتحاد النقدي هو آلية فعالة لتحقيق تقارب أسعار التضخم، وعليه فاشتراط ذلك قبل إنشاء الاتحاد هو مثل وضع العربة قبل الحصان، ويضيف أن تحقيق الديمومة المالية قبل إنشاء الاتحاد هو مرغوب فيه كثيرا، إلا أن تحقيق معياري ماسترخيت الماليين لا يعني البتة تحقيق تلك الديمومة، فهما غير مهمين وغير كافيين، وفيما يخص المعيار الذي أضافته دول المجلس والمتعلق بتحديد الحد الأدنى للاحتياطات الأجنبية لتغطية الواردات هو قليل الأهمية أو منعدمة نهائيا في ظل عالم يتميز بحركة غير مقيدة لرؤوس الأموال².

أما من جانبنا نرى أن معايير ماسترخيت وضعت وفق منظور معادلة اجتماعية أوروبية³ تتناسب مع ظروفها الاقتصادية وأهداف استراتيجياتها التنموية، كما أن لكل فكرة جانبان كما يقول المفكر الجزائري مالك بن نبي، جانب صلاحية وجانب صحة، فإذا كانت المعايير التقارب صالحة لإقامة الاتحاد النقدي الأوربي قد لا تكون بالضرورة صحيحة في مجال الاتحاد النقدي الخليجي، وهذا ما سنحاول التأكد منه من خلال نظرة نقدية متعمقة لتلك المعايير.

1.2. المعايير المتعلقة بالسياسة النقدية

¹ Samba Economic Department, op.cit, p.12.

² Willem Buiter, " Economic, Political and Institutional Prerequisites for Monetary Union among the Members of the GCC ", paper prepared for conference about: **GCC Currency Union : Institutional Framework and Policy Options**, Dubai, November 20-21, 2007, p.32.

³ لقد قام المفكر الجزائري مالك بن نبي بإعطاء مثال حقيقي لتفسير وتأكيد أهمية المعادلة الاجتماعية في البناء الحضاري للأمم (بما يتضمنه من بناء اقتصادي). فقد قارن بين وضعين اقتصاديين لبلدين يتشابهان كثيرا في ظروفهما الاقتصادية ما بعد الحرب العالمية الثانية، فأندونيسيا خرجت من الاستعمار منهكة اقتصاديا وألمانيا خرجت من الحرب العالمية الثانية مدمرة اقتصاديا بالكل. ولتحقيق الإقلاع الاقتصادي طبقت ألمانيا مخططا اقتصاديا طموحا وضعه ونفذه الاقتصادي الألماني شاخت، وقد استلهمت اندونيسيا ذلك المخطط، بل أشرف على تنفيذه واضعه بنفسه. لكن بعد فترة معينة تم تقييم النتائج، لاحظ بن نبي أن ألمانيا حققت إقلاعها وازدهارها الاقتصادي، في حين بقيت اندونيسيا تدور في دوامة التخلف والانحطاط، وقد أرجع ذلك إلى أن شاخت لم يأخذ بعين الحسبان المعادلة الاجتماعية للمجتمع الاندونيسي، فقد نفذ مخططة وفق معادلة اجتماعية ألمانية. من أجل تفاصيل أكثر، أنظر: مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، ط3 (دمشق: دار الفكر، 1987)، ص 90-96.

مبدئياً تفي جميع دول المجلس بالمعيار المتعلق بأسعار الفائدة، فمن النتائج المتوصل إليها في الفصل الثاني أن معدلات الفائدة متقاربة كثيراً، ولأدل على ذلك أن الفارق بين أعلى معدل وأقل معدل صغيراً جداً، ويعود هذا التقارب إلى ارتباط أسعار الفائدة في دول المجلس بأسعار الفائدة الأمريكية، ويرى بعض المتخصصين أن التقارب قد ساهم كثيراً في تزامن الدورات الاقتصادية الخليجية.

أما عن معيار الاحتياطات من الصرف الأجنبي الضرورية لتغطية الواردات الخليجية، فمن خلال الجدول الموالي نلاحظ أن جميع دول المجلس بحسب إحصائيات عام 2007 تمتلك الاحتياطات اللازمة لتغطية على الأقل أربعة أشهر من الواردات (انظر الجدول الموالي).

الجدول رقم 36: معدلات تغطية احتياطات الصرف لواردات دول المجلس خلال عام 2007.

الدولة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
معدل تغطية الواردات بالأشهر	4.42	8.19	7.37	5.21	4.52	7.05

Source : Fahad and others, op.cit, p.8.

2.2. المعايير المتعلقة بالسياسة المالية

فيما يتعلق بوضعية الميزانية العامة، نجد أن كافة دول المجلس تفي بالحد الأدنى للعجز في الميزانية، بل أكثر من ذلك، فقد نجحت في تحقيق فوائض مالية خلال السنوات الماضية الأخيرة، فقد قدرت نسبة فوائض الموازنة لدول المجلس مجتمعة ب 15.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 (انظر الفصل الثاني)، إلا أنه إذا لم نتمتع جيداً في مصدر هذه الفوائض سيكون تحليلنا مضللاً حول وضعية الميزانية العامة والسياسة المالية بشكل عام. إن الفوائض المالية المحققة هي لا تتسم بالديمومة، وهي عرضة لعاملين أساسيين:

أ. التقلبات المتكررة لأسعار النفط في الأسواق الدولية

ففي اقتصاديات تركز على مادة النفط سواء في تركيبة صادراتها أو في مكونات ناتجها المحلي أو كعمول لنفقاتها العمومية استهلاكية كانت أو استثمارية، كلما ارتفعت أسعار النفط سيصاحبها بشكل فوري تحسن في وضعية الميزانية العمومية، وإذا حدث العكس، وتدهورت أسعار النفط وأمام صعوبة التقليل من النفقات على الأقل في الأمد القصير والمتوسط، سينجر عن ذلك تفاقم عجز الميزانية العمومية.

ب. نضوب الموارد الطاقوية وعدم تجددتها

نفس النتيجة سنتوصل إليها في حال انخفاض الإيرادات بسبب تناقص المصادر الطاقوية باعتبارها مواد آيلة للنضوب، ما لم تخفض الدول الخليجية من النفقات الجارية، خاصة الكمالية منها، وهذا أمر جد مستبعد في حال دول المجلس¹، أو أن تبحث عن مصادر دخل بديلة ومستدامة.

أما فيما يخص نسبة المديونية العامة، وبالرجوع إلى الجدول رقم (11) بالفصل الثاني، نجد كل دول المجلس قد نجحت في عام 2007 من تخفيض نسبة مديونيتها العمومية، وبالتالي الوفاء بأحد معايير التقارب المالي، فقد بلغت تلك النسبة 23.53 في المائة في البحرين، 9.62 في المائة في الكويت، 9.43 في المائة في قطر، 4.77 في السعودية و 0.52 في الإمارات. وبالرغم من أن هذه النسب تتوافق مع معيار التقارب المالي، إلا أنها تتميز بعدم الاستقرار، بسبب ارتباطها الوثيق بأسعار النفط، فعلى سبيل المثال، لما انخفضت أسعار النفط خلال الفترة 1998-2002 ارتفعت نسبة المديونية العمومية في السعودية إلى 96.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. تجدر الإشارة أن الغاية من وضع هذا المعيار (وهو ليس من معايير اتفاقية ماستريخت) هو أن الاحتياطات قد توفر لاقتصاديات دول المجلس ضمانا إزاء ضغوط موازين مدفوعاتها، وهو اعتبار مهم في إطار نظام سعر الصرف الثابت.

¹ وهذا نظرا لاهتمام دول المجلس طيلة العقود الماضية بتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين وتعودهم عليه، فضلا أن النفقات السكرية تمثل نسب معتبرة في مجمل ميزانيات دول المجلس، والتي من غير الممكن تخفيضها في ظل التحديات والتهديدات الأمنية التي يتسم بها النظام الإقليمي الخليجي، خاصة مع تصاعد الدور الإيراني في المنطقة وعدم الاستقرار السياسي والأمني في دول الجوار العراق واليمن.

ويمكن أن نلخص مدى وفاء دول المجلس بمعايير الأداء الاقتصادي بحسب إحصائيات 2007 في الجدول الموالي.

الجدول رقم 37: ملخص معايير الأداء الاقتصادي في دول المجلس لعام 2007.

معدل التضخم	سعر الفائدة	احتياطي النقد	العجز المالي	الدين العام	نظام ربط سعر الصرف
البحرين	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الكويت	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
عمان	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
قطر	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
السعودية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الإمارات	لا	نعم	نعم	نعم	نعم

المصدر: تم استخلاصه من البيانات الواردة في هذا الفصل والفصل الثاني.

إن التحدي الخطير الذي يواجه ديمومة الاتحاد النقدي الخليجي، ويقوض أهداف السياسات الاقتصادية الكلية، ويعقد من إمكانية إدارتها بكفاءة عالية هو نزوب النفط وتقلب سعره، مما سيقص من المرونة المالية لدول المجلس (Fiscal Flexibility)، وبخاصة في عمان والبحرين، ويجعل اقتصادياتها عرضة للصدمات غير التناظرية بسبب إمكانية تحولها إلى اقتصاديات متباينة¹ (Heterogenous)، وهذا ما يدفعها، خاصة عمان والبحرين، إلى التقليل من استخدام أدواتها المالية لمواجهة تلك الصدمات إضافة إلى احتمال انتهاج سياسات مالية قطرية غير منضبطة (Undisciplined national fiscal policies)، مما سيث عدم الثقة في الاتحاد النقدي الخليجي. وعليه نرى أنه من الضروري إعادة النظر في هذه المعايير، خاصة معيار الاحتياطات الأجنبية ومعياري السياسة المالية، والانتقال من معايير دخول إلى معايير ديمومة، آخذين في الحسبان العناصر التالية:

— ضرورة تحقيق ما يسمى بالسلامة المالية (Fiscal Soundness)، والتي يقصد بها تحقيق الاستقرار المالي (Fiscal Stability) على المدى القصير، والاستمرارية المالية (Fiscal Sustainability) على

¹ باعتبار أن اقتصاديات عمان والبحرين تتميز بندرة نسبية في مصادر الطاقة، في حين تشير التقديرات أن للإمارات والكويت مثلاً إمكانات إنتاج تفوق 100 سنة بنفس معدل استخراج الحالي، إذن هذا سيجعل استراتيجيات التنمية في دول المجلس تختلف نسبياً في الأمد الطويل.

المدى الطويل، أي قدرة الحكومة على رقابة العجز من جهة، وخدمة التزاماتها تجاه المديونية من جهة أخرى¹.

إن تحقيق الاستمرارية المالية تقتضي على دول المجلس اعتماد معيار صافي الميزان المالي غير النفطي² (Non-Oil Net Fiscal Balance) واستهداف نسبة ثابتة من هذا المقياس للعجز إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وسيسمح إدخال هذا المعيار بعزل القطاع غير النفطي عن التطورات الحاصلة في أسواق النفط وتخفيف التعرض المالي للصدمات الناجمة عن أسعار الصرف وضمان العدالة في توزيع الثروة النفطية بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

— إدخال معايير نوعية بجانب المعايير الكمية مثل مدى تخفيض حصة الإيرادات النفطية في مجمل الإيرادات، ومدى تحسن نظام الضرائب، فضلا عن الموازنة بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري³.

— نظرا لارتباط احتياطات الصرف الأجنبي بالتغيرات في أسعار النفط، ولضمان تغطية مستديمة لواردات دول المجلس نقترح على الأخيرة إنشاء صندوق مشترك للأصول الاحتياطية من العملات الأجنبية⁴، إذ يتعهد كل بلد خليجي حقق حسابه الجاري فائضا ماليا بسبب ارتفاع أسعار النفط بإيداع حصة في الصندوق تبعا لظروفه الاقتصادية وقدراته المالية والتصديرية، وبهذا ستتحول الموارد النفطية من دخل جاري يوجه إلى الاستهلاك إلى دخل دائم يلبي احتياجاتها الاستهلاكية ومتطلباتها من السلع الرأسمالية الضرورية لتدعيم البنية التحتية والتنمية الصناعية في حال تدهور أسعار النفط أو

¹ Nicola Giammarioli and others, " Assessing Fiscal Soundness : Theory and Practice", **ECB Occasional Paper** no.56, (March 2007), pp.5-6.

² أول من أشار إلى هذا المؤشر هما الاقتصاديان Barnett.S و Ossowski.R. أنظر دراستهما القيمة:

" Operational Aspects of Fiscal Policy in Oil Producing Countries " , **IMF Working Paper**, no.17, (2002), p.03 and 06.

³ Koceila Moames , " GCC Monetary Union : Relevance, Feasibility and Timing " , **Calyon's Africa and Middle East Economic Survey** (Nicosia Cyprus), no.14 ,vol. XLIX (April 2007), pp.2-3.

⁴ تجدر الإشارة أن هناك تجارب ميدانية لهذا الصندوق، ففي اجتماع البنك الآسيوي للتنمية بإسبانيا في 2008/5/4، الذي جمع 13 دولة آسيوية، قررت هذه الأخيرة إنشاء صندوق مشترك للاحتياطات من النقد الأجنبي بقيمة 80 مليار دولار لضمان عدم تكرار أحداث الأزمة المالية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا عام 1997.

كما أسست إيران صندوق الاستقرار النفطي Oil Stabilisation Fund قبل سنوات من أجل ادخار إيرادات النفط الاستثنائية عند ارتفاع أسعار الخام إلى مستويات قياسية مثلما يحدث حاليا بحيث يستخدم الفائض السيولة وقت الحاجة في حالة تدهور الأسعار أو لتمويل مشاريع استثمارية، ولمعرفة تفاصيل أكثر حول الصندوق يمكن الرجوع إلى: Central Bank of the Iran, **Economic trends**, no.48, (01st Quarter, 2007/2008). Available on: www.cbi.ir/
" Oil Stabilization Fund " , **Iran Daily**, (March 12,2007). Available on: www.Iran-daily.com/

حدوث أزمة مالية إقليمية أو دولية مفاجئة أو بروز عمليات مضاربة في سوق الصرف، أو حدوث صدمات في معدلات التبادل (مثلا ارتفاع أسعار الواردات).

ويتم استخدام موارد الصندوق وفقا للآليات التالية¹:

- يتم مراقبة الوضع المالي للدول الأعضاء بشكل مستمر من خلال إنشاء نظام للإنذار المبكر لكشف النقاب عن بوادر أي أزمة تتعرض لها أي دولة؛
- يكون الحد الأقصى للتسهيلات المالية التي يمكن أن تحصل عليها كل دولة كنسبة من حصة كل دولة من رأس مال الصندوق؛
- عند انتهاء المدة المحددة للتسهيلات المالية التي حصلت عليها الدولة ن تقوم الدولة المقترضة بشراء العملة الخليجية لاستعادة الصندوق لاحتياطياته من النقد الأجنبي؛
- يتم استثمار فوائض أموال الصندوق في أدوات مالية قصيرة الأجل تتصف بالسيولة وانخفاض درجة المخاطرة؛
- يتم توزيع عوائد الاستثمار على الدول الأعضاء بحسب حصة الدول الأعضاء في الصندوق.

3. معايير البيانات والشفافية

إن تقييم مدى النجاح فيما يتعلق بالتقارب والالتزام بأهداف السياسة، يتطلب معلومات إحصائية مالية وماكرو اقتصادية شفافة بين دول المجلس، وقابلة للمقارنة، فتوافر هذه المعلومات للجمهور العام في الأوقات المناسبة من شأنه أن يعزز ويقوي المراقبة الإقليمية، ويساعد في تنفيذ سياسات اقتصادية ملائمة، والحد من التنافر الاقتصادي الكلي عبر دول المجلس.

كما يتعين إخضاع مواقف السياسات المالية في كل من دول المجلس لرقابة متعددة الأطراف من أجل تحقيق الانضباط المالي بين كافة الدول الأعضاء، وأن تدعم القواعد المالية المقترحة

¹ السقا، " لماذا لا يتم إنشاء الجمع الخليجي للنقد الأجنبي؟ " مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، (2008/5/5). متوفرة على الموقع التالي:

www.economyofkuwait.blogspot.com/

بممارسات جيدة في مجال الشفافية والمساءلة¹، مثلاً أن تقوم دول المجلس بالاتفاق على آلية لتنفيذ الانضباط المالي، على غرار ميثاق الاستقرار والنمو في الاتحاد الأوروبي، ففي حالة انتهاك أحد البلدان الأعضاء مثلاً الحد العلى لعجز الميزانية الذي يبلغ 03 في المائة دون أن تتخذ التدابير التي أوصى بها الاتحاد الأوروبي لتخفيض العجز تفرض عليها غرامة كبيرة².

وفيما يتعلق بقرارات السياسة النقدية يتحتم على البنك المركزي أن يستند على مجموعة من البيانات الإحصائية المتناسقة وجيدة التوقيت باعتبارها أمراً حيوياً لتشغيل الاتحاد النقدي على نحو سليم، وفي هذا الإطار يتطلب إعداد موازنات موحدة للبنوك المركزية القطرية والبنك المركزي المشترك والبنوك التجارية، وكذلك معايير وقواعد محاسبية متناسقة، وسيكون من المفيد إنشاء ديوان إقليمي مستقل للإحصائيات مكلف بتطوير المفاهيم والمنهجيات وتزويد البيانات الموحدة المتناسقة على مستوى دول المجلس، والتي تم تجميعها من قبل السلطات الوطنية³.

إن تجربة الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد قد تكون مفيدة لدول المجلس، فديوان الإحصائيات للمجموعة الأوروبية (Statistical Office of the European Countries Eurostat) الذي تم إنشاؤه عام 1953، قد كسب أهمية بالغة في التحضير للاتحاد النقدي الأوروبي، ونشير أن هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية تم تنسيقها بما فيها مؤشر أسعار الاستهلاك، ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الموازن المالية⁴.

4. تعميق التكامل المالي بين دول المجلس

¹ غوفيل، المرجع السابق، ص 245.

² تحليل السياسات الاقتصادية الكلية من أجل التعاون الإقليمي في منطقة الاسكوا: تغير سعر الصرف الحقيقي على التجارة داخل الإقليم، (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2003)، ص 39.

³ Ugo and Andrea, " Options for Implementing a Monetary Union among GCC Countries ", in: Monetary Union Among Member Countries of the Gulf Cooperation Council, op.cit, p.28.

⁴ Loco.cit.

أمام الضعف الهيكلي الذي تعاني منه الأسواق المالية الخليجي، إذ مازالت أسواق الأسهم فيها محدودة وقليلة التطور، والارتباط الشديد بين الأسواق المالية العالمية، وما يترتب عنها من ظاهرة الاندماجات، وسرعة الانهيارات المالية في حال وقوع الأزمات المالية، يصبح من الضروري على دول المجلس وضع إستراتيجية سليمة تستهدف تعميق التكامل المالي وتطوير الأسواق المالية والتكيف مع أي وضع مالي قد يصيب النظام المالي العالمي، وتتمثل أهم محاور تلك الإستراتيجية فيما يلي:

1.4. إنشاء سوق مالية خليجية موحدة. إن تطوير هذه السوق والرفع من قدرتها الاستيعابية على اجتذاب على الفوائض المالية الخليجية المستثمرة في الخارج، وتوظيفها في مشاريع خليجية مشتركة، يتطلب ما يلي:

- زيادة عدد الشركات المعروضة من خلال الإسراع في عمليات الخصخصة وتسهيل إجراءات تسجيل الشركات الجديدة، فضلا عن طرح أدوات مالية جديدة مثل المستقبليات والضمانات والخيارات وصناديق الاستثمار والأوراق المالية المجزأة¹، وأدوات مالية إسلامية كالمراجحة والمقايضة، وهذا خاصة بعد فشل الرأسمالية كنظام اقتصادي ومالي عالمي، والذي تجلت مظاهرها السلبية في أزمة الرهن العقاري الأخيرة وما تبعها من إفلاس كبريات البنوك العالمية واندماج البعض منها.

- إعادة النظر في التركيبة الهيكلية للأسواق المالية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال اتخاذ إجراءات واضحة فيما يخص إنشاء أجهزة جديدة متخصصة تهدف إلى الإشراف على الأسواق المالية وأجهزة أخرى لتقديم الاستشارات مثل بيوت الخبرة، فضلا عن أجهزة لتسهيل انسياب عمليات التبادل في السوق، مثل البنوك الاستثمارية والوسطاء.

- تحقيق الشفافية والإفصاح المالي، وهذا من خلال سن قوانين صارمة لضمان حقوق المستثمرين ومعاينة كل من لا يلتزم بالقواعد الموضوعية ومحاربة جميع أشكال الغش والتأميم.

¹ قبل الشروع في الاستثمار في تلك الأدوات يجب التأكد من مدى مشروعيتها من الناحية الشرعية، وكذا تحليل مخاطرها وجدواها على الاقتصاديات الخليجية.

إن تحقيق سوق مالية خليجية موحدة سيؤدي إلى تجميع الإمكانيات المالية لدول المجلس في يد مجموعة محددة من المؤسسات المالية وبالتالي يضعها في موقف تنافسي أفضل وسط الأسواق المالية العالمية، كما أنه سيقوي من الموقف التفاوضي والتساومي للمنطقة ككل أمام التكتلات الاقتصادية الأخرى.

5. الإعلام المسبق لرجال الأعمال ومواطني دول المجلس بإطلاق العملة المشتركة

باعتبار أن رجال الأعمال والمؤسسات والمستهلكين يمثلون أهم الأعوان الاقتصادية لما لهم من دور خطير في تنشيط الدورة الاقتصادية، فمن واجب المسؤولين الساهرين على مشروع العملة الخليجية المشتركة إعلامهم وتزويدهم بكتيبات إرشادية وتعريفية بالعملة الجديدة قبل إطلاقها بوقت كاف، ففي حالة الاتحاد الأوروبي مثلاً، تم القيام بحملات إخبارية عن اليورو قبل ثلاث سنوات من إعلانها. إن رجال الأعمال من حقهم معرفة خصوصيات العملة التي ستسعر بها مبيعاتهم ومشترياتهم، وتفتح بها حساباتهم البنكية، ومن واجب دول المجلس كذلك تنظيم ملتقيات وندوات علمية في الجامعات، وعلى وسائل الإعلام خاصة المرئية منها أن تبرز الآثار الإيجابية للعملة الجديدة على المستويين الجزئي والكلبي، وتعمل على إقناع المؤسسات والأفراد أن لكل تجربة تكاملية تكاليف لا بد منها خاصة على المديين القصير والمتوسط، وأن المكاسب عادة ما تتضح وتتجلى في الأمد الطويل.

وحتى تستفيد من التجارب الناجحة، فعلى دول المجلس وضع قواعد محددة خاصة بتقريب سعر التحويل بين العملة الوطنية والعملة الجديدة، تراعي مستوى المعيشة في كل بلد على حدة، وهذا لتجنب إمكانية ارتفاع أسعار السلع والخدمات. ففي دراسة قامت بها اللجنة الأوروبية بعد إطلاق اليورو بفترة قصيرة، اتضح أن 60 في المائة من سكان منطقة اليورو اعتقدوا أنه حدثت زيادة في أسعار كل القطاعات، وأن 15 في المائة أن تلك الزيادة مست بعض القطاعات فقط¹.

¹ Emilie Rutledge, " Establishing a Successful GCC Currency Union: Preparations, and Future Policy Choices", Gulf Research Center Policy Papers,(2004), p.16.

كما نرى أن إجراء عمليات استفتاء أو على الأقل عمليات صبر آراء حول مدى قبول الشعوب الخليجية للعملة الجديدة هو أمر ذا أهمية بالغة، إذ سيعطي دلائل قوية حول التحديد الدقيق لإطلاق العملة، فإذا ما كانت النتائج في غير صالح العملة المشتركة، ففي هذه الحالة يتطلب على دول المجلس تكثيف جهود التحسيس والتوعية والبحث عن أساليب أكثر إقناعاً، وإلا احترام آرائهم والانصياع لرغباتهم وقناعاتهم، وإن كان هذا مستبعداً في دول تتسم فيها عملية الديمقراطية بالهشاشة والجدّة.

ونشير في هذا الصدد، أنه لما أجرت كل من الدانمرك والسويد استفتاءاً شعبياً للدخول في منطقة اليورو كانت النتائج سلبية، وبالفعل قررت الدولتان عدم الانضمام للاتحاد النقدي الأوروبي رغم أن مكاسب الدخول إليه كبيرة جداً إذا نظراً إلى ذلك من خلال مقارنة اقتصادية بحتة.

ومن الممكن أن تختزل دول المجلس عملية الاستفتاء على شريحة رجال الأعمال ومديري المؤسسات الاقتصادية، بحيث يتمحور حول توقعاتهم فيما يخص تأثير الاتحاد النقدي الخليجي على استثماراتهم وصفقاتهم. وفي هذا الصدد نشير أن هناك دراسات ميدانية قليلة جداً حاولت القيام بذلك¹، من ذلك دراستين أجرتهما أستاذة الاقتصاد بجامعة الإمارات الدكتورة إميلي روتلجا الأولى حول رأي رجال الأعمال فيما يخص مدى تأثير الاتحاد النقدي الخليجي على أعمالهم ونشاطاتهم الاقتصادية، والثانية حول رأي رجال الأعمال في دول المجلس فيما يخص نجاح مشروع الاتحاد النقدي عام 1010، وكانت النتائج المحققة كالتالي:

الجدول رقم 38: توقعات رجال الأعمال الخليجيين حول مدى تأثير الاتحاد النقدي على نشاطاتهم (%)

البلد	جيد جداً/جيد	دون أثر	سيئ جداً/سيئ	المجموع
البحرين	76	24	00	100
الكويت	71	19	10	100

¹ لقد حاولنا إجراء مثل هذه الدراسات من خلال منهج الاستمارة إلا أن بعدنا عن مجتمع الأعمال في دول المجلس حال دون تحقيق ذلك.

100	03	14	83	عمان
100	00	13	88	قطر
100	00	22	78	السعودية
100	02	26	72	الإمارات

Source: Emilie Rutledge, " GCC Monetary Union: A Cost-Benefit Analysis", **ECSSR Occasional Paper**, no.69 (2009), p.19.

الجدول رقم 39: رأي رجال الأعمال الخليجيين فيما يتعلق بنجاح مشروع الاتحاد النقدي عام 1010 (%)

البلد	متفائل جدا/متفائل	حيادي	متشائم جدا/متشائم	المجموع
البحرين	76	24	00	100
الكويت	68	23	10	100
عمان	89	11	00	100
قطر	75	13	13	100
السعودية	81	16	03	100
الإمارات	67	24	08	100

Source: Rutledge, " Business Expectations for a Common Currency in the Arabian Gulf ", **Journal of Development and Economic Policies**, no.01, vol.10 (January 2008), p.45.

من خلال بيانات الجدولين السابقين نجد أن هناك تأييد كبير جدا من قبل مجتمع الأعمال الخليجي لمشروع الاتحاد النقدي، وهذا دليل على نجاح المشروع وديمومته مستقبلا، فتوقعات رجال الأعمال الخليجيين لم تنبن على أسس ذاتية بل استندت إلى عوامل موضوعية واقتصادية باعتبار أنهم وفق النظرية الاقتصادية الجزئية يبحثون عن تعظيم أرباحهم وعوائدهم. وتتمثل تلك العوامل الموضوعية في الآثار الايجابية الصافية لهذا المشروع، والتي قمنا بتقديرها بشكل مفصل ومعمق في الفصل السابق، من ذلك زيادة تدفقات التجارة والاستثمار وزيادة الشفافية...الخ.

6. التخلص أو على الأقل التخفيف من علاقات التبعية والانكشاف الاقتصادي

تتجلى مظاهرها كما أشرنا إليها في فصول سابقة، في اعتماد اقتصادياتها على التجارة الخارجية وتركزها حول عدد قليل من الشركاء التجاريين، كذلك في توجيه كل فوائضها المالية نحو البنوك الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه يصبح من الضروري دعم الشراكات والمشروعات الاقتصادية سواء كانت خليجية-خليجية، أو خليجية-عربية، أو خليجية-إسلامية من أجل إلغاء هيكله التبعية الحالية القائم على نظرية المركز والمحور. إلا أن اعتماد دول المجلس على مادة النفط يصعب من مهمة الخروج من برائن تلك التبعية، وبالتالي يتطلب ذلك تبني سياسات للتنويع الاقتصادي، وهذا ما سنحاول مناقشته في النقطة الموالية.

7. ضرورة التحديث والتنويع الاقتصادي

من خلال الفصول السابقة، اتضح أن درجة التغيرات الهيكلية في دول المجلس ضعيفة جداً، وبقي النفط يشكل العمود الفقري للاقتصاديات الخليجية، ورغم السياسات والإصلاحات التي باشرتها دول المجلس منذ عدة سنوات، والتي بقيت محدودة الفعالية.

من بين المشاكل الهيكلية الخطيرة التي مازالت تعاني منها دول المجلس ما يسمى بلعنة وفرة الموارد الطبيعية والدخل الريعي، والتي ألحقت الضرر بجودة المؤسسات وصلاحيات الحكم على حد تعبير الاقتصاديين (Sala-i-Martin و Subramanian)، إذ يعتبران أن البلدان العربية الغنية بالموارد الطبيعية، وبخاصة دول المجلس، أصبحت متكللة على ثروتها الريعية، متفادية بذلك إجراء الإصلاحات المالية وتنويع العائدات الضريبية، وإصلاح أسس تسعير الخدمات العامة لتتماشى مع أسعار التكلفة¹، كما أدت تلك الوفرة إلى ضعف أداء الاقتصاد الكلي فيها.

تجدر الإشارة أن من العوامل التي ساعدت دول المجلس على التخصص في استخراج النفط وتركيز اقتصادياتها عليه، إن على مستوى التركيبة السلعية للصادرات أو مكونات الناتج المحلي

¹Xavier-sala-i-Martin and Arvind Subramanoan, "Addressing the National Resource Curse : An Illustration From Nigeria", NBER Working Paper 9804, (2003) .

نقلاً عن : د. ناصر السعيد، " التكامل الاقتصادي العربي: نقطة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار " ورقة مقدمة إلى: ندوة التكامل الاقتصادي العربي: التحديات والآفاق، مرجع سابق، ص46.

الإجمالي هو انخفاض تكلفة استخراج النفط، وقد حال ذلك دون حدوث تنويع حقيقي للبنية الاقتصادية، وزاد من تعرضها لمخاطر تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية. وعليه يتوجب على دول المجلس الإسراع بعملية التحديث والتنويع الاقتصادي، خاصة أن أحد معايير تشكيل منطقة عملة مثلى هو تنوع الإنتاج. وتتمثل أهم عناصر هذه العملية فيما يلي:

ألف. توافر قيادة قوية تقوم بتحقيق المستوى الملائم من الإنفاق من خلال إدارة الطلب الكلي وهذا عبر آلية تشكيل صندوق للنفط، حيث تتراكم فيه الأموال عندما تكون تدفقات العائدات مرتفعة، وتحرر تلك الأموال عندما تكون التدفقات منخفضة، كما يجب عليها تخفيض بخاصة نفقات الأمن والدفاع، وهذا لتحرير موارد كبيرة توجه إلى دعم وتعزيز التكامل الإقليمي عن طريق الاستثمار في الهياكل الأساسية على الصعيد الإقليمي. كما يجب على تلك القيادة أن تقوم بتحديد بشكل دقيق الخيارات السياسات العامة والوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة وهذا من خلال استحداث إدارات مالية وضريبية جديدة وإرساء قواعد لمؤسسات الزكاة المالية ووضع نظم توزيعية مثلى وتصميم سياسات صناعية متسقة ومشروعة اجتماعيا.

باء. ضرورة وضع استراتيجيات تخصيص جيدة التصميم، تعطي دورا أكبر للقطاع الخاص في عملية تنمية اقتصاديات دول المجلس لا يحول دون إعطاء القطاع العام دور معتبر في بعض المجالات الأقدر على تحقيقها نذكر منها:

- القيام بمشاريع إنتاجية وبخاصة في مجال الصناعات الثقيلة والتي لا تعطي أكلها إلا في الأجلين المتوسط والطويل وذات المردود الإنمائي المرتفع؛
- تأمين بعض الحاجات الأساسية للمواطنين غما مجانا أو بأسعار أقل من الممكن أن تسود في أسواق وتمويل ذلك عبر الفائض الاقتصادي كالتعليم والرعاية الصحية؛
- القيام بمشاريع ذات ربح منخفض، أو بدون ربح خاص، وعائد اجتماعي مرتفع كالاستثمار في تحسين البيئة؛

– القيام ببناء البنية الاقتصادية التحتية¹.

تاء. لإدارة مسيرة التغيير والتنويع الاقتصادي، من الضروري استحداث المؤسسات المساعدة وتفعيل الموجود منها، فقد كان وراء نجاح الاتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي طبيعة الدور الذي لعبته مؤسساته التشريعية (البرلمان الأوروبي)، والقضائية (محكمة العدل)، والتنفيذية (المفوضية والمجلس) والاقتصادية (البنك الأوروبي للاستثمار والبنك المركزي الأوروبي).

ثاء. ضرورة إدراج حسن إدارة وحكم الشركات (بالحوكمة)²، وسياسة المنافسة في مقدمة أولويات واضعي السياسات في دول المجلس من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الاستثمارات الوطنية.

جيم. ضرورة قيام المشاريع الاستثمارية على أساس الميزة النسبية التنافسية، والأخذ في الحسبان الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لدول المجلس، مع وضع الوسائل اللازمة لذلك مثل إقامة مكاتب دراسات الجدوى الاقتصادية.

8. تعميق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس

هناك الكثير من الإجراءات والخطوات التي لم تتخذ بعد في بناء التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، فمن الناحية العملية، فقد حققت دول المجلس المرحلة الأولى من التكامل الاقتصادي، وهي منطقة التجارة الحرة، فمنذ عام 1983 لا توجد أية قيود جمركية أو كمية على حركة السلع، وبالرغم من ذلك تبقى مستويات التجارة البينية متدنية، وهذا يعود أساساً إلى أسباب هيكلية، ومن المحتمل كما تم الإشارة إليه في الفصل السابق أن يؤدي إقامة وحدة نقدية مشتركة إلى توسيع حجم التجارة البينية.

¹ محمد الأطرش، "تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية" المستقبل العربي، العدد 260، السنة 22، (أكتوبر 2000)، ص 30-31.

² يتم تقييم أداء حوكمة الشركات من خلال جملة من المعايير النوعية مثل: ضبط الفساد، حكم القانون، الجودة التنظيمية كفاءة الحكومة الاستقرار السياسي، حرية الرأي، والمساءلة وأخرى.

أما فيما يخص المرحلة الثانية للتكامل الاقتصادي، أي مرحلة الاتحاد الجمركي، فبالرغم أنها أعلنت في عام 2003، إلا أنه من الناحية العملية، لم تلتزم جميع الدول الأعضاء بفرض رسم جمركي موحد على وارداتها، والذي تم الاتفاق عليه في دورة الدوحة والمقدر بـ 05 في المائة فبعض الدول تعفي وارداتها من هذا الرسم، والبعض الآخر يفرض تعريفات جمركية مختلفة¹. كما أن هناك العديد من الأسس والإجراءات الخاصة بمتطلبات إقامة الاتحاد الجمركي لم تتحقق بعد هذا إضافة إلى قيام كل من البحرين وعمان بالتوقيع على اتفاقيات ثنائية خاصة بإقامة مناطق للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية عامي 2005²، بالرغم أن ذلك ينافي العمل الخليجي المشترك، وسيؤثر هذا السلوك الانفرادي على مصداقية الاتحاد الجمركي وسياسته التجارية الموحدة، إذ ستلجأ دول المجلس الأخرى إلى فرض رسوم جمركية وغير جمركية على المنتجات الأمريكية الواردة إليها كواردات من هذين البلدين.

أما فيما يخص المرحلة الثالثة، السوق المشتركة، فبالرغم من إعلان المجلس الأعلى في دورته الثامنة والعشرين ديسمبر 2007 بالدوحة انطلاق السوق المشتركة اعتباراً من الأول من يناير 2008، فهناك العديد من المتطلبات الرئيسية لقيامها لم تتحقق بعد.

- بالرغم من القرارات التي صدرت في سبيل تعميق المواطنة الاقتصادية في دول المجلس وتحقيق المساواة في المعاملة الاقتصادية بين مواطنيها، الواردة في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة مازالت هناك صعوبات عملية تعترض هذه المساواة التامة، ومن ذلك عدم تنفيذ القرارات بالحماسة المطلوبة وتختلف بعضها عن تنفيذها، أو إدخال بعض الاستثناءات أو التحفظات عليها دون أي مبرر³.
- بالرغم من الجهود التي بذلت في سبيل تبني العديد من القوانين الموحدة والسياسات الاقتصادية المشتركة، مثل قوانين الجمارك ومكافحة الإغراق وسياسات التنمية الصناعية والزراعية والتجارية تبقى

¹ Mohamed Zaher, " GCC Common Market: Crucial Step to Capture Gains from Integration", **GCC Research Note**, NBK Economic Research (15/10/2008), p.2. Available on: www.nbk.com/

² قد يعزى توقيع هاتين الاتفاقيتين إلى شعورها بالإحباط إزاء التأخرات والمخاطر الحاصلة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ومثال على ذلك اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي هي قيد التفاوض طوال عقدتين من الزمن تقريباً.

³ علي، التكامل النقدي الخليجي والوحدة النقدية الخليجية، المرجع السابق، ص 147.

هناك العشرات من القوانين التي تحتاج إلى جهد تشريعي ضخم لتوحيدها، مثل قوانين العمل والاستثمار والتأمين والضرائب.

مما سبق نستنتج أن تحقيق هذه المرحلة ليس بالأمر الهين، فحتى أوروبا والتي أطلقت السوق المشتركة هي فقط سوقاً موحدة في السلع، وليست سوقاً موحدة في الخدمات، بالرغم أن هذه الأخيرة تشكل حوالي 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدول السوق¹.

إن أهمية السوق المشتركة تأتي من كونها تمثل حجر الزاوية في تحقيق التكامل الاقتصادي ومن ثم التكامل النقدي الخليجي، لما توفره من سوق واسعة مفتوحة، واستغلال لاقتصاديات الحجم والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي، وتيسير لتدفق روس الأموال، وتجنب التكاليف التي تلحق المعاملات لذا فهي تتطلب تنفيذاً عملياً حازماً، وليس مجرد قرارات مصادق عليها.

المبحث الثاني: المتطلبات السياسية

¹ السقاء، "ست تحديات تواجه الاتحاد النقدي الخليج"، جريدة القيس الكويتية، العدد 12753، السنة 37، (السبت 2008/11/29)، ص33.

بالرغم من مشروع الاتحاد النقدي هو ذو طابع اقتصادي بحت، إلا أن العوامل السياسية تلعب دورا مهما إن لم نقل حاسما في نجاحه وديمومته، ومن أهم هذه العوامل على الإطلاق هو عنصر الإرادة السياسية، وهذا ما سنحاول مناقشته في العنصر الموالي.

1. ضرورة توافر الإرادة السياسية الحقيقية

إن تحقيق التكامل النقدي بين دول المجلس هو أمر في غاية السهولة، وأن أي تلكؤ في ذلك لن يكون سببه اقتصاديا أبدا، بل إن العامل السياسي هنا مهم جدا بحيث يمثل المرتكز الأساسي لعملية التكامل النقدي، ولنا في تجربة الاتحاد الأوروبي العديد من الدروس، إذ اعتبر العديد من المحللين والاقتصاديين والاوربيين ومنهم أندرو بارغ أن إنشاء عملة أوروبية مشتركة تطلب توافر إرادة سياسية بين الدول الأوروبية¹. وعليه نرى أنه إذا ما توفرت الإرادة السياسية الحقيقية (Real Political Will) لدى دول المجلس الست²، فلن يكون هناك عائقا اقتصاديا أو نقديا أو ماليا مطلقا تقريبا أمام تحقيق هذا الهدف الجليل الذي هو في مصلحة شعوب هذه المنطقة. وفي هذا الخصوص، فقد أصر الاقتصادي المعروف روبرت تريغن منذ سنين أن التكامل النقدي هو مسألة سياسية أكثر منها اقتصادية، لأن الحوافز باتجاهها والعقبات في سبيلها هي بشكل أساسي ذات طبيعة سياسية، فالإرادة السياسية هي بالتالي شرط مسبق لأي تكامل نقدي واقتصادي³.

وينبغي أن يدرك صناع القرار السياسي في دول المجلس أن للتعاون الاقتصادي والتعاون النقدي بشكل خاص متطلبات وتضحيات، ذلك أن أي تجربة اندماجية أو وحدوية يجب أن تكون مخلصمة وصادقة مع نفسها، لأنها تتطلب تقديم تنازلات كشرط أساسي من أجل نجاحها وتقديمها

¹ Andrew Berg, et Autres, " Quel Régime Monétaire Pour l'Amérique Latine ? ", Finance et Développement, no.3 , vol.40, (Sept 2003), p.26.

إلا أن هناك من الاقتصاديين أمثال الدكتور فارس بن جرادي من يرون أن التكامل النقدي يمكن أن يحدث بين عدد من الدول برغم الإرادة أو القرار السياسي، أنظر: تعقيب فارس بن جرادي على مداخلة فؤاد مرسي " المتطلبات الأساسية الاقتصادية والسياسية للتكامل النقدي العربي ووسائل تحقيقه " ورقة قدمت إلى ندوة التكامل النقدي العربي (المبرات-المشاكل-الوسائل)، المرجع السابق، ص ص 713-714.

² في نظرنا أن الإرادة السياسية الحقيقية يجب أن تتضمن أربعة عناصر متكاملة: أولا توافر النية والرغبة نحو إنجاز مشروع ما، وتتجسد هذه النية في وضع أهداف معينة، ثانيا العمل على تنفيذ هذه الأهداف، وثالثا متابعة نتائج التنفيذ، ورابعا الأخذ في الاعتبار العوامل الخارجية عند صياغة تلك الأهداف وتنفيذها.

³ علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، المرجع السابق، ص 76.

خطوة إلى الأمام، وهذا التنازل قد يمس بعض مظاهر السيادة الوطنية، وليس بالضرورة عن جميعها، إذ بدون تقديم هذا التنازل لن يحدث أي تقدم على الإطلاق في مجال الاندماج الاقتصادي.

وبالرغم أن الخيار المتعلق بإقامة تكامل نقدي خليجي قد حسم، وتجلى ذلك في نص المادة الثانية والعشرون من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981 وكذلك الاتفاقية المعدلة لعام 2001 إلا أنه عند التنفيذ تتجلى نوايا التماطل والتراجع، ولأدل على ذلك تراجع الكويت عن ربط عملتها بالدولار عام 2007، بالرغم أنه تم تأكيد قرار التثبيت بالدولار في عدة قمم للمجلس الأعلى، وكذلك خروج كل من عمان والإمارات من مشروع الاتحاد النقدي الخليجي عامي 2006 و2009 على التوالي¹.

إن هذه المماطلات والتراجعات والمراجعات هي ليست حديثة العهد، بل سارت مسيرة المجلس الاقتصادية، وهذا ربما ما جعل الأمين العام السابق للمجلس السفير عبد الله يعقوب بشارة يصرح في عام 1992 بأنه في لقاءات القمة يبرز التصميم، وتظهر الإرادة، وفي الاجتماعات الفنية وفرق العمل تتلاشى روح المقاومة لتستبدل بروح التأجيل والمزيد من الدراسة².

المبحث الثالث: المتطلبات المؤسسية

¹ لقد تحججت سلطنة عمان بعدم قدرتها على الوفاء بغالبية معايير التقارب الاقتصادي، أما دولة الإمارات فكان السبب الرئيس وراء انسحابها هو قضية اختيار الرياض كمقر للبنك المركزي الخليجي. وقد صرح مسؤولي البلدين أنهما لما ينسجيا بشكل نهائي، ولكن عندما تتغير الظروف الاقتصادية سيعيدان النظر في قرار الانسحاب.

² عبد الله يعقوب بشارة، "هوم مجلس التعاون الخليجي"، التعاون، العدد 28، السنة 07 (ديسمبر 1992)، ص71.

يعتبر إحداث هيئة نقدية فوق قومية تشرف على السياسة النقدية من أبرز خطوات التغيير والتعديل المؤسساتي على طريق الوصول إلى اتحاد نقدي كامل، كما يقتضي الأمر كذلك وضع أطر قانونية ومؤسسية لإدارة السياسة النقدية، وهذا لإعطاء مرونة أكبر لعملية الاتحاد النقدي .

1. إحداث بنك مركزي خليجي مستقل

إن عملية الإسراع بإطلاق العملة الخليجية المشتركة تستوجب على دول المجلس إقامة بنك مركزي خليجي (هيئة نقدية فوق قومية)، إلا أنه يجب أن يسبق ذلك بإحداث مجلس نقدي لمجلس التعاون، على شاكلة معهد النقد الأوروبي الذي أنشئ عام 1994. وفي هذا الاتجاه اعتبر الاقتصادي مندل أن نجاح العملة الخليجية المشتركة تتطلب وجود بنك مركزي موحد.

1.1. مهام مجلس النقد الخليجي

وتتمثل أهم مهمة لهذا المجلس، حسب ما نصت عليه اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي، الذي تم التوصل إليها في اجتماع وزراء مالية دول الخليج في جدة في سبتمبر 2008، في تهيئة وتجهيز البنية الأساسية المطلوبة لقيام الاتحاد النقدي، وعلى الأخص إنشاء البنك المركزي وإرساء قدراته التحليلية والتشغيلية، إضافة إلى القيام بما يلي¹:

- تعزيز التعاون بين البنوك المركزية الوطنية لتهيئة الظروف اللازمة لقيام الاتحاد النقدي؛
- تهيئة وتنسيق السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف للعملات الوطنية إلى حين إنشاء البنك المركزي؛
- متابعة الالتزام بحظر إقراض البنوك المركزية الوطنية للجهات العامة في الدول الأعضاء، ووضع القواعد اللازمة لتنفيذ ذلك؛

¹ اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي، نشرتها جريدة القيس الكويتية بتاريخ 2008/09/23، العدد 12688، السنة 37، ص44. إلا أن الاتفاقية اعتمدت في 2008/12/30 تجدر الإشارة إلى أن سلطنة عمان لم يرد اسمها ضمن الحكومات الموقعة على اتفاقية جدة، مما يعني أنها مازالت خارج هذا المشروع الذي خرجت منه عام 2007 (أنظر الملحق الخاص بالاتفاقية).

- تحديد الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لقيام البنك المركزي بمهامه بالتعاون مع البنوك المركزية الوطنية؛

- تطوير الأنظمة الإحصائية اللازمة لتحقيق أهداف الاتحاد النقدي؛

- الإعداد لإصدار أوراق النقد والمسكوكات النقدية للعملة الموحدة، والعمل على وضع وتطوير إطار عمل لإصدارها وتداولها في منطقة العملة الموحدة؛

- متابعة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة وتحديدًا فيما يتعلق بمعايير تقارب الأداء الاقتصادي؛

- يحدد في ضوء ذلك البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول.

جدير بالذكر أنه تم في 30 مارس 2010 بالرياض الإعلان عن تأسيس مجلس النقد الخليجي، وتم تعيين محافظ مؤسسة النقد السعودي لمدة عام، كما تم اختيار محافظ مصرف مملكة البحرين المركزي رشيد المعراج كنائب له.

2.1. أهداف البنك المركزي الخليجي

يتمثل الهدف الأساسي، بحسب اتفاقية الاتحاد النقدي الخليج في ضمان استقرار الأسعار في منطقة العملة الموحدة في إطار التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي، وتتضمن مهامه فيما يلي:

- رسم وتنفيذ السياسة النقدية للعملة الموحدة بما فيها سياسة سعر صرفها، وضمان التطبيق المتوافق لها في منطقة العملة الموحدة؛

- إدارة الاحتياطيات من النقد الأجنبي العائدة للعملة الموحدة،

- إصدار أوراق النقد والمسكوكات النقدية بفئات العملة الموحدة؛

- تعزيز التشغيل الفعال للبنية الأساسية لنظم المدفوعات المالية ونظم تسويقها ضمن منطقة العملة المثلى؛

- وضع قواعد موحدة للرقابة الوقائية على المؤسسات المالية.

وتعقياً على الهدف الأساسي للبنك، فهو يختلف عن سياسة استهداف التضخم الذي يتبناه الاتحاد النقدي الأوروبي، فهذا الهدف يتشابه إلى حد كبير مع هدف السياسة النقدية لمجلس الاحتياط الفدرالي الأمريكي، الطي يركز على تحقيق استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي، وعليه فـدول المجلس لا تود فك الربط عملتها بالدولار والحفاظ على سياسة نقدية مستقلة، لأن السياسات التي تستهدف التضخم هي سياسات نقدية مستقلة.

3.1. الهيكل التنظيمي للبنك

لقد حاولنا وضع تصور للبنية التنظيمية للنظام النقدي الخليجي فبحسب رأينا، واستلهاما من التجربة النقدية الأوروبية، سيتكون هذا النظام من جهازين أساسيين هما:

1.3.1. المجلس التنفيذي للبنك المركزي الخليجي

ويضم ستة أشخاص، يمثلون الدول الخليجية الست، ويتم تعيين من بينهم رئيسا ونائبا له. ويكون الرئيس مسئولا عن سياسة الاتصال وتمثيل المصرف الخليجي في المحافل الدولية، أو في الهيئات المختلفة في دول المجلس، ولا بد أن تكون فترة رئاسته للمصرف طويلة بما يكفي، لتطبيق مختلف استراتيجيات وسياسات المصرف (قد تكون خمس سنوات قابلة للتمديد لثلاث سنوات أخرى)، بينما تكون فترة خدمة أعضاء المجلس التنفيذي الآخرين أقل (ثلاث أو أربع سنوات) ولكن قابلة للتجديد أيضا¹.

2.3.1. مجلس إدارة البنك المركزي الخليجي

¹ Saidi, " The Institutional Framework of the Gulf Central Bank", **Economic Note** ,no.2, DIFC, (September 2008), p.7.

يضم اثنا عشرة عضواً، أعضاء المجلس التنفيذي إضافة إلى محافظي البنوك المركزية الخليجية وهذا الجهاز هو المسئول عن التفاصيل الرئيسية للسياسة النقدية للمجلس. ويمكن أن يضم مجلس الإدارة اثنين أو ثلاثة من الأعضاء الدائمين ممن لا يمتلكون حق التصويت، ويجري اختيارهم لحسن سمعتهم وكفاءتهم العلمية العالية في المجال النقدي والمالي، كما يمكن للمجلس أن يستدعي خبراء آخرين من داخل أو خارج مجلس التعاون، مواطنين كانوا أو أجانب للاستعانة بهم في مواضيع ذات طبيعة تقنية أو تتعلق بالوضع الاقتصادي العالمي في الأوقات التي تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين¹.

كذلك من بين الأطر المؤسسية للمصرف المركزي الخليجي هو وضع هيكل تنظيمي داخلي له، يكون تحت إشراف الرئيس أو نائبه، والذي يجب أن يضم على الأقل الأقسام الخمسة التالية²:

قسم الأبحاث والإحصاءات: يتولى مهمة تحليل دورة العمل وإعداد دراسات طويلة الأمد، أما وظيفة الإحصاء فهي تضمن التناسق في إصدار البيانات وتعميم الأرقام ذات الصلة إلى صناع القرار والأسواق في الوقت المناسب؛

قسم العمليات: ويكون مسؤولاً عن مزادات السيولة الدورية وتدخلات أسعار الصرف، وجميع أنظمة الدفع فيدول المجلس؛

قسم الأوراق النقدية: ويتولى تصميم وطباعة وتوزيع العملة واتخاذ الإجراءات الضرورية لمكافحة التزوير؛

قسم العلاقات التجارية: وهو مسئول عن العلاقات مع المؤسسات الخارجية والأسواق، ووسائل الإعلام والجمهور؛

القسم القانوني: وهو مسئول عن صياغة التعميمات التنظيمية والإدارية والمراسيم المتعلقة بمختلف مجالات عمل المصرف المركزي، وربما الإشراف على الأسواق المالية.

4.1. مسألة التصويت في البنك المركزي الخليجي

¹ Ibid, p.8.

² Ibid, pp.9-10.

من النقاط التي من الممكن أن تثار على مستوى عمل البنك المركزي هي قضية التصويت، وفي الإطار يقترح مندل أن يتم تصويت الدول الأعضاء فيه بناء على وزنها الاقتصادي*، لذلك حسبه يجب إعطاء السعودية أصوات أكثر من الدول الخليجية الأخرى باعتبارها القوة الأولى إن على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الديمغرافي. ويرى أن عدم تقسيم الأصوات بناء على الوزن الاقتصادي، سينتج عنه قيام الدولة الكبيرة بالتأثير في سياسات الاتحاد بشكل عشوائي ومتقلب¹.

وعليه فمساهمات دول المجلس في البنك المركزي الخليجي، يجب أن يأخذ في الحسبان عدد من المؤشرات الاقتصادية والديمغرافية المهمة كنسبة الناتج المحلي الإجمالي ونسبة السكان، وحجم المشاركة في التجارة العالمية والخليجية، وحجم الأسواق المالية ... الخ.

5.1. مسألة استقلالية البنك المركزي

وحتى يضطلع البنك المركزي الخليجي بكامل مسؤولياته المشار إليها آنفا يجب أن تمنح له استقلالية تشغيله، بحيث يتمتع بحرية التصرف في وضع أدواته النقدية وفقا لأهداف سياسته*. إذ أنه من المعلوم أن البنك المركزي المستقل من أي تأثير سياسي هو من المتطلبات الأساسية لسياسة نقدية متسقة، كما تعد استقلالية البنك المركزي أحد أساسيات الاستقرار النقدي على المستوى القومي، ولقد أثبتت الدراسات أن التدخل السياسي في شؤون البنك المركزي يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف السياسة النقدية، فمما لا يختلف فيه إثنان أن إنشاء هيئة فوق قومية مثل البنك المركزي الخليجي سوف يقتضي التخلي عن جزء من السيادة القومية لمصلحة الهيئة الإقليمية، إلا أن ذلك سوف يعظم من منافع جموع الدول الأعضاء في المجلس².

* نشير أن التصويت في الاتحاد الأوربي مرجح بأوزان تبعا لحصص البنوك الأوربية في رأس المال البنك المركزي فقط عندما يتعلق الأمر بالمواضيع ذات الصيغة الخاصة (سداد رأس المال ، توزيع الأرباح ...) أما في الحالات الأخرى فيتم التصويت على أساس صوت لكل عضو وصوت الرئيس مرجح.

¹ د. أنس بن فيصل الحجي " نجاح العملة الخليجية يتطلب توزيع الأصوات حسب حجم الاقتصاد"، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 5318، (2008/05/03).

www.aleqt.com

* المادة 107 من معاهدة ماستريخت تمنح الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي الأوربي والبنوك المركزية الأوربية، وتمنع أن توجه لها تعليمات من حكومات الدول أو الهيئات الاتحادية.

² السقا، " البنك المركزي الخليجي"، مدونات اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، (2008/07/03).

وفي هذا الإطار فإن اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي قد منحت البنك المركزي الخليجي استقلالية تامة، إذ حظرت على أي من أجهزة مجلس التعاون والجهات الحكومية من توجيه تعليمات إلى البنك المركزي من شأنها التأثير على أداء واجباته ومهامه، الأمر الذي سيوفر مصداقية عالية للسياسة النقدية في المستقبل¹. إلا أن الأمر سيتوقف على تفاصيل هذه الاستقلالية، ومن وجهة نظرنا واستلهاما من التجربة النقدية الأوروبية، ينبغي أن تتوقف استقلالية البنك المركزي الخليجي على معايير أساسيين²:

- المعيار الأول: يتعلق بمدى استقلالية مسيريه، حيث يجب أن لا يوافقوا على تلقي أوامر الحكومات الوطنية؛
- المعيار الثاني: يتعلق بقياس استقلالية البنك المركزي، ويتمثل في التفويض الواضح الممنوح له وفي الحرية التي يتمتع بها لتنفيذه، خاصة فيما يتعلق بتحقيق استقرار الأسعار، وتحديد الأهداف الوسيطة التي يراها ملائمة؛

6.1. صلاحيات البنوك الوطنية الخليجية

أما صلاحيات البنوك كالمركزية الوطنية في دول المجلس فستشمل أساسا تنفيذ أهداف السياسة النقدية والائتمانية العامة التي يرسمها البنك المركزي الخليجي، وكلما كان هذا المجال كبيرا كلما زاد ذلك من لامركزية إدارة السياسة النقدية، كما أنه ينبغي أن تقوم ولو مرحليا (مؤقتا) بمهمة الإشراف والرقابة المصرفية وإدارة الأزمات المالية وحلها، كما هو الحال في نظام منطقة اليورو، وذلك نظرا لتمتعها بميزة نسبية اكتسبتها من ميزات ومصارفها المؤسسية، لكن عملية التنسيق والتعاون بين البنك المركزي والبنوك المركزية الوطنية تصبح جد ضرورية في ظل لامركزية عملية الرقابة، لأنه بالإمكان أن يحدث عدم تماثل في المعلومات (Information Asymmetry) بين الطرفين، وبالتالي ستصعب مهمة البنك المركزي الخليجي الحصول على المعلومات الدقيقة من أجل التدخل السريع والفعال في مساعدة البنوك الواقعة مثلا في أزمات سيولة، وهذا باعتباره مقرض الملاذ الأخير، ومع تزايد اندماج الأنظمة المصرفية وارتباط الأسواق المالية وتكاملها يفضل تحويل مهمة الرقابة المصرفية إلى مصدره

¹ انظر: اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي، المرجع السابق، المادة 15.

² د. قحارية، "الوحدة النقدية الأوروبية: الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب" المرجع السابق، ص 240.

الطبيعي أي البنك المركزي الخليجي، نظرا لفعاليته ونجاعته وشمولية نظريته، كما تمنح البنوك المركزية الوطنية صلاحية تحديد حجم العملة المشتركة المتداولة وإدارة نظم المدفوعات الوطنية*.

أما فيما يخص عملية إصدار العملة المشتركة، فنرى أنه من الأفضل أن تكون من بين صلاحيات البنك المركزي، لأن اللامركزية في هذا الأمر ستكون غير عملية، خصوصا إذا ما حاولت السلطة النقدية في كل بلد تعظيم عوائدها من إصدار النقود، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تضخم نتيجة الإصدار العشوائي للعملة المشتركة. وجدير بالتنويه أن اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي، ومن خلال مادتها الرابعة عشر، أكدت موقفنا هذا من خلال تصريف مهمة إصدار أوراق النقد والمسكوكات النقدية بفئات العملة الموحدة إلى البنك المركزي الخليجي المرتقب.

7.1. اختيار مقر البنك المركزي

ففي حالة موافقة دول المجلس على إنشاء مركز خليجي مشترك، فأين سيكون مقره ؟ لقد وضعت عدة دراسات، جملة من المعايير الأساسية لاختيار دولة مقر البنك المركزي، والتي تتمثل في كفاءة وحجم النظام المصرفي المحلي، ومعدل نمو أعماله، ومدى تنافسيته، ومدى حجم ودائع العملاء، والتواجد الإقليمي والدولي للمصارف الخارجية أو فروعها في الدولة، والاستقرار في كل من الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، وكفاءة السياسات المالية والنقدية والمصرفية، والحرية الاقتصادية، ودور القطاع الخاص، ووجود سوق مال نشط¹، هذا فضلا عن وجود شبكة اتصالات عالمية، وبنية تحتية متطورة لأنظمة الإعلام.

وبإسقاط هذه المعايير على دول المجلس نجد أن الإمارات العربية المتحدة هي الأكثر حظا في استضافة البنك المركزي الخليجي، هذا إضافة إلى وجود عدة عوامل داعمة لذلك نذكر منها:

* في حالة الاتحاد النقدي الأوربي يحدد كل بنك مركزي وطني إصدار العملة المشتركة المتداولة استنادا إلى حجم الطلب على النقد السائل.

¹ إلا أن الدكتور محمد السقا في رده على تصريح لمحافظة بنك الإمارات المركزي، يرى أن تلك المعايير هي غير ضرورية لأحقية بلد ما في استضافة البنك المركزي، باعتبار أن هذا الأخير هو فقط مركز لصناعة وتنفيذ السياسات النقدية الموحدة، وهو عمل في ومهني بحث، وليس بنكا لجذب المدخرات أو التحويلات الخارجية. أنظر في ذلك: السقا، " ليست من أسس تحديد مقر البنك المركزي الخليجي "، في مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون، (2009/05/24)، المرجع السابق.

- عدم وجود مؤسسات خليجية في الدولة، في حين تستضيف السعودية مقر الأمانة العامة وتستضيف الكويت مؤسسة الخليج للاستثمار، وقطر منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية والبحرين هيئة الربط الخليجي، وسلطنة عمان الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى.
- وجود مقر النقد العربي في أبو ظبي، وهو مؤسسة نقدية عربية مشتركة لذا ينتظر أن تكون لها علاقات عمل قوية ومستمرة مع البنك المركزي الخليجي، بهدف إعادة إحياء فكرة التكامل النقدي العربي وإصدار الدينار العربي.

إلا انه خلال الدورة الاستشارية الحادية عشر لدول مجلس التعاون المنعقدة بالرياض عام 2009 تم اختيار الرياض كمقر للبنك المركزي الخليجي، مما أدى إلى تحفظ الإمارات العربية على القرار، وانسحابها من مشروع الاتحاد النقدي الخليجي. ويعود سبب اختيار السعودية حسب وزيرها للمالية الدكتور إبراهيم العساف إلى: "أن هناك عوامل موضوعية أدت لاختيار الرياض منها حجم الاقتصاد السعودي، وبالتالي حجم المعروض من النقود بتعريفها الواسع، والذي يشكل أكثر من 50 في المائة من حجم الاقتصاد الخليجي وكذلك حجم النقد المتداول في المملكة والذي يشكل نحو 70 في المائة من النقد المتداول في الدول الخليجية، أضف إلى ذلك أهمية وجود البنك المركزي الخليجي بالقرب من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لناحية التكامل والتنسيق بين عمل المؤسسات، كما أن نشاط المملكة في المؤسسات المالية الدولية من العوامل المهمة التي أخذت في الاعتبار عند اتخاذ القرار، فالسعودية عضو في كل من مجلس التسويات الدولية، ومجلس الاستقرار المالي، وعضو بتمثيل خاص في مجلس إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومساهم رئيسي في كثير من المؤسسات المالية الدولية"¹.

إلا أنه في نظرنا قد يعود السبب الرئيس لاختيار الرياض مقراً للبنك المركزي الخليجي إلى عوامل تتعلق بالنهج الفكري الاقتصادي المالي المتبع، فلقد أثبت النموذج المحافظ والحذر الذي تنتهجه السعودية فاعليته وصلابته في خضم الأزمة المالية العالمية الحالية، خاصة في يتعلق بحماية القطاع البنكي الوطني وتجنبه السقوط في أوهام وشارك المشتقات المالية خاصة خيارات الشراء والبيع والعقود المستقبلية والضمانات، وكذلك في سلامة سياسة الإقراض المحافظة التي حالت دون حدوث أية انهيارات في القطاع العقاري السعودي، كما حدث في دول أخرى مثل الإمارات وقطر.

¹ حوار أجراه الصحفي فيصل أبوزكي مع معالي وزير المالية السعودي في مجلة الاقتصاد والأعمال اللبنانية، العدد 354، السنة 31، (يونيو 2009)، ص ص 43-44.

أما النموذج الاقتصادي والمالي المنفتح الذي تتبناه الإمارات، والذي بفضلله أصبحت متكاملة مع الأسواق المالية الدولية، قد جعل دول المجلس الأخرى تتخوف من المخاطر التي قد تترتب عن ربط اقتصادياتها بآليات السوق العالمية مباشرة وتفضل النهج المالي والنقدي السعودي، وربما أخذت الدروس من الأزمات المالية السابقة التي حدثت في دول جنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية في العشرية الماضية، والتي كان السبب الرئيسي وراءها الانفتاح المالي المفرط لاقتصادياتها.

كما أن قرار الإمارات الانسحاب من الاتحاد النقدي الخليجي، ربما ليس بسبب مشكلة المقر، ولكن وجدتها الإمارات فرصة سانحة للحفاظ على نظامها المالي وللتخلص من القيود والضوابط التشريعية والتنظيمية التي يفرضها مشروع العملة الموحدة، وفي هذا الاتجاه يرى المحلل الاقتصادي السعودي فهد العجمي " أن الإمارات لها سياسة نقدية مرنة واقتصاد منفتح، وبالتالي هي لا تريد التقييد تحت مضلة البنك المركزي"¹، في حين يرى الدكتور ناصر أحمد بن غيث، وهو خبير اقتصادي إماراتي، " أن قرار تعيين المقر هو خارج القانون، فطبقاً للمادة السابعة من النظام الأساسي للمجلس يتم اتخاذ القرارات في المسائل الموضوعية بالإجماع، وبالتالي القرار غير قانوني"²، وقد تحفظت الإمارات من قرار اختيار الرياض، وما ما يجعله غير قابل للتنفيذ، إلا أن هناك من المراقبين من يرى أن قضية تعيين مقر البنك المركزي هي من المسائل الإجرائية التي تصدر القرارات بشأنها بالأغلبية وقد يكون وراء الانسحاب أطراف أجنبية، لا يخدمها أن يكون مقر الاتحاد النقدي في الإمارات الذي من الممكن أن يحد من استثمارات ونشاطات مؤسساتها المالية المتمركزة خاصة في دبي وأبو ظبي.

وبين هذا المد والجزر، فمن الناحية الموضوعية كان من المفترض، كما يرى الدكتور محمد السقا، أن تتم عملية تحديد المقر بناء على دراسات مفصلة في صورة مقترحات تقدمها الدول الأعضاء الراغبة في استضافته، تضم عرضاً للمزايا والتسهيلات التي ستمنحها الدولة للمقر لكي يمارس أعماله بسهولة وكفاءة، ومدى مساهمتها في تكاليف إنشائه والمزايا التي ستقدمها لموظفيه

¹ قناة الجزيرة بقطر، " تأجيل أم إلغاء"، برنامج ما وراء الخبر اليومية، (2009/05/20).

² حوار أجرته معه القناة الاقتصادية CNBC عربية، برنامج الحصيلة، (2009/05/20).

والإعفاءات التي تمنحها له... الخ ثم يتم تقييم هذه العروض واختيار أفضلها بصورة موضوعية خالصة، وصورة فنية بحتة¹.

8.1. مسألة توزيع إيرادات الإصدار النقدي (Seigniorage Revenue)

من بين القضايا الشائكة التي ستطرح بعد إنشاء الاتحاد النقدي الخليجي، هي قضية توزيع إيرادات الإصدار النقدي، لذلك فعلى دول المجلس أن تتفق على طريقة توزيعه قبل إطلاق العملة المشتركة. ومن وجهة نظرنا أن أفضل قاعدة لتوزيعه أن يكون على أساس مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وحجم العملة المتداولة في كل بلد والمساهمة في رأس مال البنك ونسبة السكان، أو إضافة إلى مؤشرات اقتصادية واجتماعية أخرى، أو على أساس إيرادات صك النقود الوطنية قبل إنشاء الاتحاد النقدي، إلا أن ما يجب الإشارة إليه في هذا الصدد أن لكل تجمع اقتصادي تصوره الخاص فيما يتعلق بتوزيع إيرادات الإصدار النقدي، والجدول الموالي يعرض عددا من النماذج التكاملية النقدية وكيفية توزيعها لإيرادات الإصدار النقدي، والتي من الممكن أن تستفيد منها تجربة دول المجلس.

الجدول رقم 40: طريقة توزيع إيرادات الإصدار النقدي في بعض التجمعات الإقليمية.

الاتحاد النقدي	قاعدة توزيع إيرادات الإصدار النقدي
الاتحاد النقدي لإفريقيا الوسطى.	يتم توزيع الإيرادات بين الدول الأعضاء حسب القاعدة التالية:
	- 15 في المائة من الأرباح توزع بشكل تناسي مع حجم العملة المتداولة في كل بلد؛
	- 15 في المائة توزع بالتساوي بين الأعضاء؛
	- 70 في المائة توزع على أساس مساهمة كل بلد في أرباح البنك المركزي.
اتحاد العملة لمنطقة الكاريبي الشرقية	على أساس حجم العملة المتداولة في كل بلد.
الاتحاد النقدي الأوروبي	على أساس مساهمة كل بلد في رأس مال البنك المركزي.

¹ السقا، " ليست من أسس تحديد مقر البنك المركزي الخليجي "، المرجع السابق.

الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا
بعد تخصيص الاحتياطات الاختيارية يوزع الباقي وفق ما قرره
وزراء الاتحاد.

Source: Anne-Marie Gulde, Etibar. J and Vassili.P, " A Common Currency for Belarus and Russia", **IMF Working Paper**, no. 04/228, (Dec 2004), p.12.

2. أدوات السياسة النقدية

إن السياسة النقدية الموحدة تملي على النظام النقدي الخليجي استخدام أدوات مشتركة ومتماثلة للتأثير على السوق النقدية سعياً لإدارة فعالة لسيولة الجهاز المصرفي وكذا المحافظة على الأسعار والاستقرار المالي، وعليه يجب أن تكون آليات الائتمان المصرفي متطابقة في كافة دول المجلس سواء تعلق الأمر بأسعار الفائدة أو الخصم المطبقة أو قاعدة الاحتياط الإلزامي ونسبه أو نسبة السيولة القانونية أو إدارة الأصول الاحتياطية وكذلك ما يتعلق بعمليات السوق المفتوحة، إلا أن ذلك لا يمنع من إتباع سياسة نوعية تفضيلية تناسب الظروف الاقتصادية الاستثنائية لبلد ما من خلال منحه بعض المرونة في تنفيذ السياسة النقدية المركزية. تجدر الإشارة إلى أن وضع شروط ومواصفات تلك الأدوات هي من صلاحية البنك المركزي الخليجي، في حين تقوم البنوك المركزية الوطنية بتنفيذها باعتبارها فروعاً له¹، وبصورة عامة ينبغي أن تسمح أدوات السياسة المشتركة بإدارة السياسة النقدية بكفاءة وبأسلوب بسيط وشفاف ومتوافق مع مبادئ السوق ما يساهم في تطوير الأسواق المالية.

المبحث الرابع: المتطلبات الإجرائية

سنناقش في المحور الأخير بعض الجوانب الإجرائية التي يتطلبها إنشاء اتحاد نقدي خليجي قوي، وبالرغم أنها لا ترقى إلى الأهمية التي تحوزها المتطلبات الاقتصادية والسياسية والمؤسسية والتي أشرنا إليها آنفاً، إلا أن تحقيقها يسهم بشكل كبير في تيسير إقامة العملة الموحدة وضمان استمراريتها. ومن هذا المتطلبات نذكر:

1. الاتفاق على مرحلة انتقالية كافية لتحقيق الاتحاد النقدي الخليجي

¹ بالرغم من ذلك فقد يجد الاتحاد النقدي نفسه في وضع يضطره إلى التجاوب بسرعة مع الصدمات، لذا ينبغي أن تتوفر للبنك المركزي المشترك الصلاحية والإطار الفني اللازمين لإدارة العمليات النقدية والنقد الأجنبي للمدى القصير في الحالات التي يتسم فيها تنظيم العمليات من خلال البنوك المركزية الوطنية بالبطء، أنظر في ذلك : Fasano and Others , op.cit, p.27.

فبالرغم من تأييدنا المطلق لهذا المشروع الطموح، وهذا بعد ما تبين لنا أهمية المكاسب التي ستنتج عن إنشاء عملة خليجية مشتركة، مقارنة بالتكاليف المترتبة عنها، إلا أننا نرى أن تحديد قادة دول مجلس التعاون الخليجي لتاريخ 2010 كموعداً لإطلاقها يعتبر من الناحية العملية غير دقيق وغير واقعي، فمثلاً اتفاقية الاتحاد الجمركي الخليجي أخذت أكثر من خمسة وعشرين سنة حتى تم إقرارها ودخولها حيز التنفيذ، وهي في الواقع بسيطة وسهلة بالمقارنة مع مشروع العملة الخليجية الموحدة.

ومن خلال إلقاء نظرة فاحصة لمسار الاتحاد النقدي الأوروبي نجد أن الدول الأوروبية أعطت لكل خطوة تكاملية الوقت الكافي لانجازها، فبعد تبنيها لاتفاقية ماستريخت عام 1992 تطلب الأمر منها ثماني سنوات كاملة من التحضيرات النقدية المكثفة لإطلاق البنك المركزي الأوروبي، وأربع سنوات أخرى لعملية إصدار الأوراق النقدية والورقية لعملة اليورو (انظر الجدول الموالي)، وكل هذا الوقت بالرغم من وجود عملة حسابية أوروبية المعروفة باسم **الايكو** منذ عام 1979.

الجدول رقم 41: الجدول الزمني للاتحاد النقدي الأوروبي بعد عام 1992.

التاريخ	الحدث
فبراير 1992	اتفاقية ماستريخت تضع الجدول الزمني للاتحاد النقدي
يناير 1994	إنشاء الهيئة النقدية الأوروبية.
ديسمبر 1995	الاتفاق على تسمية العملة الأوروبية المشتركة باليورو.
يناير 1998	إنشاء البنك المركزي الأوروبي ليحل محل الهيئة النقدية الأوروبية.
يناير 2002	إصدار الأوراق والقطع النقدية لليورو ووضعها للتداول.
فبراير 2002	التوقف عن استخدام العملات الأوروبية المحلية.

Source: Daniel Kaye, " What Would a Gulf Monetary Authority Look Like ? ", GCC Research Note, NBK Economic research, (10/09/2008), p.3. Available on: www.nbk.com

بناء على ما سبق، نرى أن لا تتعجل دول مجلس التعاون في مثل هذه الأمور الجوهرية، بل ينبغي عليها أن تأخذ الوقت الكافي لتحقيق ركائز بنك مركزي خليجي قوي واستكمال جميع المتطلبات التشريعية والفنية لمشروع الاتحاد النقدي. إلا أن هذا لا يمنع أن تتفق على الأقل دول المجلس الأربعة الموقعة على اتفاقية الاتحاد النقدي على برنامج زمني مدروس وعقلاني لإطلاق العملة الموحدة، وذلك حتى تستطيع هذه الدول أن تكيف سياساتها الاقتصادية والنقدية القطرية مع أهداف هذا المشروع، وأن لا يصبح هذا الأخير محل تلاعب وتماطل بين الدول الأعضاء.

ومن وجهة نظرنا المتواضعة، نرى أن تقوم دول المجلس باختيار تاريخ بداية عام 2012 كموعِد لإطلاق العملة الموحدة مع الاحتفاظ بتداول العملات الوطنية لمدة سنة، وهذا حتى يتأقلم مجتمع الأعمال والمستهلكين والمؤسسات المالية والنقدية تدريجياً مع العملة الجديدة، ثم يتم في سنة 2013 التخلص نهائياً من العملات الوطنية. ونعتقد أن الفترة الممتدة من الآن حتى بداية عام 2012 هي جد كافية للوفاء بالمتطلبات القانونية والتقنية لمشروع الوحدة النقدية، وهذا بعد أن تم إنجاز العديد منها، فقد تم مؤخراً وبالضبط في شهر مارس 2010 الإعلان عن المجلس النقدي الخليجي الذي هو بمثابة نواة البنك المركزي الخليجي.

2. تطبيق مبدأ الدخول التدريجي في منطقة الاتحاد النقدي الخليجي

إن انسحاب عمان والإمارات العربية من مشروع الاتحاد النقدي، وعودة الكويت إلى نظام الربط بسلة العملات، سيكون له آثاراً سلبية على مصداقية المشروع وديمومته، وعليه نرى أنه من الضروري على دول المجلس أن تتبع منهج الدخول التدريجي للاتحاد النقدي، وهذا لما يصبح البلد أكثر استعداداً وتهيئة للظروف المالية والنقدية الجديدة، بمعنى أنه تمكن من الوفاء بمعايير منطقة العملة المثلى وحقق بشكل كبير معايير التقارب والأداء الاقتصادي. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص أن العديد من التجارب النقدية في العالم تبنت هذا المنهج، ومن ذلك تجربة الاتحاد الأوروبي، فقد انطلق مشروع اليورو باثني عشرة بلداً أوروبياً فقط، وأصبح الآن خمسة عشرة عضواً، وهناك دول أخرى في طور تهيئة بيئتها وظروفها الاقتصادية اعتماداً على معايير التقارب الاقتصادي لمعاهدة ماستريخت.

خلاصة الفصل

لقد خالصنا في هذا الفصل أن نجاح إطلاق مشروع التكامل النقدي الخليجي مرهون بمدى الوفاء بجملة من المتطلبات، والتي نلخصها في الآتي:

1- المتطلبات الاقتصادية والمالية والنقدية

- ضرورة اختيار مثبت مشترك مثالي للعملة الخليجية الموحدة: لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى أن هناك جملة من البدائل والخيارات المطروحة أمام دول المجلس، وهي إما الربط بعملة رئيسية كالدولار أو اليورو، أو بسلة عملات خاصة مكونة من بعض العملات الرئيسية، أو بسلة عملات نموذجية كحقوق السحب الخاصة، أو بسلة مكونة من عملات الدول الشركاء مضافا إليها منتج

النفط، أو إتباع نظام سعر صرف مدار. وفي اعتقادنا أن أهم اعتبار ينبغي على سلطة البنك المركزي الخليجي أخذه في الحسبان عند اختيار المثبت الأمثل هو الخيار الذي يحقق عددا من الأهداف الإستراتيجية، من ذلك تعظيم الدخل الحقيقي، استقرار سعر الصرف، استقرار الأسعار، وتحسين القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية. وفي اعتقادنا أن الرابط الذي يستطيع أن يحقق أكثر ما يمكن من هذه الأهداف بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي هو خيار الربط بسلة عملات أهم الشركاء الحاليين، أي مكونة من الدولار اليورو وعملات بعض الدول الاسياوية من ذلك الين الياباني، إضافة إلى مادة النفط.

- ضرورة الوفاء بمعايير تقارب الأداء الاقتصادي: لقد توصلنا من خلال هذا الفصل أن غالبية دول المجلس تستوفي شروط ومعايير التقارب الاقتصادي، باستثناء قطر والإمارات الذين تجاوزا حد معدل التضخم المتفق عليه، وكذلك الكويت التي تخلت عن الربط بالدولار لصالح سلة عملات. وبالنظر للتحدي الخطير الذي يواجهه ديمومة الاتحاد النقدي الخليجي، والذي يتمثل أساسا في نضوب النفط وتقلب سعره، يصبح من الضروري إعادة النظر في هذه المعايير، خاصة معيار الاحتياطات الأجنبية ومعياري السياسة المالية.

- إن النجاح الدائم لدول المجلس في مجال تحقيق التقارب الاقتصادي والالتزام بأهداف السياسة العامة يفرض على دول المجلس توفير بيانات وإحصاءات مالية ونقدية شفافة وقابلة للمقارنة، ويمكن لدول المجلس في هذا الإطار أن تستفيد من ديوان الإحصائيات التابع للاتحاد الأوروبي.

- أمام الضعف البنوي الذي تعاني منه الأسواق المالية الخليجية، يصبح من الضروري على دول مجلس التعاون الخليجي وضع إستراتيجية سليمة، تستهدف تعميق التكامل المالي وتطوير الأسواق المالية والتكيف مع أوضاع النظام المالي العالمي.

- اتضح من خلال فصول ماضية أن درجة التغيرات الهيكلية في دول المجلس ضعيفة، إذ بقي النفط يشكل الركيزة الأساسية في اقتصاديتها بالرغم من السياسات والإصلاحات التي باشرتها منذ عدة سنوات، وأمام هذا الوضع يتوجب على دول المجلس اليوم قبل الغد الإسراع بعملية التحديث والتنويع الاقتصادي.

2- المتطلبات السياسية

- توافر الإرادة السياسية: إن تحقيق التكامل النقدي بين دول المجلس مرهون بشكل أساسي بمدى توافر عنصر الإرادة السياسية الحقيقية، فإذا ما تحققت فلن يكون هناك أي عائق اقتصادي أو نقدي أو مالي أمام تحقيق هذا الهدف السامي الذي هو في مصلحة شعوب المنطقة.

3- المتطلبات المؤسسية: من أهمها ما يلي:

- إحداث بنك مركزي خليجي قوي يخول إليه مهمة ضمان استقرار الأسعار في منطقة العملة الخليجية، وهذا من خلال سهره على رسم وتنفيذ السياسة النقدية الخليجية. ويتكون هذا البنك من جهازين أساسيين هما: مجلس تنفيذي ومجلس إدارة، إضافة إلى العديد من الأقسام المتخصصة. ويتم التصويت في البنك على أساس الوزن الاقتصادي لكل بلد عضو. وحتى يضطلع البنك بمهامه بشكل جيد وفعال لابد أن يتوفر على قدر من الاستقلالية. تجدر الإشارة أن دول المجلس قد اختارت الرياض مقرا له مع تحفظ الإمارات العربية المتحدة على ذلك.

- من القضايا الشائكة التي ستطرح بعد إنشاء الاتحاد النقدي هي قضية توزيع إيرادات الإصدار النقدي، لذلك على دول المجلس أن تتفق على طريقة مناسبة لتوزيعه قبل إطلاق العملة. ومن وجهة نظرنا، إن أفضل قاعدة لتوزيعه أن تكون على أساس عدد من المؤشرات منها مستويات الناتج المحلي الإجمالي، حجم العملة المتداولة، نسبة المساهمة في رأس مال البنك، نسبة السكان إضافة إلى مؤشرات اقتصادية واجتماعية أخرى.

4- المتطلبات الإجرائية

- ضرورة الاتفاق على مرحلة انتقالية كافية ومعقولة لتحقيق الاتحاد النقدي الخليجي، فاتفق قادة المجلس لتاريخ 2010 كموعدا لإطلاقها يعتبر من الناحية العملية غير دقيق. لذا نرى من الضروري على دول المجلس أن تأخذ الوقت الكافي لتحقيقها. وقد اقترحنا أن يكون بداية عام 2012 موعدا لإطلاق العملة مع الاحتفاظ بالعملات القطرية، وفي بداية عام 2013 يتم الإبقاء فقط على العملة الموحدة.

- تطبيق مبدأ الدخول التدريجي للدول الأعضاء في منطقة العملة الخليجية الموحدة، فكل بلد أصبح مهيباً للظروف المالية والنقدية الجديدة، أي بعبارة أخرى قد نجح في الوفاء بمعايير منطقة العملة المثلى وحقق شروط ومعايير التقارب الاقتصادي، بإمكانه الدخول في الاتحاد النقدي دون خوف وتردد، أما البلد الذي لم يفلح في ذلك فله الوقت الكافي للعمل من أجل تحقيقها.

تجدر الإشارة أنه خلال محاولتنا تحديد المتطلبات اللازمة لإقامة الاتحاد النقدي الخليجي حاولنا أن نستعين في بعض الجوانب بالتجربة النقدية الأوربية، إلا أننا في الفصل الموالي سنحاول دراسة هذه التجربة بشكل مفصل ومعمق، وهذا لاستخلاص الدروس المهمة بالنسبة لتجربة مجلس التعاون الخليجي.

تمهيد

لقد كان لانتهااء الحرب العالمية الثانية وما أفرزته من معطيات ومتغيرات سياسية واقتصادية وفكرية جديدة الحافز الأساسي للدول الأوروبية على التفكير جديا بإقامة نوع من التكتل والتعاون الاقتصادي بين دولها. وقد كانت البداية بإقامة تجمعات اقتصادية إقليمية متفرقة في الخمسينات والستينات، من أبرزها إنشاء جماعة الفحم والصلب الأوروبية، والسوق الأوروبية المشتركة.

وبعد حوالي خمسة عقود من الجهد المتواصل والدؤوب في مجال التكامل الاقتصادي اكتنفته العديد من الصعاب والنكبات، وصل الاتحاد الأوروبي إلى محطة بارزة في مسيرته الاندماجية، ألا وهي إعلان عملة اليورو في عام 1999 على نطاق اثنتي عشرة بلدا أوروبيا مكونة بذلك ما أصبح يطلق عليه في الأدب الاقتصادي بمنطقة اليورو، وقد شكل ذلك تغيرا جوهريا ليس على مستوى النظام النقدي الأوروبي فحسب ولكن على تركيبة وطبيعة النظام النقدي العالمي برمته.

من هذا المنطلق سنحاول في هذا الفصل تتبع مسيرة التكامل الاقتصادي والنقدي الأوروبي وهذا بغرض استخلاص الدروس والعبر المفيدة لمصلحة تجربة الاتحاد النقدي الخليجي آخذين في الاعتبار اختلاف السياقات التاريخية والظروف الاقتصادية الاجتماعية بين التجريتين. وقد اخترنا الاتحاد الأوروبي كنموذج للاستلهام لاعتبار جوهري، هو كونه التجربة التكاملية الوحيدة التي جسدت على أرض الواقع مرحلة الاتحاد النقدي. وسيتم مناقشة وتحليل ذلك من خلال إتباع المحاور التالية:

المبحث الأول: النظام النقدي الأوروبي: النشأة والتطور.

المبحث الثاني: النظام الأوروبي للمصارف المركزية.

المبحث الثالث: السياسة النقدية لنظام اليورو: الأهداف والأدوات.

المبحث الرابع: هل يشكل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي منطقة عملة مثلى؟

المبحث الخامس: الدروس المستخلصة من تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي لصالح مجلس التعاون.

المبحث الأول: النظام النقدي الأوروبي: النشأة والتطور

سنحاول في بداية هذا العنصر مناقشة الجوانب التاريخية لتجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي من خلال استعراض نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية والتجارب التكاملية التي سبقتها مثل منظمة التعاون الاقتصادي واتحاد المدفوعات الأوروبي وجماعة الفحم والصلب، ثم نعرض بعد ذلك إلى تتبع مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي.

1. نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية

بعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار اقتصادي كبير مس البنيات الاقتصادية للدول الأوروبية، مما دفع بهذه الأخيرة إلى التفكير بجدية في البحث عن صيغ للتعاون الاقتصادي المشترك لعل من شأنه أن يخفف من وطأة ذلك الدمار الاقتصادي، ومن أهم هذه الصيغ نذكر:

1.1. منظمة التعاون الاقتصادي

عندما عرضت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع مارشال لمساعدة دول أوروبا على إعادة بناء اقتصادياتها التي دمرتها الحرب العالمية الثانية طلبت منها أن تتفق فيما بينها على تنسيق هذه المساعدات بما يتلافى أي تضارب بينها، فأنشأت لجنة تحولت في 16 أبريل 1948 إلى "المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي" بتوقيع ستة عشرة دولة أوروبية¹. ورغم أن المنظمة لم تكن مسئولة عن إقامة تكامل اقتصادي إقليمي بما تحمله الكلمة من معنى، إلا أنه عند التعرض لأدوات هذا الشكل من التعاون يظهر اهتمام المنظمة بقضية التكامل، وهذا من خلال²:

- تكثيف الجهود من أجل إنشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات، والعمل على تقليل القيود على التجارة؛

- دراسة إمكانية إقامة مناطق تجارة حرة واتحادات جمركية، والتعاون في تخفيض التعريفات الجمركية؛
- اتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق استقرار العملات وسلامة أسعار الصرف؛

¹. محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 527.

² عبد المنعم السيد علي، الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص ص 37-38.

- تسهيل تنقل الأفراد بصورة تدريجية.

وعندما انتهت مهمتها الأساسية جرى تطويرها في 14 ديسمبر 1960 إلى "منظمة للتعاون الاقتصادي والتنمية" ضمت معظم الدول الصناعية بما فيها الدول غير الأوروبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا واليابان ونيوزلندا.

2.1. اتحاد المدفوعات الأوروبي

في 19 سبتمبر 1950 وقعت أربعة عشر بلدا أوروبيا اتفاقا يقضي بإقامة اتحاد أوروبي للمدفوعات، وتعود أسباب إنشائه إلى معاناة بعض الدول الأوروبية من اختلالات هيكلية في موازين مدفوعاتها بالنظر لما كانت تطلبته الحرب العالمية من تمويل، فقد أصبحت هذه الدول غير قادرة على تسديد ديونها بعد أن ضعفت قدراتها الإنتاجية والتصديرية وزادت بالمقابل حاجاتها الاستيرادية.

وتقوم آليات عمل هذا الاتحاد على السماح بقابلية تحويل عملاتها الوطنية فيما بينها مع الإبقاء على القيود المفروضة على منطقة الدولار، ومن مهام هذا الاتحاد هو تنظيم عمليات التسوية والمقاصة الشهرية للعمليات النقدية الدائنة والمدينة، ومنح القروض للدول الأعضاء بشكل آلي والتخفيف من سلبات اتفاقات المدفوعات السابقة والتي كانت تنسجم مع مجموعة الاتفاقات التجارية الثنائية، إضافة إلى مساعدة الدول الأعضاء، على المستوى الأوروبي، بتجاوز القيود المالية التي تصطدم مع التجارة الدولية¹.

غير أن هذه الترتيبات التي أشرنا إليها آنفا لم تفلح في حلحلة أهم انشغال في تلك الحقبة وهي عقدة الأمن الفرنسية الألمانية، وإزالة أو تهدئة المخاوف الفرنسية من احتمالات عودة الروح العسكرية إلى ألمانيا وإعادة تسليحها بمجرد استكمال سيادتها التي بقيت محدودة، وبالتالي ظلت الحاجة قائمة لإيجاد مدخل جديد إلى مشروع حقيقي للوحدة الأوروبية.

¹ Abraham.J, Lemineur-Toumson.C, " Les Choix Monétaires Européens 1950-1980 ", **Revue Etudes Internationales**, vol xii, no.3, (1981), pp.499-500.

3.1. تجمع الفحم والصلب

في عام 1947 تم توقيع اتفاق تأسيس الاتحاد الجمركي لدول البنوليكس (BENELUX) وكان يشمل ثلاث دول أوروبية هي هولندا، بلجيكا ولكسمبورغ. وبعد الإعلان بعام عن خطة روبرت شومان وزير خارجية فرنسا، أي في سنة 1951 أنشأت فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البنوليكس الثلاث، جماعة الفحم والصلب الأوروبية (ECSC). وكانت الغاية من تأسيس هذه الجماعة هو السيطرة المشتركة على الصناعات الحربية بطريقة غير مباشرة، وصلاحية تخطيط الإنتاج في القطاع، كما سمحت هذه الجماعة بحل معضلة سياسية هي حرص فرنسا على ألا تعود ألمانيا لاستعادة جانب من سلطتها التي فقدتها بانتهاء الحرب العالمية الثانية¹، أما ألمانيا فكانت غايتها من الانضمام هو اعتقادها أن ذلك سيعيد لها جزءا من سيادتها التي فقدتها، كما يهيئ لها النهوض بالنشاط الاقتصادي باعتبارها تمتلك عنصر المعرفة². وبهذا الانجاز فقد تم وضع اللبنة الأولى في بنيان التكامل.

كان يشرف على تنفيذ معاهدة الفحم والصلب سلطة عليا يعمل أعضاؤها بصفة مستقلة عن الدول الأعضاء، وأهم صلاحياتها إعداد ونشر خطط عامة حول تحديد أهداف الجماعة. وتصدر قراراتها بالأغلبية في مجالات حددتها المعاهدة، بينما تمارس الصلاحيات الأخرى باستصدار قرارات من مجلس الوزراء الذي يصدر قراراته بالأغلبية. ولتأمين استخدام هذه السلطة على نحو مقبول قانونيا وتشريعيا وشعبيا كان لابد أن يضم جهاز الجماعة جمعية مشتركة، يخصص فيها عدد من المقاعد لكل دولة عضو بحسب الحجم، يختارون من البرلمانات القطرية، ولا يتلقى أعضاؤها توجيهات حكوماتهم أو من برلماناتهم. وتناقش التقرير السنوي للسلطة العليا، وتصدر قراراتها بالأغلبية ولها أن تعزل السلطة العليا بقرار بأغلبية الثلثين. ولتحقيق الرقابة القانونية أنشئت محكمة عدل مهمتها التأكد من تنفيذ المعاهدة وما يصدر بموجبها من قرارات. وتتكون من سبعة أعضاء يتصفون بالاستقلالية والحياد وتعينهم الحكومات لست سنوات قابلة للتجديد مع إجراء تجديد نصف كل ثلاث سنوات.

¹ الإمام، المرجع السابق، ص 529.

² جيتا بجات، "أوروبا 1992، السعي إلى التكامل الاقتصادي"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 26، العدد 2، (جوان 1989)، ص 40.

ومن أهم المحطات المشرقة في مسيرة التكامل الاقتصادي الأوروبي هو التوقيع التاريخي على معاهدة روما من قبل الدول الست السالفة الذكر خلال عام 1957، والتي تعتبر الوثيقة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأوروبية. وقد اختارت هذه الجماعة المنهج الوظيفي المحدث الذي بلوره الاقتصادي الكبير بيلا بلاسا في مراحل تبدأ من منطقة تجارة حرة، فاتحاد جمركي، ثم سوق مشتركة ثم سوق موحدة ثم اتحاد اقتصادي ونقدي، باعتبارها مراحل تمهد لإطلاق الوحدة السياسية. ومن هذا الإطار النظري فقد تم تحديد فترة انتقالية يتم خلالها استكمال التحرير التجاري وإقامة اتحاد جمركي تتفق فيه الدول الأعضاء على تعريفه خارجية مشتركة إزاء العالم الخارجي¹.

واستهدفت معاهدة روما إقامة سوق مشتركة وإحداث تقارب بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وهذا عبر:

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء والقيود الكمية على الصادرات والواردات بينها؛
- إيجاد تعريف مشترك تجاه الدول غير الأعضاء، وإتباع سياسة تجارية مشتركة تجاهها؛
- إزالة العقبات التي تعترض انتقال الأفراد والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء؛
- إيجاد سياسة زراعية مشتركة؛
- وضع نظام يكفل عدم تعرض المنافسة للتشويه داخل السوق المشتركة؛
- اتخاذ إجراءات تمكن من تنسيق السياسات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعاتها،
- إنشاء أجهزة مشتركة تسهل التوسع الاقتصادي للجماعة².

هذا وقد تم التوقيع في 1957.03.25 على الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية من قبل الدول الست ذاتها. وقد أدى التماثل في الهياكل بين الجماعات الثلاث، الفحم والصلب، الطاقة الذرية والجماعة الاقتصادية إلى اندماجها في كيان واحد سمي بـ "الجماعة الأوروبية"، وهذا بموجب معاهدة الدمج (Merger Treaty) في عام 1965. وتبعاً لذلك جرى توحيد كل من المجالس الوزارية في 1967.07.01 والمفوضية التي تولت صلاحيات كل من السلطة العليا لجماعة الفحم والصلب،

¹ الإمام، المرجع السابق، ص 533.

² الإمام، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998)، ص 134-135.

ومفوضتي الجماعة الاقتصادية واليورانيوم، وتحولت الجمعية المشتركة إلى برلمان أوروبي¹، وبالمثل حلت محكمة العدل الأوروبية في 1958.10.07 محل محكمة عدل جماعة الصلب. وقد تسارعت الخطوات التوحيدية، إذ تم الإعلان في عام 1968 عن قيام الاتحاد الجمركي بين الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، وتم اعتماد تعريفية جمركية تجاه العالم الخارجي².

إلا أنه ما يلاحظ على معاهدة روما أنها لم تول اهتماما كبيرا لقضية التكامل النقدي الأوروبي، فقد أشارت بعض موادها إلى ضرورة ضمان الاستقرار والتحويل النقدي الضروري للسير الجيد لمرحلة الاتحاد الجمركي، وهذا عبر التنسيق النقدي الإرادي، وقد تم تشكيل لجنة نقدية لهذا الغرض تضم الخزائن والبنوك المركزية الوطنية³.

2. مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي

لقد بدأت الدول الأوروبية التفكير في إنشاء نظام نقدي أوروبي في أواخر الستينات وذلك في أعقاب انهيار النظام النقدي الدولي القائم المعروف ببروتن وودز الذي عرف العديد من الأزمات والتقلبات الكبيرة في أسعار الصرف، والتي كان لها تأثيراتها السلبية على التبادل التجاري الأوروبي وعلى السياسة الزراعية المشتركة وعلى حرية انتقال رؤوس الأموال فيما بينها، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي جاءت على إثر الصدمة النفطية الأولى.

¹ المرجع نفسه، ص 534.

² د.مفتاح صالح، "الاتحاد النقدي الأوروبي وتأثيره الاقتصادي"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر: اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18-

2005/04/20، ص 107.

³ Gerard Bossuat, " L'Union Economique et Monétaire, un Défi pour l'Identité Européenne", **Working Paper** : c16 Bureau Français de la Maison Franco-japonaise, japon, p.2.

وفي عام 1969 تم تشكيل لجنة أوروبية انطلقت بوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأوروبية بصورة تدريجية، وأنيطت مهمة وضع هذه الخطة إلى رئيس وزراء لكسمبورغ فيرنر (Werner). وبعد انتهاء هذه اللجنة من عملها ووضع تصورهما في هذا الشأن قامت بتقديم تقريرها في عام 1971 إلى المجلس الأوروبي حيث أوصت بإنشاء اتحاد نقدي أوروبي على عدة مراحل تتراوح بين 7 و10 سنوات. إلا أنه في نفس العام أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية قرارها الخاص بوقف تحويل الدولار إلى ذهب، وقد أحدث هذا القرار أزمة على النظام النقدي العالمي وحال دون تحقيق الدول الأوروبية لخطتها، مما أدى بها إلى الإسراع ببحث أبعاد هذه الأزمة عليها، وأعلنت ما يسمى بنظام الثعبان داخل النفق (Snake in the Tunnel) عام 1972.

1.2. نظام الثعبان داخل النفق

طبقا لهذا النظام التزمت دول الجماعة الأوروبية الست خلال اتفاق محافظو البنوك المركزية لتلك الدول بمدينة بال السويسرية في 10 أبريل 1972 بالسماح بهامش تغير عملاتها المحلية تجاه بعضها البعض بـ 2.25 بالمائة ارتفاعا وهبوطا¹، وبهامش 4.25 بالمائة بالنسبة لأسعار صرف عملاتها المحلية مقابل العملات الأخرى بما فيها الدولار، وهذا تماشيا مع هامش التقلب المسموح به وفق اتفاقية سميثسونيان².

وبعد أن بدأت دول الجماعة الأوروبية في العمل بنظام الثعبان داخل النفق قامت بريطانيا بالإعلان عن تعويم عملتها، وذلك بسبب التدهور الشديد في قيمتها نظرا لعمليات المضاربة الشديدة على الجنية الإسترليني، وأعقب ذلك انخفاض شديد في أسعار صرف الليرة والكرون الدنماركي، وحدث اضطراب في أسواق المال الأوروبية، وشكل ذلك إعلانا عن انهيار نظام الثعبان داخل النفق، وذلك عام 1973³، خاصة بعد أن قامت الدول الست بتعويم عملاتها، مع الاستمرار

¹ Jean Pierre Faugere , **le Système Financier et Monétaire International**, 3^{ème} édition (Paris : NATHAN, 1995), p.113-114.

² Pierre Salles, **Problèmes Economiques Généraux**, 6^{ème} édition (Paris : BORDACE, 1986), p.86.

³ شريط عابد، "أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 38، (ربيع 2007) ص 50.

في الإبقاء على هامش التغير المسموح به لأسعار صرف عملاتها عند نسبة 2.25 بالمائة، وقررت إعفاء بنوكها المركزية من الالتزام بالتدخل في أسواق الصرف الأجنبي لتدعيم سعر الدولار¹.

وبناء على ذلك اجتمعت دول الجماعة في عام 1979 في بروكسل لإحياء فكرة التكامل النقدي من خلال إقامة نظام نقدي أوروبي جديد يتلافى عيوب النظام السابق، والذي سمي بـ النظام النقدي الأوروبي (EMS).

2.2. النظام النقدي الأوروبي

نظرا لفشل نظام الثعبان داخل النفق تم استحداث النظام النقدي الأوروبي، والذي دخل حيز التنفيذ في منتصف مارس 1989، وأهم ما جاء في هذا النظام هو الاتفاق على إصدار وحدة نقدية أوروبية (ECU) مكونة من سلة من العملات الأوربية القوية، تستخدم كأساس حسابي لربط الدول الأعضاء ببعضها البعض، مع السماح بهامش من التذبذب ارتفاعا وهبوطا في حدود 2.25 بالمائة، ويمكن أن يصل إلى 6 بالمائة في حالات بعض العملات مثل الجنيه الليرة، البيزتا². ويقابل إصدار وحدة النقد الأوربية قيام المصارف المركزية للدول الأعضاء بإيداع 20 بالمائة من احتياطياتها من الذهب، وكذلك 20 بالمائة من أرصدها من الدولار لدى صندوق التعاون النقدي الأوروبي الذي أنشئ عام 1973³.

غير أن استمرار مشاكل التضخم الركودي أدى إلى عزوف الدول عن التخلي بسهولة عن سيطرتها على أدوات توجيه الاقتصاد القطري، وفي مقدمته أدوات السياسة النقدية. كذلك ظلت حركة رؤوس الأموال خاضعة للرقابة القطرية كما أن انضمام أعضاء جدد إلى الجماعة (خاصة

¹ مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1997)، ص ص 73-75.

² Laurent Femenias, " l'Euro à la Lumière des Théories Monétaires Holistes Contemporaines ", Thèse de Doctorat, soutenue le 17/12/2008, Université de Bourgogne, p.174.

³ Ibid, p.173.

دول الجنوب، وسع نطاق التباينات وأعاق عمل النظام النقدي الأوروبي، وهو ما جعله يعجز عن تحقيق الآمال التي عقدت عليه بالسرعة الواجبة¹.

لقد أدى عدم تكوين سوق موحدة بين أطراف التحالف على الرغم من النجاحات النسبية التي حققها تلك الأطراف في سبيل الوحدة إلى تعديل اتفاقية روما بما يتلاءم مع الأهداف المطروحة، لذلك أصدر البرلمان الأوروبي عام 1986 الوثيقة الأوروبية الموحدة (Single European Act) والتي أكدت فيها ضرورة تحقيق اندماج اقتصادي واجتماعي، وتقوية النظام النقدي الأوروبي. وقد صدرت هذه الوثيقة بناء على المقترحات التي قدمها رئيس المفوضية جاك ديلور في 1985.

3.2. تقرير لجنة ديلور (Delor's Committee Report)

يتطلب تحقيق التكامل النقدي توحيد عملات كل دول الاتحاد بعملية واحدة، وهذه الدرجة العالية من التكامل تتطلب إيجاد بنك مركزي واحد لتحديد السياسة النقدية الواجبة التطبيق في المنطقة، وهذا خاصة بعد أن شهدت فترة ما بعد منتصف الثمانينات زيادة التبادل التجاري بين الدول الأوروبية، ولهذا السبب أنشئ المجلس الأوروبي عام 1988 لجنة برئاسة جاك ديلور، وتضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء، وذلك لوضع الخطوات التي تؤدي إلى قيام الاتحاد النقدي، ووضع التقرير ثلاث قواعد، وهي:

- التحويل الشامل للعملات؛
- تكامل المصارف والأوراق المالية؛
- إلغاء هوامش التذبذبات والمحافظة على المساواة في أسعار الصرف للعملات الأعضاء.

¹ الإمام، تجارب التكامل العالمية، المرجع السابق، ص 560.

كما أشار التقرير إلى الحاجة الماسة لوجود مؤسسة نقدية أوروبية، إذ أن وجود سياسة نقدية واحدة لا يمكن في وجود قرارات مختلفة في عدة مصارف مركزية، واقترح لهذا النظام النقدي الجديد النظام النقدي للمصارف المركزية (European System of Central Banks).

4.2. اتفاقية ماستريخت

من اجل استكمال الخطوات السابقة عقدت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية مؤتمر قمة في فبراير 1992 بـماستريخت بهولندا، وضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما ولتوقيع اتفاق جديد بشأن الاتحاد النقدي الأوروبي. تعتبر معاهدة ماستريخت من أهم المنعطفات في مسيرة التكامل النقدي الأوروبي، لأنها رسمت مسيرة الاتحاد النقدي وفق معايير دقيقة وصارمة ومراحل منطقية وخطوات واضحة توجت بإصدار عملة اليورو.

لقد كان الهدف من الاتفاق بحسب مادته الثانية هو إنشاء سوق مشتركة واتحاد اقتصادي نقدي، وذلك عن طريق توحيد السياسات والأنشطة من أجل تدعيم النمو الاقتصادي، مع توسيع نطاق العمالة والحماية الاجتماعية.

هذا وقد تم تحديد فترة انتقالية لتنفيذ الشروط والمعايير على مدى خمس سنوات تبدأ في أول 1994 وتنتهي في نهاية 1998، وتوسعت معاهدة ماستريخت بفضل مراحل وضع العملة النقدية الأوروبية الموحدة موقع التطبيق التدريجي على النحو التالي:

المرحلة الأولى: تتناول تحرير تدفق رؤوس الأموال والتعاون بين الدول الأوروبية الأعضاء في الأمور الاقتصادية والنقدية والضريبية. وامتدت هذه المرحلة من 1990.07.01 وانتهت في 1996.12.31 بعد الانجاز الكامل للسوق الأوروبية الموحدة وتحقيق القدر الأكبر من التكامل السياسي والاقتصادي بين الدول الأعضاء.

المرحلة الثانية: تتعلق بالانتقال إلى الوحدة النقدية وتبدأ منذ 1994 حتى 1999، ومهمتها انجاز تنسيق متكامل للسياسات الاقتصادية عبر خفض التضخم ومعدلات الفائدة والسيطرة على العجز

والدين العام للخزينة في الدول الأعضاء. وبهدف التوصل إلى تحقيق المعايير والشروط المتفق عليها والضرورية لإطلاق العملة الموحدة جرى إنشاء مجمع أوروبي نقدي عام 1994 مهمته الإعداد تقنيا لإطلاق العملة. تطلبت هذه المرحلة البدء بتحقيق استقلال البنوك المركزية عن حكوماتها.

المرحلة الثالثة: تتناول إتمام الوحدة النقدية الأوروبية بشكلها النهائي. وتبدأ هذه المرحلة في 1999 وتنتهي في مطلع عام 2002. وتتضمن إلغاء العملات الوطنية واستبدالها بالعملة الأوروبية الواحدة. وبموجب المعاهدة يتخذ قرار التحول في هذه المرحلة ابتداء من عام 1996، على أن يدخل حيز التنفيذ ابتداء من مطلع عام 1997 وخلال مهلة أقصاها أول كانون الثاني 1999¹.

لقد وفقت معظم الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الوفاء بمعايير ماستريخت وهذا قبل إطلاق العملة المشتركة باستثناء دولة اليونان التي فشلت في تحقيقها جميعا، حيث بلغ معدل التضخم فيها 5.2 بالمائة، بينما قدر معدل عجز ميزانيتها إلى ناتجها المحلي الإجمالي 4 بالمائة في حين بلغ معدل الفائدة 9.8 بالمائة، أما بالنسبة إلى مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد تجاوزت فيه غالبية الدول الأعضاء على المعدل المتفق عليه، إلا أن معاهدة ماستريخت تتصف بالمرونة وأن قرار الانضمام إلى المجموعة في هذه المرحلة يتم بقرار سياسي، وافقت إحدى عشر بلدا على تبني النظام النقدي الأوروبي استنادا إلى النجاحات الذي حققتها على مستوى بقية المؤشرات والشروط التي حددتها اتفاقية ماستريخت مثلما يوضحه الجدول الموالي، أما اليونان فلم تنضم حتى عام 2001، أما الدول الثلاث بريطانيا والسويد والدانمرك فبقيت خارج النظام لأسباب سياسية وإستراتيجية.

الجدول رقم 42: موقف دول الاتحاد الأوروبي من استيفاء شروط الانضمام إلى اليورو.

الدولة	معدل التضخم	عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي	الديون كنسبة من الناتج المحلي	معدل الفائدة طويل الأجل
المعدل المتفق عليه	2.7	3.5-	60	7.8
ألمانيا	1.4	2.7-	61.3	5.6

¹ د. نبيل وآخرون، "صراع اليورو والدولار في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية الأمريكية" مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 02، 2007، ص 121.

فرنسا	1.2	3-	58	5.5
إيطاليا	1.8	2.7-	121.6	6.7
إسبانيا	1.8	2.6-	68.8	6.3
هولندا	1.8	1.4-	72.1	5.5
بلجيكا	1.4	2.1-	122.2	5.7
النمسا	1.1	2.5-	66.1	5.6
فنلندا	1.3	0.9-	55.8	5.9
البرتغال	1.8	2.5-	62	6.2
أيرلندا	1.2	0.9	66.3	6.2
لوكسمبورغ	1.4	1.7	6.7	5.6
اليونان	5.2	0.4-	108.7	9.8

Source: Deutsch Bank Research, **New Currency European: Special Report** (Frankfurt am Main: The Author, 1998), p10.

وفي بداية عام 2002 صار اليورو عملة يتداولها أكثر من 300 مليون أوروبي، وضم الاتحاد النقدي اثني عشر دولة أوروبية، لأن ثلاث دول فضلت البقاء خارجة تحت رأيها العام المعارض (بريطانيا، السويد، الدنمارك). ثم اكتسبت منطقة اليورو أهمية متزايدة مع توسيع الاتحاد الأوروبي ابتداء من عام 2004 ليصل في أواخر العقد الجاري إلى 27 دولة.

تجدر الإشارة أنه حدث تطور آخر مهم على صعيد الاتحاد الأوروبي تمثل في التوقيع في 02 أكتوبر 1997 على معاهدة أمستردام، وقد أضفت المرونة على عملية الوحدة الأوروبية فمن ناحية أولى أصبح يتسنى للبلدان الأعضاء التي ترغب في توثيق أواصر التعاون فيما بينها أن تستفيد من المؤسسات والإجراءات والآليات التي تنص عليها الاتفاقات، ومن ناحية أخرى أصبح متاحا للبلدان الأعضاء الامتناع عن اتخاذ بعض الخطوات التي تراها مناسبة لها¹، ومن أمثلة ذلك عدم تبني الدول الثلاث بريطانيا والدنمارك والسويد العملة الموحدة كما أشرنا إليه آنفا.

¹ أوكار غورلار، "انعكاسات إصدار العملة الأوروبية الموحدة اليورو على اقتصاديات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، (2003)، ص 16.

المبحث الثاني: النظام الأوروبي للمصارف المركزية

لقد حدد اتفاق ماستريخت الإطار المؤسسي للاتحاد النقدي الأوروبي، الذي يشرف على انجاز الوحدة النقدية الأوروبية، وفي مقدمة هذه المؤسسات هيئة النقد الأوروبية والتي تعتبر تمهيدا

لإنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي. ولقد حدد اتفاق ماستريخت مهام هذا النظام في الآتي¹:

- رسم وتنفيذ السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي؛
- الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي وتحديد كيفية إدارة هذه الاحتياطات؛
- تطوير وتسهيل عمليات أنظمة المدفوعات؛
- المساهمة في إدارة السياسات المتبعة من قبل السلطات المعنية والمتعلقة بالإشراف والرقابة على المؤسسات الائتمانية واستقرار النظام المالي؛

ويتكون النظام الأوروبي للمصارف المركزية من:

- البنك المركزي الأوروبي؛
- البنوك المركزية الوطنية.

1. البنك المركزي الأوروبي

قبل أن نخوض في تحليل تركيبة ودور البنك المركزي الأوروبي، من الضروري أن نعرج قليلا إلى المعهد النقدي الأوروبي الذي كان محل محل البنك المركزي في أداء مهامه. لقد تأسس هذا المعهد في الفاتح من يناير 1994 كمؤسسة انتقالية لتنسيق الأعمال التحضيرية الخاصة بالسياسة النقدية للمرحلة الثالثة للاتحاد الاقتصادي والنقدي وبدأ العمل اليورو الذي كان مقررا في الأول من يناير 1999. ويتمتع المعهد بصلاحيات قانونية قليلة، مثل صياغة اقتراحات حول السياسة النقدية، كما أنه يقوم بتقديم وتسليم الآراء والمقترحات إلى الحكومات الأوروبية المتعلقة بمواضيع مختلفة من ذلك

¹ European Union, **The Maastricht Treaty** (Maastricht: February 1992), p.16. available on the web site: www.eurotreaties.com/maastrichttext.html/

مثلا عمل النظام النقدي الأوروبي وأهم المهام المناطة به، كما يكون بإمكانه اتخاذ قرارات توجه إلى البنوك المركزية الأوروبية، إلا أن مقترحاته وقراراته تفتقد إلى القوة الإلزامية¹.

وبالرغم من القصور الذي يعانيه المعهد فيما يتعلق بصلاحياته القانونية المخولة له، إلا أنه يعهد إليه الاضطلاع بأدوار مهمة تخص المرحلة الثالثة للتكامل الأوروبية، من ذلك:

- تعزيز التنسيق النقدي بين البنوك المركزية، وهذا بغرض ضمان استقرار الأسعار؛
- القيام بالتحضيرات اللازمة لإقامة النظام الأوروبي للبنوك المركزية، إضافة إلى إدارة السياسة النقدية وإنشاء عملة موحدة في المرحلة الثالثة².

وقد حقق معهد النقد الأوروبي منذ إنشائه حتى عام 1997 مساحة كبيرة من الأرضية المشتركة للاتفاق، وجسدت مطبوعاته الإطار المقترح للسياسة النقدية بدرجة معقولة من التفصيل، واستطاع المعهد كذلك من توسيع مجالات توافق الآراء ومتابعة العمل الفني المهم وزاد أسلوبه الحريص والمتوازن من شفافية ومصادقية عملية التوحيد³. تجدر الإشارة إلى أن معهد النقد الأوروبي لن يكون مسئولاً عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية للدول الأعضاء، حيث يستمر كل بنك من البنوك المركزية الوطنية خلال المرحلة الثانية من تنفيذ سياسته النقدية بشكل مستقل⁴. ومع تأسيس البنك المركزي الأوروبي في جوان 1998 تم حل معهد النقد الأوروبي.

إن البنك المركزي الأوروبي هو الهيئة الأوروبية التي تجسد قراراتها وإجراءاتها الوحدة النقدية الأوروبية. فهو الذي يضع السياسة النقدية للدول المنظمة إلى منطقة اليورو، ويلتزم أعضاؤه بتنفيذها. ويتمتع البنك المركزي الأوروبي بشخصية قانونية ورأسمال تعود ملكيته لكل دول الاتحاد الأوروبي، ويبلغ 5 مليار دولار موزع نصفه على أساس نسبة سكان الدولة إلى مجموع سكان الاتحاد لسنة

¹ Gavin Barrett, "Economic and Monetary Union...Third Stage", Research Paper published by European Monetary Union, (Feb 1997), pp.11-12. Available on www.ssrn.com/

² See Article 2 of Fourth Protocol.

³ تشارلز اينوخ وآخرون، "العمليات النقدية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي" مجلة التمويل والتنمية، العدد 2، (جوان 1998)، ص 34.

⁴ حشاد نبيل، "الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي من الفكرة إلى اليورو"، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 55، ديسمبر 1998، ص 39.

1996، ونصف الثاني على أساس الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى مجمل ناتج الاتحاد الأوروبي للسنوات 1991-1995¹.

وتتمثل المهمة الأساسية للبنك المركزي بحسب نص المادة الثانية من معاهدة ماستريخت في "...إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي، متضمنا عملة موحدة وفقا لترتيبات الاتفاقية الحالية..."²، كما أنه يعمل على تحديد السياسة النقدية الواجبة التطبيق في الدول الأعضاء، ويعمل على تلافى الازدواجية في السياسات النقدية المطبقة في هذه الدول .

وتتمثل هيئات اتخاذ القرار في البنك المركزي الأوروبي في:

- **مجلس المحافظين (Governing Council):** يتكون من أعضاء المجلس التنفيذي ومحافظي البنوك المركزية لمنطقة اليورو، ويترأس المجلس رئيس البنك المركزي، وينوب عنه نفي حال غيابه نائبه، ويعتبر هو المسئول عن إعداد السياسات النقدية ووضع أسس وأدوات تنفيذها. ويتم اتخاذ معظم القرارات في مجلس المحافظين بما في ذلك القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية بالأغلبية البسيطة وكل عضو يمثل صوت واحد، وصوت رئيس البنك المركزي مرجح، كما يتخذ الأعضاء قراراتهم بشكل شخصي ومستقل³.

- **المجلس التنفيذي (Executive Board):** يتكون من الرئيس ونائب له وأربعة أعضاء آخرون يختارون من بين أصحاب الخبرات. وهذا المجلس هو المسئول تحضير اجتماعات مجلس المحافظين وتنفيذ السياسة النقدية وفقا لتوجيهات وقرارات مجلس المحافظين، وتسيير الأعمال اليومية للبنك المركزي الأوروبي، إضافة إلى الاضطلاع ببعض المسؤوليات منها ذات طابع تنظيمي ولكن هذا بتفويض من مجلس المحافظين⁴.

- **المجلس العام (General Council):** هو هيئة اتخاذ القرار الثالثة في البنك المركزي، وهو يتكون من الرئيس ونائب له ومحافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء في الاتحاد بما فيها الدول غير الأعضاء في منطقة اليورو، ومهمة المجلس تتمثل في تعزيز تنسيق السياسات النقدية للدول غير

¹ د. صالح، المرجع السابق، ص 114.

² Article 2 du Traité de Maastricht.

³ Banque Centrale Européenne, **La Politique Monétaire de la BCE**, (Frankfurt : BCE, 2004), pp.11-12.

⁴ Ibid, p.11.

الأعضاء في منطقة اليورو وهذا لضمان استقرار الأسعار، وتجميع البيانات الإحصائية، إعداد تقارير حول أنشطة البنك المركزي، والقيام بالتحضيرات اللازمة بخصوص التثبيت الدائم لأسعار صرف عملات الدول غير الأعضاء في منطقة اليورو¹.

إن من بين العناصر المهمة التي تسمح للبنك المركزي الأوروبي أن يضطلع بشكل جيد وفعال لمهامه الأساسية، وبخاصة ضمان استقرار الأسعار، هي توافر عنصر الاستقلالية. والتي تأخذ في حال الاتحاد الأوروبي عدة صور، أولاً: **استقلالية مؤسساتية**، فقد حظرت معاهدة ماستريخت على البنك المركزي تلقي أي تعليمات سواء كانت من سلطة سياسية وطنية أو هيئة فدرالية. ثانياً: **استقلالية شخصية**، فبمجرد تعيينهم، لا يمكن إبطال عهدة أعضاء مجلس المحافظين إلا بقرار من طرف المحكمة الأوروبية في حال عدم إثبات جدارتهم وكفاءتهم أو ارتكابهم خطأ فادح. ثالثاً: **استقلالية مالية**، ويقصد بها أنه يصبح للبنك المركزي ميزانية خاصة به مستقلة عن ميزانية الاتحاد الأوروبي. وأخيراً: **استقلالية وظيفية**، وهي أن يضطلع البنك المركزي بوظيفته الأساسية وهي تحقيق استقرار الأسعار، ولا يحق لأي مؤسسة أخرى أن تطلب منه القيام بوظائف أخرى، وهذا لتجنب تداخل المهام². وهناك من الباحثين من يقسمها إلى نوعين فقط، **استقلالية نظامية** أو قانونية (Independence de Jure)، وهي التي تعكسها النصوص والوثائق القانونية. و**استقلالية حقيقية** (Independence de Facto) وهي التي يعكسها الواقع والممارسة الميدانية³.

تجدر الإشارة أن هناك عدة منافع لتوافر عنصر الاستقلالية على عمل البنك المركزي وعلى أداء الاقتصاد الأوروبي، ومن تلك المنافع نذكر:

- **استهداف التضخم**: لقد أثبتت العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية أن هناك ارتباط عكسي قوي بين درجة استقلالية البنك المركزي ومعدل التضخم، وعلى سبيل المثال، وخلال دراسة ميدانية استهدفت دول (OCDE) خلال الفترة الممتدة من 1960-1995، تم التوصل إلى وجود

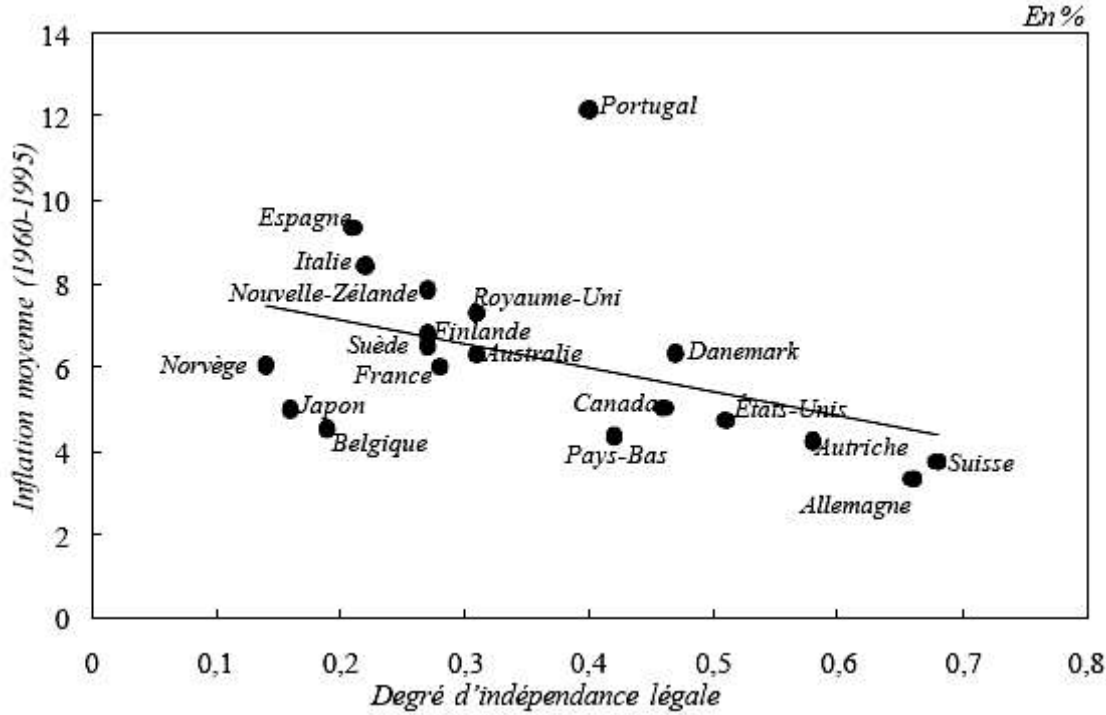
¹ Ibid.

² Cécile Guinaudeau et autres, " les Instruments et les Objectifs de la Politique Monétaire Européenne ", **Regards Croisés sur L'Economie**, (Mai 2007), pp.9-10. Disponible sur : www.rce-revue.com.

³ Laurent, op.cit, p.262.

علاقة سلبية بين درجة استقلالية البنك المركزي (إذا كانت صفر فمعناه تبعية مطلقة، وإذا كانت واحد صحيح فهذا يعني وجود استقلالية مطلقة) والمعدل المتوسط للتضخم (أنظر الشكل الموالي).

الشكل رقم 22 : الارتباط بين درجة الاستقلالية ومعدل التضخم في دول (OCDE)



Source: Laurent, op.cit, p.260.

- **تحقيق المصادقية:** إن البنوك المركزية المتحررة من ضغوط الدول والحكومات هي الأكثر جدارة في التفاعل الايجابي مع الأسواق المعولة، والتي تميز الاقتصاديات المحلية، لكن هناك بعض التحفظات على هذا المكسب، إذ لا توجد معايير ومؤشرات واضحة ودقيقة تسمح بالحكم على مدى فعالية ومصادقية ورشادة البنوك المركزية.

وبالرغم من تلك المكاسب الناجمة عن توافر عنصر الاستقلالية، إلا أنها في الحقيقة تعاني من عدة نقائص عملية، من أهمها ما يلي¹:

- إن استقلالية البنك المركزي قد تكون محدودة إذا ما قام وزراء الاقتصاد والمالية في الاتحاد الأوروبي بالصلاحيات المخولة لهم فيما يخص سياسات سعر الصرف، فالمادة 111 من المعاهدة تنص على أن

¹ Umberto Schwarz, " La Politique Monétaire de la Zone Euro ", **La Vie Economique** (Secrétariat d'Etat à l'Economie SECO, Suisse) (7-2002), p.41. disponible sur : www.seco.admin.ch/

مجلس وزراء الاقتصاد والمالية (Ecofin Council)، لديه القدرة والأهلية القانونية لصياغة توجيهات عامة حول سياسات الصرف نحو عملات الدول غير الأعضاء أو في توقيع اتفاقات رسمية حول نظام سعر الصرف الثابت، ومثل هذه القرارات قد تضر بالسياسة النقدية للبنك المركزي.

– كما أن استقلالية البنك المركزي تجدد نفسها مقيدة إذا ما قام كذلك مجلس وزراء الاقتصاد والمالية بالبحث عن تنسيق رسمي لسياسات الميزانية والسياسات النقدية، وهذا التنسيق غير مشار إليه في الأنظمة والنصوص القانونية، إلا أنه يلقي ترحيبا من لدن الدوائر السياسية.

2. البنوك المركزية الوطنية

في إطار النظام الأوروبي للبنوك المركزية، فإن البنوك المركزية الوطنية مازال لها دور تلعبه حيث أنها تساهم في وضع ورسم السياسة النقدية لمنطقة اليورو بالإشراف مع البنك المركزي وكل بنك مركزي وطني عضو يساهم في رأس مال البنك المركزي ويشارك في القرارات المتعلقة بتوجهات السياسة النقدية للمنطقة وذلك عن طريق محافظي البنوك المركزية، الذين يشكلون مجلس المحافظين، وعلى البنوك المركزية احترام محتوى اتفاقية ماستريخت، وأن تسهر على أن يتماشى النظام الأساسي لبنكها الوطني مع الاتفاقية، ويجب أن تكون البنوك المركزية مستقلة وأن تكون عهدة محافظ البنك المركزي لا تقل عن خمس سنوات¹.

المبحث الثالث: السياسة النقدية لنظام اليورو: أهدافها ووسائلها

سنعالج في العنصر الأول من هذا المحور تحليل أهم أهداف السياسة النقدية لنظام اليورو، ثم نخرج بعد ذلك في عنصر آخر إلى الأدوات والوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

¹ Marie Martaine Salort, **Euro** (Paris : LIRIS édition, 1999), p.52.

1. أهداف السياسة النقدية

1.1. أهداف عامة

تنص المادة الثانية من لائحة النظام الأوروبي للبنوك المركزية على أن: "الهدف الرئيسي للنظام الأوروبي للبنوك المركزية يتمثل في المحافظة على استقرار الأسعار، دون الإخلال بهدف استقرار الأسعار، فإنه يدعم السياسات الاقتصادية العامة للجماعة بقصد الإسهام في تحقيق أهداف الجماعة.. ويعمل النظام الأوروبي للبنوك المركزية وفقا لمبدأ اقتصاد سوق مفتوح يتميز بالمنافسة الحرة ويدعم التخصيص الفعال للموارد..¹"

وفي سبيل تعزيز المصداقية والشفافية، قدم مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي مؤشرا كميا واضحا لاستقرار الأسعار وهو تحقيق: "زيادة سنوية في الرقم القياسي المنسق لأسعار الاستهلاك بالنسبة لمنطقة اليورو يقل عن نسبة 02 في المائة"². إن تحديد سقف معدل التضخم عند 02 في المائة يعني أن البنك المركزي الأوروبي يعتبر أن الانكماش (Deflation) مرحب به إلا أنه في مقابل هذه الضباية في تعريف استقرار الأسعار، قام البنك المركزي بوضع مؤشر كمي دقيق لهذا المعيار في ماي 2003، إذ اعتبر أن نسبة التضخم المستهدفة هي تلك النسبة القريبة من 02 في المائة (below but close 2) وهذا على المدى المتوسط³.

ويسمح تحقيق استقرار الأسعار بالاستفادة بجملة من المنافع، أولا: يؤدي إلى تحقيق الشفافية السعريّة، مما يسهل عملية اتخاذ قرار الاستهلاك والاستثمار لكل من العائلات الاقتصادية والمؤسسات. ثانيا: تلك الشفافية تؤدي بدورها إلى الاستغلال الأمثل للموارد. ثالثا: عندما يتأكد المقرضون أن الأسعار ستكون مستقرة في المستقبل فهذا سوف لن يكلفهم تحمل علاوة مرتبطة بالتضخم، وستنخفض كذلك العلاوة المرتبطة بأسعار الفائدة، مما سيسمح بتخصيص فعال للموارد من طرف أسواق رأس المال وتشجيع الاستثمارات، وكل هذا سينعكس ايجابيا على الازدهار الاقتصادي⁴.

¹ أوتمار إيسنجر، "السياسة النقدية لنظام اليورو"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 01، المجلد 36، (مارس 1999)، ص 19.

² المرجع نفسه.

³ Laurent, op.cit, p.184.

⁴ Cécile, op.cit.

لقد أُلح مجلس المحافظين على أنه يجب الحفاظ على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط وليس في الأجل الطويل فقط. لذلك توقفت السياسة النقدية الأوروبية على عاملين أساسين¹:

- تعتبر النقود عاملا هاما في توليد التضخم، حيث يعتبر التضخم على أنه ظاهرة نقدية على الأقل في الأجل الطويل، لهذا الشأن قام مجلس المحافظين بوضع معايير لعملية التوسع النقدي طبقا لاستقرار الأسعار و مع ضمان تحقيق معدل نمو ملائم للإنتاج؛
- يستخدم مجلس المحافظين بعض المؤشرات الاقتصادية و المالية قصد إجراء تقييم يقوم على أساس واسع للمخاطر التي تواجه استقرار الأسعار. ومن أهم هذه المؤشرات: سعر الفائدة طويل المدى ومؤشرات ثقة المستهلكين ودوائر الأعمال، والأجور و تكلفة وحدة العمل وأسعار استيراد السلع.

2.1. أهداف ثانوية : وتنقسم بدورها إلى نوعين:

* **الأهداف الوسيطة** : وهي عبارة عن المتغيرات النقدية والتي من خلالها تبحث السلطات النقدية عن تحقيق الأهداف العامة والنهائية. ويمكن أن نذكر مثلا معدل نمو M3، معدل الفائدة.

* **الأهداف العملية** : وهي التي يسعى البنك المركزي للقيام بها يوميا بغية الوصول إلى الأهداف الوسيطة والعامة. من ذلك معدلات التدخل في سوق مابين البنوك.

2. أدوات السياسة النقدية اليورو

من أجل بلوغ الهدف الأساسي للسياسة النقدية الأوروبية، والمتمثل في تحقيق استقرار الأسعار، إضافة إلى الأهداف الثانوية الأخرى، وضع البنك المركزي الأوروبي مجموعة من الأدوات والوسائل، بعضها يستخدم من طرف البنوك المركزية الوطنية. ويعكس تصميم هذه الأدوات رغبة الاتحاد

¹ إيسنچ، المرجع السابق، ص 20.

الأوروبي في اللامركزية، فالبنوك الوطنية تحتفظ بدور مهم في تنفيذ السياسة النقدية وتمثل تلك الأدوات في الآتي:

* عمليات السوق المفتوحة

هي الأداة الرئيسية في النظام، بحيث توجه السياسة النقدية خاصة أسعار الفائدة، وإدارة السيولة للنظام المالي، مقابل ضمانات ملائمة. ويقصد بها نزول البنك المركزي إلى السوق المالية كبائع ومشتري للأوراق المالية بما يتلاءم والأحوال الاقتصادية. ويهدف البنك المركزي من هذه العمليات التأثير على حجم الائتمان بالانكماش أو التوسع من خلال التأثير في عرض النقد. وقيام البنك المركزي بعمليات السوق المفتوحة يؤثر على أسعار الفائدة، فشرائه بعض الأصول من السوق النقدية يزيد الطلب عليها وهو بذلك يرفع من سعر توازنها ويخفض بالتالي من أسعار الفائدة الحقيقية عليها. وتتوقف فعالية هذه الأداة في مدى نجاحها في تحقيق سيولة السوق. وتوجد أربعة أنواع من عمليات السوق المفتوحة¹:

- **التمويل الأساسي:** (عمليات السوق المفتوحة الأسبوعية): وينفذ من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء ، وتلعب دورا محوريا في إدارة السيولة النقدية؛
- **التمويل طويل الأجل:** وينفذ من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء، ويوفر تمويلا طويلا للأجل، فأجل الاستحقاق قد يصل إلى ثلاثة أشهر ويوفر جزءا محدودا فقط من سيولة النظام الأوروبي للبنوك المركزية ومن ثم فإن هذا النظام يعمل بشكل طبيعي كقابض الثمن في هذه العطاءات الشهرية لإعادة التمويل؛
- **التعديل الطفيف:** يستخدم من خلال عطاءات سريعة أو إجراءات ثنائية، وتستخدم للتحكم في التقلبات في السوق إذا كان هناك تغير دائم في الطلب على العملة، كما قد تستخدم لجعل أسعار الفائدة متساوية أو متقاربة؛
- **عمليات هيكلية:** وتنفذ من خلال عطاءات نمطية أو إجراءات ثنائية وهو ذو اجل استحقاق متغير، ويستخدم لتوجيه الوضع الهيكلي للقطاع المصرفي.

¹ حيدر نعمة الفريجي، "أثر تقلب صرف اليورو في المخاطرة المصرفية: دراسة تحليلية"، ورقة مقدمة إلى ندوة: اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، ص 142.

وتجسد عمليات السوق المفتوحة لامركزية النظام من خلال اعتماده على البنوك الوطنية في تنفيذ عمليات السوق المفتوحة في ظل توجيهات البنك المركزي الأوروبي من خلال عمليات منتظمة يمكن أن تحدث على مسافات زمنية محددة سلفا، وعمليات تصحيحية للسوق المفتوحة، تبعا للتطورات في السيولة قصيرة الأجل.

* التسهيلات الدائمة

هي تسهيلات تمويلية من البنك المركزي الأوروبي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الذاتي للنظام من خلال قيام السوق بالتخفيف من عدم الاستقرار في السيولة، وفي أسعار الفائدة، وتنقسم إلى تسهيلان: تسهيل "الإقراض الحدي" الذي تستطيع البنوك من خلاله الحصول على سيولة فورية مقابل أصول مقبولة، ويعني هذا أن السعر الحدي لفائدة الإقراض يحدد عادة سقف سعر الفائدة السوقي. و تسهيل "الإيداع" الذي يمكن البنوك من إيداع فوائضها في السيولة على الفور، ويمثل سعر فائدة الودائع عادة الأساس لسعر الفائدة السوقي¹.

* متطلبات الاحتياطي

تلعب متطلبات الحد الأدنى من الاحتياطي القانوني في منطقة اليورو دورا مهما في تعزيز غدارة السيولة اليومية للمؤسسات النقدية، ويساهم ذلك في إيجاد أسعار فائدة أكثر استقرارا ويتم تحديده استنادا إلى ميزانية نهاية الشهر، ويمكن أن تكون هذه النسبة موحدة لكل الالتزامات، أو يكون هناك تباين في النسبة للتمييز بين نوعيات المودعين أو آجال استحقاق الالتزامات².

¹ Cécile, op.cit, p.17.

² تشارلز أينوخ وآخرون، "العمليات النقدية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي"، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 35، العدد 2، (يونيو 1998)، ص 36.

المبحث الرابع: هل يشكل الاتحاد النقدي الأوروبي منطقة عملة مثلى ؟

سنحاول في هذا العنصر في عجلة التأكد من مدى وفاء الاتحاد النقدي الأوروبي لمعايير منطقة العملة المثلى سواء التقليدية منها أو تلك التي استحدثت فيما بعد المشار إليها سابقا، وهذا قبل إطلاق عملة اليورو (Ex-ante).

1. تطبيق معايير منطقة العملة المثلى

1.1. معيار حرية تنقل العمالة

لقد عرفت حركة العمالة بين دول الاتحاد الأوروبي قبل دخول اليورو حيز التنفيذ مستويات متدنية، فقد قدرت بـ 0.1 بالمائة أي 225.000 مواطنا مجموع مواطني الدول الخمسة عشر في عام 2000، في حين بلغت هذه النسبة في حال الولايات المتحدة الأمريكية 5.9 بالمائة¹. كما أن تلك الحركة كانت تقريبا ذات اتجاه واحد، وهي انتقال العمالة من الدول الأقل نموا إلى الدول الأوروبية الأكثر تقدما. وقد توصل الاقتصادي (Fatas) أن الاقتصاديات الأوروبية واجهت ضغوطا في البطالة ناجمة عن وجود صدمات غير تناظرية كان مصدرها ضعف حركية العمالة فيها². وبحسب دراسات المنظمة الأوروبية للتنمية والتعاون يرجع ضعف الهجرة بين الدول الأوروبية إلى تقارب مستوى الدخل، وتقارب معدلات البطالة فيها³.

كما يعزى البعض ضعف حركة العمالة بين دول الاتحاد الأوروبي إلى مجموعة من العوامل المؤسسية والإدارية من ذلك: النقص في مستوى الاعتراف بالمؤهلات، مشاكل تتعلق بحقوق الضمان الاجتماعي والمعاشات والتقاعد، إضافة إلى جملة من القيود الاجتماعية والثقافية واللغوية⁴. وبهذا فدول الاتحاد الأوروبي لم تحقق أحد أهم شروط معايير منطقة العملة المثلث وهو حركية عنصر العمالة.

2.1. معيار الانفتاح التجاري

من خلال بيانات الجدول الموالي يتبين لنا أن مؤشر الانفتاح التجاري في دول الاتحاد الأوروبي قبل عام 2002، أي قبل دخول اليورو حيز التنفيذ كان يفوق نسبة 30 بالمائة، وقد حققت

¹ Trichet, J.C, **Building Europe in a Globalised World: Challenges of the Twenty First Century** (Boston: Harvard university, 2007), p.3.

² Veronika Milewski, "La Notion de Zone Monétaire Optimale : Survey et Application a l'UEM ", Master en Administration Publique,(ENA, France, Promotion 2002-2004), p.28.

³ Ibid.

⁴ Piracha.M, Vickerman.R, " **Immigration, Labour Mobility and EU Enlargement** ", p.5. Available at : www.ukc.ac.uk/economics/research/1europe/RIIAchapter-final.pdf

لوكسمبورغ المراتب الأولى سواء قبل أو بعد تطبيق اليورو، فمثلا بلغ مؤشر الانفتاح 129 بالمائة في عام 2000، و136 بالمائة في عام 2005. وبهذا فدخل الاتحاد الأوروبي قد استوفت شرط الانفتاح التجاري لمنطقة العملة المثلى، الذي جاء به ماكينن.

الجدول رقم 43 : مستوى الانفتاح التجاري في دول الاتحاد الأوروبي

البلد	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النمسا	0.40	0.41	0.44	0.45	0.44	0.45	0.46	0.48
بلجيكا	0.70	0.71	0.82	0.81	0.78	0.77	0.80	0.85
فلندا	0.30	0.29	0.34	0.32	0.30	0.31	0.32	0.35
فرنسا	0.24	0.24	0.28	0.27	0.25	0.25	0.25	0.27
المانيا	0.27	0.29	0.33	0.33	0.31	0.32	0.33	0.35
اليونان	0.28	0.31	0.36	0.33	0.30	0.29	0.30	0.28
ايرلندا	0.75	0.75	0.85	0.84	0.76	0.68	0.68	-
ايطاليا	0.22	0.23	0.26	0.26	0.25	0.24	0.25	0.26
لوكسمبورغ	1.11	1.15	1.29	1.29	1.21	1.13	1.27	1.36
هولندا	0.57	0.57	0.64	0.61	0.58	0.56	0.60	0.63
اسبانيا	0.27	0.29	0.32	0.31	0.29	0.29	0.30	0.31
الاتحاد الأوروبي	0.31	0.31	0.36	0.35	0.34	0.33	0.34	0.36

Source: World Bank, World Development Indicators, 2007, different pages.

3.1. معيار التنوع الإنتاجي

بحسب العديد من الدراسات التحليلية التطبيقية التي أجريت على الاقتصاديات الأوروبية، ومنها تلك التي قام بها الاقتصادي سيمون أمبراس أثبتت جميعها حقيقة مهمة وهي أن هياكل الإنتاج الصناعي في الدول الأوروبية تتسم بالتنوع الشديد¹. من جهته، اعتبر الاقتصادي الشهير بول كريكمان أن درجة التنوع الإنتاجي في أوروبا هي أكثر حدة منها في الولايات المتحدة الأمريكية. إلا

¹ Simon Ambrase, " Should Britain Join the Euro?-A Discussion Based on the Theory of Optimum Currency Areas", Essex Economics Students' Journal. Available at: <http://www.essex.ac.uk/economics/EESJ/SP07/Ambrose-329.pdf>. p.3.

أن منظمة التعاون والتنمية الأوروبية (OCDE) شذت في ذلك، إذ خلصت في دراسة لها إلى نتائج تعارض ما تم طرحه آنفا، فقد أثبتت وجود تقارب متزايد في الهياكل، والذي سينعكس ايجابيا على تماثل الصدمات الاقتصادية التي تتعرض لها الاقتصاديات الأوروبية¹.

4.1. معيار تماثل الصدمات الاقتصادية

إن ما يميز اقتصاديات الدول الأوروبية التي كانت مرشحة للدخول في منطقة اليورو هي تباينها في يتعلق في درجة التأثير بصدمات العرض أو الطلب. فمن خلال بيانات الجدول الموالي أن الدول المركزية في الاتحاد الأوروبي (خاصة ألمانيا، فرنسا) تتأثر في نفس الاتجاه وتقريبا بنفس الدرجة تجاه الصدمات الاقتصادية، بينما تتعرض دول الأطراف كاليونان وهولندا والبرتغال لصدمات غير نظامية (Idiosyncratic Shocks).

الجدول رقم 44 : درجة الصدمات الاقتصادية التي تعرضت لها دول الاتحاد الأوروبي في عام 2001.

البلد	النمسا	بلجيكا	فيلندا	فرنسا	ألمانيا	ايرلندا	ايطاليا	اليونان	هولندا	البرتغال	اسبانيا
صدّات العرض	0.38	0.53	0.30	0.69	0.66	-0.14	0.52	0.05	0.47	0.45	0.22
صدّات الطلب	0.08	-	0.06	0.30	0.18	0.13	0.57	-0.01	0.04	0.09	0.16

Source: Karhonen.I and Fidrmuc.J, " Similarity of Demand and Supply Shocks between the Euro area and the Accession Countries", **Focus on Transition** (National Bank of Austria, Vienna.), (2/2001), pp.26-42.

¹ Veronika, op.cit, p.31.

وقد اعتبر العديد من الاقتصاديين، منهم أيتشينغرين أن الصدمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الأوروبية هي صدمات غير متناظرة¹. وتدلل هذه النتائج أن دول الاتحاد الأوروبي لم تستوف بشرط تماثل وتناظر الصدمات الاقتصادية. وحدير بالتنويه أن تشابه الصدمات من حيث الطبيعة والسرعة يجعل الحاجة إلى سياسات نقدية وطنية مستقلة لا مبرر لها، وبالنتيجة تزيد المكاسب الصافية للعملة المشتركة.

الجدول رقم 45: مدى وفاء دول الاتحاد الأوروبي بمعايير منطقة العملة المثلى قبيل إطلاق اليورو

المعيار	مدى استيفائه
تنقل العملة	لا
الانفتاح التجاري	نعم
التنوع الإنتاجي	نعم
تماثل الصدمات الاقتصادية	لا

المصدر: من إعداد الباحث.

إن عدم وفاء تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي بغالبية معايير منطقة العملة المثلى، كما يبينه الجدول السابق، دفع ببعض الاقتصاديين إلى اعتبار أن تلك المعايير يمكن تحقيقها بشكل بعدي أي بعبارة أخرى أن إطلاق عملة أوروبية مشتركة من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق معايير منطقة العملة المثلى من حركية العملة وتحقيق تماثل في الصدمات الاقتصادية التي من الممكن أن تتعرض لها الاقتصاديات الأوروبية، وزيادة في مستوى الانفتاح التجاري وحجم التجارة البينية.

2. الطابع الداخلي لمعايير منطقة العملة المثلى

وفي هذا الإطار، أصل كل من روز و فرانكل كما أشرنا إلى ذلك في فصول سابقة إلى هذا الوضع الاقتصادي الأوروبي الخاص، فيما يسمى بـ "الطابع الداخلي لمعايير منطقة العملة المثلى". وقد افترضنا أن مستويات التجارة البينية ستزيد بين الدول الأوروبية إذا ما تبنت عملة مشتركة، وهذا

¹ Eckhard Hein, Achim Truger, " European Monetary Union: Nominal Convergence, Real Divergence and Slow Growth? ", WSI Discussion Paper 107, (Sept 2002), p.3.

بفضل الآثار الإيجابية لتلك العملة كتقلص تكاليف المعاملات واستقرار نظام سعر الصرف. وقد أكد الاقتصاديان أن ارتفاع حجم التجارة البينية الأوروبية سينعكس إيجابيا على تزامن الدورات الاقتصادية وبالتالي تناظر تأثيرات الصدمات الاقتصادية. أي بتعبير لآخر أن هناك علاقة طردية قوية بين درجة التكامل التجاري الأوروبي وبين ارتباط دخول الدول الأعضاء.

إلا أنه من أجل تفصيل أكثر حول تقييم معايير منطقة العملة المثلى بالنسبة لتجربة الاتحاد الأوروبي قام كل من (Bayoumi) و (Einchengreen) بحساب مؤشر مجمع يستند إلى معايير منطقة العملة المثلى التالية: تزامن الدورات الاقتصادية، تركيبة الصادرات وكثافة المبادلات التجارية. وعلى هذا الأساس ميز الكاتبان بين ثلاث مجموعات من الدول: مجموعة الدول المتقاربة مجموعة الدول التي بصدد تحقيق التقارب، ومجموعة الدول التي أظهرت درجة ضئيلة من التقارب¹.

ويشبه هذا التقسيم تحليل المجموعات (Analysis Cluster) الذي طوره كل من أرتيس وزهانغ، فقد اختار هذان الاقتصاديان ستة متغيرات مستوحاة من نظرية منطقة العملة المثلى، كما تم اعتبار ألمانيا كدولة "أساس"، وتتمثل هذه المتغيرات في: كثافة التجارة الثنائية بين ألمانيا والدول المعنية، مرونة سوق العمل مقارنة بألمانيا (تقاس بحسب التصنيف النسبي للتشريعات الخاصة بحماية العمال)، تزامن السياسة النقدية للبلد (تقاس على أساس سعر الفائدة الحقيقي) مع السياسة النقدية الألمانية، تزامن الدورة الاقتصادية للبلد المعني مع ألمانيا، تذبذب سعر الصرف الحقيقي للبلد المعني مع سعر المارك، تذبذب معدل التضخم في البلد المعني مع المعدل في ألمانيا².

الجدول الموالي يبين نتائج تحليل المجموعات لدول الاتحاد الأوروبي، والتي قسمت إلى ثلاث مجموعات: المركز الشمال، والجنوب، وقد كشفت عن وجود تشابه داخل المجموعات الثلاث. ففي المجموعة الأولى نجد كل من فرنسا، هولندا، بلجيكا والنمسا. وفي مجموعة الشمال نجد كل من:

¹ Milewski, op.cit, p.33.

² Michael Artis, " Le Royaume-Uni Devrait-il Rejoindre l'Union Economique et Monétaire ? ", **Economie Internationale** (France), no.91, (2002), p.104.

الدانمارك ايرلندا، السويد، فليندا، والمملكة المتحدة. وفي المجموعة الأخيرة: ايطاليا، اسبانيا، البرتغال، اليونان.

الجدول رقم 46: مؤشر منطقة العملة المثلى المتعدد المعايير.

البلد	المجموعة الأولى: الوسط	المجموعة الثانية: الشمال	المجموعة الثالثة: الجنوب
فرنسا	62.7	19.9	17.4
ايطاليا	11.6	18.5	69.9
هولندا	87.3	7.0	5.7
بلجيكا	87.9	6.1	6.0
الدانمارك	22.8	58.7	18.5
النمسا	66.7	16.2	17.1
ايرلندا	8.4	75.8	15.8
اسبانيا	8.1	28.7	63.2
البرتغال	2.1	4.9	93
السويد	3.2	86.8	10
فلندا	6.1	82.5	11.4
اليونان	8.1	15.5	76.4
المملكة المتحدة	5.3	82.9	11.8

Source : Artis, op.cit, p.107.

المبحث الخامس: الدروس المستقاة من التجربة الأوروبية لفائدة الاتحاد النقدي الخليجي

قبل الخوض في استقراء بعض الدروس والعبر المستفادة من التجربة التكاملية الأوروبية سنحاول في العنصر الأول الإشارة إلى بعض نقاط الاختلاف بين التجربة الاندماجية الأوروبية وتجارب التكامل في الدول النامية، والتي منها تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهذا فيما يتعلق بقضية التكامل النقدي.

1. أهم نقاط التباين بين التجربة التكاملية الأوروبية وتجارب التكامل في الدول النامية

إن التباين بين التجريبتين هو نابع أساسا من اختلاف المجموعتين في مراحل تطورها ومعدلات نموها الاقتصادي وطبيعة أسواقهما، ومن أهم تلك الاختلافات، يمكن أن نسرد ما يلي:

أ. إن الغايات المتوخاة من وراء التكامل النقدي في التجربة الأوروبية هو إزالة المعوقات النقدية والإدارية التي تحد من حركة السلع وعناصر الإنتاج، وهذا لتوسيع حجم تجارتها البينية. أما هدف التكامل النقدي بين الدول النامية فينصب منذ البداية على توفير الظروف النقدية والاقتصادية المناسبة لها لتسريع النمو الاقتصادي وزيادة حجم الاستثمارات وتطوير الهياكل الإنتاجية فضلا عن تيسير تبادل المنتجات فيما بينها.

ب. تتكبد كلتا المجموعتين تكاليف من جراء تنازلهما عن سيادتهما النقدية والمالية، لكن هذه التكاليف تختلف في شدتها باختلاف أهمية كل من هاتين السياستين على صعيد تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية في الاستخدام الكامل واستقرار الأسعار والنمو وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، ونظرا إلى أهمية كل من هاتين السياستين في تحقيق هذه الأهداف في حال الاتحاد الأوروبي فإن فقدانها يترتب عليه تكاليف أكبر مما هو عليه الحال عند فقدان هذه الأدوات في الدول النامية التي تتصف بتواضع أهمية هذه الأدوات في تحقيق هذه الأهداف المذكورة¹.

ج. إن المكاسب التي تجنيها الدول الأوروبية هي أكثر من الفوائد التي تحصل عليها الدول النامية في بداية الدخول إلى الوحدة النقدية، وذلك لارتفاع مستويات التنمية والكفاءة في استخدام الموارد الإقليمية، إلا أن المكاسب التي تحصل عليها الدول النامية ستعاضد مع تطور التجربة التكاملية.

د. إن كلتا المجموعتين تتشابهان في كونهما لا يستطيعان الانتقال مباشرة إلى التكامل النقدي الكامل الذي يتمثل في إيجاد عملة مشتركة وسلطة نقدية ومالية موحدة، نظرا إلى تباين الدول المكونة للوحدة النقدية من حيث الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية فيها، ولذا تصبح الصيغة غير المباشرة

¹ هجيل، المرجع السابق، ص ص 124-125.

للتكامل النقدي عموما هي الصيغة المتبعة في الوصول إلى التكامل النقدي الكامل، وذلك من خلال مراحل التكامل النقدي الجزئي¹.

2. الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي

وفي إطار الإجابة عن السؤال التالي: هل يمكن لتجربة مجلس التعاون الخليجي أن تستفيد من التجربة التكاملية الأوروبية ؟ ظهرت وجهتي نظر متباينتين:

الأولى: تميل إلى الاعتقاد وعلى ضوء الظروف الموضوعية والذاتية التي تسود دول مجلس التعاون وعلى ضوء النتائج التي حققتها التجربة الأوروبية خلال مسيرتها التي فاقت خمسة عقود فليس لأوربا ما تقدمه للتجربة الخليجية.

الثانية: تعاملت مع التجربة الأوروبية بشيء من المغالاة والانبهار مما حققته، وحاولت أن تفرض طرحها وتصورها بضرورة محاكاة بل وتقليد التجربة في جميع جزئياته.

وبشكل عام، فتلك الوجهتين تمثلان طرفي نقيض، فلا وجهة النظر التي تحاول أن تلغي إمكانية استقاء بعض الدروس من التجربة الأوروبية صائبة، ولا وجهة النظر الأخرى التي تدعو إلى التقليد الأعمى للتجربة صحيحة كذلك. لكن إذا تم الأخذ في الاعتبار العوامل الموضوعية والسياسات التاريخية للتجربة الأوروبية، فيمكن عندئذ الاستفادة من بعض الدروس، والتي يمكن أن نلخصها في العناصر التالية:

- التعامل مع الاختلالات الهيكلية

قبل أن تبدأ الدول الأوروبية مسيرتها التكاملية حاولت إعادة ترتيب بيوتها الداخلية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، والتي تركت اختلالات هيكلية خطيرة انعكست سلبا على موازين مدفوعاتها. وقد كان لقيام منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي ومشروع مارشال أثرهما الواضح في إعادة بناء

¹ المرجع نفسه، ص ص 125-126.

الهياكل الإنتاجية وفي تحقيق الإقلاع الاقتصادي الحقيقي. كما ساهم إنشاء اتحاد المدفوعات الأوروبي في استعادة العملات الأوروبية قابليتها للتحويل. وعليه فإن الدرس الأساسي الذي يجب أن تستفيد منه تجربة مجلس التعاون الخليجي هو أن يسبق عملية التكامل الاقتصادي، والذي صاغت الدول الأوروبية أسسه، مرحلة "تنمية تكاملية" توفر أساسا داخليا صلبا للتكامل وتحقيق التشابك الاقتصادي الحقيقي، وتؤهلها للنهوض بأعباء التكامل ليصبح **تكاملا إنمائيا**، وبهذا ذلك تنتقل إلى **مرحلة الاندماج الاقتصادي التام**. وتفصيل هذه المراحل كما صاغها الاقتصادي العربي الكبير محمود الإمام هو كما يلي¹:

أ. **مرحلة التنمية التكاملية**: في هذه المرحلة تبدأ من المفردة الأساسية وهي القطر، ومن الهدف الرئيسي وهو التنمية، وتتم ذلك من خلال إتباع منهج وظيفي تشمل الجوانب التالية: (1) الاهتمام بالبعد السياسي القطري، بالتعاون على بناء سلطات قطرية وطنية مؤمنة بضرورة القضاء على أوضاع التخلف، وقادرة على تحقيق مطالب مختلف فئات الشعب والشرط اللازم لذلك هو سيادة الديمقراطية. (2) ضرورة ترشيد القرار السياسي والتفاهم على حل الخلافات وإنشاء الآليات الإقليمية اللازمة لذلك. (3) رفع كفاءة الأجهزة التنفيذية وإنشاء المؤسسات والنظم الإدارية القطرية القادرة على إدارة شؤون التنمية.

ب. **مرحلة التكامل الإنمائي**. يتجاوز مفهوم التكامل الإنمائي المفهوم الاقتصادي الضيق القائم على التكامل الإنتاجي الذي يتخذ في بعض صيغه إقامة مشروعات مشتركة واهم إجراءات هذه المرحلة تتمثل في: (1) تعميق الممارسات الديمقراطية والانتقال بها من الأطر القطرية إلى المستوى الإقليمي والعمل على تكريس الإرادة المجتمعية لتحقيق التكامل، بما فيها الإرادة السياسية. (2) ضرورة التخطيط التنموي المشترك بغرض إعداد المؤشرات اللازمة لتوجيه الخطط القطرية نحو تعزيز التشابك الاقتصادي الإقليمي. (3) تكثيف وتعميق التعاون الوظيفي. (4) استكمال مقومات السوق المشتركة وتنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية.

ج. **مرحلة التكامل التام**. وفيها يصل التكامل الإقليمي إلى غايته، بحيث تتحول الكيانات القطرية إلى كيان موحد، بدءا بالوحدة الاقتصادية التي تعني إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي، تسود فيه سياسات

¹ الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، المرجع السابق، ص 665.

موحدة وعملة واحدة، وما يلزم ذلك من بناء المؤسسات المسؤولة عن صياغة السياسات بما فيها السياسة النقدية.

- إتباع مبدأ التدرج والمرحلية في التكامل

اتبعت دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية خلال مسيرتها الاندماجية التي فاقت الخمسين سنة منهج التدرج، وهذا من خلال تتبعها للتسلسل المرحلي لنظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي، التي صاغها الاقتصادي بيلا بلاسا. فقد انتقلت الدول الأوروبية من مرحلة منطقة التجارة الحرة إلى اتحاد جمركي فسوق أوروبية مشتركة ثم اتحاد اقتصادي ونقدي. وقد اتسمت عملية التنفيذ بنوع من الصرامة والواقعية، فلا يتم الانتقال من مرحلة إلى أخرى حتى يتم الوفاء بجميع متطلبات المرحلة. وقد وضع لكل مرحلة تكاملية برنامج زمني مدروس وكاف لتحقيقها، يراعى فيه الظروف الاقتصادية لكل بلد عضو، والانعكاسات التي قد تنجر عن سياسات تلك المرحلة على بعض الدول الأعضاء، كما يتم فيها البحث عن الوسائل والآليات اللازمة لمواجهتها، ولم تقم على عجل وتحت تأثير العاطفة المسيحية. فالوحدة الاقتصادية هي عملية بناء متكامل ينطلق من الجزء إلى الكل، يؤسس لها عبر خطوات تراكمية مدروسة، تدفع كل خطوة باتجاه الخطوات الأخرى.

وبهذا فالتجربة الأوروبية قامت على أسس علمية مدروسة وعلى برغماتية واقعية، وليس عن طريق القفز على الواقع وحرق المراحل، أو على أساس اندفاعات عاطفية وحماسية، أو بناء على هواجس أمنية إقليمية كحال تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وباقي تجارب التكامل العربية، سواء الإقليمية كجامعة الدول العربية، أو شبه الإقليمية كاتحاد المغرب العربي.

لقد وجه العديد من الاقتصاديين والمهتمين بالشأن الاقتصادي الخليجي انتقادات واسعة لقرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون بالمضي قدما نحو مرحلة الاتحاد النقدي، وقد اعتبروا أن ذلك سابق لأوانه، فدول المجلس لم تنتهي بعد من إجراءات الاتحاد الجمركي بالرغم من إطلاقه عام 2003، هذا فضلا عن مرحلة السوق الخليجية المشتركة. إلا أن هذا الانتقاد قد لا يكون مبررا عند البعض باعتبار أن منهج مجلس التعاون في التكامل هو ليس الالتزام الصارم بالتدرج المرحلي لنظرية التكامل،

بل هو تنفيذ الإجراءات التي تتلاءم مع الظروف الاقتصادية لدول المجلس، فمثلا قامت دول المجلس بعملية تثبيت عملاتها تجاه الدولار وهو أحد إجراءات مرحلة الاتحاد النقدي، وفي ذات الوقت قامت بعملية تحرير العملة ورأس المال فيما بينها وهو من إجراءات السوق المشتركة. ولذلك من بين مقتضيات تسمية دول الخليج لمنظمتهم الإقليمية "مجلس التعاون" وليس "مجلس التكامل"، لأن من مقتضيات التكامل هو الالتزام بالترتيب التسلسلي لأشكال التكامل الاقتصادي. والخلاصة هي أن تحقيق التكامل النقدي الخليجي هو مشروع طويل الأمد يجري انجازه بالتدرج، خطوة خطوة، وعن طريق التراكم.

- تفصيل مراحل التكامل

ما يلاحظ على التجربة الأوروبية هو أن اتفاقات التكامل فيها هي اتفاقات إطارية (Framework Agreements) تركز على تفاصيل المراحل الأولى، وتؤسس للمراحل التالية حتى إذا أنجزت مرحلة صيغت اتفاقية تفصل تالياتها وفقا لما تم انجازه وفي ضوء التطورات النظرية والعملية للفكر التكاملي¹. ولتفصيل مهام المراحل الآتية أهمية في اتخاذ القرارات بشأن إنجازها ومعرفة متطلباتها، فقد أوضحت معاهدة روما في حوالي 250 مادة التزامات الدول الأعضاء وكيفية اتخاذ قرارات مشمولة بالنفاد. وأهم ما يميز الاتفاقات الخليجية هو اقتضاها والتخوف من فتح باب إعادة التفاوض من نكوص البعض عن الاستمرار في الترتيبات القائمة كما لا تنطوي على أدوات الالتزام الكافية لتحقيقها، ولأدل على ذلك أن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم المصادقة عليها في عام 1981 شهدت تعديلا واحدا في عام 2001، أما فيما يخص النظام الأساسي فلم تطرأ عليه أي تعديلات لحد الساعة بالرغم من التطورات الكبيرة التي شهدتها الساحة الإقليمية والدولية.

فمثلا كانت معاهدة روما معاهدة إطارية تحدد معالم الجماعة وتفاصيل مراحل التكامل الأولى ولذلك تعرضت إلى عدد من التغيرات مع التطور في مراحل التكامل والعضوية. وأدخلت بعض التعديلات بقرارات من المجلس، بينما أعيدت صياغة المعاهدة في لحظات حاسمة من التطور كما

¹ الإمام، المرجع نفسه، ص 581.

أُلحقت بها بروتوكولات كانت تقتضي تصديقا من الدول، إلا أن الجماعة الأوروبية راعت المرونة بالنسبة لتهيئة أوضاع بعض الدول الأعضاء لتنفيذ ما تتضمنه المعاهدات الجديدة. ويلخص الجدول الموالي أهم التعديلات التي أدخلت على المعاهدة.

الجدول رقم 47: معاهدة روما وأهم المعاهدات المعدلة لها.

المعاهدة	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع	تاريخ النفاذ
معاهدتا إنشاء الجماعة الاقتصادية واليوراتوم	روما	1957.03.25	1958.01.01
إنشاء مؤسسات موحدة للجماعات الثلاث (معاهدة الدمج)	بروكسل	1965.04.03	1967.07.01
معاهدة خاصة بالموازنة من التمويل الذاتي	بروكسل	1970.04.22	1971.01.01
معاهدة الموازنة الثانية	بروكسل	1975.07.22	1977.06.01
قرار البرلمان بتسمية الجماعات "الجماعة الأوروبية"	ستراسبورغ	1978.02.16	1978.02.16
القانون الموحد بإنشاء السوق الداخلية	لاهاي	1986.02.28	1987.07.01
اتفاقية شنغن لحرية تنقل الأشخاص	شنغن	1985.06.14	1995.03.26
ميثاق شنغن لحرية تنقل الأشخاص	شنغن	1990.06.19	1995.03.26
معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت)	ماستريخت	1992.02.07	1993.11.01
معاهدة أمستردام	أمستردام	1997.06.17	1999.05.01
معاهدة نيس بقواعد توسع عضوية الاتحاد الأوروبي	نيس	2001.02.26	2003.02.01
مسودة الدستور الأوروبي	تسالونيكى	2003.06.21	جاري مناقشته

المصدر: الإمام، المرجع نفسه، ص 535.

– طبيعة المؤسسات التكاملية والصفة اللازمة لقراراتها

إن أهم ما يميز المؤسسات التكاملية الأوروبية هو صفة "فوق القومية"، فالحكمة الأوروبية مثلاً تعتبر قراراتها ذات أفضلية على القرارات الوطنية، كما أن وجود البرلمان الأوروبي الذي يضفي الشرعية على مساعي الجماعة الأوروبية وجهودها يعد هو الآخر نموذجاً لهذه الصفة.

وبحسب ما توصل إليه الباحث يوسف حمد الابراهيم، وزير التربية والتعليم العالي الكويتي سابقاً، فقد مكنت الصلاحيات التي أعطيت لأجهزة السوق الأوروبية المشتركة فوق السلطات القطرية للدول الأعضاء من المضي قدماً نحو الوحدة الاقتصادية، كما يرى أن سلطات الهيئات فوق

القومية يجب أن تزيد مع تطور مراحل التكامل الاقتصادي، أي بعبارة أخرى أن الدول الأعضاء يجب أن تقوم بتقديم تنازلات أكبر لتطوير التكامل حتى تصل في النهاية للوحدة¹.

وتلعب الصفة فوق القومية دورا حاسما في التزام الدول الأعضاء بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه من قرارات والتزامات إقليمية. وقد تم تعزيز ذلك بمجموعة من القوانين والتشريعات فمثلا فقد كان من الشروط الأساسية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بحسب توصيات قمة كوبنهاغن في عام 1993 هو الالتزام بالتعهدات والقرارات خاصة ما يتعلق منها بتحقيق أهداف الاتحاد الاقتصادي والنقدي².

والأكثر من ذلك، تقوم الجماعة الأوروبية بفرض عقوبات على الدول التي لا تلتزم بهذه القرارات، فهناك ميثاق يعرف باسم ميثاق الاستقرار والنمو، الذي يلزم الدول الأعضاء في منطقة اليورو بالمحافظة على تحقيق شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية، وفي حالة عدم الالتزام تتحمل الدولة عقوبة تصل إلى 0.5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي³.

وفي مقابل هذه الإلزامية يسمح نظام اتخاذ القرارات في الجماعة الأوروبية، بنقل قرار التكامل من مستوى التجمع التكاملي إلى مستوى الدولة الراغبة فيه، إذا كان ذلك محققا للأهداف المرجوة، تقوم برسم سياساتها الوطنية للتكامل، وتكتفي أجهزة الاتحاد بمتابعتها ومحاسبتها عن التقصير فيها، ويعرف هذا بمبدأ التفويض (Subsidiary Principle).

وعلى عكس التجربة الأوروبية فإن الصفة فوق القومية تكاد تكون غائبة تماما في حال التجارب العربية - والتي منها مجلس التعاون الخليجي-، مما يقود ذلك إلى الاعتقاد بأن السلطات القطرية هي السائدة على السلطات فوق القومية⁴. أضف إلى ذلك، أن السلطة في بلدان مجلس

¹ د. يوسف حمد الابراهيم، "الدور الاقتصادي للدولة ومستقبل التعاون الاقتصادي بين دول الخليج العربية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 16، (ديسمبر 2000)، ص 143.

² René Weber et Gunther Taube, "L'Estonie s'achemine vers l'UE", *Finance et Développement*, no.3, vol.37, (Sept 2000), p.29.

³ ميثاق تحقيق الاستقرار والنمو يتكون من لائحتين تنظيميتين وقرار، وافق عليهما المجلس الأوروبي ليشكلا أساسا لإطار المالية العامة في اتفاقية ماستريخت، وهو يجمع بين الانضباط والمرونة من خلال مطالبة البلدان بالوصول إلى أوضاع للمالية العامة "قريبة من التوازن أو محققة فائض" في الأجل المتوسط والحفاظ على العجز الفعلي دون نسبة 03 في المائة من الناتج المحلي ماعدا في حالات حدوث صدمات ضخمة معتادة. وتقدم الدول الأعضاء خططا سنوية للمالية العامة في الأجل المتوسط، ويطلع المجلس آراءه بخصوصها ويقدم إذا لزم الأمر إنذارات مبكرة ثم إذا تطور الأمر فرض عقوبات مالية على الدولة أو تحويل العقوبات إلى غرامات بعد سنتين. أنظر في ذلك: أنتوني آنييت، و ألبرت جيجر، "أوروبا تسعى إلى ضبط المالية العامة" مجلة التمويل والتنمية، العدد 02، المجلد 41، (يونيو 2004)، ص 22.

⁴ عدنان شوكت شومان، "العمل الاقتصادي العربي المشترك والتحديات الإقليمية الدولية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 234، (1998/8)، ص 82.

التعاون الخليجي هي سلطة بيد شخص أو قبيلة أو عائلة، وهذا الوضع يقود إلى حالة عدم الاستقرار في هذه البلدان، مما يجعل احتمال عملية استمرار المساعي التكاملية أمرا مشكوكا فيه. وعلى العكس من ذلك، فإن وجود السلطة بيد الدولة ومؤسساتها في بلدان المجموعة الأوروبية أدى إلى استمرار عملية التكامل والوحدة. ومما سبق ذكره، فإن أهم درس تستخلصه دول المجلس في هذا الإطار هو أن تعيد صياغة صلاحيات الهيئات فوق القومية كالأمانة العامة ومجلس الوزراء بقدر ما يمكنها من ممارسة دور أكبر تأثيرا في الماضي قدما نحو مراحل أعلى من التكامل بين دول المجلس.

- دور الإرادة المجتمعية في تحقيق التكامل

من بين عوائق مشروع التكامل هو معارضة ومقاومة فئات أصحاب المصالح. وحتى تتمكن الدول الراغبة في الاندماج من القضاء على الضغوطات الشعبية الداخلية يجب خلق أطر وفضاءات تجمع بين فئات المصالح على المستوى الإقليمي، وهو ما يساعد على زيادة الوعي بأهمية التكامل وما يقتضيه من عمل وجهد يشارك فيه الجميع دون استثناء. وهنا نجد أن تجربة جماعة الفحم والصلب الأوروبية كانت سباقة إلى ذلك من خلال:

أولا. إنشاء جمعية برلمانية تحولت في إطار الجماعات الأوروبية إلى برلمان تم اختياره بالتعيين من جانب البرلمانات الوطنية، كما أشرنا إليه في عناصر سابقة؛

ثانيا. أن التجربة الأوروبية سمحت بإفساح مجال أكبر لمشاركة العديد من التشكيلات الشعبية كرجال الأعمال، والعمال، والمستهلكين في اتخاذ القرارات ذات الطبيعة الاقتصادية، ودفعها إلى الاهتمام بقضايا التكامل الإقليمي، بحيث أصبح دورها يتجاوز تقديم الرأي الاستشاري.

كما تتركز المشاركة الشعبية في استفتاءاتها على اتفاقات التكامل وتعديلاتها كما تكرر حدوثه في حال التجربة الأوروبية من فكرة الانضمام إلى التكتل، وانتهاء بالانضمام إلى عملة موحدة. وما يميز التجربة الأوروبية هو احترامها المطلق لإرادة شعوبها، ولأدل على ذلك ما حدث في النرويج عندما رفض الشعب النرويجي الانضمام إلى اليورو للمرة الثانية في آخر أوت 2000.

كما يمكن للحكومات أو الأنظمة الأوروبية أن تلغي بعض من التزاماتها تجاه الوحدة الأوروبية أو تنسحب منها دون موافقة من شعوبها. ولقد حدث العكس تماما في حال تجربة مجلس التعاون الخليجي في حادثتين مهمتين، الأولى لما قررت سلطنة عمان الانسحاب من مشروع الوحدة النقدية، والثانية لما أعلنت الإمارات العربية المتحدة كذلك نيتها في الانسحاب من ذات المشروع بعد تحفظها على قرار تعيين الرياض كمقر للبنك المركزي الخليجي، وفي الحالتين لم يستشر البلدين شعوبهما بالرغم من أهمية القرارين. ومن خلال تتبع لمسيرة مجلس التعاون نجد أن دور الشعوب الخليجية كان مغيبا أو على الأقل محدودا.

- آلية لتوزيع المكاسب والخسائر وكذا التصويت

لقد قامت التجربة الأوروبية على فكرة توزيع المنافع بين جميع الدول الأعضاء، إلا أن تلك المنافع وزعت بشكل نسبي ومتفاوت، إلا أنه يراعى فيه حجم الدولة ومركزها الاقتصادي والتجاري، كما أن الخسائر المترتبة عن التكامل توزع بصورة نسبية بين الدول الأعضاء. كما قام التصويت في الدول الأوروبية من خلال إعطاء أوزان نسبية لها تأخذ في الحسبان حجم البلد وعدد سكانه وقوته الاقتصادية ومؤشرات أخرى. وحتى لا يكون لدولة عظمى مثل ألمانيا صوتا واحدا مثل دولة صغيرة أخرى مثل اليونان، خاصة إذا ما تعلق الأمر بقضايا مصيرية تخص الاتحاد الأوروبي، ولذلك كانت القرارات يتم اتخاذها بالأغلبية المرححة وليس بالأغلبية المطلقة، وقد حقق هذا المنهج درجة عالية من التناغم والتوازن. أما في حال فيها تجربة مجلس التعاون الخليجي، بل عمل بمبدأ الصوت الواحد لكل دولة فيما يخص المسائل الموضوعية، بغض النظر عن حجمها أو وزنها الاقتصادي¹.

- منح الفرصة للدول خارج النظام

¹ المادة الثالثة عشرة، النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، (ملحق).

لقد حاولت التجربة الأوروبية العمل على تحديد الأهداف والجدول الزمني لكل مرحلة من مراحل التكامل، وكانت هناك حرية مطلقة للدول الراغبة في الانضمام، وهذا عندما تكون ظروفها مهيئة لذلك، إلا أنها تقوم بتقديم حوافز حتى تقنع الدول الخارجة عن النظام بالانضمام. لذلك نجد أن الاتحاد الأوروبي قد شهد العديد من التوسعات (الجدول الموالي يوضح تلك التوسعات).

ولذلك من الدروس المهمة المستفادة من التجربة الأوروبية بالنسبة لمجلس التعاون هو صياغة نظام لمعالجة ووضع الدول التي تريد أن تتمهل أو تنتظر بعض الوقت حتى تنظم للتكتل وهذا لضمان عدم تأثيرها أو تأثرها سلبا بعد الانضمام.

الجدول رقم 48: التوسعات التي شهدتها الاتحاد الأوروبي.

التاريخ	الدول المنظمة
1951.04.18	فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ تؤسس جماعة الفحم والصلب الأوروبية
1967.07.01	اندماج جماعة الفحم والصلب والمجموعة الاقتصادية لتكوين المجموعة الأوروبية
1973.01.01	انضمام الدانمرك، بريطانيا، وإيرلندا للجماعة الأوروبية.
1986.01.01	انضمام اسبانيا والبرتغال للوحدة، ليصبح العدد 12 بلدا.
1981.01.01	انضمام اليونان.
1995.01.01	انضمام كل من النمسا فنلندا والسويد ليصبح العدد 15 دولة أوروبية
2003.09.13	انضمام عشرة دول أوروبية وهي بولونيا، المجر، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، ليتوانيا، ليتوانيا، استونيا، قبرص، مالطا.
2007.01.01	انضمام رومانيا، بلغاريا.

المصدر: من إعداد الباحث.

– إعادة النظر في المنهج التكاملي المتبع

لعل من أهم الدروس المستقاة من التجربة الاندماجية الأوروبية أن إثراء الفكر التكاملي الخليجي لا يتأتى عن طريق النقل أو المحاكاة أو الاقتباس من تلك التجربة بصورة غير واقعية. فالتكامل الأوروبي يستحيل تكرار نمطه لأن السياقات التاريخية والظروف الاجتماعية ودرجة التطور الاقتصادي القائم فيما بين الدول الأوروبية يختلف عنها في الدول الخليجية. وبالتالي فقد كان من الطبيعي والمنطقي أن تفرز منهج وآلية خاصة للتكامل تتناسب مع تلك السياقات والظروف. فمن الأسباب الرئيسية لنجاح التجمع الأوروبي هو انطلاقه من منطلق علمي مدروس وعقلاني، ثم مواصلته التطوير العلمي والتأصيل النظري وفقا لتطور التجربة. أي بعبارة أخرى، أن العوامل الداخلية والذاتية لعبت دورا حاسما في ذلك النجاح.

– العمل على نشر الديمقراطية

سبب النجاح الأساسي في التجربة الأوروبية هو توافر **عنصر الديمقراطية**، فقد اقتضت عملية التكامل منذ البداية على الدول الديمقراطية فقط، ولم يسمح للدول الأخرى بالانخراط فيها إلا بعد نجاح عملية التحول الديمقراطي، فالديمقراطية هي التي سمحت بالتدرج وإقامة بنية مؤسساتية قوية وآلية مناسبة لاتخاذ القرارات، وضبطت إيقاع العملية التكاملية وسرعتها بمدى قدرة شعوبها على التحمل وهضم عملية الاندماج الصعبة في كيان واحد. كما تجدر الإشارة إلى أنه تكريسا لهذا المبدأ فقد تم الاتفاق في عام 1993 على ما يسمى بمعايير كوبنهاغن، وهي معايير وضعها المجلس الأوروبي أمام الدول الراغبة في الانضمام، وما يهمنا هنا هو المعيار المتعلق بضرورة وجود مؤسسات مستقرة تضمن وجود حكومة ديمقراطية، وتحقيق دولة القانون، وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات¹.

– ضرورة وجود دولة أو دول ريادية تقود عملية التكامل

برأي العديد من المحللين والمهتمين بقضايا التكامل الاقتصادي والنقدي أن إنشاء عملية اليورو كعملة قوية يرجع بشكل أساسي إلى الدور الحاسم الذي لعبته ألمانيا في ذلك. وهذا باعتبارها

¹ Weber et Taube, op.cit p.29.

الاقتصاد الأول في أوروبا، فضلا عن السمات القوية التي يتصف بها البنك المركزي الألماني (Bundesbank). ولذلك اعتبر كنموذج عند إنشاء البنك المركزي الأوروبي، وكان قد استخدم المارك في ظل النظام النقدي الأوروبي كعملة تثبيت تجاه العملات الأوروبية الأخرى، وهذا لتحقيق هدف السياسة النقدية المتمثل في مكافحة التضخم.

وفي اعتقادنا، وبناء على المقومات الاقتصادية والسياسية والديمقراطية التي تحوزها السعودية، تعتبر هذه الأخيرة هي الأكثر ترشيحا للعب دور ريادة مشروع الاتحاد النقدي الخليجي، وهذا خاصة بعد أن تم اختيار مقر البنك المركزي الخليجي بالرياض، وتعيين مؤخرًا محافظ مؤسسة النقد السعودي الدكتور محمد الجاسر كرئيس للمجلس النقدي الخليجي (نواة البنك المركزي الخليجي).

- من أهم دروس التكامل النقدي الأوروبي أن هذا الأخير لم يشكل منطقة عملة مثلى قبيل إطلاق عملة اليورو بسبب عدم استيفائه بعض شروطها، إلا أن إسهامات فكرية جديدة جاءت تحت مسمى "الطابع الداخلي لمنطقة العملة المثلى"، أي أنه يمكن الوفاء بمعايير منطقة عملة مثلى بعد إنشاء الاتحاد النقدي. وبالرغم من وفاء دول المجلس بغالبية معايير منطقة العملة المثلى كما بيناه في ثنايا الفصل الثالث، فبإمكانها أن تستند على نظرية الطابع الداخلي لمنطقة العملة المثلى فيما يخص المعيار الذي لم تستطع الوفاء به وهو معيار التنوع الإنتاجي.

- أن الاتحاد النقدي الأوروبي يساهم في تعزيز المكاسب الصافية للتكامل الاقتصادي فبحسب أدبيات نظرية الطابع الداخلي لمنطقة العملة المثلى أن التكامل النقدي يعزز التكامل الاقتصادي من عدة جوانب مثل زيادة شفافية الأسعار، وزيادة تدفقات حجم التجارة البينية. وبالنسبة لتجربة مجلس التعاون الخليجي، فقد أثبتنا في الفصل الرابع أن المكاسب المحتملة لإقامة التكامل النقدي الخليجي تفوق بكثير التكاليف الناجمة عنه، ووضحنا أن هناك مكاسب مباشرة يتم تحقيقها على المدى القصير مثل إلغاء تكاليف المعاملات والتخلص من مخاطر أسعار الصرف والمحافظة على استقرار مؤشرات كل من السياسة النقدية والمالية، ومكاسب غير مباشرة تكون على المدى الطويل مثل توسيع حجم التجارة البينية وزيادة حجم التدفقات الاستثمارية وتحقيق الشفافية السعرية ورفع كفاءة رأس المال.

- أن الاتحاد النقدي يمكن قيامه في غياب توحيد سياسي أو على الأقل قبل مرحلة الاتحاد السياسي. وعليه، وكون الدول النامية ومنها دول المجلس تتحسس كثيرا من موضوع السيادة الوطنية وقضية فقدان بعض صلاحياتها السياسية، فسيكون من مصلحة دول المجلس المضي قدما نحو إنشاء اتحاد نقدي دون أن يرتبط ذلك بضرورة توحيد سياسي، إلا أن هناك ربما من يقول أنه حتى إقامة اتحاد نقدي يتضمن التخلي عن جزء هام من مكونات السيادة الوطنية وهو التنازل عن السياسة النقدية القطرية لصالح هيئة نقدية فوق قومية.

- **ضمان استقلالية البنك المركزي الخليجي:** دلت التجربة الأوروبية عن حقيقة مهمة، وهي أن ضمان نجاح الاتحاد النقدي في محاربة التضخم يجب أن يمنح البنك المركزي الموحد استقلالا حقيقيا مع مسؤوليات قانونية لتكريس السياسة النقدية للحفاظ على استقرار مستوى الأسعار.

- ما أظهرته الأزمة النقدية التي تعرض لها النظام النقدي الأوروبي عام 1992/1993 من أن نظاما نقديا مستقرا، وبالتالي عملة واحدة يتطلب إرادة سياسية لتوجيه السياسات النقدية والمالية نحو ذلك الهدف الأوروبي، وليس نحو أهداف قطرية صرفة. فمن خلال تحسين التنسيق بين سياساتها النقدية القطرية نجح النظام النقدي الأوروبي في تضيق الفروقات التضخمية بين البلدان الأوروبية الأعضاء، مما أدى إلى الحد من عدم الاستقرار في سعر الصرف، كما أفصحت تلك الأزمات عن ازدياد الحاجة إلى أن يتحرك التجمع الأوروبي نحو اتحاد نقدي¹.

- أن من بين الشروط المسبقة لدخول الدول الأوروبية إلى الاتحاد النقدي هو ضرورة الوفاء بمعايير ماستريخت وكذلك معايير كوبنهاغن. وبالنسبة لحال مجلس التعاون الخليجي، فقد استوفت تقريبا جميع معايير التقارب الاقتصادي، باستثناء معدل التضخم الذي لم تستطع قطر والإمارات الوفاء به، وكذلك معيار نظام ربط سعر الصرف، والذي ينص على تثبيت جميع عملات دول المجلس بالدولار الأمريكي، وقد خالفت الكويت هذه القاعدة عندما تحولت إلى ربط سعر صرف عملتها بسلة عملات.

¹ عبد المنعم، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، المرجع السابق، ص 159.

أما فيما يخص معايير كونهما كن، والتي تقر بضرورة وجود مؤسسات ديمقراطية مستقرة تضمن حماية الحريات الفردية وحقوق الإنسان وفرض سيادة دولة القانون. وما يلاحظ على دساتير دول المجلس أنها تخلو وتفتقد لمظاهر الديمقراطية، بالرغم من وجود مجالس للشورى ومجالس نيابية، إلا أنها بحسب المتبعين لا تطرح مفهوم الديمقراطية النيابية وفقاً لتعريفها في الفكر الغربي فأعضاء الهيئات التشريعية يتم تعيينهم وليس انتخابهم من طرف الشعب. وربما التجربة الوحيدة الرائدة في دول المجلس لحد الساعة هي تجربة مجلس الأمة الكويتي، إلا أنها مازالت هشة وفتية، ففي العديد من المرات يلجأ أمير الكويت إلى حل المجلس بسبب طلبات النواب المتكررة بمساءلة أعضاء الجهاز التنفيذي.

- أن من العوامل الأساسية لنجاح تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي بشكل عام وتجربة اليورو بشكل أخص هو الاستناد إلى المصلحة الجماعية المشتركة، وليس إلى عوامل اللغة والموروث التاريخي والانتروبولوجي مثلما يتصور في دول المجلس، فدول الاتحاد الأوروبي تسودها لغات متعددة وعرقيات متنوعة، وتدين بمذاهب متباينة ومتباعدة في الفهم وحتى في القواعد العقائدية والتشريعية، وإن كان غالبتها يتخندق تحت مسمى الديانة المسيحية.

وفي اعتقادنا أن من بين الأسباب التي تقف وراء تواضع منجزات التكامل الاقتصادي والنقدي الخليجي والعربي هو قيامه على أساس تماثل القيم الثقافية والحضارية وحتى الجغرافية وتوحد المصير التاريخي، في حين أهمل بالكلية مفهوم المصلحة الإقليمية المشتركة الخليجية. إلا أن هذا الطرح لا يعني بالته تغيب الدور الذي يمثله التقارب والتجانس القيمي والحضاري والجغرافي، فهو بحسب منظر العلاقات الدولية المرموق كارل دويتش من المؤشرات المهمة في تحقيق التكامل بين مجموعة من الدول¹.

وهناك العديد من المصوغات التي تفرض على دول المجلس تفضيل المصلحة الجماعية المشتركة، منها الفشل الذريع الذي منيت به الدولة القطرية الخليجية في الجواب عن معضلات التنمية

¹ كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد شعبان (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983)، ص 267.

الاقتصادية، إضافة إلى الوطأة الشديدة للتحديات الجديدة لظاهرة العولمة الاقتصادية والمالية ولعل أكبر دليل على ذلك ما تعرضت له مؤخرا إمارة دبي من أزمة مالية مكبلة. فدول مجلس التعاون مطالبة اليوم قبل أي وقت مضى إلى ضرورة تكوين رؤية تكاملية تنموية تقوم على أساس المزج بين أهداف التنمية المحلية واعتبارات التكامل على المستوى الخليجي.

- بحسب معاهدة روما التأسيسية للجماعة الاقتصادية الأوروبية والمعاهدات المعدلة لها، تبين لنا أن الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي هو نادي منفتح على جميع الدول الأوروبية حتى تلك المحسوبة على العالم الإسلامي، ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وتركيا¹. أما فيما يخص حال مجلس التعاون فهو منظمة منغلقة على نفسها، فحسب المادة الخامسة من النظام الأساسي يقتصر دول المجلس على ست دول، " يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ 1981.02.04"².

إلا أنه من خلال التمعن الدقيق في ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي نرى أن إنشاء هذا الأخير جاء ليصب في مصلحة التكامل الاقتصادي العربي المشترك، فقد جاء في ديباجة النظام الأساسي ما يلي: "...واقترنا أن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها غنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية... وتماشيا مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى... وافقت فيما بينها على ما يلي:..."³. ومع ذلك ينبغي على دول المجلس الإسراع في تعديل النظام الأساسي للسماح بانضمام دول عربية أخرى، على الأقل اليمن والعراق باعتبارهما دولتان مجاورتان لأقطار المجلس، وبالطبع ذلك بعد أن تضع دول المجلس شروطا ومعايير يستوجب على الدولة الراغبة الوفاء بها، وهذا حتى يتم تحقيق التجانس الاقتصادي والنقدي والمالي ولكن هذا لا يعني بالضرورة مطابقتها لتلك المتبعة في حال الاتحاد الأوروبي، بل ينبغي الأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية والاجتماعية العربية.

² تركيا مع دول الاتحاد الأوروبي اتحادا جمركيا وهذا يمثل تقدم جد مهم في مجال التكامل الاقتصادي، وهي الآن تجري مفاوضات مارطونية تشكل من أجل افتكاك العضوية الكاملة.

² المادة الخامسة، النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، المرجع السابق.

³ ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي.

تجدر الإشارة هذا المضمار، أن هناك محادثات ومشاورات جارية بخصوص انضمام اليمن إلى منظومة مجلس التعاون الخليجي، وبلا شك ستستفيد الأقطار الخليجية من ذلك بالنظر للمقومات التي يمتلكها اليمن، إذ عنده طفرة سكانية مهمة ويطل على عدد من المنافذ البحرية الإستراتيجية، فضلا عن أن له تاريخ طويل يرجع إلى آلاف سنة، كما أن الانضمام سيشكل إضافة نوعية لمقومات الأمن والاستقرار في منطقة الجزيرة والخليج.

خلاصة الفصل

اتضح لنا من خلال هذا الفصل أن بلوغ الدول الأوروبية إلى مرحلة الاتحاد النقدي التام كان نتيجة حتمية لعمل متواصل ومدرّوس ومتأني وبرغماتي، وكثمرة لمراحل تكاملية تطويرية متعددة كانت بداياتها بإنشاء نظام للمدفوعات الأوروبي، وقد أحدثت الأزمات النقدية التي وقعت في بداية السبعينات خاصة بعد تحلي الولايات المتحدة الأمريكية على قاعدة تحويل الدولار إلى ذهب الأثر البالغ في تطور المسيرة النقدية للدول الأوروبية، فقد قامت بتبني نظام نقدي بعد أن أثبت نظام الشعبان داخل النفق فشله وعدم مقدرته على تحقيق الاستقرار النقدي المنشود.

وكان من بين المحطات والمنعطفات المهمة في مسيرة التكامل النقدي الأوروبي هو التوقيع على اتفاق ماستريخت في 1992، والذي تم فيه وضع برنامج زمني للوصول إلى عملة موحدة يتم تنفيذه على مراحل متسلسلة، وكان من بين غاياته الأساسية إحداث تقارب مالي ونقدي بين الدول الأعضاء، وهذا حتى يسهل عليها تنسيق سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية، وبالتالي ضمان استقرار العملة الموحدة، وتوجت تلك الجهود بإطلاق عملة اليورو في بداية عام 1999 كما تم وضع الإطار المؤسسي الذي سيقوم بإدارة السياسة النقدية الأوروبية.

وباعتباره التجربة الوحيدة في العالم التي حققت عملة مشتركة وسياسة نقدية موحدة على ارض الواقع، فقد حاولنا أن نستخلص أهم الدروس والعبر المفيدة من نموذج الاتحاد النقدي الأوروبي وهذا لمصلحة مشروع الاتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي، آخذين طبعاً في الحسبان الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياقات التاريخية لكلا التجريبتين.

ويمكن أن نختصر أهم تلك الدروس والعبر في الآتي:

- ضرورة انتهاز دول مجلس التعاون الخليجي مبدأ التدرج في تحقيق مختلف مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي، بمعنى أنه لا يجب الانتقال من مرحلة تكاملية ما إلى مرحلة أخرى دون أن تستكمل جميع متطلباتها وإجراءاتها اللازمة، وأن لا تحاول أن تقفز على المراحل لأن ذلك من شأنه أن يبدد إمكانيات المجلس ويبعده عن الأهداف التي سطرها.

- ضرورة تفصيل كل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، وهذا حتى يسهل على دول مجلس التعاون الوفاء بمتطلباتها واتخاذ القرارات الصائبة بشأنها. وعليه عند الانتهاء من كل مرحلة اندماجية ينبغي على دول المجلس القيام بصياغة اتفاقية مفصلة ومعقدة توضح الخطوات الواجب إتباعها في المرحلة المقبلة وهذا بالأخذ في الحسبان التطورات النظرية والعملية التي تطرأ على الفكر التكاملي.

- القيام بمعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا من خلال البدء بمرحلة التنمية التكاملية والتي ستوفر التشابك الاقتصادي الحقيقي وتضع أرضية صلبة للتكامل المنشود، ثم تنتقل بعد ذلك إلى مرحلة التكامل الإنمائي، لتصل في الأخير إلى مرحلة الاندماج الاقتصادي التام.

- القيام بوضع مؤسسات تكاملية فوق قومية تتمتع باستقلالية كبيرة وتمنح لها صلاحيات واسعة وهذا حتى تستطيع الاضطلاع بمهام التكامل النقدي الجسيمة. ومن أهم هذه المؤسسات نذكر البنك المركزي الخليجي، الذي يعتبر الجهاز الرئيسي المشرف على رسم وتنفيذ السياسة النقدية الخليجية المشتركة، وكذلك الهيئة الإحصائية المشتركة، المكلفة بتوحيد البيانات الإحصائية في دول المجلس وجعلها تتوافق مع المعايير المعمول بها دولياً، وهذا حتى تسهل على المشرفين على مشروع الاتحاد النقدي تقييم الانجازات المحققة واتخاذ القرارات المناسبة.

- ضرورة وجود دولة ريادية أو دول تقود مشروع الاتحاد النقدي الخليجي، كما هو الحال مع ألمانيا بالنسبة لتجربة اليورو. وبناء على المعطيات الاقتصادية والسياسية والديمقراطية لدول مجلس التعاون الخليجي، تعتبر المملكة العربية السعودية في اعتقادنا الدولة الأكثر ترشحا للعب مثل هذا الدور الهام.

- ضرورة إعادة النظر في الإطار النظري والفكري الذي يوصل لعملية التكامل الاقتصادي والنقدي الخليجي. فعلى الرغم من صحة التأصيل النظري الذي تطبقه دول المجلس على تجربتها الرائدة والمستوحى أساسا من التجربة التكاملية الأوروبية، إلا أنه ليس بالضرورة **صالحا** للتجربة الخليجية، وهذا يعزو لعدة أسباب، منها أن التأصيل النظري المطبق وضع في ظل سياق تاريخي معين وظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية خاصة بالدول الأوروبية والتي تختلف جذريا عن تلك التي في دول المجلس.

- ضرورة إلزامية القرارات الصادرة عن المؤسسات فوق القومية الخليجية وعدم اعتبار قراراتها استشارية. ويتم ذلك من خلال إعادة صياغة صلاحيات عددا من الهيئات الإقليمية مثل الأمانة العامة للمجلس ومجلس الوزراء، وهذا حتى تتمكن من ممارسة دور أكثر فعالية في الدفع قدما بمشروع الاتحاد النقدي الخليجي.

- ضرورة أن يقوم التكامل النقدي الخليجي على مبدأ المصلحة الجماعية المشتركة وليس الاكتفاء بمدى تقارب وتمائل العوامل الثقافية والحضارية من لغة ودين وعادات. وهناك العديد من العوامل التي تفرض على دول المجلس تفضيل المصلحة الجماعية المشتركة منها الفشل الذريع الذي منيت به الدولة القطرية في إيجاد حلول ناجعة لمعضلات التنمية المختلفة.

- ينبغي الاتفاق على آلية مشتركة لتوزيع المكاسب والخسائر بين دول مجلس التعاون يراعى فيها عددا من المؤشرات الاقتصادية والسياسية من ذلك حجم الدولة ومركزها الاقتصادي والمالي.

قائمة المحتويات

II	الإهداء
III	كلمة شكر وتقدير
VI	قائمة
	المحتويات
XI	قائمة الجداول
XIV	قائمة الأشكال
XVI	قائمة الملاحق
02	المقدمة

الفصل الأول: نظرية التكامل النقدي الإقليمي

23	تمهيد
24	المبحث الأول: أنظمة الصرف الأجنبي
24	1. نظام أسعار الصرف الثابتة
30	2. نظام أسعار الصرف المرنة
33	المبحث الثاني: مفاهيم التكامل النقدي
37	المبحث الثالث: نظرية منطقة العملة المثلى
37	1. المعايير التقليدية لمنطقة العملة المثلى
46	2. نظرية تحليل التكاليف والمنافع
51	3. معايير أخرى لمنطقة العملة المثلى
58	4. الطابع الداخلي لمعايير منطقة العملة المثلى

62	المبحث الرابع: أشكال التكامل النقدي
----	-------------------------------------

62	1. التكامل النقدي الجزئي
----	--------------------------

69	2. التكامل النقدي الكلي
----	-------------------------

71	خلاصة
----	-------

الفصل الثاني: الخصائص الاقتصادية والمالية والنقدية لاقتصاديات دول المجلس

74	تمهيد
----	-------

75	المبحث الأول: الخصائص الاقتصادية
----	----------------------------------

88	المبحث الثاني: الخصائص المالية
----	--------------------------------

98	المبحث الثالث: الخصائص النقدية
----	--------------------------------

115	خلاصة
-----	-------

الفصل الثالث: إمكانيات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي

118	تمهيد
-----	-------

119	المبحث الأول: هل تشكل دول المجلس منطقة عملة مثلى ؟
-----	--

119	1. المعايير التقليدية لمنطقة العملة المثلى
-----	--

127	2. معايير أخرى لتقييم منطقة العملة المثلى
-----	---

140	3. أنموذج التحليل الرباعي
-----	---------------------------

148	المبحث الثاني: الصيغة المثلى والممكنة لتحقيق التكامل النقدي بين دول المجلس
-----	--

148	1. صيغة تثبيت أسعار الصرف بين العملات الخليجية
-----	--

152	2. صيغة العملة المشتركة
156	خلاصة
الفصل الرابع: الآثار المحتملة للتكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي	
159	تمهيد
161	المبحث الأول: الآثار الايجابية للعملة الخليجية المشتركة
161	1. الآثار المباشرة
167	2. الآثار غير المباشرة
188	المبحث الثاني: الآثار السلبية المحتملة للعملة الخليجية المشتركة
197	المبحث الثالث: تقييم نتائج تحليل المكاسب والتكاليف
203	خلاصة
الفصل الخامس: المتطلبات الأساسية لإقامة تكامل نقدي خليجي كامل	
206	تمهيد
207	المبحث الأول: المتطلبات الاقتصادية
238	المبحث الثاني: المتطلبات السياسية
240	المبحث الثالث: المتطلبات المؤسسية
251	المبحث الرابع: المتطلبات الإجرائية
254	خلاصة

الفصل السادس: تجربة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي والدروس المستفادة خليجيا

258	تمهيد
259	المبحث الأول: النظام النقدي الأوروبي: النشأة والتطور
259	1. نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية
264	2. مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي
271	المبحث الثاني: النظام الأوروبي للمصارف المركزية
271	1. البنك المركزي الأوروبي
279	2. البنوك المركزية الأوروبية
277	المبحث الثالث: السياسة النقدية لنظام اليورو: الأهداف والأدوات
277	1. أهداف السياسة النقدية لنظام اليورو
279	2. أدوات السياسة النقدية لنظام اليورو
281	المبحث الرابع: هل يشكل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي منطقة عملة مثلى؟
281	1. تطبيق معايير منطقة العملة المثلى
286	2. الطابع الداخلي لمعايير منطقة العملة المثلى
288	المبحث الخامس: الدروس المستخلصة من تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي لمصلحة الاتحاد النقدي الخليجي
288	1. نقاط التباين بين التجربة الأوروبية وتجارب التكامل النامية
289	2. الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية بالنسبة لمجلس التعاون
304	خلاصة
308	الخاتمة

326

الملاحق

359

قائمة المراجع

376

ملخص البحث بالعربية والانجليزية .

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم مزايا وعيوب نظام مجالس العملة	28
02	أهم مزايا وعيوب نظام الدولار	30
03	نسبة العمالة الأجنبية إلى إجمالي العمالة والسكان في دول مجلس التعاون لعام 2006	76
04	أهم المؤشرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2007	78
05	التوزيع الجغرافي لاحتياطات الغاز والنفط في العالم	79
06	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي	82
07	نسبة النشاطات البترولية إلى الصادرات الخليجية (2005)	83
08	اتجاه الصادرات في دول مجلس التعاون الخليجي (2003)	83
09	اتجاه الواردات في دول مجلس التعاون الخليجي (2004)	84
10	الواردات والصادرات البينية إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2000-2004	85
11	حصة عائدات النفط من العائدات الإجمالية لعام 2007 في دول المجلس	88
12	حصة الإنفاق الجاري من إجمالي الإنفاق في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2004	90
13	حصة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات لعام 2007 في دول مجلس التعاون	91
14	معدلات المديونية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي	92
15	عدد البنوك العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي لعامي 1996 و 2006	95
16	معدلات التضخم حسب مجموعات الدول	100
17	بيانات عرض النقد ن1 ون2 من إجمالي عرض النقد في دول المجلس لعام 2005	108
18	نسبة العملة المتداولة إلى عرض النقد بالمفهوم الضيق ن1 في دول مجلس التعاون	109
19	نسبة العملة المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي بدول المجلس خلال عامي 1999-2001	109
20	التغير في عرض النقد ن2 والأهمية النسبية للتغير في العوامل المؤثرة فيه في دول مجلس التعاون الخليجي 1999-2001	111
21	أسعار الصرف الاسمية لعملات دول مجلس التعاون الخليجي مقابل الدولار	114
22	مؤشري التركيز والتنوع في دول مجلس التعاون الخليجي (2000-2003)	123
23	مؤشر III في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عامي 1985 و 1997	124
24	مستوى التطور المالي في دول المجلس وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	128
25	الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس حسب القطاع الاقتصادي لعام 2004	132

26	مدى أمثلة معايير منطقة العملة المثلى بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي	138
27	أتمودج التحليل الرباعي لدول مجلس التعاون الخليجي	141
28	تعليمات ملكية الأجانب في قطاع العقار والمساكن	168
29	ترتيب دول الخليج في سهولة ممارسة الأعمال	169
30	مخزون الاستثمارات البينية الخليجية (1997-2005).	170
31	بعض الأبحاث الميدانية حول آثار الاتحاد النقدي على التجارة	173
32	أهم القيود التي تعرقل نمو وتنقل رجال الأعمال الخليجيين بين دول المجلس	177
33	أكبر الفرص الاستثمارية لرجال الأعمال الخليجيين في دول المجلس (%)	178
34	تلخيص المكاسب والتكاليف المحتملة للتكامل النقدي الخليجي	198
35	معايير التقارب الاقتصادي لاتفاقية ماستريخت لعام 1992	221
36	معدلات تغطية احتياطات الصرف لواردات دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2007	223
37	ملخص معايير الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2007	225
38	توقعات رجال الأعمال الخليجيين حول مدى تأثير الاتحاد النقدي على نشاطاتهم (%)	232
39	رأي رجال الأعمال الخليجيين فيما يتعلق بنجاح مشروع الاتحاد النقدي عام 2010 (%)	232
40	طريقة توزيع إيرادات الإصدار النقدي في بعض التجمعات الإقليمية	250
41	الجدول الزمني للاتحاد النقدي الأوروبي بعد عام 1992.	252
42	موقف دول الاتحاد الأوروبي من استيفاء شروط الانضمام إلى اليورو	269
43	مستوى الانفتاح التجاري في دول الاتحاد الأوروبي	283
44	درجة الصدمات الاقتصادية التي تعرضت لها دول الاتحاد الأوروبي في عام 2001	285
45	مدى وفاء دول الاتحاد الأوروبي بمعايير منطقة العملة المثلى	285
46	مؤشر منطقة العملة المثلى المتعدد المعايير	287
47	معاهدة روما وأهم المعاهدات المعدلة لها.	293
48	التوسعات التي شهدتها الاتحاد الأوروبي.	298

الملحق رقم 01 : اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

إن حكومات كل من:

1- مملكة البحرين.

2- المملكة العربية السعودية .

3- دولة قطر.

4- دولة الكويت.

الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

انطلاقاً من أهداف النظام الأساسي لمجلس التعاون الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى بين دول المجلس.

واستناداً إلى الاتفاقية الاقتصادية التي تنص على إقامة اتحاد نقدي بين دول المجلس وتوحيد العملة.

ومواصلة للخطوات التي تم اتخاذها لإقامة الوحدة الاقتصادية بينها.

وتأكيداً لعزمها إقامة اتحاد نقدي ووضع أسسه القانونية والتنظيمية على قواعد راسخة وثابتة.

وفي ضوء القرارات الصادرة عن مجلس التعاون في شأن الاتحاد النقدي.

فقد اتفقت على ما يلي:

الفصل الأول: أحكام عامة

المادة (1): تعاريف

يقصد بالمصطلحات المبينة أدناه المعاني الواردة قرين كل منها، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

مجلس التعاون: مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المجلس الأعلى: المجلس الأعلى لمجلس التعاون.

دول المجلس: الدول الأعضاء في مجلس التعاون.

الدول الأعضاء: دول مجلس التعاون الأطراف في هذه الاتفاقية .

الأمانة العامة: الأمانة العامة لمجلس التعاون.

الاتحاد النقدي: الاتحاد النقدي للدول الأعضاء.

المجلس النقدي: المجلس النقدي لدول الأعضاء.

البنك المركزي: البنك المركزي للدول الأعضاء.

البنوك المركزية الوطنية: مؤسسات النقد والبنوك المركزية للدول الأعضاء.

الإقراض: السحب على المكشوف أو أي نوع آخر من تسهيلات الإقراض.

منطقة العملة الموحدة: منطقة العملة الموحدة للدول الأعضاء.

الجهات العامة: مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحكومات الدول الأعضاء والأشخاص المعنوية العامة في منطقة العملة الموحدة.

المؤسسات المالية: الكيانات الخاضعة لترخيص وإشراف ورقابة البنوك المركزية الوطنية.

الجهات الحكومية: حكومات الدول الأعضاء والسلطات الوطنية المحلية والهيئات التشريعية والمؤسسات العامة والجهات الأخرى التابعة لها.

المادة (2): قيام الاتحاد النقدي

يقام بمقتضى هذه الاتفاقية اتحاد نقدي وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والأنظمة الأساسية الملحق بها.

المادة (3): السمات والملامح الأساسية للاتحاد النقدي

يتطلب قيام الاتحاد النقدي ما يلي:

- 1- تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء لضمان مساهمتها في الاستقرار المالي والنقدي، وبما يكفل تحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي المستدام في منطقة العملة الموحدة.
- 2- تهيئة البنى المتعلقة بنظم المدفوعات ونظم تسويتها اللازمة للعملة الموحدة.
- 3- تبني تشريعات مصرفية وقواعد مشتركة في مجال الرقابة المصرفية بما يحقق الاستقرار النقدي والمالي.
- 4- إنشاء مجلس نقدي يعد لإنشاء بنك مركزي يتمتع بالاستقلالية التامة، ويكون من أغراض البنك المركزي الأساسية رسم وتنفيذ السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف للعملة الموحدة.
- 5- إصدار عملة موحدة تحل محل عملات الأعضاء.

الفصل الثاني: المجلس النقدي

المادة (4): إنشاء المجلس النقدي

- 1- تلتزم الدول الأعضاء فور دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ باتخاذ الإجراءات المطلوبة لإنشاء المجلس النقدي
- 2- ينشأ المجلس النقدي ويمارس مهامه إلى حين قيام البنك المركزي الذي سيحل بصفة تلقائية محل المجلس النقدي فور الانتهاء من الإجراءات المتعلقة بإنشاء البنك المركزي.
- 3- يمارس المجلس النقدي مهامه ووظائفه طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية ونظامه الأساسي.
- 4- يكون مقر المجلس النقدي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

المادة (5): الشخصية القانونية

يتمتع المجلس النقدي بالشخصية القانونية المستقلة في الدول الأعضاء في حدود الأهداف والمهام الموكلة إليه طبقاً لهذه الاتفاقية ونظامه الأساسي.

المادة (6): الأهداف والمهام

يهدف المجلس النقدي وبصفة أساسية إلى تهيئة وتجهيز البنى الأساسية المطلوبة لقيام الاتحاد النقدي وعلى الأخص إنشاء البنك المركزي وإرساء قدراته التحليلية والتشغيلية ، والقيام بما يلي:

- 1- تعزيز التعاون بين البنوك المركزية الوطنية لتهيئة الظروف اللازمة لقيام الاتحاد النقدي .
- 2- تهيئة وتنسيق السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف للعمليات الوطنية إلى حين إنشاء البنك المركزي
- 3- متابعة الالتزام بحظر إقراض البنوك المركزية الوطنية للجهات العامة في الدول الأعضاء ، ووضع القواعد اللازمة لتنفيذ ذلك .
- 4- تحديد الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لقيام البنك المركزي بمهامه بالتعاون مع البنوك المركزية الوطنية.
- 5- تطوير الأنظمة الإحصائية اللازمة لتحقيق أهداف الاتحاد النقدي.
- 6- الإعداد لإصدار أوراق النقد والمسكوكات المعدنية للعملة الموحدة، والعمل على وضع وتطوير إطار عمل لإصدارها وتداولها في منطقة العملة الموحدة.
- 7- التأكد من جاهزية نظم المدفوعات ونظم تسويتها للتعامل مع العملة الموحدة .
- 8- متابعة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة وتحديد فيما يتعلق بمعايير تقارب الأداء الاقتصادي.
- 9- يحدد في ضوء ذلك البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول.
- 10- التوصية بشأن التشريعات اللازمة لقيام الاتحاد النقدي وإنشاء البنك المركزي وإصدار العملة الموحدة .

المادة (7): التشاور مع المجلس النقدي

تلتزم الدول الأعضاء بالتشاور مع المجلس النقدي فيما يتعلق بأي تشريع مقترح يتعلق بالاتحاد النقدي.

المادة (8): أجهزة المجلس النقدي

يتألف المجلس النقدي من مجلس إدارة وجهاز تنفيذي، ويحدد النظام الأساسي للمجلس النقدي اختصاصات كل منهما.

الفصل الثالث: العملة الموحدة

المادة (9) : مسمى العملة

يحدد المجلس النقدي مسمى العملة الموحدة وتقسيماتها وفتحاتها ومواصفاتها وعلاماتها الأمنية، وسعر صرفها مقابل العملات الأجنبية.

المادة (10) : إجراءات إصدار العملة

تحدد القيم التبادلية لعملات الدول الأعضاء مقابل العملة الموحدة قبل إصدارها بأسعار صرف ثابتة غير قابلة للإلغاء وتبدأ العملة الموحدة كوحدة حسابية، وذلك طبقاً للقرارات الصادرة عن المجلس النقدي.

المادة (11) : أوراق النقد والمسكوكات المعدنية

1- تكون أوراق النقد والمسكوكات المعدنية الصادرة عن البنك المركزي هي العملة القانونية الوحيدة في منطقة العملة الموحدة.

2- يجوز أن تظل أوراق النقد والمسكوكات المعدنية الصادرة في الدول الأعضاء عملة قانونية لها قوة إبراء في حدود إقليمها بعد إصدار العملة الموحدة لفترة تحدد من قبل البنك المركزي وذلك لإغراض استبدال عملات الدول الأعضاء بالعملية الموحدة.

الفصل الرابع: البنك المركزي

المادة (12) : إنشاء البنك المركزي

ينشأ البنك المركزي ويحل محل المجلس النقدي وفق قرار يصدره المجلس الأعلى بناءً على توصية من المجلس النقدي ، ويباشر مهامه وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية ونظامه الأساسي.

المادة (13) : الشخصية القانونية

يتمتع البنك المركزي بالشخصية القانونية المستقلة في حدود الأهداف والمهام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ونظامه الأساسي.

المادة (14) : الأهداف والمهام

يتمثل الهدف الأساسي من إنشاء البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار في منطقة العملة الموحدة في إطار التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي، وتتضمن مهامه ما يلي :

- 1- رسم وتنفيذ السياسة النقدية للعملة الموحدة بما فيها سياسة سعر صرفها ، وضمان التطبيق المتوافق لها في منطقة العملة الموحدة من خلال البنوك المركزية الوطنية.
- 2- إدارة الاحتياطيات من النقد الأجنبي العائدة للعملة الموحدة.
- 3- إصدار أوراق النقد والمسكوكات المعدنية بفئات العملة الموحدة.
- 4- تعزيز التشغيل الفعال للبنية الأساسية لنظم المدفوعات المالية ونظم تسويتها ضمن منطقة العملة الموحدة.
- 5- اداء الوظائف التشغيلية والإحصائية والاستشارية اللازمة لممارسة أعماله وأداء وظائفه.
- 6- وضع قواعد عامة للرقابة الوقائية على المؤسسات المالية .

المادة (15) : الاستقلالية

يحظر على أي من أجهزة مجلس التعاون والجهات الحكومية توجيه أية تعليمات إلى البنك المركزي والبنوك المركزية الوطنية ولأي عضو من أعضاء أجهزتها التنفيذية من شأنها التأثير على أدائها لواجباتها ومهامها بموجب هذه الاتفاقية ونظمها الأساسية ، وعلى تلك الأجهزة والجهات الحكومية والعامّة التعهد باحترام هذه المبادئ وعدم التأثير بأي شكل من الأشكال على أعضاء الأجهزة التنفيذية المشار إليها أثناء ممارستهم لوظائفهم.

المادة (16) : أجهزة البنك المركزي واختصاصاتها

يحدد النظام الأساسي أجهزة البنك المركزي واختصاصاتها .

الفصل الخامس: أسس وقواعد التعاون

المادة (17) : الالتزام في مجال التشريع

- 1- على الدول الأعضاء اتخاذ جميع التدابير والإجراءات لضمان انسجام تشريعاتها الوطنية بما فيها الأنظمة الأساسية لبنوكها المركزية مع أحكام هذه الاتفاقية بما يسمح للبنك المركزي بممارسة وظائفه وأداء مهامه.
- 2- تلتزم البنوك المركزية الوطنية بما يصدره البنك المركزي من تعليمات في المسائل المتعلقة باختصاصات البنك المركزي.

المادة (18) : العلاقات مع البنوك المركزية الوطنية

- 1- تمارس المؤسسات المالية القائمة في الدول الأعضاء أنشطتها طبقاً للوائح والقرارات الصادرة عن البنك المركزي والتي يتم إبلاغها من خلال البنوك المركزية الوطنية.
- 2- يضع البنك المركزي مبادئ وشروط تنظيم الرقابة الوقائية على المؤسسات المالية الموجودة في الدول الأعضاء وإجراءات الالتزام والتدابير الواجب اتخاذها في مجال الاستقرار المالي.

المادة (19) : العلاقات الدولية للبنك المركزي

يمثل البنك المركزي منطقة العملة الموحدة في منظمات ومنتديات التعاون المالي والنقدي الدولية عند بحثها لمواضيع تتعلق بالسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف أو غيرها من المواضيع ذات الصلة بمهام ووظائف البنك المركزي، بما في ذلك إبرام اتفاقيات دولية ثنائية أو جماعية مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية.

المادة (20): تنسيق السياسات الاقتصادية وسياسات المالية العامة

تلتزم الدول الأعضاء بتبني سياسات اقتصادية تؤدي إلى تحقيق التقارب الاقتصادي الكلي في منطقة العملة الموحدة وفق معايير تقارب الأداء الاقتصادي المقررة لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ويضع البنك المركزي إجراءات وآليات مراقبة وتقييم هذه المعايير بصفة منتظمة، وتلتزم الجهات الإحصائية في الدول الأعضاء بتمكين البنك المركزي من الحصول على البيانات الإحصائية خلال الفترة الزمنية التي يراها لازمة لأداء مهامه.

المادة (21) : حظر الإقراض

يحظر على البنك المركزي والبنوك المركزية الوطنية إقراض الجهات العامة، ويجب تصفية الأرصدة القائمة للقروض الممنوحة من البنوك المركزية لهذه الجهات قبل إصدار العملة الموحدة، كما يحظر عليها القيام بعمليات شراء مباشر لأوراق مالية وغيرها من أدوات الدين التي تصدرها الجهات العامة، ولا يسري الحظر على المؤسسات المالية.

ودون الإخلال بما تقدم، يسمح للبنك المركزي والبنوك المركزية الوطنية بشراء هذه الأدوات في السوق الثانوي، وذلك في إطار تنفيذ عمليات السوق المفتوحة كما يجوز قبولها كضمان.

المادة (22) : الإجراءات الجزائية

- 1- تلتزم الدول الأعضاء باعتماد أنظمة موحدة لمكافحة جرائم تزيف النقد تتضمن الإجراءات الواجب اتخاذها لحمايتها بما في ذلك النص على عقوبات موحدة ضد هذه الجرائم.
- 2- للبنك المركزي فرض جزاءات مالية وتحميلها على حسابات البنوك المركزية الوطنية لدى البنك المركزي في حالة مخالفة هذه البنوك للالتزامات المترتبة عليها بموجب ما يصدر من قرارات أو تعليمات على البنك المركزي ويحدد البنك المركزي بقرار منه هذه المخالفات والجزاءات المترتبة على كل مخالفة.

الفصل السادس: أحكام ختامية

المادة (23): الامتيازات والحصانات

يتمتع البنك المركزي وأجهزته وموظفوه في الدول الأعضاء بالامتيازات والحصانات اللازمة لتحقيق أهدافه والقيام بمهامه طبقاً لاتفاقية مزايا وحصانات مجلس التعاون، على أن يبرم البنك المركزي عند إنشائه اتفاق مقرر مع دولة المقر يحدد فيه امتيازاته وحصاناته على وجه التفصيل.

وتسري هذه الامتيازات والحصانات على المجلس النقدي عند مباشرته لمهامه ووظائفه.

المادة (24): تسوية المنازعات

تعمل الدول الأعضاء على تسوية أي نزاع ينشأ بينها بشأن تفسير أو تأويل أو تطبيق هذه الاتفاقية بالطرق الودية، ولها وباتفاقها إذا تعذر تسويته طبقاً لما تقدم عرض النزاع على التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم التي يتفق عليها.

المادة (25): الملاحق

يعتبر النظام الأساسي للمجلس النقدي والنظام الأساسي للبنك المركزي بعد دخولهما حيز النفاذ وأية ملاحق أخرى يتفق عليها طبقاً لهذه الاتفاقية جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

المادة (26): التعديلات

يجوز بعد موافقة جميع الدول الأعضاء، وبناءً على اقتراح أي منها تعديل هذه الاتفاقية، ويخضع التعديل لنفاذه لذات الإجراءات المنصوص عليها في المادة (28) من هذه الاتفاقية.

المادة (27): الانضمام

لأي دولة من دول مجلس التعاون، من غير الدول الأعضاء، الانضمام للاتفاقية شريطة استيفائها لمعايير تقارب الأداء الاقتصادي وموافقة المجلس الأعلى.

المادة (28): النفاذ

حررت هذه الاتفاقية من نسخة أصلية واحدة باللغة العربية تودع لدى الأمانة العامة وتدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد مرور شهر من تاريخ إيداع وثيقة التصديق الرابعة لدى الأمانة العام.

اعتمدت هذه الاتفاقية في مدينة مسقط، سلطنة عمان، بتاريخ 1430/1/2 هـ الموافق 2008/12/30 م. وفوض المجلس الأعلى المجلس الوزاري بالتوقيع عليه.

معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة
وزير الخارجية - مملكة البحرين

صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل
وزير الخارجية - المملكة العربية السعودية

معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية - دولة قطر

معالي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية - دولة الكويت

المصدر: اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي، متوفرة في موقع مجلس التعاون الخليجي التالي:

www.gcc-sg.org

الملحق الثاني رقم 02: الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين أقطار مجلس التعاون الخليجي

بسم الله الرحمن الرحيم

الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون

بعون الله

إن حكومات الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمشيا مع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى.

ورغبة منها في تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية فيما بينها على أسس متينة لما فيه خير شعوبها ومن أجل العمل على تنسيق وتوحيد سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة فيها. فقد اتفقت على ما يلي :

الفصل الأول: التبادل التجاري

المادة الأولى

1. تسمح الدول الأعضاء باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني وتسمح بتصدير تلك المنتجات إلى الدول الأعضاء الأخرى.
2. تعامل جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني معاملة المنتجات الوطنية.

المادة الثانية

1. تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل كافة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني .
2. لا يعتبر من قبيل الرسوم، ما يجبي مقابل خدمة محددة، مثل رسوم الأرضية أو التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ، إذا كانت تلك الرسوم مفروضة على السلع الوطنية.

المادة الثالثة

1. يشترط لاكتساب المنتوجات الصناعية صفة المنشأ الوطني أن لا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في هذه الدول عن 40% من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها، كما يشترط ألا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة لها عن 51% .
2. يجب أن تصحب كل سلعة تتمتع بالإعفاء بمقتضى هذه الاتفاقية شهادة منشأ مصدقة من الجهة الحكومية المختصة.

المادة الرابعة

1. تعمل الدول الأعضاء على وضع حد أدنى لتعريف جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي .
2. يكون من بين أهداف توحيد التعريف الجمركية إيجاد حماية للمنتجات الوطنية في مواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة .
3. يتم تطبيق التعريف الجمركية الموحدة تدريجيا خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ويتم الاتفاق على الترتيبات التدريجية لتحقيق ذلك خلال سنة من التاريخ المذكور .

المادة الخامسة

تمنح الدول الأعضاء كافة التسهيلات لمرور بضائع منتجات أي دولة عضو إلى الدول الأعضاء الأخرى بطريقة العبور (الترانزيت) وتعفيها من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها مع عدم الإخلال بما ورد في الفقرة الثانية من المادة الثانية.

المادة السادسة

يحظر المرور (بالترانزيت) للبضائع الممنوع إدخالها إلى أراضي أي من الدول الأعضاء الأخرى بموجب أنظمتها المحلية، وتبادل السلطات الجمركية في الدول الأعضاء قوائم بهذه البضائع.

المادة السابعة

تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى والتكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية عملا على إيجاد ظروف وشروط متكافئة في التعامل التجاري معها. وتحقيقا لهذا الهدف تتخذ الدول الأعضاء التدابير التالية:

1. تنسيق سياسات ونظم الاستيراد والتصدير.
2. تنسيق سياسات تكوين المخزون الغذائي الاستراتيجي.
3. عقد الاتفاقيات الاقتصادية بصورة مشتركة في الحالات التي تحقق فيها منافع مشتركة للدول الأعضاء.
4. العمل على خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركزها التفاوضي مع الأطراف الأجنبية في مجال استيراد احتياجاتها الأساسية وتصدير منتجاتها الرئيسية.

الفصل الثاني : انتقال الأموال و الأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي

المادة الثامنة

تتفق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون في أية دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها دون تفریق أو تمييز في المجالات التالية :

1. حرية الانتقال و العمل و الإقامة.
2. حق التملك والإرث والإيصاء.

3. حرية ممارسة النشاط الاقتصادي.

4. حرية انتقال رؤوس الأموال .

المادة التاسعة

تشجع الدول الأعضاء القطاع الخاص فيها على إقامة المشاريع المشتركة مما يؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات.

الفصل الثالث: التنسيق الإنمائي

المادة العاشرة

تعمل الدول الأعضاء على تحقيق التنسيق والتجانس بين خططها الإنمائية بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها.

المادة الحادية عشرة

1. تعمل الدول الأعضاء على تحقيق تنسيق سياساتها في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة.
2. تعمل الدول الأعضاء على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة.

المادة الثانية عشرة

تحقيقاً للأهداف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

1. تنسيق النشاط الصناعي ووضع السياسات والوسائل المؤدية إلى التنمية الصناعية وتنويع القاعدة الإنتاجية فيها، على أساس تكاملي.
2. توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية وزيادة توجيه أجهزة الإنتاج المحلية فيها لسد احتياجاتها.
3. توزيع الصناعة فيما بينها حسب الميزات النسبية والجدوى الاقتصادية وتشجيع إقامة الصناعات الأساسية والتكميلية فيما بينها.

المادة الثالثة عشرة

تولي الدول الأعضاء في إطار العمليات التنسيقية أهمية خاصة لإنشاء ودعم المشروعات المشتركة فيما بينها في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة لتحقيق التكامل الاقتصادي والتشابك الإنتاجي والتنمية المشتركة على أسس اقتصادية سليمة.

الفصل الرابع : التعاون الفني

المادة الرابعة عشرة

تتعاون الدول الأعضاء في استنباط مجالات التعاون الفني المشترك بهدف اكتساب قاعدة ذاتية أصيلة تقوم على دعم وتشجيع البحوث والعلوم والعلوم التطبيقية والتكنولوجية وتعمل على تطوير التكنولوجيا المستوردة بما يتلاءم مع طبيعة حاجات المنطقة وأهداف التنمية التقدم فيها.

المادة الخامسة عشرة

تعمل الدول الأعضاء على إعداد أنظمة وترتيبات وشروط نقل التكنولوجيا واختيار الأنسب منها أو تعديلها بما يلائم احتياجاتها المختلفة، وتقوم الدول الأعضاء - كلما كان ذلك ممكنا - بإبرام اتفاقيات موحدة لتحقيق هذه الأغراض مع الحكومات والمؤسسات العلمية أو التجارية الأجنبية.

المادة السادسة عشرة

تقوم الدول الأعضاء بوضع سياسات وتنفيذ برامج منسقة للتدريب والتأهيل الفني والمهني والحرفي على كافة الدرجات والمراحل، وتطوير مناهج التعليم على كافة المستويات لربط التعليم والتقنية باحتياجات التنمية في الدول الأعضاء.

المادة السابعة عشرة

تعمل الدول الأعضاء على التنسيق فيما بينها في مجال القوى العاملة ووضع معايير وتصنيفات موحدة لمختلف فئات المهن والحرف في القطاعات المختلفة، تجنباً للمنافسة الضارة فيما بينها وتحقيقاً للاستفادة القصوى من الموارد البشرية المتاحة.

الفصل الخامس: النقل والمواصلات

المادة الثامنة عشرة

تعامل الدول الأعضاء وسائل نقل الركاب والبضائع العابدة لمواطني الدول الأعضاء المارة بأراضيها أو القاصدة لأي منها معاملة وسائل نقل الركاب والبضائع المملوكة لمواطنيها بما في ذلك الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها على ألا يتناول ذلك تعاطي النقل الداخلي.

المادة التاسعة عشرة

1. تتعاون الدول الأعضاء في مجالات النقل البري والبحري والاتصالات. وتعمل على تنسيق وإقامة مشاريع البنية الأساسية، كالموانئ، والمطارات، ومحطات الماء، والكهرباء، والطرق مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وترابط النشاطات الاقتصادية.
2. تعمل الدول المتعاقدة على تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بينها وتطوير مجالات العمل المشترك في مختلف المستويات.

المادة العشرون

تسمح الدول الأعضاء للبواخر والسفن والقوارب المملوكة لأي منها وحمولتها، بحرية استخدام التسهيلات المختلفة في موانئها البحرية، وتمنحها نفس المعاملة والأفضليات الممنوحة لمثيلاتها الوطنية سواء عند رسوها في موانئها أو مرورها بها، وذلك في مجال الرسوم وخدمات الإرشاد والرسو، والشحن والتفريغ والتحميل على السطح والصيانة والإصلاح وتخزين البضائع والخدمات الأخرى المماثلة.

الفصل السادس: التعاون المالي والنقدي

المادة الحادية والعشرون

تسعى الدول الأعضاء إلى توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، وذلك من أجل التوصل إلى وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى توجيه استثماراتها الداخلية والخارجية، بما يخدم مصالحها وتطلعات شعوبها في التنمية والتقدم.

المادة الثانية والعشرون

تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها.

المادة الثالثة والعشرون

تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها على الصعيد الخارجي، في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية.

الفصل السابع: أحكام ختامية

المادة الرابعة والعشرون

يراعى في تطبيق الاتفاقية وتقرير التدابير المنبثقة عنها، التفاوت في مستوى النمو بين الدول الأعضاء وأولويات التنمية المحلية فيها. ويجوز منح أي منها إعفاء مؤقتاً من تطبيق بعض أحكام الاتفاقية في حالات الضرورة التي تقتضيها أوضاع محلية مؤقتة فيها أو ظروف معينة تواجهها ويكون الإعفاء لمدة محددة، وبقرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المادة الخامسة والعشرون

لا يجوز أن تمنح دولة عضو أية ميزة تفضيلية لدولة أخرى غير عضو تفوق تلك الممنوحة في هذه الاتفاقية.

المادة السادسة والعشرون

أ- تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد أربعة أشهر من موافقة المجلس الأعلى عليها.

ب- يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة المجلس الأعلى.

المادة السابعة والعشرون

تكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء.

المادة الثامنة و العشرون

تحل الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية محل الأحكام المماثلة لها و الواردة في الاتفاقيات الشائية.

حررت في مدينة الرياض بتاريخ 2 شعبان عام 1401 هـ الموافق ل: 8 يونيو (حزيران) 1981م.

المصدر: الأمانة العامة، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (الرياض: مجلس التعاون الخليجي، 1981).

الملحق الثالث رقم 03: الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون

إن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تمشيا مع النظام الأساسي لمجلس التعاون الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى بين دول المجلس. وفي ضوء مراجعة الإنجازات الاقتصادية التي تمت منذ قيام المجلس، واستكمالاً لما حققته الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس عام 1981 من تنمية وتوسيع وتدعيم للروابط الاقتصادية فيما بينها وتقريباً لسياستها الاقتصادية والمالية والنقدية وتشريعاتها التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية المطبقة فيها، بما في ذلك الاتفاق على الاتحاد الجمركي.

وسعيًا إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي تحقق الوصول إلى السوق المشتركة والاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس ضمن برنامج زمني محدد، مع تعزيز آليات السوق في اقتصاد دول المجلس و تنمية دور القطاع الخاص فيها.

ورغبة في تعزيز اقتصاد دول المجلس في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية وما تتطلبه متكامل أوثق بين دول المجلس يقوي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.

واستجابة إلى تطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيق المواطنة الخليجية بما في ذلك المساواة في المعاملة في التنقل والإقامة والعمل والاستثمار والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. فقد اتفقت على ما يلي :

الفصل الأول : التبادل التجاري

المادة الأولى : الاتحاد الجمركي

يتم التبادل التجاري بين دول المجلس ضمن اتحاد جمركي يطبق في موعد أقصاه الأول من يناير 2003 ويتضمن كحد أدنى:

- أ. تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي .
- ب. أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.
- ج. نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة .
- د. انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية دون أو غير جمركية، مع الأخذ في عين الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة و المقيدة.
- هـ. معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

المادة الثانية: العلاقات الاقتصادية الدولية

بهدف إيجاد شروط أفضل وظروف متكافئة في التعامل الاقتصادي الدولي تقوم الدول الأعضاء برسم سياساتها وعلاقاتها الاقتصادية بصفة جماعية تجاه الدول والتكتلات والتجمعات الإقليمية الأخرى والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية.

وتتخذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف بما في ذلك:

أ. إتباع إستراتيجية تفاوضية بصفة جماعية تدعم المركز التفاوضي لدول المجلس.

ب. عقد الاتفاقيات الاقتصادية بصفة جماعية مع الشركاء التجاريين.

ج. توحيد إجراءات ونظم الاستيراد والتصدير.

د. توحيد سياسات التبادل التجاري مع العالم الخارجي.

الفصل الثاني: السوق الخليجية المشتركة

المادة الثالثة

يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها

دون تفریق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية ولا سيما:

1. التنقل و الإقامة.

2. العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.

3. التأمين الاجتماعي و التقاعد.

4. ممارسة المهن والحرف.

5. مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.

6. تملك العقار.

7. تنقل رؤوس الأموال.

8. المعاملة الضريبية.

9. تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.

10. التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

وتتفق الدول الأعضاء على استكمال القواعد التنفيذية الكفيلة بتنفيذ ذلك وتحقيق السوق الخليجية

المشتركة.

الفصل الثالث: الاتحاد النقدي والاقتصادي

المادة الرابعة: متطلبات الاتحاد النقدي والاقتصادي

يهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس بما في ذلك توحيد العملة، تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، لاسيما السياسات المالية والنقدية، والتشريعات المصرفية ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار.

المادة الخامسة: البيئة الاستثمارية

يهدف تنمية الاستثمارات المحلية والبيئية والخارجية في دول المجلس، وتوفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار، تتفق الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات التالية:

1. توحيد أنظمتها وقوانينها المتعلقة بالاستثمار.
2. معاملة الاستثمارات المملوكة لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين المعاملة الوطنية في جميع الدول الأعضاء.
3. تكامل الأسواق المالية في دول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها.
4. تبني مواصفات ومقاييس موحدة لجميع السلع وفقا للنظام الأساسي لـ "هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون".

المادة السادسة : المعونات الدولية و الإقليمية

تنسق الدول الأعضاء سياساتها على الصعيد الخارجي في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية.

الفصل الرابع: التكامل الإنمائي

المادة السابعة: التنمية الشاملة

تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتحقيق مسيرة تنمية متكاملة لدول المجلس في كافة المجالات وتعميق التنسيق بين الأنشطة التي تتضمنها خطط التنمية، بما في ذلك تنفيذ " إستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون".

المادة الثامنة: التنمية الصناعية

أ. تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد، وتنسيق النشاط الصناعي بينها على أساس تكاملي، بما في ذلك تنفيذ " للإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية".

ب. تقوم الدول الأعضاء بتوحيد التشريعات والأنظمة الصناعية فيما بينها، بما في ذلك نظم تشجيع الصناعة ومكافحة الإغراق والإجراءات الاحترازية.

المادة التاسعة: النفط والغاز والموارد الطبيعية

بهدف تحقيق التكامل بين دول المجلس في مجالات الصناعة البترولية والمعدنية والموارد الطبيعية الأخرى.
وتعزيز الوضع التنافسي لدول المجلس:

1. تتبنى الدول الأعضاء سياسات تكاملية في جميع مراحل صناعة النفط والغاز والمعادن بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية مع مراعاة الاعتبارات البيئية ومصالح الأجيال القادمة.
2. تضع الدول الأعضاء سياسات موحدة للنفط والغاز وتتبنى في هذا المجال مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة.
3. تتعاون الدول الأعضاء وشركات النفط والغاز والعاملة فيها لدعم وتطوير الأبحاث في النفط والغاز والموارد الطبيعية وتعزيز التعاون مع الجامعات في هذه المجالات.

المادة العاشرة: التنمية الزراعية

تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس والاستخدام الأمثل طويل المدى للموارد المتاحة خاصة المياه، بما في ذلك تنفيذ " السياسة الزراعية المشتركة لدول المجلس " والأنظمة ذات العلاقة في دول المجلس.

المادة الحادية عشرة: حماية البيئة.

تتبنى الدول الأعضاء السياسات والآليات لحماية البيئة وفق الأنظمة والقرارات الصادرة في إطار مجلس التعاون بهذا الشأن باعتبارها تمثل الحد الأدنى للتشريعات والأنظمة الوطنية.

المادة الثانية عشرة: المشروعات المشتركة

بهدف دعم الترابط الإنتاجي بين دول المجلس والاستفادة من اقتصاديات الحجم فيها، وتحقيق التكامل الاقتصادي وتحسين توزيع مكاسبه بينها، تقوم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لدعم وتمويل إقامة المشروعات المشتركة الخاصة والعامّة بما في ذلك:

1. تبني سياسات اقتصادية تكاملية بين دول المجلس في المشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية كالنقل والاتصالات والكهرباء وتقنية المعلومات والمشروعات الصحية والتعليمية والسياحية وصناعة النفط والغاز.
2. تأسيس المشروعات المشتركة على أسس تراعي المزايا النسبية لدول المجلس.
3. توفير حوافز إضافية للقطاع الخاص لإقامة المشروعات المشتركة التي تؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في دول المجلس.
4. إزالة المعوقات الإجرائية التي تتعرض لها المشروعات المشتركة ومعاملتها معاملة المشروعات الوطنية كحد أدنى.

الفصل الخامس : تنمية الموارد البشرية

المادة الثالثة عشرة: الإستراتيجية السكانية

تقوم الدول الأعضاء بتنفيذ " الإطار العام للإستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون " وتبني السياسات اللازمة لتحقيق تنمية الموارد البشرية والاستخدام الكامل والأمثل لها، وتوفير الرعاية الصحية والخدمات

الاجتماعية، وتعزيز دور المرأة في التنمية، وإحراز التوازن في التركيبة السكانية وقوة العمل بما يكفل تجانس المجتمع في دول المجلس ويؤكد هويته العربية والإسلامية ويحافظ على استقراره وتماسكه.

المادة الرابعة عشر: محو الأمية وإلزامية التعليم الأساسي

1. تتبنى الدول الأعضاء البرامج اللازمة للمحو الشامل للأمية في جميع دول المجلس ضمن جدول زمني محدد وسن التشريعات اللازمة لذلك.

2. تضع الدول الأعضاء برنامجاً زمنياً لتنفيذ إلزامية التعليم الأساسي وسن التشريعات الكفيلة بذلك.

المادة الخامسة عشر: التعليم

1. تتعاون الدول الأعضاء في تطوير برامج ومناهج التعليم العام والعالي والفني لضمان مستوى عالٍ لمحتواها العلمي والتلاؤم مع احتياجات التنمية في دول المجلس.

2. تقوم الدول الأعضاء بتحقيق التكامل بين جامعات دول المجلس في جميع المجالات.

3. تضع الدول الأعضاء السياسات والآليات المناسبة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي والبحث العلمي والتقني من جهة واحتياجات سوق العمل والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

المادة السادسة عشرة: توطيد القوى العاملة

1. تتخذ الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتطوير وتوحيد أنظمة وتشريعات العمل فيها، وإزالة العقبات التي تعترض انتقال الأيدي العاملة الوطنية فيما بين دول المجلس، واعتبار مواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم ضمن النسب المطلوبة لتوطيد العمالة.

2. تتبنى الدول الأعضاء معايير موحدة للتصنيف والتوصيف المهني لجميع فئات المهن والحرف في القطاعات المختلفة، وتقوم بتطوير وتبادل المعلومات المتعلقة بسوق العمل في دول المجلس بما في ذلك معدلات البطالة وفرص العمل والبرامج التدريبية.

المادة السابعة عشرة: زيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية وتدريبها

أ. تقوم الدول الأعضاء بوضع سياسات فعالة لزيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية في سوق العمل، خاصة في الوظائف ذات المهارات العالية، وتتبنى برامج فعالة لرفع مستوى مهارات الأيدي العاملة الوطنية وإنشاء برامج التدريب على رأس العمل والمساهمة في تمويلها وتقديم الحوافز للراغبين في العمل في القطاع الخاص، وربط المساعدات الممنوحة للقطاع الخاص بتبني برامج توظيف وتدريب الأيدي العاملة الوطنية.

ب. تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لترشيد استخدام الأيدي العاملة الوافدة.

الفصل السادس: مجالات البحث العلمي والتقني

المادة الثامنة عشرة: البحث العلمي والتقني

تقوم الدول الأعضاء بدعم البحث العلمي والتقني المشترك وتطوير قاعدة علمية وتقنية ومعلوماتية ذاتية مشتركة باعتبارها من الأولويات الأساسية للتنمية، بما في ذلك تبني السياسات التالية:

1. زيادة التمويل المخصص لمجالات البحث العلمي والتقني.
2. تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل الأبحاث العلمية والتقنية المتخصصة، ووضع الحوافز اللازمة لذلك.
3. التأكيد على قيام الشركات العلمية العاملة في دول المجلس بتبني برامج متخصصة للبحث العلمي والتقني في الدول الأعضاء.
4. توطيد القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية والاستفادة الكاملة في ذلك من خبرات المنظمات الدولية والإقليمية.
5. تحقيق التكامل بين مؤسسات البحث العلمي في دول المجلس لتطوير وتفعيل القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية والعمل على إقامة مركز بحثية مشتركة.

المادة التاسعة عشرة: القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية

يهدف تفعيل القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية تقوم الدول الأعضاء بالتدابير التالية كحد أدنى:

1. تحديد آلية لتحقيق الاستفادة من البحث العلمي والتقني في القطاعين العام والخاص والتنسيق المستمر بين أجهزة التنفيذ من جهة ومخرجات القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية من جهة أخرى.
2. وضع مخرجات القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية في متناول المتخصصين والباحثين بالإضافة إلى رجال الأعمال والمستثمرين من خلال إجراءات ميسرة.
3. دعم وتطوير مراكز وأنظمة وشبكات المعلومات التقنية، وتبني برامج تسهل نشر وتبادل المعلومات بين مؤسسات البحث العلمي والتقني في دول المجلس.

المادة العشرون : الملكية الفكرية

تقوم الدول الأعضاء بوضع برامج لتشجيع الموهوبين ودعم الابتكار والاختراع، وتعاون في مجال الملكية الفكرية وتطوير الأنظمة والإجراءات الكفيلة بحماية حقوق المبدعين والمخترعين، وتنسق سياساتها في هذه المجالات تجاه الدول والتجمعات الإقليمية الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية.

الفصل السابع: النقل والاتصالات والبنية الأساسية

المادة الحادية والعشرون: وسائط النقل

تعامل الدول الأعضاء وسائط نقل الركاب والبضائع التابعة لأي دولة عضو، المارة بأراضيها أو القاصدة إلى أي منها، معاملة وسائط النقل الوطنية بما في ذلك مستوى الرسوم والضرائب والتسهيلات.

المادة الثانية والعشرون: خدمات وسائط النقل البحري

تسمح الدول الأعضاء لوسائل النقل البحري التابعة لأي منها ولحمولتها باستخدام كافة التسهيلات وبنفس المعاملة والأفضليات الممنوحة لمثيلاتها الوطنية سواء عند رسوها في موانئها أو مرورها بها، بما في ذلك الرسوم والضرائب وخدمات الإرشاد والرسو والشحن والتفريغ والتحميل والصيانة والإصلاح والتخزين.

المادة الثالثة والعشرون: تكامل البنية الأساسية.

1. تتبنى الدول الأعضاء سياسات تكاملية في إقامة مشاريع البنية الأساسية كالموانئ والمطارات ومحطات تحلية المياه والكهرباء والطرق، بما يؤدي إلى تسهيل التبادل التجاري وتحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وترابط النشاطات الاقتصادية.

2. تقوم الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتكامل سياسات الطيران والنقل الجوي بينها.

3. تعمل الدول الأعضاء على تطوير وتكامل وسائل النقل البري والبحري لتسهيل حركة المواطنين والسلع وتحقيق وفورات الحجم.

المادة الرابعة والعشرون: الاتصالات

تتخذ الدول الأعضاء الإجراءات الكفيلة بتكامل سياسات الاتصالات بما في ذلك خدمات الاتصال الهاتفية والبريد وشبكات المعلومات بما يؤدي إلى تحسين مستوى خدماتها وكفاءتها الاقتصادية، وتقوية الروابط بين مواطني دول المجلس ومؤسساتها الخاصة والعامة.

المادة الخامسة والعشرون : التجارة الإلكترونية

تقوم الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل التبادل التجاري والتعامل المصرفي عبر وسائل الاتصال الإلكترونية، وتوحيد التشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية.

الفصل الثامن: آليات التنفيذ والمتابعة

المادة السادسة والعشرين

1. تقوم اللجان العاملة في إطار المجلس كل فيما يخصه بتنفيذ هذه الاتفاقية.

2. تقوم الأمانة العامة بمتابعة التنفيذ.

3. توافي الدول الأعضاء الأمانة العامة بتقارير دورية عن تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية والقرارات الصادرة تطبيقاً لها وفي ضوء هذه التقارير يرفع الأمين العام تقريراً دورياً شاملاً إلى المجلس الأعلى، وتضع الأمانة العامة آلية إعداد هذه التقارير ومحتوياتها ومواعيد إتمامها.

المادة السابعة والعشرون: تسوية الخلافات

1. تنظر الأمانة العامة في دعاوى عدم تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو القرارات المصادق عليها الصادرة تطبيقاً لأحكامها التي يرفعها أي من الجهات الرسمية أو مواطني دول المجلس، وتسعى إلى حلها ودياً.

2. إذا لم تتمكن الأمانة العامة من التوصل إلى حل ودي تحال الدعوى باتفاق الطرفين إلى مركز التحكيم التجاري لدول المجلس للنظر فيها حسب نظامه فيها حسب نظامه فإن لم يتفقا على التحكيم أو كانت الدعوى خارج اختصاص المركز أحيلت إلى الهيئة القضائية المنصوص عليها في الفقرة (3) من هذه المادة.
3. تشكل هيئة قضائية مختصة كلما دعت الحاجة للنظر في الدعاوى الناشئة عن تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو القرارات الصادرة تطبيقاً لأحكامها. وتقوم لجنة التعاون المالي والاقتصادي باقتراح نظام هذه الهيئة.
4. إلى أن يتم العمل بنظام الهيئة القضائية المنصوص عليها في الفقرة (3) من هذه المادة تحال الدعاوى التي لا يتفق الطرفان فيها على التحكيم ولا تتمكن الأمانة العامة من تسويتها ودياً إلى اللجان المختصة في إطار المجلس لبت فيها.

الفصل التاسع: أحكام ختامية

المادة الثامنة والعشرون: المصادقة والنشر

تتخذ الدول الأعضاء الإجراءات اللازمة للمصادقة على هذه الاتفاقية والقرارات الصادرة تطبيقاً لأحكامها والقيام بنشرها بوسائل النشر الرسمية ووضعها موضع التنفيذ.

المادة التاسعة والعشرون: سريان الاتفاقية

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد مصادقة الدول الأعضاء عليها وتقوم الأمانة العامة بإبلاغ الدول الأعضاء بتاريخ سريان مفعولها.

المادة الثلاثون: الاستثناء

يجوز منح أي من الدول الأعضاء استثناء مؤقتاً من تطبيق بعض أحكام الاتفاقية في حالات الضرورة التي تقتضيها أوضاع محلية مؤقتة فيها أو ظروف معينة تواجهها ويكون الاستثناء لمدة محددة، وبقرار من المجلس الأعلى.

المادة الحادية والثلاثون: الاتفاقات الثنائية خارج إطار المجلس.

لا يجوز أن تمنح دولة عضو أية ميزة تفضيلية لدولة أخرى غير عضو تفوق تلك الممنوحة في هذه الاتفاقية، أو أن تبرم أي اتفاق يتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية.

المادة الثانية والثلاثون: أولوية أحكام الاتفاقية

1. تكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء.
2. تحل هذه الاتفاقية محل الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس 1402 هـ (1981م)، وتحل الأحكام المماثلة لها الواردة في الاتفاقيات الثنائية.
3. إلى أن يتم تطبيق الاتحاد الجمركي لدول المجلس، يستمر العمل بأحكام المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس عام 1402 هـ (1981م)، ويجوز تعديل نسبة القيمة المضافة المنصوص عليها في تلك المادة بقرار من لجنة التعاون المالي والاقتصادي.

المادة الثالثة والثلاثون: التعديل والتفسير

1. لا يجوز تعديل هذه الاتفاقية إلا بموافقة المجلس الأعلى .
2. تفوض لجنة التعاون المالي والاقتصادي بتفسير هذه الاتفاقية.

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في مدينة مسقط (سلطنة عُمان) يوم الاثنين 16 شوال 1422 هـ الموافق 31 ديسمبر 2001م.

المصدر: الأمانة العامة، الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون (الرياض: مجلس التعاون الخليجي، 2002).

الملحق الرابع رقم 04 : النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

دولة الإمارات العربية المتحدة

دولة البحرين

المملكة العربية السعودية

سلطنة عمان

دولة قطر

دولة الكويت

- إدراكا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية.
- وإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها.
- ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين.
- واقتناعاً بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمم العربية.
- واستكمالاً لما بدأت من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها.
- وتمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى.
- وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية وافقت فيما بينها على ما يلي :

المادة الأولى : إنشاء المجلس

ينشأ بمقتضى هذا النظام مجلس يسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويشار إليه فيما بعد بمجلس التعاون

المادة الثانية: المقر

يكون مقر مجلس التعاون بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

المادة الثالثة: اجتماعات مجلس التعاون

يعقد المجلس اجتماعاته بدولة المقر وله أن يجتمع في أي من الدول الأعضاء.

المادة الرابعة: الأهداف

تمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلي:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:

الشؤون الاقتصادية والمالية

الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات

الشؤون التعليمية والثقافية

الشؤون الاجتماعية والصحية

الشؤون الإعلامية والسياحية

الشؤون التشريعية والإدارية

- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

المادة الخامسة: عضوية مجلس التعاون

يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ 1981/2/4

المادة السادسة: أجهزة مجلس التعاون

يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية التالية :

- المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات

- المجلس الوزاري

- الأمانة العامة

ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية

المادة السابعة: المجلس الأعلى

- المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول.

- يجتمع المجلس في دورة عادية كل سنة ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر.

- يعقد المجلس الأعلى دوراته في بلدان الدول الأعضاء.

- يعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء.

المادة الثامنة: اختصاصات المجلس الأعلى

يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون خاصة فيما يلي :

- النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء.

- وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها.

- النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيدا لاعتمادها.

- النظر في التقارير والدراسات التي كلف الأمين العام بإعدادها.

- اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.

- إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها.

- تعيين الأمين العام.

- تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون.

- إقرار نظامه الداخلي .

- التصديق على ميزانية الأمانة العامة .

المادة التاسعة: التصويت في المجلس الأعلى

- يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد .

- تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية بالأغلبية .

المادة العاشرة: هيئة تسوية المنازعات

- يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى "هيئة تسوية المنازعات" وتتبع المجلس الأعلى .

- يتولى المجلس الأعلى تشكيل الهيئة في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف .

- إذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي ولم تتم تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى ، فللمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات .

- ترفع الهيئة تقريرها متضمناً توصياتها أو فتاها بحسب الحال إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسباً .

المادة الحادية عشرة: المجلس الوزاري

- يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى وعند الاقتضاء للدولة التالية في رئاسة المجلس الأعلى .

- يعقد المجلس الوزاري اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأيد عضو آخر .

- يقرر المجلس الوزاري مكان اجتماع دورته التالية .

- يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء .

المادة الثانية عشرة: اختصاصات المجلس الوزاري

- اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات أو توصيات .

- العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها بتوصية إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

- تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ .

- تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة وصناعة الدول الأعضاء وتشجيع انتقال الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء فيما بينها .

- إحالة أي من أوجه التعاون المختلفة إلى لجنة أو أكثر فنية أو متخصصة للدراسة وتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنه .

- النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذا النظام ورفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى المجلس الأعلى .
- إقرار نظامه الداخلي وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة.
- بترشيح من الأمين العام يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- اعتماد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية المقترحة من الأمين العام وكذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة.
- التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله.
- النظر فيما يحال إليه من المجلس الأعلى .

المادة الثالثة عشرة: التصويت في المجلس الوزاري

- يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الوزاري صوت واحد.
- تصدر قرارات المجلس الوزاري في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التوصيات وتصدر قراراته في المسائل الإجرائية والتوصيات بالأغلبية.

المادة الرابعة عشرة: الأمانة العامة

- تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين.
- يعين المجلس الأعلى الأمين العام من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة
- يرشح الأمين العام الأمناء المساعدين.
- يعين الأمين العام موظفي الأمانة من بين مواطني الدول الأعضاء ولا يجوز له الاستثناء إلا بموافقة المجلس الوزاري.
- يكون الأمين العام مسئولاً مباشرة عن أعمال الأمانة العامة وحسن سير العمل في مختلف قطاعاتها ويمثل مجلس التعاون لدى الغير وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له

المادة الخامسة عشرة: اختصاصات الأمانة العامة

تتولى الأمانة العامة المهام التالية :

- إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون
- إعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون
- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء
- إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري
- إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية التي تتمشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسؤولياته
- إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون
- التحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات

- الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري إذا دعت الحاجة إلى ذلك
- أية مهام أخرى تسند إليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري

المادة السادسة عشرة

يمارس الأمين العام والأمناء المساعدون وكافة موظفي الأمانة العامة مهام وظائفهم باستقلال تام وعليهم أن يمتنعوا عن أي تصرف يتنافى وواجبات ووظائفهم وألا يفضوا بأسرار أعمالهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها

المادة السابعة عشرة: الامتياز والحصانات

- يتمتع مجلس التعاون وأجهزته في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية وبالامتيازات والحصانات التي يتطلبها تحقيق أغراضه والقيام بوظائفه
- يتمتع ممثلو الدول الأعضاء في المجلس وموظفوه بالامتيازات والحصانات التي تحددها اتفاقية تعقد لهذا الغرض بين الدول الأعضاء كما تنظم العلاقة بين المجلس ودولة المقر باتفاقية خاصة إلى أن يتم وضع ونفاذ الاتفاقيتين المشار إليهما في الفقرة 2 من هذه المادة يتمتع ممثلو الدول أعضاء مجلس التعاون وموظفوه بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابتة للهيئات المماثلة.

المادة الثامنة عشرة

يكون للأمانة العامة ميزانية تساهم فيها الدول الأعضاء بنسب متساوية.

المادة التاسعة عشرة: نفاذ النظام الأساسي

- يدخل هذا النظام حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه من قبل رؤساء الدول الست المشار إليها في دياحة هذا النظام.

- تودع النسخة الأصلية من هذا النظام لدى وزارة خارجية المملكة العربية السعودية كجهة إيداع تقوم بتسليم صورة طبق الأصل منه لكل دولة من الدول الأعضاء لحين قيام الأمانة العامة التي تصبح مودعا لديها

المادة العشرون: تعديل النظام الأساسي

- لأي دولة عضو طلب تعديل هذا النظام.
- يقدم طلب التعديل للأمين العام الذي يتولى إحالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل.
- يصبح التعديل نافذ المفعول إذا أقره المجلس الأعلى بالإجماع.

المادة الحادية والعشرون: أحكام ختامية

لا يجوز إبداء تحفظ على أحكام هذا النظام.

المادة الثانية والعشرون

تقوم الأمانة العامة بإيداع وتسجيل نسخ من هذا النظام لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة بقرار من المجلس الوزاري.

تم التوقيع على هذا النظام في مدينة أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 21 رجب 1401 هجرية الموافق 25 آيار 1981 ميلاد

المصدر: الأمانة العامة، النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (الرياض: مجلس التعاون الخليجي، 1981).

الملحق الخامس رقم 05: كرونولوجيا التكامل الاقتصادي والنقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي

التاريخ	الحدث
ماي 1981	تأسيس مجلس التعاون الخليجي ليضم ست دول وهي: العربية السعودية الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، وعمان.
نوفمبر 1981	تم التوقيع والمصادقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين الدول الست. وقد وافقت هذه الاتفاقية على مجموعة من الأهداف نذكر منها: - إنشاء منطقة تجارة حرة؛

- إنشاء سوق مشتركة؛ - تبني سياسة نفطية مشتركة وفي جميع المجالات الصناعية الأخرى. كما نصت المادة الثانية والعشرون منها على: سعي الدول الأعضاء لتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية ودعم التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية لديها بما في ذلك إنشاء عملة موحدة لدعم تكاملها الاقتصادي المنشود.	
دول مجلس التعاون الخليجي تعلن انطلاق منطقة التجارة الحرة الخليجية.	مارس 1983
دول المجلس تشكل لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية وهذا لتنفيذ ما نصت عليه المادة الثانية والعشرين المشار إليها أعلاه.	1983
خلال هذه الفترة أجرت لجنة المحافظين مناقشات مستفيضة حول عملة التثبيت المشتركة لعملات دول المجلس. وقد وافق معظم الدول الأعضاء آنذاك على استخدام حقوق السحب الخاصة كعملة لربط عملاتها، ولكنه تعذر التوصل إلى إجماع في هذا الخصوص.	1985-1987
إعادة ربط الريال العماني رسمياً بالدولار الأمريكي.	1986
جرى مناقشة فكرة الاتحاد النقدي، إلا أن المحافظين ووزراء المالية قرروا تأجيل مناقشة الأمر إلى موعد لاحق.	مطلع التسعينات
وافقت لجنة المحافظين على تأسيس شبكة الصراف الخليجية لربط شبكات الصراف الآلي الوطنية بين دول المجلس.	سبتمبر 1994
في قمة المجلس الأعلى العشرين بالرياض، تم مراجعة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة حتى تأخذ في الحسبان التطورات الجديدة في العمل الخليجي المشترك وحتى تواكب المتغيرات الجديدة للبيئة الدولية.	نوفمبر 1999
ربط الريال القطري رسمياً بالدولار الأمريكي.	جويلية 2000
في قمة المجلس الحادية والعشرين بالمنامة اتفقت الدول الأعضاء على تثبيت عملاتها بالدولار الأمريكي.	ديسمبر 2000
1- تم في قمة مسقط المصادقة على الاتفاقية الاقتصادية الجديدة والتي تضمنت تأسيس الاتحاد الجمركي الخليجي والسوق المشتركة والعملة الخليجية المشتركة. 2- وسعياً إلى إقامة اتحاد نقدي وإطلاق عملة، فقد وافق المجلس على برنامج وجدول زمني تضمن النقاط التالية: - تقوم دول المجلس في موعد أقصاه نهاية عام 2002 بربط عملاتها بالدولار؛ - تقوم دول المجلس بحلول عام 2005 بالتوصل إلى الاتفاق حول معايير التقارب اللازمة	ديسمبر 2001

لنجاح الاتحاد النقدي؛ - يتم في موعد أقصاه يناير 2010 إطلاق العملة الموحدة. 3- تم ربط الدينار البحريني رسميا بالدولار الأمريكي.	
1- تم إنشاء لجنة فنية عالية المستوى من البنوك المركزية ووزراء المالية تدعى بلجنة الاتحاد النقدي، مهمتها إعداد وتنفيذ الجدول الزمني المشار إليه أعلاه. 2- تم ربط الدرهم الإماراتي رسميا بالدولار الأمريكي.	عام 2002
في قمة المجلس الثالثة والعشرين بالدوحة تم الاتفاق على تاريخ الفاتح من يناير 2003 كموعداً لإطلاق الاتحاد الجمركي الخليجي.	ديسمبر 2002
1- إطلاق الاتحاد الجمركي الخليجي، ووضع رسم جمركي موحد يقدر بـ 05 بالمائة تجاه العالم الخارجي. 2- ربط الريال السعودي والدينار الكويتي رسميا بالدولار الأمريكي.	يناير 2003
بعد مشاورات واستشارتها للبنك المركزي الأوروبي أعلنت دول المجلس نيتها إقامة بنك مركزي خليجي، وكذل وضع معايير للتقارب النقدي والمالي على ضوء معايير التقارب الأوروبية.	ديسمبر 2005
1- تأسيس منطقة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة والبحرين. 2- تأسيس منطقة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة وعمان.	عام 2006
1- في قمة الرياض السابعة والعشرين أكد المجلس السير قدما نحو إطلاق العملة، وطلب من اللجان المتخصصة تكثيف الجهود والاتفاق على الأنظمة والوثائق اللازمة لإقامة الاتحاد النقدي. 2- لجنة الاتحاد النقدي تقدم مسودة حول عناصر ونسب معايير التقارب الاقتصادي إلى المجلس الأعلى لدول المجلس.	ديسمبر 2006
عمان تعلن عن تأخير انضمامها إلى الاتحاد النقدي الخليجي بحجة عدم تمكنها من الالتزام بالمعايير المحددة لذلك وهي معايير التضخم، الدين العام والعجز المالي.	يناير 2007
الكويت تعلن عن تخلي ربط عملتها بالدولار والعودة إلى سياسة الربط بسلة العملات بسبب ارتفاع التضخم لديها.	ماي 2007
في اجتماع الواحد والأربعين لمحافظة مؤسسات النقد والبنوك المركزية تم التوصل إلى بيان تضمن خطوات عملية لإصدار العملة الخليجية وأسلوب طرحها وتحديد نظام صرفها	سبتمبر 2007

ديسمبر 2007	في قمة الدوحة الثامنة والعشرين قرر المجلس الأعلى بأن تعمل الدول الأعضاء على تحقيق معايير التقارب، وكلف لجنة الاتحاد النقدي بمتابعة استكمال ذلك كما قرر الإبقاء على عام 2010 موعداً لإطلاق العملة، وكذلك تم الاتفاق على تحديد الأول من يناير 2008 كموعداً لإطلاق السوق المشتركة. كما تم تبني اتفاقية الاتحاد النقدي لدول المجلس، والتي أهم ما جاء فيها هو إنشاء مجلس نقدي خليجي.
يناير 2008	إطلاق السوق الخليجية المشتركة
يونيو 2008	لجنة المحافظين تصادق على اتفاقية دول المجلس حول قوانين وأنظمة الاتحاد النقدي.
ديسمبر 2008	اعتماد اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي.
ماي 2009	1- أقر قادة دول المجلس في القمة الاستشارية الحادية عشر تعيين الرياض كمقر للبنك المركزي الخليجي. 2- أعلنت الإمارات انسحابها من مشروع الاتحاد النقدي بسبب تحفظها من اختيار السعودية مقراً للبنك المركزي الخليجي.
يونيو 2009	التوقيع على اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي
بداية عام 2010	الموعد الذي كان مقرراً لدخول العملة الخليجية المشتركة حيز التنفيذ
مارس 2010	الإعلان عن تأسيس المجلس النقدي الخليجي برئاسة السعودي محمد الجاسر

المصدر: من إعداد الباحث.